هيلين كارّير دانكوس

القوميات والدولة السوفياتية



القوميات
والدولة السوفياتية

هذه ترجمة كتاب :

L'EMPIRE ECLATE

La Révolte Des Nations En U.R.S.S.

Par

Hélène Carrère d'Encausse

Ed : Flammarion — Paris — 1978

بيروت — لبنان
ص . ب ١١١٨١٣
تلفون ٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى
تموز (يوليو) ١٩٧٩

هيلين كاريير دانكوس

القوميات والدولة السوفياتية

ترجمة :
هنري عبودي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

« الازبكيون ، كسائر شعوبنا ، متساوون بين متساوين ، ولهم اخ بكر — هو الشعب الروسي العظيم » .

ش . رشيدوف . في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي الازبكي السوفياتي . البرافدا ، ٢٧ —٢—١٩٧٦ .

« ايها الرفاق ، ان جيورجيا تسمى بلد الشمس . لكن الشمس الحقيقية لم تبزغ لنا من الشرق ، بل من الشمال ، في روسيا ، انها شمس افكار لينين » .

ا . شيفارنادزي — في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي الازبكي السوفياتي . البرافدا ، ٢٧—٢—١٩٧٦ .

الاتحاد السوفياتي ليس بلدا كباقي البلدان ، فهو يكـــاد ان يكون قارة تلتقي فيها اوروبا وآسيا . والاتحاد السوفياتي ليس دولة كباقي الدول ، فهو يكاد ان يكون امبراطورية ، في عالم اضمحلت فيه الامبراطوريات . وهو اخيرا ، ليس دولة متلاحمة مع ما اشتهر عنها ، فهو في عرف سيرته دولة الكادحين ، عمـــالا وفلاحين ، وواقع الحال يأبى الا ان يجعل منه ، اولا ، دولة الامم .

في هذا البلد يعيش ما ينيف عن المئة أمة وقومية ، يتكلم افرادها اكثـر من مئة لغة مختلفة ، وتفرق بينهم العوامل جمعاء ، من حيث التاريخ او الاجناس او التقاليد او الاعتقادات . والشعب السوفياتي شعب مرقش ومتعدد ، يضم اناسا اشد ما يمكن تفاوتا في تكوينهم وثقافتهم . فهو ، في آن معا ، ذلك البلطيقي من تخوم اوروبا ، او الويغوري من تخوم الصين ، او الروسي الذي اصابه تأثيرهمـا المتناقضـ ، او الجيورجي من الجنوب ، او الاسكيمو من اقصى الشمال ، او هو ايضا ذلك البـدوي المترحل من سهب كازخستان ، او هو غير ذلك مما لا يحصى . وعلى مدى العصور قام تاريخ مضطرب ، كله غزوات وصراعات ومعارك تحرير جلودة ، بصياغة هـذا الشعب الغامض ، الذي لا يتشابه اطلاقا ما بين بقعة واخرى . هذا التاريخ يصبـح مفهوما اذا القينا نظرة على جغرافية المنطقة . فلقد توغل الفاتحون في هذه القـارة المنفتحة في كل اتجاه واللامتناهية ، ورقد بعضهم كتيمورلنك الاعرج ، رقدته الاخيرة، فيها . وقد اصطحب الفاتحون معهم ، في مجيئهم ، عاداتهم ودياناتهم وافكارهم .

واليوم ، يعيش احفاد الفاتحين ، الى جانب احفاد اهل البلد ، نمطا واحـــدا من العيش . وهم جميعا ، بموجب جوازات سفرهم ، مواطنون سوفياتيون ، ابناء ثورة عام ١٩١٧ العمالية . فكيف يتسنى لدولة ، هي وليدة ثورة الطبقة العمالية ، وحاملة لواء ايديولوجية يتساوى من منظورها الجميع ازاء العمل ورأس المال ويندمج في طبقات اجتماعية ، ان تحافظ ضمن حدودها على هذه المجموعة البشرية المختلفـة الاصول ، وان تجعلهم يتعايشون في سلام ؟ والايديولوجية الماركسية الحاملة لــواء المساواة بين البشر ، أتراها تمكنت من التغلب على التفاوت في المجتمع الذي استطاعت

ان تتأصل فيه ، ولاول مرة في التاريخ ، بتسنمها الحكم ؟ وبمعنى آخر ، هل الدولة السوفياتية دولة عمال ؟ أم انها استمرار للامبراطورية ؟ وهل بلغت الماركسية اهدافها واستطاعت تكوين مجتمع انساني جديد ، يقر بوحدة مصيره ، متجاوزا المفارقات التي فيه ؟ ام ان الامر على العكس من ذلك ، التفاوت بين الامم والتفاوت بالتراث التاريخي وبالعقائد هما اللذان تغلبا على ايديولوجية وعلى سلطة لا تعترفان الا بوجود العمال ، المتآخين حتى ما وراء الحدود ، وما وراء اختلاف العروق والحضارة ؟

بات للاتحاد السوفياتي ، اليوم ، حقبة من التواجد بالقدر الكافي لاجراء الحساب فقد نشأ وتربى فيه جيلان من البشر لم يعرفا شيئا من خارج حدوده . فهو قد تأتى له ان ينشيء القوم وفق افكاره . والقوم هؤلاء هم الذين يتوجب استجوابهم وتأملهم فنعلم ما اذا كانوا يقومون بتشييد عالم جديد ام اذا كانوا ، رغما عن قطيعة عام ١٩١٧ والازمنة اللاحقة ، يجعلون من الاتحاد السوفياتي مجتمعا مماثلا للمجتمع الذي عرفه آباؤهم ، مجتمعا تتفوق فيه الامم دائما على نسقية الافكار .

الفصل الاول

عندما شرعت ابواب « سجن الشعوب »

امبراطورية القياصرة كانت « سجـــن الشعوب » ولينين شرع ابوابه ، هكذا يكتب التاريخ . انما التاريخ لم يكن قط بهذه البساطة . اظهـرت الامبراطورية دلائل ضعف ، منذ بداية القرن العشرين ، اذ اخذت حينه الشعوب المقهـورة تشعر بوطء الهيمنة عليها وتفكر بطرق للخلاص منها . وعبقرية لينين هـــي في ادراكه لاهمية هذه الارادات التحررية ، وادراكه انه بفضل هذه الارادات التحررية ، التي لـم تكن تمت بأية صلة الى الطبقة العاملة ، سوف يتمكن من تحقيق انتصار العمال في بلـــده . ان طبقة العمال الروسية كانت ضئيلة العدد لا تكاد تضاهي الثلاثة ملايين ، وسط مجتمع يضم مئة واربعين مليون نسمة . ولكن لينين كان شغوفا بتحقق الثورة ، وكان يريـــد تحقيقها في الوقت الذي كان يأمل ان تكون الظروف فيه مواتية ، دون انتظـــار حدوثها تلقائيا ، مع الزمن . ولهذا وفي بلبلة الحرب التي كانت تمزق اوروبا ، رمى في معمعة الثورة ، الى جانب جيش العمال الروس الصغير ، فرقا لا تحصى من الامم المتعطشة للحرية . والى جانب النداء التقليدي للماركسيين : « يا عمال العالم ، اتحدوا » ، اضاف نداء اخر ، لشد ما يفوقه قوة ، ولا تزال تتردد اصداؤه الى اليـــوم : « أيتهـــا الشعوب المقهورة ، ثوري » . وفي الواقـــع ، فان مصير هـــذه الشعوب المدعوة الى الثورة لم يكن الهم الاول للينين ، فهي مجرد فرق مساعدة في ثورتـــه . انما للتاريخ في جعبته اكثر من حيلة غير منتظرة ، يواجه بها من يحاولون ايقـــاف مسيرته . لقـــد استجابت الشعوب المقهورة لنداء لينين . والامبراطورية الروسية ، وقد تلقلت الحرب أسسها ، غرقت في فوضى القوى التي حركها هذا النداء . ومن حطام ما كان ، لوقت قريب مضى ، امبراطورية ، قوية ، برزت دولة السوفيات ، اول ظفر للثورة . لم يبال لينين باقتصار الدولة السوفياتية على روسيا ، بينما تقوم في الممتلكات الروسية القديمـــة حكومات مستقلة ، سوفياتية او معادية للسوفيات . الافق السوفياتي لم يزل ضيقا ، ولكن لينين يأمل بتوسيعه سريعا ، باتجاه اوروبا . ان روسيا ذات الابعاد القارية لم تعد قائمة ، ولكن الثورة سوف تضرم قارة أخرى ، هي أوروبا ، حيث موطن دعوتها . ظل لينين ، رقيب الثورة الجلود ، سنوات ثلاث في انتظار انضمام العمال الاوروبيين الى الدولة السوفياتية ، فيوسعونها ، ولم يبال اثناءها بالانتفاضات التي كانت تثـــير الشعوب المرتبطة قديما بروسيا . ولكنه في عام ١٩٢٠ ، بعد سلسلة من ثورات خائبة

في ارجاء اوروبا ، اضطر الى الاذعان الى الحقيقة . فالعمال الاوروبيون لم يستجيبوا للنداء وظلت الثورة محصورة ضمن اطار روسيا . وثورة محصورة في بلد واحد ، منتقص في أرضه وسكانه ، ومنقطع عن أعماقه الاقتصادية ، لا يمكنها ان تصمد على هذا الحال . فما السبيل الى انقاذ الثورة ؟ الثورة كي تنجح ، يجب ان تتجاوز حدود البلد وان تشمل مجالا حيويا كبيرا . ولينين يعتقد بعمق ، كما اعتقد ماركس ومن جاء بعده ، بأن الثورة يجب ان تكون عالمية او لا تكون . فاذا كان نشر الثورة باتجاه اوروبا متعذرا ، فلم لا يستفيد من فعالية الشعوب المقهورة التي سبق لها ان كفلت انتصار الثورة الروسية ؟ ولم لا يعود الى دول المستعمرات ويجدد النداء الى ثورة الامم ؟ لقد فكر لينين بذلك ، بل جمع في ايلول عام ١٩٢٠ في مدينة باكو ، تحت رعاية الكومنترن ، مؤتمرا لشعوب الشرق المقهورة لمناقشة ثورة تكون في آن معا جماعية واجتماعية ، تنتشر نحو الشرق ، وتنقذ الثورة الروسية من انعزالها وانهيارها . الا ان مؤتمر باكو وصل الى غير ما توقع من نتائج . فعندما واجه زعماء الكومنترن هنا للمرة الاولى ، الثورة الشرقية ، كما يفهمها الشيوعيون القوميون في الشرق ، وهو امبراطورية القياصرة سابقا ، اصيب هؤلاء الزعماء بالهلع .

ان ما اكتشفوه في باكو ، خلال ايام قليلة مثيرة هو ان الشعوب المقهورة ، او التي كانت مقهورة ، والتي استعملها لينين لتثبيت نجاح الثورة ، لا تريد ان تكون اليوم أداة بيد البلاشفة ، وتابعة للثورة الاوروبية ، بل هي تريد ان تكون سيدة مصيرها وان تعمل لصالحها الخاص . زد على ذلك ما استمع اليه الكومنترن من غريب الحديث المقلق ، على لسان مواطنين قدماء من الامبراطورية الروسية ، اناس من كازخستان او من ازبك ، برزوا من اطراف آسيا الوسطى ، امثال ناربوتا بيكوف وريسكولوف وغيرهما ممن قتلهم ستالين بعد ذلك بخمسة عشر عاما .

هؤلاء الرجال كانوا مصممين على التحدث الى الاوروبيين باسم الشعوب المقهورة . وكان حديثهم ان الثورة لا يجب ان تكون واحدة ولا ان تكون بمجملها في خدمة اوروبا وطبقتها العاملة ، وان هنالك شعوبا مستبعدة من قبل اوروبا ، وهي تخشى ان تستعبدها ثورة اوروبا كما استعبدتها امبرياليتها سابقا ، وان الثورة والماركسية تعنيان لهذه الشعوب التحرر لا صراع الطبقات . وجدت اوروبا البروليتارية عالما غير اوروبي ، في باكو ، ينتصب امامها ، بل ضدها ، ويؤكد باسم افكار لينين ، ان ثورة في اوروبا وثورة في خارج اوروبا لا يجب ان يخلط بينهما ، وان التحرر الجماعي للشعوب المقهورة هو ثورتهم الخاصة . ولم تلبث ان ارتفعت اصوات اخرى في عالم الامم المقهورة لتنادي بالامر ذاته . واشهرها صوت ماوتسي — تونغ . الا انه في عام ١٩٢٠ ، لم يكن قد سمع به بعد احد . وجابهت الافكار «العالم — ثالثية » التي تقدم بها تركستانيون مغمورون ، جماعة البلاشفة بحقيقة وخيار حرج لم يكونا متوقعين . ان التحريض على الثورة في الشرق يؤدي ولا شك الى خلق دول سوفياتية ، ولكنه لا يؤدي اطلاقا الى نشر الثورة بل هو على العكس ، يضع روسيا ، التي تشاء ان تكون رائدة الثورة الاوروبية ، في مواجهة ثورات ستصبح مضادة لاوروبا ، لها مطالبها ازاء الحركة العمالية الاوروبية . توضح في باكو مفهومان للثورة . ثورة

ماركس ولينين ، اي ثورة الكادحين بطابعها العالمي والاخوي الذي لا يعرف الحدود وثورة الامم المقهورة التي لا تعترف الا بالامم المقهورة والتي ترى في البروليتاريا الاوروبية ، اولا طابعها الاوروبي ، اي القاهر . فمن جهة امية الكادحين ، ومن جهة اخرى امية المقهورين . ولينين لا يستطيع ولا يريد المخاطرة بأن تمسخ على هذا الشكل فكرة الثورة التي رهن لها حياته . لذا ، وبعد أن استشف امكانية وقوع ثورات « كولونيالية » وفكر في اخطارها ، عزم على اهمالها ، وقرر ان ينقذ ما يتسنى له انقاذه ، اي الثورة حيث صنعها ، في بلد واحد ، في روسيا .

في ايلول ١٩٢٠ ، انتهت الدورة الثورية المفتتحة في بتروغراد قبل ثلاث سنين خلت . وكف البلاشفة عن ترقب ثورات تأخر وقوعها في أوروبا وتبدو في غير اوروبا اكثر خطرا من ان تكون مرغوبا فيها . واصبح هدفهم ، مذاك ، اذكاء الحياة في دولة السوفيات ، وتأمين وسائل البقاء لها ، وسط عالم لا يقبلها .

والدولة هذه ، على ما هي عليه ، لا يمكن ان تستمر فهي بحاجة الى مجال يستطيع أن يقيسها ، وبحاجة الى قمح اوكرانيا وحديدها (١) وبترول القوقاس ، وقطن آسيا الوسطى . كان البلاشفة قد باشروا منذ ١٩١٧ بعقد علاقات طبيعية مع الدول التي تنظمت جمهوريات مستقلة .

وفي ١٩٢٠ ادركوا انهم لن يستطيعوا متابعة البقاء ، الا بتحويل هذه العلاقات الطبيعية ، المبنية على اسس حسن الجوار ، الى علاقات تعاقدية والعودة من ثم الى الوحدة المفقودة عام ١٩١٧ .

فكيف الوصول الى هذا ؟ كيف يصار الى استرجاع الدول المحررة ، دون العودة ثانية الى انشاء « سجن الشعوب » ؟ مهمة ذلك لم تقع على عاتق لينين المنهمك بحكم روسيا والذي نحاه من ثم المرض ، بقدر ما وقعت على عاتق ستالين ، ذلك الاختصاصي بمسائل القوميات ، الذي سيصبح السيد الحقيقي لاعادة بناء دولة سوفياتية متعددة الجنسيات ، دولة سيتواجد فيها تباعا ، الى جانب بعضهم بعضا ، اولئك الذين كانوا سابقا اجزاء من الامبراطورية .

ـ من امم مشتتة الى اتحاد الامم

المتأمل عام ١٩٢٠ ، في ما كان سابقا الامبراطورية ، يصيبه الدهش امام الصور المختلفة الالوان والاشكال التي تعرض أمامه . فان الاستقلال الذي ربحته بعض الامم اثر الثورة ، اصبح بالنسبة اليها امرا واقعا ودائما بفضل ما يأتيها من دعم خارجي . هذا كان حال الإطراف الغربية للدولة السوفياتية وفنلندة ودول البلطيق ، وحال بولونيا التي زادت الحرب التي تمت مؤخرا في دعم استقلالها ، يضاف اليها مؤقتا في القوقاس ، جيورجيا المنشفية .

في المقابل ، جمهوريات سوفياتية مستقلة ، اقل اطمئنانا على وضعها ، بسبب افتقارها الى الدعم الخارجي او فقدانها المفاجىء لهذا الدعم . وهذا كان حال اوكرانيا

---

(١) ف كونته ، كريستيان راكوفسكي ـ ١٨٧٣ ـ ١٩٤١ ، باريس ١٩٧٥ ، ١ ، ص ٢١٢ ـ ٢٧٧ .

وروسيا البيضاء وآذربيجان وارمينيا وجمهورية الشرق الاقصى وبخارى وخيوى .

وأخيرا هنالك مناطق ما وراء الحدود الروسية ، مأهولة بطارئين دخلاء ، لهم نظامهم الخاص ، ويتمتعون ، بصورة عامة باستقلالية ذاتية محدودة بالمسائل العائدة للمصالح المحلية، وسعت السلطة السوفياتية مجال هيمنتها اليها ، بعد انتهاء الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي .

كيف يمكن تأسيس دولة قابلة لان تعيش ولان تحكم ، من مجموعة متنافرة الى هذا الحد ؟ وكيف يمكن الحاق الجمهوريات السوفياتية المستقلة بهذه الدولة ؟ ذلك لن يكون قبل تحجيم هذا الاستقلال تدريجيا . وعقدت الدولة السوفياتية ، التي كانت قد اضحت جمهورية روسيا الاتحادية ، مع الجمهوريات السوفياتية المجاورة ، خلال العامين ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ ، معاهدات ثنائية ، نتج عنها ، بين الاطراف المتعاقدة، علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة ، وحددت بموجبها مجالات عمل مشتركة ، ضمن اطار مفوضيات تابعة لسلطة الجمهورية الروسية . هذه المعاهدات كانت من الوجهة القانونية ، اتفاقيات بين اطراف متكافئة ، انما بين هؤلاء المتكافئين طرف اضحى في الراقع ، حسب قول اورويل ، اكثر تكافؤا من الآخرين ، هو روسيا . هذا الاختلال في التكافؤ اتضح خاصة في الميدان العسكري ، حيث اصبحت الوحدة العسكرية التي سبق وحققتها الجيش الاحمر ، امرا واقعا وفي الميدان الدبلوماسي العملي حيث ظهر التناقض سريعا بين الوضع الحقوقي وبين الواقع . فاذا كانت كل دولة من الناحية القانونية قد احتفظت بمؤسستها الخاصة ، فمن الناحية العملية لم تحتفظ الا اوكرانيا ولبعض الوقت بتمثيل دبلوماسي خاص . والعالم الخارجي من جهته اعتبر هذه التنوعات التنظيمية من باب الوهم . وقدظهر ذلك في عام ١٩٢١ ، بمناسبة توقيع معاهدة ريغا ، حيث لم تكن الجمهوريات ممثلة الا لماما . وظهر بصورة أجلى عام ١٩٢٢ في مؤتمر جنوى ، حيث كانت الجمهورية السوفياتية الروسية وحدها المدعوة ، وتكلمت باسم شركائها . ولقد شعرت حينه اوكرانيا بأن هذا من باب التنازل عن السيادة ، له نتائج وخيمة ، وصرحت عن شعورها هذا بصورة واضحة .

في الزمن الذي تم فيه هذا التقريب الحاوي بعض عناصر توحيدية ، تم البت في مصير جيورجيا . فهذه الجمهورية التي كان يحكمها المناشفة ، ينادي بها الاشتراكيون الغربيون موطنا للاشتراكية الحقة . فهي بالتالي تشكل تحديا للبلاشفة الذين كانوا قد قاطعوا المناشفة . واضحت هذه الحالة مما لا يمكن ان يطيقه البلاشفة عام ١٩٢١ . وقد عبر ستالين عن ذلك بدون تحفظ فقال : ان حق تقرير المصير المعطى للامم عام ١٩١٧ هو مرحلة تجاوزتها الاحداث ، واليوم هو يوم الاتحاد ، وهذا الاتحاد يجب ان يشمل جيورجيا . ولان جيورجيا المستقلة تبدو قابلة للحياة ويتعذر قيادها فسوف ترغم على اتحاد اجباري ، وهذه طريقة ادائها لينين دائما . وفي شباط ١٩٢١ اجتاح الجيش الاحمر جيورجيا . ولا شك ان لينين اوصى البلاشفة المتواجدين في القوقاس بمصالحة المناشفة ، وبصورة عامة الانتلجانسيا القومية . ولكنه قبل كل شيء اراد ان يحد من مغبات العودة الى الفتوحات العسكرية في

الداخل ، ومراعاة الراي العام الدولي . وفي جوهر الموضوع ، لم يشك ظاهريا في ضرورة عملية من هذا النوع . وفي ٢١ أيار ١٩٢١ اضحت جيورجيا ، وقد باتت بقيادة البلاشفة ، مستعدة كباقي الجمهوريات لتوقيع معاهدة تحالف مع الجمهورية السوفياتية الروسية .

بفضل المعاهدات الثنائية ، اضحت امم الامبراطورية القديمة ، التي تفرقت لفترة ، متحدة من جديد وذلك منذ العام ١٩٢١ ، تجمعها مجموعة روابط تعاقدية توفر نوعا من وحدة العمل . الا ان هذه القيود لا تكفي لخلق وحدة فكر يمكنها تجاوز المفارقات التي تشعر بها كل أمة . بل على العكس من ذلك ، ففي داخل الحزب الشيوعي وفي خارجه ، انتصبت الكوادر والنخب القومية في وجه السياسة المتبعة من قبل قادة الجمهورية السوفياتية الروسية واتهمت بشدة متزايدة سياسة الهيمنة المتسترة ، بنظرها ، وراء علم الاممية ، ومالت في اتهامها الى تشبيه دولة السوفيات بالدولة الامبراطورية التي خلفتها . وبالنسبة للبلاشفة ، لم يكن هنالك شك بأن الحالة المرحلية التي قامت اعتبارا من عام ١٩٢٠ — اي حالة الدول القومية المستقلة ، المرتبطة بالجمهورية السوفياتية الروسية بنصوص لا تنتهي — تخلق مجالا لجميع الاحقاد وتمنعهم من بناء أمة جديدة ، ملتحمة بالمثل الاعلى الاشتراكي الذي اليه يستندون .

لذا ، انتقل البلاشفة ، عام ١٩٢٢ ، الى المرحلة الثانية من التنظيم القومي لدولتهم ، بوضعهم مشروع اتحاد فدرالي ، يضم جميع الامم . والاتحاد الفدرالي كان بنظر لينين تنازلا كبيرا . فهو حتى عام ١٩١٧ كان خصما ثابتا للحلول الاتحادية التي تخلد ، حسب قوله ، المفارقات القومية . ولكنه منذ عام ١٩١٧ ، وبعد تحققه من اهمية التحركات النابذة في الامبراطورية القديمة ، بدأ يعيد النظر في موافقته . وبغية عدم الافراط في اضعاف روسيا ، قبل بانتظام الامم التي لا تشاء الانفصال عنها تحت المبدأ الاتحادي . والامم الواقعة ضمن حدود روسيا هي وحدها التي تأثرت بتعديل الموقف هذا ، ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢١ ، فاعتبارا من عام ١٩٢٢ عممت الفكرة بالنسبة لجميع الممتلكات القديمة . التنظيم الاتحادي هو الذي سيضمن المساواة بين الامة الروسية والامم غير الروسية ، ويكون فيه كل الفارق بين « سجن الشعوب » والمساواتية السوفياتية . غير أن آراء البلاشفة لم تكن واحدة بصدد مفهوم الاتحاد. فبالنسبة لهذا الموضوع ، كان لستالين ، الذي كلف بمراجعة مشروع الدستور ، رأي معين . فالاتحاد السوفياتي يجب أن يكون على مثال الجمهورية السوفياتية الروسية، قبل ان يشكل هو مثالا للاتحاد العالمي للدول الاشتراكية ، في المستقبل . وبأخذه الجمهورية السوفياتية الروسية مثالا ، كشف ستالين عن نظرته الى الاتحاد الفدرالي . فالجمهورية السوفياتية الروسية ، المؤسسة بموجب دستور عام ١٩١٨، قد عادت ، فعلا ، جمع ثماني جمهوريات حرة وثلاث عشرة مقاطعة حرة ، ولكنها تمتاز بدرجة عالية من المركزية وبشبه انعدام المؤسسات المحلية المختصة . وقد بلغت المركزية في الجمهورية السوفياتية الروسية حدا في الرجوع الى الحزب والى مجلس مفوضي الشعب ، جعل احد المندوبين الى المؤتمر الثامن للحزب (آذار

١٩١٩) يصرح بما يلي : هنالك قول مأثور في انكلترا يقول : « البرلمان يستطيع كل شيء ، الا ان يحول امرأة الى رجل . وعندنا يستطيع مجلس مفوضي الشعب ان يعمل كل شيء ، ويمكنه كذلك ، على ما يظهر ، تحويل امرأة الى رجل » .

اقتراح الجمهورية السوفياتية الروسية ، في هذه الظروف ، نموذجا للفدرالية هو تبجيل لمركزية موسعة . ألم يقترح لينين المبدأ ذاته للاتحاد عام ١٩١٨ عندما صرح : مثال الجمهورية السوفياتية الروسية يقدم الدليل على ان الاتحاد الذي نبني سيكون خطوة الى الامام نحو توحيد مختلف القوميات الروسية ، في دولة سوفياتية واحدة ، ديموقراطية ، وممركزة ؟

عندما يتحدث البلاشفة عن الاتحاد في مطلع العام ١٩٢٠ ، فهم يضمرون كما يبدو مشروعا صريحا ، هو منظمة امم تحتفظ ببعض هويتها القومية ، تراقبها مؤسسات مركزية تؤمن حسن تلاحم المجموع . هذه النظرة البسيطة والمقبولة بصورة عامة تشرح اسباب حصول ستالين على مركز مرموق في اللجنة المنشأة في ١٠ آب ١٩٢٢ والمكلفة باعداد دستور الاتحاد . وهي تفسر كذلك أن يكون المشروع ، المحرر من قبل ستالين شخصيا ، قد جاء مقلدا لنموذج الجمهورية السوفياتية الروسية (٢). فالاتحاد يجب ان يتحقق بالتحام الجمهوريات ، التي لم تزل حرة ، مع الجمهورية السوفياتية الروسية . وفي انضمامها الى هذه الاخيرة ، تتمتع الجمهوريات بنظام حكم ذاتي (لا بالسيادة) وتقبل بأجهزة الجمهورية السوفياتية الروسية اجهزة للسلطة الاتحادية . نحن اذن ، وبصورة واضحة ، امام توسع جغرافي للجمهورية الروسية ، لا امام دولة جديدة .

التعديل اللينيني واعداد مشروع فدرالي حقيقي .

لاقى مشروع الدستور الذي أعده ستالين ، والمرسل الى اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية الجمهورية ، القبول التام من قبل الاحزاب الطيعة (في آذربيجان وارمينيا) ، ولكنه اصطدم ببعض الانتقاد المغلف في اوكرانيا ، حيث طولب بمبدأ الحفاظ على العلاقات الثنائية ، كما اصطدم بمعارضة مكشوفة في جيورجيا . وكانت الازمة مع القادة الشيوعيين الجيورجيين جديرة بأن تزداد عنفا،ولا سيما أن المعاهدات الثنائية لا تزال تنظم العلاقات بين الجمهورية السوفياتية الروسية وحلفائها . وعندما ابلغ ستالين ، ببرود ، القادة الجيورجيين بأن القرارات المتخذة من قبل المراجع العليا في الجمهورية السوفياتية الروسية يجب ان تطبق بدون مناقشة في الجمهوريات المستقلة ، شعر الجيورجيون بأنهم يعودون الى زمن العلاقات الارغامية ، وكشفوا عن نيتهم في الدفاع عن استقلالهم بجميع الوسائل . ولكن المعارضة الجيورجية والترددات الاوكرانية لم تكن كافية للجم المشروع الذي اقرته اللجنة التأسيسية التي

---

(٢) راجع م. ليويم ، ستالين الثائر ، نيويورك ، ١٩٧٣، ص ٢٥٠ — ٢٥٢ .

كان لستالين فيها اغلبية من الانصار . لكن عندما اطلع لينين على هذا المشروع ، ادانـــه .

في خريف عام ١٩٢٢ كان لينين قد اضحى في حالة متقدمة من المرض . ففـــي نهاية العام ١٩٢١ اضطر الى الابتعاد لاسابيع عدة عن الحياة العامة بسبب الانهاك الذي أصابه . وعند عودته كانت قدرته على العمل منخفضة وحالته تزداد ســوءا يوما بعد يوم . وفي ٢٥ ايار ١٩٢٢ اصيب بنوبة صاعقة . فشل الجانب الايمن مــن جسمه وفقد القدرة على الكلام لزمن ، وكان عليه ان ينتظر حلول فصل الخريف قبل ان يتمكن من العودة الى العمل من جديد ، ولكنه لم يكن ولن يكون ابدا الا ظلا لذلــك المقاتل الذي اثار روسيا . والذين شاهدوه في المؤتمر الرابع للكومنترن في تشريــن الثاني ١٩٢٢ ، وذلك قبل اصابته بنوبة جديدة ابعدته نهائيا عن السياسة ، اثارهم التغيير الذي طرأ عليه . ولكنه في الاسابيع الاخيرة من حياة نشيطة بدات الآن تخبــو حدتها ، كانت المسألة القومية احد همومه الرئيسية وكان يستشف مشاكل المستقبل بوضوح وبيأس . وفي فترة نقاهة طلب الاطلاع بصورة متأخرة على مشروع الدستور، وشده لما اطلع عليه . فهو ، من جهة ، على علم بالمعارضات التي يثيرها هـــذا المشروع ، ويدرك انه لا يسهم في نجاح النزعة الاممية ، بل سيزيد المشاعر القوميـــة عمقا . وقد بقي لينين ، كما كان طوال حياته ، متعلقا برؤيا اممية للدولة السوفياتية. وما كان يبغيه هو تخطي الامم الى مجتمع جديد ، لا بلورة القوميات . واخيرا ، فان الثورة والسنوات التي تبعتها بينت له ، بصورة جازمة ، ان الوعي الاجتماعي يتطور وفق مجراه الطبيعي ، وتبعا لقوانين خاصة به ، وليس بالقوة وعلى يد مؤسســات غريبة عن امانيه .

خلال أربع سنوات ، اكتشف لينين الارادوي ان الارادة المجردة لحزب ما ، وان كان هذا الحزب طليعة الطبقة العاملة ، لا تكفي لتحقيق تغيير العقليات . وقد كانت الظروف الى جانب اراديته لزمن ، ومكنتها من الاستفادة من فوضى معينة للقيـــام بالثورة . ولكن ما ان انتهت الثورة ، حتى كان البلاشفة والدولة التي اسسوها قـد تجاوزوا الوعي الاجتماعي التائق الى الارض ، والى السلام الاهلي والى الاستقلال القومي . ادرك لينين منذ عام ١٩٢١ ان التربية الطويلة وحدها جديرة بتطويـــر العقليات ، وان الوعي القومي يحتاج كي يتحول الى وعي اممي ، لكثير من الوقت ، ولكثير من الثقة ، ولكثير من الدقة . بالمقابلة مع هذه النظرة التدرجية المرتبطـــة جوهريا بعلم التربية ، والتي زاد من عمقها مرض لينين وانتكاسه ، فــان مشـــروع ستالين الارادوي وقع عليه وقع القنبلة . والمعارضات التي علم بأمرها اكــدت للينين ان العقليات يجب ان تراعى وان تساير ، لا ان تدفع قسرا ، وذلك تحت طائلة تثبيت الفروق القومية . لذلك ، سيعترض لينين بكل ما تبقى له من قوى عــلى هــذا المشروع الذي كتب عنه انه : يصب الماء في رحى الاستقلاليين . ومأخذه عـــلى ستالين انه « شديد التعجل » ، وانه يريد تجاهل المشاعر الحقيقية للبشر .

في مقابل هذه الصياغة ، قدم لينين صياغة اخرى تراعي الحساسيات القومية.

ان دولة السوفيات ستكون صيغة جديدة ، توحد بين الجمهوريات على قدم المساواة، الجمهورية الروسية كغيرها . العدالة هي الآن الكلمة الرئيسية في الفكر اللينيني ؟ فالفروق القومية والاحقاد لا يمكن ازالتها الا بمساواة تضمن لكل أمة عدم تبقي اي اثر من آثار الهيمنة السابقة ، المبنية على عدم المساواة . وهنا نرى كيف انضجت الاحداث تفكير لينين منذ عام ١٩١٨ . انه ، وهو الامين مع نفسه ، لا يجابه اطلاقا العائق الذي يعترضه ، بل يحاول جهده ان يحيد عنه .

وفي عام ١٩٢٢ ، كان هذا العائق الفروق بين الامم ولذا اعار هذا الموضوع اهتماما كبيرا ، لانه يعلم ان الاختيار الحالي سيحدد جميع العلاقات اللاحقةبين الامم السوفياتية . زد على ذلك ، ان هذا الاخنيار سيحدد ثورات المستقبل ، بمقدار ما تبقى الدولة السوفياتية ، الوحيدة في العالم ، مع تقهقر الثورة عموما ، تقدم نموذجا للذين يتوقون الى الثورات .

لم يكن لينين الوحيد في تفكيره بأنها مسألة عصيبة . فستالين ، الذي كان يلعب دور المساعدين المخلصين ، بدأ بالتمرد ، وانتقد مواقف لينين امام اعضاء المكتب السياسي ، واتهمه بالتحررية القومية . ولكن هذا التمرد كان قصير الامد ، فستالين الذي شعر بأنه لن يكون له اتباع ، صدع للامر الواقع ، وحرر مشروعا جديدا مطابقا لرغبات لينين ، ونشره ، دون ان يُظهر ما كان للخلاف الخطير من تأثير على نص التحوير . والمشروع بعد ان تم تعديله على هذا الشكل ، اعتمدته الاحزاب الشيوعية القومية ، باستثناء الجيورجيين الذين كانوا يحاربون شبرا شبرا لينالوا امكانية دخولهم في الاتحاد على اساس مساواة حقيقية .

ومعركة الجيورجيين امتزجت مع المعركة التي لم تلبث ان جعلت لينين في مواجهة دائمة مع ستالين . فهذا الاخير اذعن فيما يتعلق بالتنظيم القانوني للاتحاد ، ولكنه لم يكن ينوي الاذعان فيما يتعلق بالوسائل المادية لتحقيق الاتحاد . وخلال النزاع حول التطبيق الحقيقي لمبدأ التساوي بين الامم ، الذي وضع لينين في مواجهة ستالين حتى النهاية ، اكتشف لينين ، وقد أكسبه المرض حساسية زائدة ، واقع العلاقات القائمة بين المركز والجمهوريات : فهي حقا هيمنة وشوفينية روسية . وعندئذ ادرك لينين مدى الاخفاق الذي بات مرتقبا . واضحى اقرب مساعديه مفسودا بشهوة الحكم وامتيازاته ، واصبح حزبه عبارة عن مافيا ، وبعثت في كل صوب الشوفينيات ، تذكيها صلافة الشوفينية الروسية وهي اقواها . وفي الاسابيع القليلة المتبقية له ، قبل ان تقتطعه نوبة جديدة من عالم الاحياء ، قام بكتابة نص بدا من لهجته مدى وعيه لخطورة المسألة القومية ، ومدى قنوطه تجاه وسائل حلها . والنص الذي كتبه لينين هو أولا اعتراف : « اني مذنب تجاه عمال روسيا ، لعدم ايلائي مسألة الاستقلال الذاتي الشهيرة ، المسماة رسميا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما تستأهله من اهتمام » . وقد كتب هذا النص في ٣٠ كانون اول ١٩٢٢ يوم كان التصديق على مشروع الدستور تعبيرا عن انتصار افكاره . فلماذا احساسه بالذنب ؟ انه يحس بالذنب لانه يعي حراجة الوضع الذي يتركه وراءه .

في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢ ، صدق المؤتمر الثالث لمجالس سوفيات اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية على معاهدة تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المعقودة بين الجمهورية السوفياتية الروسية والجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاوكرانيا وبيلوروسيا واخيرا الجمهورية المتحدة لعبر القوقاس ، التي فرضت قسرا على الجيورجيين . وقد ثبتت هذه المعاهدة النصوص الاساسية التي ستصبح دستور الاتحاد السوفياتي . وكان الاتحاد الذي ولد هو ذاته ، تلك الوحدة الجديدة التي ارادها لينين ، ذات مؤسسات خاصة بها ، تختلف عن مؤسسات الجمهورية السوفياتية الروسية .

ولكن لينين علم جيدا ان النصوص القانونية لا تكفي لتتوازن مع ثقل الواقع . وهذا التفاوت بين الحق والواقع فهمه ستالين كذلك ، ولذا قبل بسهولة ، وبعد فترة من عدم الرضى ، بأن يعدل مشروعه للحكم الذاتي بمشروع اتحادي . وفيما يتعلق بستالين ، لم تكن الحقيقة محجوبة . فتفوق الجمهورية السوفياتية الروسية البشري والسياسي ، امر لا يمكن نكرانه . وكذلك امكانياتها في الاشراف على التشكيلات الاقليمية القومية ، بواسطة مؤسساتها المختلفة ، كالحزب والاجهزة الاقتصادية والجيش . لا شك ان ستالين كان قد فكر بأن الوضع القانوني المثالي هو الذي يعكس هذه الحقيقة ، ومن هنا جاء مشروعه للاستقلال الذاتي . ولكنه اذ اضطره لينين الى النكوص عنه ، تراجع دون كبير نفور ، لانه يعتقد بجزم ، والمستقبل سيثبت صحة اعتقاده ، ان الواقع يتغلب على الحق . وان يكون الاتحاد مساواتيا أو لا يكون ، فهذا ليس امرا مهما ، اذ ان الجمهورية السوفياتية الروسية ستكون نواته . لقد كان لينين واعيا هذه النتيجة الحتمية لعدم التوازن بين الحقيقة والحق المنادى به . ولكنه كان يعزوها الى سبب معين ذي طابع روسي بحت هو الشوفينية الروسية ، التي كانت تميز البيروقراطي الروسي . ولينين يشعر ان هذا البيروقراطي يخر تحت الشيوعي . ولذا فانه لم يكن يعتقد اطلاقا بفضائل النصوص القانونية .

في معركته الاخيرة هذه ضد ستالين ، التي خسرها (اذ انه اوصى بعزل ستالين ولم ينل هذا العزل ، كما ان تروتسكي الذي كلفه ان يقوم مقامه في الدفاع عن الامم لم يهتم بذلك قط) ، عرف لينين حجم المسألة القومية وعمقها وفشلها . ولكن اتراه بدل وجهة نظره بعمق ؟ ابدا . فهدفه النهائي ظل زوال الامم ، في صالح وحدة انسانية جديدة يجمع بينها التضامن الطبقي وهو يأمل بلوغ هذه الوحدة الجديدة بواسطة التربية والمساواة في الحقوق وبالثقة وبالوقت . لقد ابدل بالارادوية مراعاة الواقع ، وبالتسرع صبرا طويلا .

جدلية المساواة والتحكم

ان البنيان السوفياتي المشيد اعتبارا من ١٩٢٢ كان يتسمى في دستور كانون الاول ١٩٢٢ ، بالدولة المفدرلة . ولكن هذا الدستور كان يبرز اولا النقاط المشتركة، من صلاحيات ومؤسسات ، ويضع في مرتبة اخيرة ما كان ذا طابع جمهوري صرف . ومع ذلك ، فان مبدأ مساواة الشعوب ، المثبت في اعلان الوحدة ، الذي صدق عليه في الوقت ذاته ، والذي يشكل أحد شطري القانون الاساسي لاتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، لم يكن فارغا من معناه كليا . فالارادة المساواتية كانت في حينه تطبع بطابعها المثالية السوفياتية للعلاقات بين الامم . واذا كان لينين وستالين لا يتفقان فيما يتعلق بالمساواة السياسية ، فان ستالين جعلها رغما عن ذلك من دائرة اختصاص السياسة القومية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وهو كلينين ، يعلم ان حل المسألة القومية يجب ان يعتمد التهدئة ، وهذا يفرض بعض التنازلات للامم المنضمة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . واذا كان الحل السياسي في نظر ستالين مركزيا في عمقه ، فهو يرتسم في حدود مضمون ايديولوجي مساواتي ، وسلسلة من أوضاع ، غايتها ان تثبت ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقوم على المساواة بين الشعوب .

كرست الحقوق الدستورية الايديولوجية المساواتية . ولقد افسح الاتحاد المجال لانظمة اساسية شديدة التعقيد ، تتجاوب نظريا مع الاوضاع الاكثر اختلافا. بعض الامم نظمت على أساس دول ذات سيادة ، هي الجمهوريات المتحدة . والبعض الآخر من الامم الاقل شأنا او التي لا تجمع جميع الشروط اللازمة للسيادة ، اعطيت بنية دولانية غير سيادية ، هي بنية الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي . واخيرا فهنالك قوميات وتشكيلات عرقية لم تبلغ مستوى الامم ، حصلت كذلك على اعتراف بمميزاتها الثقافية ، وكان لها مؤسسة اقليمية — قومية (اقاليم ذات حكم ذاتي ، مقاطعات قومية) تؤمن لها حقوقها الثقافية الخاصة . وكان التنظيم الداخلي للدولة السوفياتية يعكس التعقيد العرقي للمجتمع ، كما يعكس وجود تشكيلات بشرية في قلب هذا المجتمع ، يتفاوت نموها السياسي والثقافي تفاوتا كبيرا . والجمهوريات كانت من الناحية القانونية متساوية ، يجمع بينها فقط ارادتها في العيش مع بعضها بعضا ، وتملك الحرية في الانفصام ساعة تشاء . وان لم يفكر احد اثناءها بالتأكد من مدى حقه في الانفصال ، بعد تجربة جيورجيا التي اثبتت ان الاتحاد كان أمرا مطلقا ، فان مبدأ المساواة بين الامم كان له مع ذلك محتوى سياسي وثقافي .

محتوى سياسي نتج عنه شعار تكوين الملاكات محليا في كل مكان وعلى مختلف المستويات . فعلى الجمهوريات القومية ان تأخذ بيدها زمام مصيرها ، ولذا يجب على ملاكاتها الخاصة تولي قيادتها . فرض الحزب الشيوعي منهج العمل هذا على مجموع الاتحاد . وفرض هذا في سبيل مكافحة الاحقاد القومية ولكونه ضرورة لا بد منها . فالثورة قد حرمت روسيا من نخبتها القديمة . والدولة السوفياتية لا تستطيع قيادة وتطوير هذه المجموعة الكبيرة بركونها فقط الى الملاكات الروسية المستجدة والنقص في الملاكات الروسية ، اضافة الى الصعوبات السياسية، آلى بخلفاء لينين الى اتباع المنهج الذي رسمه هو . ولم يكن منهجا سهلا . ان الجمهوريات الاطرافية والتشكيلات ذات الاستقلال الذاتي داخل الجمهورية السوفياتية الروسية عرفت نفس الصعوبات الروسية ، في ايجاد الملاكات الضرورية . اين يمكن العثور على الملاكات للحزب وللادارة ، وللتعليم وللاقتصاد ؟ ان مجال الاختيار ضيق . فان الشيوعيين القديمي العهد في الحزب عددهم قليل .

ولا يتبقى غيرهم سوى النخبة القومية القديمة او الفلاحين نصف الاميين ، الذين لم يتعرفوا الا لماما على البلشفية وعلى غاياتها . ان النخبات الجديدة التي ستكفل تسيير المؤسسات وتأمين الملاكات للمجتمع شملت العناصر الثلاثة هذه . وان كانت الطبقة العاملة تستطيع ان تقدم الملاكات المطلوبة في روسيا ، رغم قلة عددها ورغم انتقاص هذا العدد في الحرب الاهلية ، ففي الدول القومية الاخرى كان على العهد المستجد ان يقبل في صفوفه جميع الذين يرغبون في مساعدته . لكنه كان للمبالغة في سياسة اضفاء الصبغة الاهلية على الملاكات نتيجتان : هما توجب رفع مستوى الثقافات القومية ، والمراقبة الدائمة للملاكات ذات الاصول المختلفة . ولقد كانت تنمية الثقافات القومية ، ولا شك ، المظهر الاكثر جدة للسياسة السوفياتية في هذه المرحلة . هنا أيضا انضمت الايديولوجية الى الضرورة في توجيه الاختيار .

ظل الاتحاد السوفياتي في العشرينات مميزا بطابع المثالية الثورية . وهذا واقع يجب ان لا يغرب عن البال . فبالرغم مما أصاب هذه المثالية من ضربات (واهمها ضم الامم غصبا) ، ظل البلاشفة في مجموعهم مرتبطين برؤيا مساواتية للمجتمع . وان المساواة بين الامم ، ما ان يباشر بتطبيقها على النطاق السياسي ، حتى تنتقل الى النطاق الثقافي . أفلم نر في بداية العصر أوتو بوير يؤكد ، رغبة منه في الابقاء على تلاحم الامبراطورية النمساوية المجرية ، ان اولى امنيات الشعوب هي امنية الحفاظ على ثقافاتها الخاصة وفي طليعتها اللغات ، وتنمية هذه الثقافات ؟ وهذا ما جعل المنهاج القوميفي العشرينات يؤكد على تنمية جميع الثقافات القومية ، بصورة متساوية ، وفي طليعة ذلك تنمية اللغات القومية .

ان الملاكات التي تتطلبها سياسة التطوير القومي لا بد لها ان تكون قومية ، لانها ستكون حاملة لثقافة امتها . هذه السياسة كان لها ، احيانا ، جوانب شائكة . فأحيانا تكون الامة ، ضمن التحديد الذي اعطاها اياه البناء الدولي في العشرينات، بدون لغة بالمعنى الصحيح للكلمة ، او انها اعتادت استعمال لغة اخرى . ولكن السلطة السوفياتية تفرض على كل تشكيلة ادارية قومية أن يكون لها لغة وان تستعمل هذه اللغة . وهكذا ، ففي اطار جمهورية بييلوروسيا حيث يستعمل القوم عدة لغات في آن واحد ، فرضت لغة رسمية بييلوروسية ، وان اوجب ذلك ذهاب قسم كبير من الاهالي الى المدرسة لتعلمها . والاغرب من ذلك انه انيط بعلماء اللغة تحويل اللهجات العامية المحكية في مجموعات بشرية صغيرة لا تتجاوز بضع مئات من الاشخاص الى لغات فصيحة مكتوبة .

ان الدولة السوفياتية ، رغما عن فقرها ، خصصت في سبيل تنمية هذه الثقافات ، التي كانت احيانا تختلقها اختلاقا ، جهودا ومبالغ طائلة . فبينما كان يجب محو الامية بصورة سريعة وبالطرق الاكثر بساطة ، فقد كرس وقت وموارد هائلة لطبع ابجديات وكتب ، لم يكن لها احيانا الا بعض المئات من القراء ، ولاعداد اساتذة قادرين على تعليم قراء المستقبل هؤلاء . لكن المنهاج كان واضحا ، وكان لكل مجموعة قومية الحق في ثقافتها وفي لغتها . والمساواتية التي ساندت هذا المنهاج كان لها الى جانب ذلك اهداف سياسية .

ان المساواة في الحقوق الثقافية ، المعترف بها لكل أمة ، كان من شأنها كذلك ان تساعد على تجزئة بعض المجموعات البشرية الكبيرة التي توحد بينها تضامنات خاصة . وهذا ما كان من أمر الشعوب الاسلامية في القوقاس وفي آسيا الوسطى ، التي كانت تسعى منذ بداية القرن الى التجمع حول لغات مشتركة . ففي داخل الحدود التي وضعت لها ، كان على كل أمة ان تستعمل لغة خاصة . وهكذا وضعت المساواتية الثقافية حدا لاحلام اتحادات تركية او اسلامية ، لو انها تحققت داخل الدولة الاتحادية السوفياتية لوضعت في وجه المركزية السياسية مجموعات بشرية وحضارية ، ذات ثقل خطير ..

ان تنمية الثقافات القومية لها كذلك محاذير جدية . فالتربية القومية الصرف لا يمكنها الا ان تؤجج المشاعر القومية وان تؤدي بالتالي الى معاكسة المسيرة باتجاه الغاية الوحدوية النهائية . ولذا لم تكن الثقافة القومية مفهوما بسيطا ، بل مفهوما ذا محتويين حدده ستالين بصورة دقيقة . فهذه الثقافات قومية في قالبها ، خاصة في اللغة ، ولكنها في الوقت ذاته اشتراكية بمحتواها . وان ما يتوجب على اللغات ان تنقله ، لم يكن التراث الخاص بكل أمة ، بل تراثا جديداً ، مشتركا بين الجميع ، هو الاشتراكية وقيمها ومراميها . والثقافات القومية لا يمكن ان تؤدي الوظيفة المطلوبة منها الا اذا فهمت على هذا الاساس .

فهي من ناحية تهدىء المشاعر القومية بارضائها ، وتجعلها من ناحية ثانية ترتقي نحو مفهوم جديد ، مشترك بين الجميع . هذه المساومة الثقافية ، من صنع ستالين ، لم يكن لينين لينكرها . فهي تجمع بين الحاجة المباشرة (ارضاء المشاعر القومية وتقويض التضامنات الواسعة بين الامم) والغاية المستقبلية (الانتساب التدريجي الى ثقافة سياسية مشتركة) . هنا ، نرى القوة تتراجع ، مفسحة المجال لعلم التربية ، ونرى ستالين وقد أخذ بتحذيرات لينين .

هذه المساواتية الثقافية لا يجوز ان تترك دون اشراف ومراقبة . لقد طلب من الملاكات القومية ومن الثقافات القومية ان ترضي التطلبات القومية ، وان تقوم تدريجيا بتحجيم هذه التطلبات . ولكن هذه العناصر كان يمكن أن يؤدي تدخلها الى نتائج متناقضة تماما ، اي الى اثارة المشاعر القومية . ولكي لا تخرج التنازلات المساواتية عن وظيفتها التربوية ، عمدت السلطة السوفياتية منذ العشرينات الى وضعها تحت اشراف اجهزة مراقبة متعددة . فكان اشراف الحزب الاممي على الدولة القومية ، واولوية الدولة الفدرالية على التنظيمات المفدرلة ، واشراف اقتصادي يضاعف الروابط بين المركز والاطراف ، وخاصة اشراف ثقافي ، يمارسه الحزب الشيوعي المركزي بما اولي من سلطة مهيمنة على النشاطات الثقافية ، والاستعاضة عن القيم والقواعد الخاصة بكل مجتمع بنظام قيم مشترك يحدده المركز . ان السياسة القومية للاتحاد السوفياتي في العشرينات ، بمزيجها من تساهل وتحكم ، تحاول اصطناع مجتمع جديد ، او قل امة سوفياتية عمالية ، تكون الشاهد على امكان تغلب التضامن الطبقي على الشعور القومي .

الفدرالية الستالينية : تحكم بدون مساواة .

كان المفروض من المساواة بين الشعوب ، وهي أساس التوازن الاتحادي في العشرينات ، ان تؤدي الى صداقة الشعوب العائشة مع بعضها بعضا . وكان المفروض منها خاصة أن تيسر ابراز نخبة جديدة تكون على صورة الثقافة ، قومية في قالبها ، سوفياتية في عقيدتها ، مخلصة للنظام الذي نماها ، تشكل مرحلة انتقال بين الماضي بتقاليده المختلفة والمستقبل المشترك . ولكنه اتضح منذ عام ١٩٣٠ أن نتائج هذه الثورة الثقافية في أطراف الاتحاد السوفياتي لم تكن بالوضوح الذي ينتظره دعاتها . ان النخبات الجديدة كانت تنشأ في كل مكان وتأخذ مكان سابقاتها المشبعة بالعقلية القومية . ولكن هذه النخبات الجديدة ، المدعومة من الحزب الشيوعي ، كانت لا تلبث ان تستعيد ، في كل مكان ، العقلية القومية التي كان عليها أن تزيلها . ونخبة بييلوروسيا كانت خير شاهد على ذلك . فلقد كابدت السلطة جلدا كبيرا كي توثق البييلوروسيين بلغتهم ، ولكن الاحصاء الذي اجري عام ١٩٢٦ اظهر ان ربع البييلوروسيين ، البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة ، لا يزالون يعتبرون اللغة الروسية لغة أم لهم .

في هذه البيئة ، التي توغلت فيها الثقافة الروسية بعمق ، نرى النخبة تجزم في الوقت ذاته بأنه لم تكن هنالك مكان لصراع الطبقات ، اذ ان الامة البييلوروسية كانت مميزة بعدم وجود طبقة بورجوازية فيها . وفي هذه البيئة انتشرت الافكار الموالية للغرب ، والرافضة للانتساب الى العالم السلافي الشرقي . وفي مطلع العام ١٩٣٠ ، اكتشفت موسكو أن النخبة البييلوروسية قد شكلت مركزا قوميا ، غايته فصل بييلوروسيا عن الاتحاد . وسواء اصدر عن هذا المركز نشاطات تشكل خطرا على وحدة السوفيات ام لم يصدر ، فلقد كان من الواضح انه وجد ، وهذا يدل على تعلق النخبة بالقيم التقليدية ، الغريبة عن المجتمع السوفياتي . وزاد من قلق الدولة السوفياتية ما تبين لها من محاذير ، حتى في الاماكن الاخرى ، في محاولة كسب النخبات القومية التي لعبت دورا قبل الثورة .

ونرى في آسيا الوسطى ، احد القادة القدماء للحركة القومية ، هو فيض الله حوجاييف ، بعد ان رفع الى قمة المراتب الشيوعية ، يحاول جهده لاعاقة الالتحام الاقتصادي للمنطقة في المجموعة السوفياتية ، في حين كان يتصرف ، ظاهرا ، تصرف الزعيم الوطني المخلص للشيوعية . وقد كان على النظام ان يبذل جهودا متواصلة لقمع الحرب الكامنة التي كان يشنها ضده جماعة الباسماتشي ، وهم من رجال المقاومة المسلمين ، الذين كانوا يناضلون منذ ما يقارب العشر سنوات ، بتأييد ضمني من السكان .

في مطلع الثلاثينات ، وبعد ان تخلص ستالين من جميع خصومه ، استطاع ان يفرض اخيرا وبصورة تامة ، افكاره حول المسألة القومية . وكان للحل الذي ارتآه عدة اوجه . فستالين يحتفظ من تجربته السابقة بالتسوية الثقافية وبالفدرالية التي سيحسنها . ودستور ١٩٣٦ ، خلافا للقانون الاساسي لعام ١٩٢٤ ، كان فدراليا بالفعل . والتشكلات القومية تزايدت في هذه المرحلة ، واستقرت بوضوح

مراتب الامم والقوميات ، بكل ما يتعلق بها من حقوق وصلاحيات مبدئية . ولكن ، الى جانب الاحترام النظري للبنى الفدرالية ، تورط ستالين في عملية وخيمة لتغيير المجتمع تفقد فيها النزعة القومية جميع اسباب وجودها . فأمم الاتحاد كانت قروية على الاخص وبعض منها لا يزال من البدو الرحل . وكان من المفروض ان تعميم الجماعية في هذه الامم وتحضير البدو الرحل سيكون له في البيئة القومية أثر مزدوج، اولا استئصال القروي بفرديته ونظام قيمه الغريب عن المجتمع ، وثانيا اقتلاع جذور التقاليد الخاصة بكل شعب ، والتي تساعد الحياة الريفية على الحفاظ عليها بشكل أفضل . ولكن التعلق بالقيم الخاصة غير الروسية ، في الوسط القومي ، اعطى مقاومة التجميع قوة اضافية اخيرة .

كانت سياسة التغيير الاجتماعي ، واحدى غاياتها استئصال جميع المميزات القومية وطرق الحياة الخاصة ، تمارس بالعنف . عنف اتصف بمداخلة ستالين في الموضوع . فان ايمان لينين بالتربوية وسيلة الى الامية ، لم يجتذب ستالين قط . فهو في مطلع الثلاثينات استعاض عن التربية بالعنف المفضوح . وبعد أن قوض ظروف الحياة التقليدية للمجتمع بكامله ، سيقوم بعد سنوات قليلة ، خلال عمليات تطهير ، أخذت اسمه ، بابادة جميع النخب القومية المنتسبة للعشرينات ، والتي ارتكبت الجريمة التي لا تغتفر برجوعها الى اصول الاخلاص للقومية ، وهكذا أصبح ممكنا التخلص من النخب القديمة والنخب التي تم انضاجها في العشرينات . وفي عشية الحرب ، كانت نتائج التطهيرات واضحة . لقد افسح ستالين المجال امام نخبة جديدة ، تجسد مفهوما جديدا للعلاقات بين أمم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، هو مفهوم قائم علنا على عدم المساواة ، ومسترجع من الماضي الامبراطوري . انما كان يجب انتظار عام ١٩٤٥ لكي يبرز مفهوم اتحاد قائم بين غير متساوين بصوره رسمية .

الا ان دلائل منذرة ظهرت في اواخر الثلاثينات . اولها فرض الابجدية الكيريلية السلافية بصورة معممة . ففي العشرينات فرض على عدد كبير من اللغات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي كانت تستعمل ابجديات مختلفة ، كالعربية والمنغولية ، او التي لم يكن لها ابجدية ، استعمال الابجدية اللاتينية . وقد برر هذا التطوير في حينه بالحاجة الى وسيلة سريعة لتثقيف الشعوب ، وفقر النظام ، ولا سيما التجربة الممارسة لدى الغير (اتخاذ تركيا مصطفى كمال من الابجدية اللاتينية وسيلة للتعبير) . فضلا عن أن استعمال الابجدية اللاتينية ، التي لم تكن مستعملة في روسيا ، كان له ميزة عدم وصم التغيير في التقاليد الثقافية بصبغة امبريالية ، وفي نهاية الثلاثينات اظهر التبديل السريع للابجدية اللاتينية بالابجدية الكيريلية ، الرغبة في تقريب سائر اللغات من اللغة الروسية ولو كتابة ، واوحى بأن مخططا عاما لاضفاء الطابع الروسي على الثقافة قد أصبح قيد التطبيق .

وفي الاتجاه نفسه ، اعيد النظر في التاريخ القديم للامبراطورية الروسية ، وذلك في نهاية الثلاثينات ، بحيث تبرز فكرة عدم المساواة المستمرة بين الشعوب . لقد كان البلاشفة في غداة الثورة شهروا بالطابع الكريه للهيمنة الامبريالية ، وادانوا كل

ما كان يتعلق بها ، واكدوا ان مقاومة الامم المحتلة للمحتل الروسي عمل تاريخي تقدمي ،بغض النظر عن قادتها ، ارؤساء روحيين كانوا مثال الامام شميل القوقاسي، ام رؤساء قبائل مثال خان كينيساري كاظموف الذي كان من الد اعداء الروس في سهول كازخستان لجيل مضى . ولكن ، عشية الحرب ، لم تعد النظرة الى الماضي تظهر بوضوح روسيا المهيمنة في مقابل حركات تحررية قومية وشرعية .

ان دستور عام ١٩٣٦ بدأ باظهار الانعطاف . فالدولة السوفياتية تعتبر نفسها ضمنا وريثة الامبراطورية ، ارضا وماضيا . ولقد اعاد المؤرخون ، بايعاز من ستالين، اكتشاف الدور التاريخي الايجابي الذي قام به الامراء (موحدو الاراضي الروسية)، والكنيسة الارثوذكسية ، والمؤسسات الرهبانية حاملة لواء الحضارة البيزنطية . ودون أن يكف المؤرخون عن رفضهم الطابع الهيمني لامبراطورية القياصرة ، باشروا في السنوات هذهباكتشاف فضائلها ، واولاها سلطة الدولة التي مكنت روسيا من ان تكون الحاجز الواقي لاوروبا في وجه الغزوات الآتية من الشرق . وهكذا بدأ التاريخ الروسي يستعيد مكانته تدريجيا . ولم يقتصر ذلك على تاريخ الشعب بل تعداه الى تاريخ الحكام الذين مرسوا الامة في مجابهتها للعدو الخارجي . ولقد ساهمت السينما في دعم هذا التفهم التاريخي الجديد ، بتعظيمها بطرس الاكبر وخاصة اسكندر نيفسكي . والى جانب الحكام ، عاد القادة العسكريون الى بانتيون التاريخ ، وفي مقدمتهم اولئك الذين حاربوا نابوليون ، اذ سنحت مناسبة تخليد ذكرى معركة بورودبنو بأعادتهم الى مسرح التاريخ . وهكذا فان الشعب الروسي الذي تعود ان ينكر ماضيه منذ عام ١٩١٧ ، أخذ يعود الى هذا الماضي تدريجيا .

ولكن اعادة الاعتبار للتاريخ الروسي تطرح مسألة خطيرة ، هي مسألة تواريخ الامم الاخري لشعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فهنا أيضا ستنقلب تدريجيا الرؤيا التاريخية التي كانت تحظى بالتمجيد منذ الثورة . لقد كان من المفروض ان تؤدي المساواتية الثورية الى تمجيد جميع المقاومات القومية للاضطهاد ، باعتباره شر مطلق . وفي منتصف الثلاثينات بدأ المؤرخون يتساءلون : مما لاشك فيه ان الهيمنة القيصرية كانت موضوع ادانة ، ولكن الم يكن لنتائجها فضائل ؟ فبفضل التسلط الاستعماري ، استطاعت شعوب الامبراطورية القيام بالثورة ، في الوقت ذاته الذي قام فيه الشعب الروسي بثورته ، متجاوزة مرحلة تاريخية مؤلمة ، هي مرحلة الراسمالية . افلم تكن الفوائد النهائية بالاهمية ذاتها لمساوىء الاستعمار ؟ وهكذا فالاستعمار الذي كان شرا مطلقا ، اتاح له تاريخ ما بعد الثورة ، ظروفا تخفيفية واصبح شرا نسبيا .

بدأ هذا المنطق يتطور تدريجيا ، واكتشف المؤرخون الروس ان عددا كبيرا من الدول التي اخضعتها روسيا لم يكن لها الخيار بين الاستعمار والحرية ، بل بين استعمارين . ومثالا على ذلك الجيورجيون ، فهم كانوا مهددين من قبل تركيا ، وهذه كانت جديرة بافناء حضارتهم ، ومن قبل روسيا ، التي حافظت على هذه الحضارة واوصلتهم الى الاشتراكية . ومنذ الآن اضحى الاستعمار الروسي اخف الشرين . وضمن هذا المفهوم اضحت الحركات القومية المقاومة للاستعمار تعتبر من وحي مشاعر

متجاوزة ، اكثر منها متجاوبة مع المصلحة القومية للشعوب المعنية . وامتلات كتب التاريخ بأبطال جدد . والى جانب الحكام الروس العاقلين الذين كانوا ولا ريب طغاة مستبدين ، انما ذوو دور تاريخي مفروض ، أضيف ابطال التواريخ القومية الذين تفهموا حتمية الاتحاد مع روسيا وحتمية قبول اهون الشرين . والحق يقال ان الابطال هؤلاء كانوا قليلي العدد ، وفي عشية الحرب ، كانت الشخصية الوحيدة المهمة التي تؤمن المواصفات هي بغدان خميلنيتسكي الذي وقع في القرن السادس عشر وثيقة أتحاد اوكرانيا مع روسيا في بيرياسليف .

ظلت هذه التغييرات غير واضحة المعالم حتى عام ١٩٤١ . والمجتمع السوفياتي المستيقظ من كابوس التجميع والتطهيرات لم يتبين ابعاد جميع ما تتضمنه هذه النظرة الجديدة إلى ماضي الشعوب التي يتألف منها الاتحاد السوفياتي . وكان على الحرب ان تعطي الطابع النهائي لوجهة النظر الستالينية حول « صداقة الشعوب» . لقد برهنت الحرب أولا على عدم ثبات هذه البنية المتعددة القوميات . فان التوغل الكاسح للجيوش الالمانية في الاراضي السوفياتية ساعد عليه كون هذه الجيوش تجتاز مناطق لا يسكنها الروس ، انما يسكنها شعوب ، يقبلون على مضض انضمامهم الى الدولة السوفياتية ، وقد يكون هذا الانضمام قريب عهد كما هو حال دول البلطيق . وان موقف اوكرانيا من تقدم الجيوش الالمانية يعبر عن عمق الاحقاد القومية . وقد شجع جزئيا على هذه الاحقاد سياسة الالمان في الارض السوفياتية.

ما قبل ٢٢ حزيران ١٩٤١ ، قام الفريد روزنبرغ ، صاحب كتاب **اسطورة القرن العشرين** ، بوضع مشروع عجيب ، في برلين ، لتجزئة الاتحاد السوفياتي . ادرك روزنبرغ ما يكمن في دولة متعددة القوميات من امكانيات تفجرية ، أضف الى ذلك كون الدولة هذه هي الوحيدة من نوعها في اوروبا . واقترح على المانيا ان تثير القوميين للقضاء على الاتحاد السوفياتي وتحجيم روسيا وجعلها دولة خلفية متجهة نحو الشرق ، ومردودة نحو رسالتها الاسيوية ، ومحاطة بسياج من دول قومية تخلقها المانيا وتكون تابعة لها . وقد ساهم تطبيق برنامج روزنبرغ محليا في زيادة المصاعب العسكرية للسلطة السوفياتية ، اذ كان فيه تذكية للنزعات القومية .وكان القوقاس ارضا صالحة لمثل هذه التجارب ، ولقد دعم الجيش الالماني فيه حكومات قومية قامت مكان السلطات السوفياتية المخلوعة اثر انسحاب الجيش الاحمر . ونذكر على سبيل المثال الحكومة القومية الكراتشاوية ، التي تزعمها فلاح اسمه قاضي بيرموكوف ، والذي قرر اعادة البنى الاجتماعية والدينية التقليدية واعادة نظام الملكية الفردية الى الارياف .

لو ان الجيش الالماني وسع التجربة القوقاسية الى سائر الاراضي المحتلة ، لكان اودى بالاتحاد السوفياتي الى الزوال . ولكن افكار روزنبرغ حوربت من جهتين . اولا ، من قبل قسم من القيادة العسكرية بقيادة الجنرال جودل ، الذي كان يرى في مساندة الامم المشتتة اذكاء لمقاومة الامة الاكبر شأنا اي الامة الروسية ، بينما الهدف المنطقي كان في التوجه الى الامة الروسية ، وفصلها عن قادتها ، للوصول الى تهديم الاتحاد السوفياتي من الداخل . من جهة ثانية ، فان هتلر كان

يرى وجوب استعمار المانيا للمجال السوفياتي بكامله وبدون اي تمييز . فان خلق حكومات قومية كان من شأنه ان يعرقل مهمة المستعمرين في المستقبل .

هذه المقاومات جمدت سياسة دعم امم الاتحاد السوفياتي ، التي اوصى بها روزنبرغ ، وكان من نتيجتها رمي الامم الخائبة ، التي اذعرها العنف الالماني في الشرق ، نحو الفدرالية .

ولكن هذه التجارب المنفردة كان لها نتائج عديدة . فهي قد بينت لستالين ان الدولة انفدرالية ، بشكلها الحالي ، سريعة العطب ، مما يوجب اضافة عناصر جديدة اليها . هذه العناصر ، على المدى القريب وتحت ضغط الجيوش الالمانية ، لم يكن من الممكن ان تكون الا تنازلات امام الشعور القومي . فلقد اتضح ان هذه التنازلات كان بامكانها تحقيق السبق على الالمان الذين كانوا يقومون باثارة القوميات ، وأن الدعوة الى القيم الشيوعية لا تكفي وان ذكر الابطال الذين قاموا في الماضي بالدفاع عن قومياتهم له تأثير اكبر على تعبئة الشعوب من ذكر ماركس او لينين . اما على المدى البعيد فان ستالين سيصيغ بصورة جديدة جميع ما يتعلق بالتوازن بين الامم . ولكن هذا سيأتي حينه بعد الحرب ، عندما يعود من جديد الى استلام قيادة مصير بلاده .

ولقد تبين كذلك ان الحرب قد اظهرت او اطلقت مشاعر قومية كانت الحقبة المأسوية للثلاثينات قد جعلتها في منزلة ثانوية . فكأن سنوات الحرب قد خلقت من جديد توترات قومية مشابهة لتلك التي أدت الى تمزيق الامبراطورية ، وذلك رغما عن مرور ربع قرن على التربية الاشتراكية وعلى الفدرالية .

ولقد أظهرت الحرب كذلك ، للسلطة المركزية ، ان الاطراف كانت هشة وسريعة العطب ، وان هشاشتها ، في ظرف دولي عصيب ، كانت تهدد المجموعة كلها بخطر الفناء . واخيرا ، لقد لاحظ ستالين مقدار ضعف الصدى الذي لاقته الدعوة الى التضامن الاممي فتوجب عليه ان يستبدل هذه الدعوة بدعوة الى تضامنات من نوع آخر ، تضامنات التاريخ والامة والديانة . وهنا ايضا ، ادخل الى الايديولوجية السوفياتية عناصر جديدة ، ستكون عنصر تغيير عميق فيها .

اعادة الاعتبار « للاخ البكر » : نظام امبراطوري جديد .

على اثر النصر ، ظهر مدى اهمية التغييرات التي سببتها الحرب في الاتحاد السوفياتي ، واهمية الدروس التي استخلصها منها ستالين . فهو سيقوم في هذا البلد ، ذي النزعات القومية المتأججة ، بالعدول كليا عن مساواتية ما قبل الحرب ، وسيسلسل المشاعر القومية ، ويضع الامة الروسية في المقام الاول ، بتقاليدها وثقافتها . لقد اعطته الحرب خير مبرر لعمله هذا .

فما ان انسحبت الجيوش الالمانية من المناطق القومية التي ظهرت فيها ميول استقلالية ، حتى بدأ ستالين انتقامه القاسي . وفي الفترة ما بين تشرين الاول عام ١٩٤٣ وحزيران عام ١٩٤٤ ، اتهمت ست أمم صغيرة بالخيانة ، وجرى اقتلاعها من مسقط رأسها ونفيها الى آسيا الوسطى او الى سيبيريا ، فانضمت بالتالي الى

المنفيين عام ١٩٤١ ، وشمل هذا الاتهام ما لا يقل عن المليون نسمة ، نسبت اليهم جرائم جماعية الصقت بأمم كاملة (في عام ١٩٣٩ ، كان هنالك ٤٠٧٦٩٠ تشيتشيني و ٩٢٠٧٤ انغوشي و ٧٥٧٣٧ كاراتشايي و ٤٢٦٦٦ بالكاري و ١٣٤٢٧١ كالميكي واكثر من ٢٠٠٠٠٠ تتري من القرم و ٣٨٠٠٠٠ الماني من الفولغا) . وفي عام ١٩٤٦ صدر مرسوم بالغاء المقاطعات القومية للتشيتشينيين والانغوشيين والتتر ، كنتيجة للاجراءات المذكورة . وظلت هذه المجموعات القومية ، ولمدة عشر سنوات ، بدون وجود قانوني او تمثيل في مجلس سوفيات القوميات ، ولا يأتي احد بذكرهم في أية مناسبة من المناسبات .

ان ستالين ، في تهجمه هذا على أمم كاملة لا على افراد ، اراد ان يجعل من هذه الامم قدوة لمن يقتدي . ولكنه ، الى جانب ذلك ، كان يتابع هدفا واضحا ، هو وضع تسلسل مراتبي للمسؤوليات القومية في الحياة السوفياتية .

فهنالك أمم سيئة وهنالك أمم مثالية ، واكثر هذه الامم مثالية هي الامة الروسية لقد كان مغزى الرسالة هذه واضحا . وان ستالين في احتفاله بالنصر بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٤٥ ، حيى الشعب الروسي لا الشعب السوفياتي لان روسيا كما قال « هي الامة القائدة . في الاتحاد السوفياتي » ولانها « اكتسبت في هذه الحرب حق الاعتراف بها كمرشد للاتحاد بكامله » ولانها تملك مآثر سائدة هي « نقاوة الفكر وصلابة الخلق والصبر » . وقال ستالين متوجها الى باقي الشعوب التي اظهرت جميعها ضعفها في الحرب « لو اردت ان اعاقب كما يكون العقاب ، لنفيت الشعب الاوكراني جميعه » ، ان الشعب الروسي قد قدم البرهان على أنه صاحب المقام الاول . فالمساواتية التي كانت لم تزل قائمة رسميا ، توارت تبعا لذلك ، مفسحة المجال امام تجمع أمم حول أخ بكر ، هو الشعب الروسي ، المسؤول عن الجميع والمرشد للجميع .

بدأ الماضي يستنير بضوء الحاضر . ان روسيا التي عرفت كيف تصنع ثورتها عام ١٩١٧ ، كانت قادرة على ذلك ، لان كل ما في ماضيها كان يعدها سلفا للقيام بهذا الدور الرائد . وهي منذ مرحلة ازدهار كييف في القرن التاسع تضاهي في نموها دولة الكارولنجيين ، وتأثيرها على أوروبا الغربية كان أمرا واقعا . وفي القرن التاسع عشر ، كانت تسير نحو الثورة ، لا معقلا للرجعية ، كما يدعي انجلز . وان الهيمنة الروسية التي كانت تعتبرها الشعوب المقهورة شرا مطلقا ، ومن ثم شرا نسبيا ، ومن بعده اخف الشرين ، أضحت اليوم الخير المطلق . هذا الموقف عبر عنه بوضوح الموجه الشيوعي الرئيسي في آذربيجان ، باغيروف ، الذي كتب في عام ١٩٥٢ ما مفاده : « دون ان نقلل من اعتبارنا للطابع الرجعي للسياسة الاستعمارية القيصرية ، يجب ان لا ننسى أن ضم روسيا للشعوب كان المنقذ الوحيد لهذه الشعوب ولم يكن تأثيره الا ايجابيا على مصيرها المستقبلي .

ما أن اضحت الهيمنة القيصرية ، بمفهومها الجديد ، خيرا مطلقا ، حتى فقد الذين قاوموها القابهم التمجيدية ، واصبح الابطال القوميون ، زعماء مقاومة الاستعمار ، منفيين في طيات التاريخ . ورغما عن تعلق النخبات القومية الشديد

بابطالها ؛ مثال الامام شامل ، فان المقاومة التي قام بها هؤلاء ادينت على اعتبار انها مظهر من مظاهر ظلامية الاقطاعية . وهكذا طلب من القوميات غير الروسية أن لا تحفظ من ماضيها الا ما ساهم منه في تقريبها الى روسيا . وبعد حرمانها من ماضيها الخاص ، لم يعد لها الا ان تتماهى تاريخيا مع الشعب الروسي ، كما دعاها الى ذلك باغيروف : ان القوة الموجهة التي تجمع شعوب بلدنا وتلحم ما بينها وتهديها السبيل ، هي اخونا البكر ، الشعب الروسي العظيم ... فهو بفضائله اهل للثقة والاحترام والحب من قبل سائر الشعوب .

ان اللامساواة الفعلية للاتحاد الفدرالي السوفياتي ، التي نتجت عام ١٩١٨ عن التفوق العددي للشعب الروسي ، وعن وضعه المركزي وعن تقدمه على غالبية الشعوب المحيطة به ، اضحت بعد الحرب مبررة بالتاريخ القديم والتاريخ الحديث ونصبت مبدأ اساسيا في العلاقات بين الاقوام .

وهكذا اضحى الاتحاد ، شأنه شأن الامبراطورية السابقة ، يجمع امما متعددة ، حول أمة مرشدة .

وقد جرت في الوقت ذاته ، الى جانب الاقرار التاريخي بشرعية الدور التفوقي للامة الروسية ، محاولة اماثلة الحضارات ، كانت دليلا على الانفصام الكامل عن المساومة الثقافية السابقة . واصبحت الثقافات القومية فجأة في موضع الاتهام لانها من جهة تفرق بدلا من أن تقرب ، ولانها من جهة أخرى تعتبر في نظر ستالين رمزا لماض رجعي . وقد هوجمت بعنف جميع صروح الثقافات القومية ، من ملاحم وقصائد شعبية وغيرها ، وحرم ذكرها . ولكن ستالين لم يتوقف عند الصروح الادبية للماضي ، فقد هاجم وأزال كل مظهر من مظاهر الثقافة القومية وان كان عصريا متهما هذا الادب بتبني مصطلحات وعقائد مضى عليها الزمن . واضحى مجرد التغني بالورود ، على طريقة سعدي ، حتى لو ورد ذلك في رواية سوفياتية ، مظهرا قوميا لا يمكن السماح به . وبات على اللغات القومية ان تستعمل لتوضيح الواقعية الاشتراكية ، واقعية الجرارات وحالبات الابقار الآلية ، دون ان تتطرق بشكل من الاشكال الى التقاليد الخاصة . هذا التعديل الثقافي اوجب على الامم ان تقلد الى ما لا نهاية مثالا ثقافيا واحدا ، دونما احتفاظ بغير الكلمات مظهر قوميا لها . واذا ما كانت الكلمات التقنية غير متيسرة في اللغات القومية ، فما عليها الا ان تستعيرها من اللغة الروسية . واذا ما كانت حالات الصرف والنحو لا تتلاءم مع صرامة الموضوع فما عليها الا اتباع مثال اللغة الروسية .

وبينما حولت الثقافات القومية ، على هذا الشكل باقصى ما يمكن لها ان تكون ، الى اغلفة كلامية ، كانت الثقافة الروسية ، على العكس من ذلك ، تنمو وتتقدم لتأخذ مكان الثقافات المقضي عليها . وفي مقابل الملاحم القومية ، رفعت ملاحم الثقافة الروسية ، الى مستوى تراث موجه الى الانسانية جمعاء . ولقد دعيت الامم غير الروسية الى تبني هذا التراث واستلهامه في انتاجها المستقبلي .

اعتقد لينين بأن الشعوب غير الروسية سوف تعمد يوما ، وبملء ارادتها ، الى

تبني اللغة الروسية ، وذلك تيسيرا لامورها ، ولان هذه الشعوب تستطيع في كل الاحوال تنمية ثقافاتها الخاصة . ولكن مجتمع امم الاتحاد السوفياتي اضطر الى الاتجاه الى الثقافة الروسية ، لافتقاره الى اي اختيار اخر . ان امبراطورية القياصرة لم تحاول قط ترويس رعاياها بهذه الطريقة ، ولم يكن لها ذهنية امبريالية مكشوفة، وشاملة كامل المدى الداخل في نطاقها . بينما كان الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٥٢ ، امبراطورية حقيقية ، اضحت فيها هيمنة الشعب الروسي ، تماما كما كانت الحال في الامبراطوريات الاستعمارية قديما ، يبررها ما هو عليه من تفوق حضاري ، وما يقوم به من دور قيادي في تقدم رعاياه ورقيهم . صحيح ان سجن الشعوب لم يعد موجودا، لكن الاتحاد كان منظومة غير متساوية ، يهيمن فيه الاخ البكر ويحاول ان يطبع الجميع بطابعه . وهكذا رد ستالين على انتفاضة سني الحرب القومية بفرضه حلا قاسيا على الامم هو حل الترويس السريع .

ـ بعد ستالين : عودة الى اليوطوبيا

كان ستالين يؤمن باستمرارية الامم فلم يستطع تخيل وسيلة ، لتحجيم النزاعات القومية ، غير هيمنة احدى الدول على شقيقاتها . وهذه كانت ايضا نظرته الى الموضوع على المستوى الدولي . ولهذا السبب نراه ، حين تمكن في فترة ما بعد الحرب من صنع ثورات خارج الاتحاد السوفياتي ، في شرقي اوروبا على التحديد ، يطبق في الدول الاشتراكية الجديدة الحلول ذاتها التي اختبرها داخل الاتحاد السوفياتي ، اي الاشراف السوفياتي والتنمية المنظمة للنخبات القومية . فكانت كتلة اوروبا الشرقية صورة مطابقة للكتلة السوفياتية . ولكن موته اظهر تفككا جذريا بين الامم ، ولم يستطع خلفاؤه متابعة السير في الطريق التي رسمها ، وهم يستشمون الانهاك الذي وصل اليه بلدهم ، والحاجة الى ايجاد حلول جديدة ، وان هنالك عالما خارجيا متغيرا يتوجب عليهم التأقلم معه . واضحت الحاجة تتضافر الى تعديل شامل ، مهد له اعتبارا من عام ١٩٥٣ وتفجر اعتبارا من عام ١٩٥٥ وخاصة في المؤتمر العشرين .

لقد تدم النزاع على خلافة ستالين الدفع اللازم لهذا الانعطاف . وكان بيريا احد خلفاء ستالين المحتملين وارهبهم جانبا ، وقد حاول ان يحرك المنظمة الشيوعية في منغريليا الجيورجية ، حيث مسقط راسه ، بغية الوقوف في وجه ستالين في شهوره الاخيرة من جهة ومقاومة منافسيه بعد آذار ١٩٥٣ ، من جهة ثانية . وكان ستالين أول من أدرك الامر ، ففكك هذه المنظمة عام ١٩٥٢ ، وتابع خلفاؤه جميعا هذا النهج ، الا انهم لم ينسوا الدرس الذي تعلموه خلال الحرب ، وهم يعلمون ان الهدوء المخيم على المناطق الطرفية ، غير الروسية ، ليس الا هدوءا سطحيا .

ستسهم السياسة الخارجية من ناحيتها في التوكيد على ضرورة اعادة النظر في العلاقات بين الامم . وهنا أيضا يتشابك بقوة السعي وراء الخلافة مع الاختيارات السياسية . في عام ١٩٥٥ توجه خروتشيف الى بلغراد ليضع حدا لنزاع يفصل منذ عام ١٩٤٨ بين دولتين اشتراكيتين كبيرتين هما الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا .

ولقد اعتقد ان مجرد ذهابه هو الى خصمه يشكل بادرة سلام سيكولوجية ، كافية لحل جميع المشاكل . ولكن اعتقاد موسكو بأن ما تقدمه هو مسامحة كريمة انقلب الى ندم . فقد اضطر خروتشيف ، بغية جعل رحلته مثمرة ، لان يقر بأن الاتحاد السوفياتي قد استغل نفوذه وانه لم يفرق بين التضامن الاشتراكي وارادة الهيمنة . واضطر الى الاقرار بأن كل أمة اشتراكية حرة في اختيار طريقها . وهكذا اضحت الشيوعية القومية ، التي طالما حوربت في الاتحاد السوفياتي ، مكرسة علنا وجهارا. صحيح ان يوغوسلافيا كانت مستقلة دائما عن الاتحاد السوفياتي ، وان المبادىء التي ستسير علاقاتها مذ ذاك فصاعدا مع موسكو لن تنتقل الى الداخل ، الا ان مفهوم هذا الانعطاف لقي من يلحظه في الاتحاد السوفياتي .

هذا المفهوم واضح ، انه اعادة الاعتبار الى الامم ، والى العلاقات المساواتية بين الامم ، حتى في مرحلة الاشتراكية . وهو كذلك تنازل ضمني من موسكو عن مبدأ عصمتها وأولويتها . ولئن لم تتوضح رحلة خروتشيف الى بلغراد ، فورا ، وفي جميع ابعادها ، الا انها كانت تخبىء في قرارتها قوى قابلة لان تزعزع العالم الاشتراكي .

وكذلك ، ساهمت مؤثرات خارجة عن العالم الاشتراكي في فرض التغيير الداخلي . فقد كانت سياسة ستالين الخارجية ، المبنية على الانغلاق وعدم الثقة أدت بالاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٥ الى مواجهة حالة حصار حقيقية . فقد اقامت الولايات المتحدة ، التي كان سلطانها يتوطد يوما بعد يوم ، على حدوده وحدود الحزام الاشتراكي شبكة من الاحلاف ، غايتها محاصرة الاتحاد السوفياتي . وكان ستالين قد بدأ يشعر منذ عام ١٩٥٢ بالتغييرات الطارئة في العالم ، وبرسوخ الرأسمالية وبحاجة بلاده الى التأقلم مع هذا الواقع بانتقالها الى سياسة منافسة سلمية ، ولكنه لم يستطع تنسيق هذا الاحساس مع الوقائع ، لاسباب عديدة . اما خروتشيف فانه عزم على تحقيق ذلك ، ورأى ان خير المناطق التي يستطيع فيها خرق الحصار هي المناطق المجاورة كالهند والشرق الاوسط ، وانه يستطيع ان يتخذ من حركاتها القومية المتزايدة حليفات له . هنا يشاطر خروتشيف رأي لينين الذي كان يعتبر عام ١٩١٦ ، القوى القومية ، قوى تاريخية فاعلة . ولكنه كان يعلم مثل لينين سابقا، ان سياسة تعتمد في الخارج على القوى القومية لا تستطيع ان تثابر في الداخل على سحق الامم ، وذلك تحت طائلة ازمات داخلية لا يمكن تقدير أبعادها .

قام المؤتمر العشرون بتمثيل هذه الاحاسيس وباعلانها على الملأ . واعلن الاتحاد السوفياتي رسميا مساندته للحركات القومية في العالم الثالث ، ونصب نفسه مثالا للتحرر القومي في الداخل . وقام خروتشيف بفضح جميع الجرائم التي ارتكبها ستالين تجاه الامم ، كتصفية النخبات القومية ، والاسراف في المركزية ، والارادة الترويسية، والعودة الى الاستعمار واقامة علاقات غير متكافئة . وبدلا من السياسة الامبراطورية هذه ، دعا خروتشيف الامم الى استعادة حقوقها الثقافية والتمتع بتقاليدها الخاصة. والغي التمييز بين الامم ، القائم على مقدار اخلاصها للاتحاد السوفياتي ، باعادة الاعتبار رسميا (مرسوم مجلس السوفيات الاعلى بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٥٧) الى خمسة شعوب نفيت بعد الحرب بسبب خيانتها ، وباعادة احياء مناطقها .

استعاد التشيتشين والانغوش والكاراتشاي والبلكار والكالميك صفتهم القومية وحقهم بالعودة الى اوطانهم . الا ان الالمان والتتر لم يحظوا باعادة الاعتبار. ولنا عودة على نتائج هذا الاصطفاء غير العادل وعلى اسبابه .

ولقد استعاد الماضي السحيق الكولونيالي حقوقه بصورة خاصة . ودعي المؤرخون مرة أخرى الى اعادة كتابة التاريخ بصورة ادق مما كتبوا في العشرينات، وتختلف عن التاريخ الستاليني . فقد كان ينبغي الكف عن تبرير الهيمنة الروسية التي عادت « شرا » ، واعادة المكانة التاريخية لاولئك الذين دافعوا عن استقلال أمتهم مثال الامام شامل ، الذي قامت حوله جميع المناقشات التاريخية الكبيرة للخمسينات. واختيار الامام شامل يوضح معنى اعادة النظر وابعادها . فهو يمثل معركة الاسلام مع الكافر . فالامة والدين يتشابكان بعمق . وهذا يوضح اسباب فتح جلسة مناقشة تقييم حركة شامل ، بعد المؤتمر العشرين . ان المناقشة هذه وضعت وجها لوجه وعلى المستوى السوفياتي ، المؤرخين القوميين والجماعة الاكاديمية . وكانت النخبة القومية في القوقاس تأمل الحصول على اقرار بشرعية مقاومة الامام شامل لروسيا، بينما حاول الحزب الوصول الى اعادة اعتبار جزئية . فهو يرى ان المقاومة القومية كانت شرعية في حينه ، انما يجب الا يخفى ان الامام شامل كان على راس حركة رجعية من وجهة النظر السياسية ، وان انتصار هذه الحركة لو تم ، كان من شأنه تنحية القوقاس عن التقدم التاريخي .

هذا النزاع انتهى به المطاف الى نظرية مبهمة . ان تاريخ ما بعد الثورة قد خفف من وطأة الشر الاستعماري ، ان لم يكن قد عوض عنه . وان قادة الاتحاد السوفياتي قد أعادوا الى الامم تاريخها وامجادها ولكنهم يأبون ان يصبح الماضي زيتا في نار قومية جديدة . وان اربعين عاما من الحياة المشتركة ، تحت راية الاشتراكية ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتساعد على ولادة مجتمع بشري جديد هو الشعب السوفياتي . ان خروتشيف يبدي هنا بعض التفاؤل كلينين . فهو يؤمن بفضيلة التنازلات كمبدأ تربوي ، وهذه التنازلات كانت ، في زمنه ، ترتسم ضمن اطار مقاطعة السياسة الستالينية . ولكنه لا يريد التخلي عن مكتسبات نتجت عن تاريخ طويل مشترك (وليس فقط عن تاريخ ما بعد ١٩١٧) ، وبغض النظر عن ضغوط او اخطاء حصلت . وهو يعتقد أن امم الاتحاد السوفياتي لها وعي مشترك هو وعي المصير المشترك وهو لهذا يرفض ان يصار الى ادانة الاتحاد الواقع مع روسيا بدون قيد ولا شرط . ان الاستمرارية التاريخية تشكل بالنسبة لخروتشيف أحد عناصر الرقي الفكري .

بعد أن تمت اعادة الاعتبار الى الشعوب والتاريخ والثقافات ، جاء دور اعادة النظر في ممارسة الفدرالية . وخروتشيف ، رغبة منه في بعث الحياة في النظام السوفياتي وفي اضفاء صبغة عقلية عليه ، اجتهد في توزيع المركزية الاقتصادية (هذا يتعلق بالسلطة التنفيذية دون السلطة التقريرية) بحيث يتاح لجميع المقاطعات والمناطق القومية المشاركة في تنظيم جديد . وجاء اصلاح

مجالس السوفنارخوز ليوافق هذه الرغبة في توزيع السلطات (٢) .

جرى الالتزام بهذا التغيير التطوري اعتبارا من ٣٠ أيار ١٩٥٦ حيث صدر قرار مشترك عن اللجنة المركزية للحزب وعن مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، نقلت بموجبه الى الجمهوريات المتحدة جملة منشآت كانت تابعة لحينه للوزارات الاتحادية . وفي شباط ١٩٥٧ وسعت كثيرا صلاحيات الجمهوريات ، من حيث التنظيم القضائي والتشريع . وأخيرا ، فان قرارات صادرة عن مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي بتاريخ ٢٩ آب ١٩٥٧ و ٢٢ حزيران ١٩٥٩ زادت صلاحيات مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة .

هنا أيضا ، يسير خروتشيف على خطى لينين . ولكي يكون للاصلاح معنى ، يجب افساح المجال فعليا امام النخبات القومية ، والعودة بالتالي الى سياسة التأهيل القومي المتبعة في العشرينات Indigénéisation . وان نهاية الخمسينات تتميز على مختلف المستويات وفي جميع المجالات بتزايد عدد النخبات الاهلية وبتناقص ممثلي السلطة المركزية . زد على ذلك أن ممثلين عن النخبات القومية اشركوا احيانا في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي .

ظلت هذه المشاركة مقتصرة حتى عام ١٩٥٦ على تمثيل جمهوريتين قوميتين هما اوكرانيا وبييلوروسيا ، لدى المنظمات الدولية . ولكن وجود هاتين الجمهوريتين الى جانب الاتحاد السوفياتي في الحياة الدولية لم يكسبهما اية امتيازات خاصة داخليا . الا انه مع انتهاء الحرب جرى اضافة مادتين الى دستور عام ١٩٣٦ تحت رقم ١٨ و ١٨ ب اعطيت بموجبها جمهوريتا اوكرانيا وبييلوروسيا ، الحق بتجنيد قوات مسلحة خاصة وبتمثيل دبلوماسي ، وذلك تبريرا لمطالبة الاتحاد السوفياتي بمقعدين للجمهوريتين المذكورتين في الامم المتحدة (٣) . وكذلك في عام ١٩٥٦ ، عندما التزم الاتحاد السوفياتي سياسة فاعلة في العالم الثالث ولا سيما في الشرق الاوسط، استعان الى حد ما بالنخبات القومية . وفي عام ١٩٥٥ اصطحب خروتشيف وبولغانين معهما في رحلتهما الى الهند ممثلين عن الشعوب الطاجكستانية والازبكستانية . وفي العام التالي زار وفد سوفياتي دمشق مصطحبا الزعيم الروحي للمسلمين في اسيا الوسطى الذي خاطب مضيفيه باللغة العربية ، متكلما باسم اخوانهم المسلمين في الاتحاد السوفياتي . كما جرى تعيين بعض الدبلوماسيين من المناطق الاسلامية البعيدة ، في السفارات السوفياتية في الشرق الاوسط ، وساهم اخوة لهم في الدين ، في المعونة الفنية التي تقدمها موسكو الى الدول المجاورة .

أراد خروتشيف ان يظهر الاتحاد السوفياتي امام البلدان التي يدعم فيها الحكومات القومية ، بمظهر مجتمع متعدد العروق ، تتوافق فيه الامم في المساواة وفي

---

(٢) م. لافين — الاقتصادات الاشتراكية السوفياتية والاوروبية — باريس ، ١٩٧٠ ، ص. ٥٤ الى ٥٨ .

(٣) راجع الشرح الوارد في سوفيتسكي نارود ، نوفيا ابستوريتشتكشكايا ابتشنوست ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٣٥٥ ، الذي يلاحظ وجود « اعتبارات سياسية خارجية » .

ازدهار حقوقها القومية . والحق ان التنازلات وتوزيع مركزية السلطة قد أوجدت جوا من الرضى سمح بفتح ابواب الاتحاد السوفياتي امام ضيوف الامم الفتية الذين يردون الى آسيا الوسطى او الى القوقاس ، بغية التعرف على نموذج للتعصم يجمع بين الثقافات والتقاليد الى جانب التقنية والرقي المادي .

لا شك ان هنالك بعض الظواهر التي توحي بأن ازالة الطابع الستاليني يؤدي الى تذكية المطالب القومية عوضا عن تدعيم الامية . فقد اعلن مجلس السوفيات الاعلى في آذربيجان ، بتاريخ ٢١ اب ١٩٥٦ ، ان اللغة الاذرية وحدها اصبحت اعتبارا من تاريخه اللغة الرسمية في الجمهورية . وهكذا عادت الى ساحة المعركة قضية تعايش الثقافات القومية مع الثقافة الروسية .

ظهرت كذلك في الميدان الاقتصادي بعض الخلافات المحدودة ، اتضح منها ان السلطات القومية كانت تحاول تجاوز ما سمح لها به . وقد لمح خروتشيف عام ١٩٥٩ ، اثناء المؤتمر الواحد والعشرين ، الى هذه المظاهر ونعتها بـ « الشوفينية المحلية » واعرب عن قلقه من أمرها (٤) ، اذ كان على سياسة ازالة الطابع الستاليني ان تشجع نمو وعي مشترك . وهذا الانبعاث للارادات القومية التي كانت التنازلات والاعتماد على القوميات في السياسة الخارجية تسهم في تشجيعه ، حث خروتشيف على التعجيل في تطوير المجتمع السوفياتي وعلى العودة الى اليوطوبيا الاممية .

ان المؤتمر الثاني والعشرين ، المنعقد في عام ١٩٦١ ، هو الذي اتاح له الفرصة لذلك ، فأعلن فيه عن مجتمع سوفياتي جديد ، هو مجتمع الشيوعية . فهل تتمكن الشيوعية من التلاؤم مع مجتمع مجزأ الى مجموعات قومية مخلصة لتقاليد الماضي ؟ جواب خروتشيف على هذا واضح . ان المجتمع السوفياتي ، السريع في ايقاع تطوره ، لم يستغرق اكثر من عشرين عاما للوصول نحو ما يصفه ماركس بالملكوت الذي تنعدم فيه الحاجة ، هذا المجتمع لا علاقة له البتة بالمجتمع المتعدد العروق لعام ١٩١٧ ، فهو قد تبدل في اعماقه وتنوعاته تجمعه ولا تفرقه .

ان الجديد الطارىء جاء به الرقي الثقافي والازدهار الاقتصادي . فالمجتمع السوفياتي في بداية الستينات على درجة عالية من الثقافة ، يتقن لغتين ، لغته الخاصة ، اي لغة طفولته واللغة الروسية . وهذه اللغة التي أضحت مشتركة واتقنها الكل حتى اضحت وكأنها لغة ام ثانية ، هي رباط وثيق للوحدة .

ثم ان الازدهار الاقتصادي وحد المجال السوفياتي ، وخلق تيارات نزوحية ، فرضتها أقلمة الوظائف وكفاءة الجميع — مع تقدم التعليم وامتلاك اللغة المشتركة — للقيام بهذه الوظائف . مع هذا السياق الجديد للاحداث ، لم يعد للمقاطعات القومية

---

(٤) عبر عن هذا القلق ، بصورة أدق ، قادة الجمهوريات الاسلامية ، في مجلة الحزب العقائدية ، راجع كومونيست ، عدد تشرين الاول ١٩٥٩ ، ص ٣٩ — ٥٣ (مقالة رشيدوف) وكذلك عدد كانون الاول ١٩٥٩ ، ص ٣٠ — ٤٤ (مقالة جند الدين) .

الا قيمة تذكارية ، واصبح تحرك السكان وامتزاجهم يمثلان الاتجاهات المستقبلية .

يلخص خروتشيف تاريخ امم الاتحاد السوفياتي وانجازات النظام السوفياتي في فترات ثلاث . السياسة المساواتية التي وضع خططها لينين ادت الى رخاء الامم وازدهار وعيها وثقافاتها القومية . والتقدم الاقتصادي والثقافي ، الى جانب الثقة التي وطدتها السياسة اللينينية ، ادى الى تقارب الامم . ومرحلة المسيرة نحو الشيوعية هي التي ستؤدي الى انصهار هذه الامم التي اصبحت اليوم شديدة التقارب من بعضها بعضا ، في تجمع واحد جديد من نوعه ، لا تشوبه بعد اليوم ذكرى لامساواتية الماضي او الظلم المرتكب .

ولكن ، كيف سيكون الاطار القانوني الذي سيعيش فيه هذا التجمع الجديد ؟ ان خروتشيف لم يتطرق الى شرح الموضوع ولكن مجموع مشروعه يوحي بأنه سيكون اطارا جديدا . فهو قد أعلن منذ عام ١٩٦١ ان الدولة السوفياتية قد تغيرت طبيعتها واصبحت دولة جميع الشعب . ويعلن من ثم عن بدء العمل بتحضير دستور جديد سيلحظ التغييرات العميقة الحاصلة في المجتمع . كما انه سيلحظ التغيير الرئيسي الحاصل بانتقال مجتمع متعدد العروق ، مولع بتنمية معالمه القومية ، الى مجتمع يسير الى انصهار عرقي ، تتلاشى فيه الفروق الثقافية والمعيشية ، امام وحدة الثقافة السياسية واللغة المشتركة والانفصام المتزايد لروابط الانسان بمسقط رأسه . كل ما أتى في خطاب خروتشيف عام ١٩٦١ يوحي بأن ثقة لينين بتفوق التضامن الاجتماعي على الاخلاص القومي ، بدأت تتأكد . وكان كل شيء يوحي بأن الاتجاه الذي اقترحه لينين للسياسة القومية ، عام ١٩٢٢ ، اي رخاء الامم والمساواتية ، قد أوجد الشروط اللازمة لتخطي مرحلة التعصب والاهواء القومية . هذا ما كان يعتقده خروتشيف ، على اي حال . وهذا ما سيحفظه خلفاؤه ، من بعده ، من تركته التي كانت موضوع نزاع كبير .

★★★

ان السياسة القومية للاتحاد السوفياتي ، من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٦٤ ، لم تتطور على نسق واحد . فهنالك تعرجات وفترات انقطاع سببتها الظروف القاهرة او تصرف القادة ، مما يصعب معه ادراك نظرة السلطة السوفياتية الى الموضوع والغايات التي كانت تبتغيها ولكن تأمل هذا التاريخ المعقد ، من قرب ، يساعد على جلاء عدة ظواهر ثابتة . واهم هذه الظواهر ، بخس المسألة القومية حقها وعدم تفقه معطياتها بالقدر الكافي . وهذا ما طبع جميع السياسات منذ عام ١٩١٧ . ولينين ، رغم قربه الشديد من الاحداث ، وحذره من السلاح الذي تضعه الامم بين يديه ، اعتقد بكثير من التفاؤل بأنه يستطيع السيطرة على القوى السديمية التي اثارها في وجه الامبراطورية . وهو ، في آخر الامر استهان بقيمة القوة الاستقلالية للارادات القومية وقوة الارادات القومية الروسية ، وهذه لن تقبل بخفض روسيا الى مصف الدولة الند ، المشابهة لباقي الدول التي كانت تهيمن عليها حتى الساعة .

ان هذه الاستهانة يمكن تفسيرها بانعدام اهتمام لينين بالامم . فالامة مجرد وسيلة يضيفها الى شبكة الوسائل الثورية ، لا يهتم بما هي عليه وبما تصبو اليه .

وهو يجهل حقيقة الاطراف الروسية ، والظروف الواقعية للتعايش بين مختلف التجمعات ، وهذا الجهل يفسر غالبا اخطاء التقدير والتخطيط ، المرتكبة من البلاشفة .

وان كان ستالين قد وعى ، بخلاف لينين وخلفائه ، عدم امكانية تطويع المسألة القومية ، فهو لم يكن له بالتالي معرفة دقيقة بموضوعها . فقد اعتقد ان الموضوع موضوع توازن قوى ، وان القوة المركزية سترجح كفتها ، وهكذا فان المسألة وان لم تجد حلا جذريا ، فانها لن تظل تشكل ثقلا على الحياة السياسية في الاتحاد السوفياتي . هنا أيضا قام الواقع بتكذيب وجهة النظر هذه ، فأثناء الحرب ، ستكون المناطق القومية هي الحلقة الضعيفة في سلسلة النظام السوفياتي .

في محاولته العودة الى مفهوم اكثر مساواتية للمسائل القومية ، تبين لخروتشيف ، كما سبق ذلك للينين ، ان الظلم والعنف يثيران الارادات القومية ، وانما التنازلات تشجعها كذلك . ولذا ، فهو بعد أن حاول مداواة الازمات القومية بالعودة الى مساواتية العشرينات ، اتجه نحو حل يوطوبي (تغيير المجتمع الشيوعي بكامله في وقت قصير) دون أي اعتبار لواقع الحال او تحليل لابعاده الارادوية .

وهكذا يتضح القاسم المشترك لقادة الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩١٧ : فأنهم بدأوا باعتبار المسألة القومية مشابهة في طبيعتها للمسائل الاخرى التي خلفها الماضي او السياسات المغلوطة . واعتقدوا انهم بلجوئهم الى الحلول المناسبة يستطيعون تصفية هذه المسألة نهائيا . ومن ثم ، ادركوا بعدها الحقيقي ذا الطابع الاستمراري والذي يشكل تهديدا لمجمل النظام السوفياتي .

هنالك طابع مشترك آخر لقادة الاتحاد السوفياتي . فأنهم يرون ان الطريقة الوحيدة لحل المسألة القومية هي في الغاء الفروقات القومية . لم يتغير بينهم الا الاسلوب . فلقد اعتمد لينين للوصول الى هذه النتيجة على التربية ، وستالين على العنف وخروتشيف على الانفصام عن الاساليب الستالينية والسعي بعدها وراء عقلانية سياسية واقتصادية . انما يظهر هنا فارق زمني هام . فان لينين وستالين علما ، آخر الامر ، أنهما لم يغيرا في شيء صعوبة العلاقات القائمة بين العروق المختلفة . اما خروتشيف فقد ترك لخلفائه على العكس من ذلك اثر طرده من الحكم وضعا أبسط في الظاهر مما ترك لينين وستالين . ويبدو ان ثمار الثورة قد أينعت اخيرا . لقد مضى ما يقارب النصف قرن على عام ١٩١٧ ، وعاش جيلان من البشر ، لم يعرفا بديلا للنظام السوفياتي ومثاليته ومؤسساته . ولهذا يؤكد خروتشيف انه لم يتبق اي شيء من الماضي . لقد اتيح للاتحاد الوقت الكافي وقام بالمهمة التاريخية التي كلف بها ، وأزال كل آثار العلاقات غير المساواتية العائدة لسجن الشعوب الذي فتح البلاشفة ابوابه ، فعلى الخلفاء الآن ان يعدوا العدة لكي يتاح للتجمع البشري الجديد ، التجمع الاشتراكي ، ان يترعرع ، محل التجمعات العرقية المتفرقة والمنقسمة . فهذا عصر الشعب السوفياتي .

الفصل الثاني

شعب سوفياتي ام شعوب سوفياتية ؟ الثورة الديموغرافية

الشعب السوفياتي تجمع بشري هام ، بلغ عدده ٢٦١٫٢ مليون نسمة عام ١٩٧٨ (١) . ونظرة السلطة السوفياتية الى التطور الديموغرافي لهذا التجمع كانت، حتى السنوات الاخيرة ، ترتكز الى يقينين اثنين . فهذا التجمع يشكل وحدة تامة لا يمكن تجزئة تطورها ولا سلوكها ولا اختياراتها الديموغرافية . وان ظهرت فيه بعض الاختلافات الاقليمية ، كما هي الحال في اي مجتمع آخر ، فان التطور الاقتصادي والثقافي كفيل بتقريب الاتجاهات الديموغرافية لا بتشتيتها . ومن ناحية ثانية فان السلطة السوفياتية تؤمن بأن المجتمعات الاشتراكية وحدها تستطيع أن « تؤمن تزايدا مطردا للسكان ، بفضل السيطرة المخططة على النمو الاقتصادي، التي تسمح برفع الطاقة الاقتصادية الكامنة الى المستوى الافضل المناسب لهذا التزايد المطرد » . وعلى مدى عدة عقود من السنين ، اضيف الى هذين اليقينين تأكيد بأن الاتحاد السوفياتي يشهد تقدما ديموغرافيا مطردا ، وانه بالتالي في معزل عن المشاكل السكانية التي ظهرت آثارها في المجتمعات الصناعية ، ولا سيما بعد الحرب العالمية الاولى .

لكن السكان السوفيات كان لهم تاريخ متقلب ومفجع ، اكثر من اي غيرهم ، من ظاهرات طبيعية كارتفاع عدد الوفيات بين الاطفال والاوبئة والمجاعات ، ومن ظاهرات سياسية،كالحروب وتطبيق الجماعية القسرية والتطهيرات،ومن تغييرات اقليمية،كتقليص بعض الاقاليم بعد صلح بريست — ليتوفسك ، وتوسيع البعض الآخر اثناء الحرب العالمية الثانية . واذا اضفنا الى ذلك سيرورة تغييرات جذرية في الثلاثينات ، تميزت بالتصنيع والتحضير السريعين ، وتضئيل الحياة الريفية ، نستطع تصور مدى الهزات التي اصابت الشعب السوفياتي ، وصعوبة استنتاج اتجاهات ديموغرافية دقيقة .

---

(١) ازفستيا ٢٢ تموز ١٩٧٨ ، ص ٣٠ (الارقام تعود للاول من تموز ١٩٧٨) .

لقد أشار باسيل كربلي الى أن التاريخ الديموغرافي للاتحاد السوفياتي يتماهى على المدى الطويل مع تاريخ الجماعات البشرية الكبيرة ، التي تميزت بتزايد سريع اعتبارا من القرن الثامن عشر وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر . وهو في روسيا، يكشف عن تزايد سريع نوعا ما في القرن الثامن عشر والقسم الاكبر من القرن التاسع عشر ، نسبته السنوية ٨ر٠٪ ، تلاه من ثم انفجار ديموغرافي ما بين العامين ١٨٩٧ و ١٩١٣ ، رفع النسبة الى ٧ر١٪ ، ثم تبعت فترة ركود بعد الثورة (٢) .

كانت الدلائل جميعها تشير الى ان الاتحاد السوفياتي سيسلك ، اليوم أيضا ، مسالك المجتمعات الغربية ، من نقص في نسبة الولادات يعوض عنه النقص السريع لوفيات الاطفال وتزايد متوسط طول الحياة . ولكن احصاء عام ١٩٧٠ ، وهو احصاء مهم لانه يقدم اثباتا ديموغرافيا عن مرحلة السلام الاولى التي عرفها الاتحاد السوفياتي ، هذا الاحصاء زحزح يقين القادة السوفيات والاتجاهات العامة التي سبق استنتاجها في الاتحاد السوفياتي . فهو يدل على ان الاتحاد السوفياتي لديه كذلك مشاكل سكانية ، وان النظام الاشتراكي ليس بالضمانة الكافية ، كما كان يسود الاعتقاد ، لتأمين تزايد السكان بصورة منتظمة ومخطط لها . وهو يدل ،خاصة، على ان التجمع السوفياتي ليس أمة واحدة متناسقة ، بل فيه انشقاقات قومية يتردد صداها في انشقاقات ديموغرافية ، مشكلة بذلك اختلالات في التوازن يمكنها ان تسبب في المستقبل القريب مشاكل هامة . والمسألة القومية ، التي اعتبرها خروتشيف محلولة ، ستكون اعتبارا من الآن ، وفي الدرجة الاولى ، مسألة ديموغرافية .

سكان الاتحاد السوفياتي ما بين احصاء وآخر

ان تتبع التطور الديموغرافي السوفياتي مهمة عويصة ، نظرا للاختلافات الاقليمية وللطابع المتغاير للمعلومات الموجودة . فما هي وسائل القياس المتوفرة ؟

هنالك ثلاثة احصاءات كاملة ، جرت في الاعوام ١٨٩٧ و ١٩٥٩ و ١٩٧٠ ، وجميعها غني جدا بالمعلومات . وجرت كذلك احصاءات غير كاملة ، منها ما توقف بسبب الحرب ، (عام ١٩١٣) ، او بسبب خوف القادة أمام تفاوت التقديرات المتوقعة مع الواقع (عام ١٩٣٧) ، ومنها احصاءات جزئية ، كاحصاء المدن (بداية العشرينات) او نسبة الولادات وعدد الوفيات (عام ١٩٥٠) وغيرها . اضف الى ذلك تصحيحات لاحقة لمعطيات احصاء سابق (١٩٢٦ و ١٩٣٩) .

فلا يمكن ، والحالة هذه ، منح الارقام ثقة كاملة ، ويجدر اعتبارها على ما هي عليه ، كمؤشر للاتجاهات . وهي ، بما هي عليه ، شديدة التعبير . انها تعيد رسم تاريخ مفجع ، وتبرز مدى التغييرات الحاصلة في المرحلة الاخيرة ، ما بين العامين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ . وزيادة في التوضيح ، فقد جرى اعتماد القاعدة الاقليمية ذاتها والتحركات السكانية في حقبات معبرة اي ما كان محدودا منها

---

(٢) ب. كربلي . المجتمع السوفياتي المعاصر ، باريس ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠ .

باحداث حاسمة . (راجع الجدولين رقم ١ ورقم ٢) .

جدول رقم ١ — السكان في روسيا ثم في الاتحاد السوفياتي .

الاعوام	مصدر المعلومات	عدد السكان
١٨٩٧	احصاء	١٢٥٠٠٠٠٠٠
١٩٢٦	احصاء غير كامل	١٦٧٦٧٦٠٠٠
١٩٣٩	احصاء غير كامل	١٩٣٠٧٧٠٠٠
١٩٥٠	معطيات جزئية	١٨١٧٠٠٠٠٠
١٩٥٩	احصاء	٢٠٨٨٢٧٠٠٠
١٩٧٠	احصاء	٢٤١٧٢٠٠٠٠

جدول رقم ٢ — نسبة التزايد

الحقبة الزمنية	مميزات الحقبة	٪ للزيادة خلال الحقبة	نسبة الزيادة السنوية
١٨٩٧—١٩٢٦ = ٣٠ عاما	الحرب الروسية — اليابانية الحرب العالمية الثورة الحرب الاهليـــة	٣٤ر١	٩٨ر٠
١٩٢٦—١٩٣٩ = ١٢ عاما	تطبيق الجماعية التصنيع والتعمير التطهـــيرات	١٥ر١	١٩ر١
١٩٣٩—١٩٥٠ = ١٢ عاما	الحرب العالمية واعادة التعمير	— ٩ر٥	— ٤٩ر٠
١٩٥٠—١٩٥٩ = ٨ أعوام	متابعة اعادة التعمير	١٤ر٩	١ر٧٦
١٩٥٩—١٩٧٠ = ١١ عاما	مرحلة سلام كامل	١٥ر٨	١ر٣٤

هذان الجدولان ، اللذان يوضحان التطور العام للسكان السوفيات ، يثيران ملاحظات عديدة . فمن ناحية ، يمكن اعتبار الحقبة اللاحقة لعام ١٩١٧ متصفة في آن معا بالتباطؤ الديموغرافي وبالديناميكية . فبالمقارنة مع الولايات المتحدة التي ارتفع عدد سكانها من ٧٦٠٠٠٠٠٠ في اول القـــرن الى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ في بدايـــة السبعينات ، يبدو تطور الديموغرافيا السوفياتية سلبيا . وبالمقارنة مـــع أوروبـــا

الغربية ، فهو يحقق تقدما لا يستهان به .

وحتى نحصل على رؤيا صحيحة للديموغرافيا السوفياتية ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ، وبصورة خاصة ، الخسائر في السكان . ولكن هذه الخسائر ، هل يمكن تقديرها بدقة (٣) ؟ ان الارقام المتوفرة شديدة التناقض والتباين ، ومن الصعب ان يحسم المرء بجدية نزاعا ، تبلغ فيه الفروقات غالبا عدة ملايين . انما يمكن الوصول الى تقديرات تقريبية ، تبين أسباب الخسارات البشرية ، كالنزاعات المسلحة والمجاعات والاوبئة والتطهيرات وانخفاض نسبة الولادات نتيجة الاستفزازات الديموغرافية السابقة (التشريع المعادي للقوميات وغيره) .

ان الحروب كانت أشد الاسباب وطأة في الخسارات البشرية المتزايدة المرة بعد المرة . واذا كانت الحرب الروسية ــ اليابانية لم تكبد الامبراطورية سوى ٤٦٠٠٠ قتيل ، فان الحرب العالمية الاولى كبدتها ٣ ملايين (منهم مليون جندي ومليونا مدني) ، والحرب العالمية الثانية اكثر من ٢٠ مليونا منهم ٧ ملايين جندي . يضاف الى هذه الاستنزافات الهائلة ، مجازر وقعت ما بين العامين ١٩١٨ ــ ١٩٣٩ لاسباب متعددة . فالحرب الاهلية تسببت في موت ٧ ملايين مدني ، والمجاعة عام ١٩٢١ ترصدت بـ ٥ ملايين حياة بشرية . فاذا اضفنا الى هذه الموازنات المأساوية مليوني مهاجر هربوا من الثورة و ٨ ملايين ونصف المليون من ولادات لم تحصل ، يتضح ان الخسائر في السكان عام ١٩٢١ عن الاعوام السبعة المنصرمة تبلغ ٢٦ مليون نسمة (٤) .

اذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة قد أتاحت للاتحاد السوفياتي فترة استجمام وعودة الى سلام أهلي ظاهري ، فان بداية الثلاثينات افتتحت مرحلة جديدة من الاضطرابات . وقد قدر خروتشيف مجمل عدد الضحايا البشرية لهذه المرحلة بـ ١٠ ملايين نسمة . ولكن الواقع يفوق بلا شك هذا التقدير . فان احصاء عام ١٩٧٣ يظهر فارقا قدره ١٦٫٧ مليون نسمة ما بين عدد سكان الاتحاد السوفياتي الحقيقي في اول كانون الثاني ١٩٣٧ والعدد المتوقع بموجب الخطة الخمسية (٥) .

ان زوال ١٦ مليونا من البشر بموجب الاحصاءات امر يسهل تفسيره . فتطبيق الجماعية الاجباري سير في دروب الهجرة او الى الموت عددا من الفلاحين لم يجر بعد احصاء دقيق له . ويلاحظ كربلي بحق ان المؤرخين ، حتى في يومنا هذا ، يعرفون

(٣) م. مقصودوف ، خسارات مني بها سكان الاتحاد السوفياتي ، ١٩١٨ ــ ١٩٥٨ ، من منشورات العالم الروسي والسوفياتي ، ٣ ــ ١٩٧٧ ، ولوريمر ، سكان الاتحاد السوفياتي ، تاريخ وابحاث ، جنيف ١٩٤٦ ص ١٣٣ ــ ١٣٧ .

(٤) مقصودوف ، المقالة المذكورة سابقا ، ص ٢٢٨ ــ ٢٣٢ ، ان رقم ٢٦ مليون قدمه العالم الاقتصادي السوفياتي ستروميلين . وكربلي ، المؤلف المذكور سابقا ، ص ٣١ ، يلاحظ ان الخسائر البشرية تمثل وفق قول ستروميلين ، ما يعادل سبع سنوات من الدخل القومي .

(٥) نفس المصدرين أعلاه ، كربلي ، ص ٣٢ ومقصودوف ص ٢٢٧ و ٢٤٥ .

عن خسائر المواشي السوفياتية أكثر مما يعرفون عن عدد الاشخاص الذين صفوا خلال هذه الاعوام المأساوية ، بحجة كونهم من الفلاحين الموسرين او لمعارضتهم النظام القائم .

انما هنالك ارقام جزئية تسمح بتخيل كامل الصورة . فمجاعة عامي ١٩٣٣ — ١٩٣٤ قتلت وحدها ما يزيد على ٣ ملايين من الاطفال . والتحضير لتطبيق الجماعية لدى الشعوب الرحل كلف مليونا من البشر للشعب الكازاخي وحده (اي ما يعادل ربع عدد السكان العام) . يضاف الى هؤلاء الاموات المحصيين جحافل المنفيين الذين قتلهم البؤس الفيزيولوجي في المعسكرات او في المشاغل ، حيث كانوا يؤمنون اليد العاملة شبه المجانية لانجاح الخطط الخمسية الستالينية . ويضاف الى ذلك طبقة اسكان الفلاحين ، التي ذهبت ضحية مجهود التغيير الهائل هذا ، وخاصة من يشكل منها القسم العطوب ، اي الاطفال والشيوخ . واخيرا جميع الذين صفاهم القمع الاعمى ، بصورة شبه قانونية .

يمكن ان نضيف الى عدد الموتى النقص في الربح الديموغرافي الناتج عن الطبقات الشاغرة بسبب الحرب العالمية الاولى ، والتي كانت قد بلغت سن الانجاب ، وكذلك النقص في عدد الولادات الناتج عن التشريع المشجع للاجهاض . اما خسائر الحرب العالمية الثانية فقد عوض عنها ضم مقاطعات جديدة جلبت في عام ١٩٤٥ الى الاتحاد السوفياتي ، فائضا من ٢٠ مليونا من البشر .

بالرغم من الضم هذا ومن سياسة تشجيعية بعد عام ١٩٣٦ لنسبة الولادات، يجب انتظار عام ١٩٥٥ ، ليعود السكان السوفيات الى مستوى ما قبل الحرب . وهكذا ، فما بين العامين ١٩١٤ — ١٩٤٦ ، كان يمكن للنقص الديموغرافي في الاتحاد السوفياتي ان يبلغ ٦٠ مليون نسمة لو لم يتوسع هذا البلد بضم دول البلطيق والبيسارابيا وكاريليا وبوكوفينيا والمقاطعات البولونية .

هذا الرقم خير شاهد على المأساة المروعة التي عاناها ، جماعيا ، المجتمع السوفياتي . وهو شاهد كذلك على حيوية هذا المجتمع ، التي تبرز في الانجازات التي قام بها السكان في اعوام اعادة التعمير الصعبة ، اي ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٩ .

الاتجاهات الجديدة للديموغرافيا السوفياتية

ان التقدم الديموغرافي الملاحظ تم بصورة خاصة ما قبل العام ١٩٥٩ ، حيث كانت نسبة الولادات المرتفعة نوعا ما تسمح بالتعويض عن الخسائر المرعبة المتحملة سابقا . وهذا شديد الوضوح في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وفي الاعوام من ١٩٢٦ الى ١٩٣٩ .

وعلى العكس ، فان المرحلة الاخيرة تميزت بتراجع لا شك فيه في نسبة الولادات السوفياتية . وان الارقام لا تخفي هذا التراجع . ان التقدم الحاصل ما بين العامين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ يتعادل تقريبا مع مثيله لما بين العامين ١٩٢٦ و ١٩٣٩ . ولكن باعتبار ان الاتحاد السوفياتي قد عرف في المرحلة الاخيرة ، ولاول مرة في تاريخه ،

سلاما كاملا ، وباعتبار ان شعار هذه المرحلة كان تحسين الشروط المعيشية ، وان تقدم الطب والتربية قد أعطى عندها ثماره ، يتوجب الاستنتاج بأن السكان السوفيات بدؤوا مرحلة تقلص متسارعة باطراد منذ عام ١٩٥٩ . ان مقارنة التقدم المنجز عاما بعد عام يوضح ذلك جيدا (راجع الجدول رقم ٣) .

جـــدول رقم ٣

العام	سكان الاتحاد السوفياتي	٪ السنوية للتزايد
	(بالملايين)	
١٩٥٩	٢٠٨ر٨	—
١٩٦٠	٢١٢ر٣	١ر٦٨
١٩٦١	٢١٦ر٢	١ر٨٣
١٩٦٢	٢٢٠ر٠	١ر٧٠
١٩٦٣	٢٢٣ر٤	١ر٥٦
١٩٦٤	٢٢٦ر٦	١ر٤٣
١٩٦٥	٢٢٩ر٦	١ر٣٠
١٩٦٦	٢٣٢ر٢	١ر١٣
١٩٦٧	٢٣٤ر٨	١ر١٠
١٩٦٨	٢٣٧ر١	٠ر٩٥
١٩٦٩	٢٣٩ر٤	٠ر٩٧
١٩٧٠	٢٤١ر٧	٠ر٩٤

في عام ١٩٧٦ ، ارتفع عدد سكان الاتحاد السوفياتي الـــى ٢٥٥ر٥ مليـــون نسمة (٦) ، محققا زيادة بلغت خلال ست سنوات ١٣ر٨ مليون نسمة ، مما يجعل المعدل السنوي للزيادة اقل بقليل من ٠ر٩٣٪ . هذا التطور في الديموغرافيـــا السوفياتية كان من أولى نتائجه تعديل هرم الاعمار ، وقد دلت الاحصاءات عـــلى وفرة المعمرين بين السكان . وبمقارنة الوضع الحالي مع ما كان عليه زمن القياصرة او حتى في أشد أعوام ستالين حلكة ، نحصل على الجدول البيائي التالي : (راجع جدول رقم ٤) .

---

(٦) بولشايا سوفيتسكايا انتسيكلوبيديا ، ايجيفودنيك ، ١٩٧٧ ص ١٢ .

جدول رقم ٤ ــ النسبة المئوية لكامل سكان الاتحاد السوفياتي .

مجموعات حسب الاعمار	١٨٩٧	١٩٣٩	١٩٥٩	١٩٧٠
من ٠ الى ١٩ عاما	٤٨ر٤	٤٩ر٣	٣٧ر٤	٣٨ر٠
من ٢٠ الى ٥٩ عاما	٤٤ر٨	٤٤ر٠	٥٣ر٢	٥٠ر ــ
من ٦٠ فصاعدا	٦ر٨	٦ر٧	٩ر٤	١١ر٨

بغية تفهم اسباب تهارم السكان هذا ، يجب الرجوع الى التطور المقارن للولادات والوفيات ، على كامل المرحلة . وهنا أيضا تظهر مقارنة الارقام اختلالا خطيرا في التوازن . فالبلدان التي في طور التعصير تتصف باتجاهات بسيطة كانخفاض في نسبة الولادات يعوض عنه تراجع متواصل في عدد الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال . وفي الوضع السوفياتي ، فمن الواضح ان سنوات التجميع الرهيبة ، والمجاعات والحروب ، قد سببت نقصا خطيرا في الجزء من السكان الاكثر عطبا في المراحل الصعبة ، اي الشيوخ والاطفال ، وفي الشباب اثناء الحروب . والجدول رقم ٥ ، يؤكد هذه الاتجاهات ، ولكنه يظهر أيضا تطورات خاصة .

جدول رقم ٥ ــ نسبة الولادات وعدد الوفيات ، والتزايد الطبيعي للسكان السوفيات .

	عن كل ١٠٠٠ من السكان			اطفال ماتوا دون عمر السنة
الاعوام	الولادات	الوفيات	تزايد طبيعي	عن كل الف ولادة
١٩١٣				
آ ــ المنطقة الحدودية قبل ١٩٣٩	٤٧ر٠	٣٠ر٢	١٦ر٨	٢٧٣
ب ــ المنطقة الحدودية الحالية للاتحاد	٤٥ر٥	٢٩ر١	١٦ر٤	٢٦٩
١٩٢٦	٤٤ر٠	٢٠ر٣	٢٣ر٧	١٧٤
١٩٢٨	٤٤ر٣	٢٣ر٣	٢١ر٠	١٨٢
١٩٣٧	٣٨ر٧	١٨ر٩	١٩ر٨	١٧٠
١٩٣٨	٣٧ر٥	١٧ر٥	٢٠ر٠	١٦١
١٩٣٩	٣٦ر٥	١٧ر٣	١٩ر٢	١٦٧
١٩٤٠	٣١ر٢	١٨ر٠	١٣ر٢	١٨٢
١٩٥٠	٢٦ر٧	٩ر٧	١٧ر٠	٨١
١٩٥٥	٢٥ر٧	٨ر٢	١٧ر٥	٦٠
١٩٥٦	٢٥ر٢	٧ر٦	١٧ر٦	٤٧
١٩٥٧	٢٥ر٤	٧ر٨	١٧ر٦	٤٥
١٩٥٨	٢٥ر٣	٧ر٢	١٨ر١	٤١

١٩٥٩	٢٥ر٠	٧ر٦	١٧ر٤	٤١
١٩٦٠	٢٤ر٩	٧ر١	١٧ر٨	٣٥
١٩٦١	٢٣ر٨	٧ر٢	١٦ر٦	٣٢
١٩٦٢	٢٢ر٤	٧ر٥	١٤ر٩	٣٢
١٩٦٣	٢١ر١	٧ر٢	١٣ر٩	٣١
١٩٦٤	١٩ر٥	٦ر٩	١٢ر٦	٢٩
١٩٦٥	١٨ر٤	٧ر٣	١١ر١	٢٧
١٩٦٦	١٨ر٢	٧ر٣	١٠ر٩	٢٦
١٩٦٧	١٧ر٣	٧ر٦	٩ر٧	٢٦
١٩٦٨	١٧ر٢	٧ر٧	٩ر٥	٢٦
١٩٦٩	١٧ر٠	٨ر١	٨ر٩	٢٦
١٩٧٠	١٧ر٤	٨ر٢	٩ر٢	٢٥
١٩٧١	١٧ر٨	٨ر٢	٩ر٦	٢٣
١٩٧٢	١٧ر٨	٨ر٥	٩ر٣	٢٤
١٩٧٣	١٧ر٦	٨ر٦	٩ر٠	٢٦

يمكننا ان نستخلص من هذا الجدول عدة نتائج . فالتحول الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٩ القائم على التصنيع والتحضير تبعه هبوط تدريجي في نسبة الولادات ، وهذه قاعدة مطردة في سائر البلاد . وقد ظل الهبوط مستمرا حتى العام ١٩٦٩ واستقر من ثم . واذا كانت نسبة تزايد السكان السوفيات ما بين ١٩٣٠ و ١٩٦٠ لم تتأثر بانخفاض نسبة الولادات ، فمرد ذلك الى انخفاض هائل في عدد وفيات الاطفال في اول العمر . فان جهود النظام السوفياتي لحماية الطفولة بدأت تعطي ثمارها مباشرة بعد انتهاء الحرب ، وظل هذا الوضع مستمرا حتى ١٩٧٠ اذ استقر عدد وفيات الاطفال على نسبة منخفضة جدا .

اما نسبة عدد الوفيات لمجموع السكان فقد بلغت حدها الادنى عام ١٩٥٠ ، وبدأت اعتبارا من هذا التاريخ بالتصاعد (ان الارتفاع الطفيف في عدد الوفيات في الاعوام ١٩٥٧ و ١٩٥٩ و ١٩٦٢ عزاه الديموغرافيون السوفيات الى اوبئة رشحية ظهرت في هذه الاعوام وكان فتكها شديدا) . وسبب هذا التصاعد واضح ومرده الى ازدياد تهارم سكان الاتحاد السوفياتي المؤدي الى ازدياد الوفيات ، رغما عن تقدم الطب والاستطالة العامة لمعدل الحياة .

هذا التطور السلبي للديموغرافيا السوفياتية كان من مفاجآت احصاء عام ١٩٧٠ . فالديموغرافيون السوفيات كانوا يتوقعون ، بالاستناد الى احصاءات عام ١٩٥٩ ، خطا بيانيا مختلفا ، كان العدد المرتقب للسكان ٢٥٠ مليونا ، فأظهر الاحصاء نقصا عنه مقداره ١٠ ملايين . فهل يمكن التأثير على مجرى هذا الاتجاه ؟ نظرا لتقدم الاحوال الصحية وما يتأتى عنه من تهارم السكان ، فان التقدم الديموغرافي لا يمكن ان ينتج عن تراجع عدد الوفيات ، بل عن تزايد نسبة الولادات . وهذا التزايد يجب ان يكون مستمرا ، اذ يطلب منه التعويض عن عدد وفيات متزايدة ،

يمكنها ان تستمر على حالتها هذه لمرحلة طويلة .

الى اي مدى يسمح تكوين المجتمع السوفياتي ، من حيث العمر والجنس ، بالوصول الى تحسين جدي للاتجاهات الديموغرافية ؟ هنالك عاملان يجب أن يؤخذا بعين الاعتبار للاجابة على هذا السؤال ، الاول يتعلق بعدد النساء في سن الانجاب (ما بين ١٦ و ٤٩ عاما ، حقبة العمر الوسطية للانجاب) ، وخاصة من كانت منهن دون الاربعين (جدول رقم ٦) ، والثاني يتعلق بعدد النساء المتزوجات بين السكان (جدول رقم ٧) .

جدول رقم ٦ ــ نساء في سن الانجاب .
بالنسبة المئوية من السكان السوفيات .

	عدد النساء (بالملايين)			في الاتحاد السوفياتي ٪ من السكان		
	١٩٣٩	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٣٩	١٩٥٩	١٩٧٠
العدد الاجمالي للنساء						
١٦ــ٤٩ سنة	٤٨ر٤	٥٨ر٥	٦٠ر٨	٢٥ر٤	٢٨ر٠	٢٥ر٢
منهن : ذوات ١٦ــ٢٩ سنة	٢٤ر٣	٢٦ر٩	٢٣ر٩	١٢ر٧	١٢ر٩	٩ر٩
ذوات ٣٠ــ٤٩ سنة	٢٤ر١	٣١ر٦	٣٦ر٩	١٢ر٧	١٥ر١	١٥ر٣

جدول رقم ٧ ــ عدد النساء المتزوجات (لكل ١٠٠٠ امراة) .

تجزئات عمرية	١٩٣٩	١٩٥٩	١٩٧٠
اعتبارا من ١٦ سنة فما فوق	٦٠٥	٥٢٢	٥٨٠
١٦ ــ ١٩ سنة	١٤٠	١١٢	١٠٥
٢٠ ــ ٢٤ سنة	٦١٤	٥٠١	٥٥٩
٢٥ ــ ٢٩ سنة	٧٨٧	٧٥٩	٨٢٧
٣٠ ــ ٣٤ سنة	٨١٨	٧٧٦	٨٥٣
٣٥ ــ ٣٩ سنة	٨٠٠	٧٢٥	٨٣٩
٤٠ ــ ٤٤ سنه	٧٥٩	٦٢٣	٧٩٠
٤٥ ــ ٤٩ سنة	٦٨٨	٥٤٩	٧١٩
٥٠ ــ ٥٤ سنة	٥٩٣	٤٨٣	٦٠٣
٥٥ ــ ٥٩ سنة	٤٩٧	٤٣٣	٥٠١
٦٠ ــ ٦٩ سنة	٣٦٣	٣٦١	٣٧١
٧٠ سنة فما فوق	١٦٨	١٦٩	١٩٦

يكشف الجدول رقم ٧ ولا شك عن عامل مساعد لتزايد نسبة الولادات ، هو تزايد عدد النساء المتزوجات اللواتي هن في مستوى العمر المؤهل للانجاب . وهذا التطور يوضح اسباب عودة التوازن البطيئة بين الجنسين . فان الحرب العالمية

الثانية قد ابادت معظم السكان الذكور للاتحاد السوفياتي ، وخاصة الشباب منهم ، وانقصت بذلك امكانيات تقويم ديموغرافي ، يستحق الذكر .

وهذا الجدول يظهر اتجاها آخر ، يتسبب في تناقص تقدم نسبة الولادات : فالزواج اصبح يجري في عمر اكثر تأخرا وهذا قد يسبب اختصارا في الحقبة الانجابية .

الا ان الجدول رقم ٦ هو الذي يفسر المشاكل الديموغرافية للاتحاد السوفياتي . فاذا كانت نسبة النساء في سن الانجاب ثابتة منذ ١٩٣٩ (٢٥٪ من السكان) فان التهارم العام تظهر نتائجه هنا أيضا ، فعدد النساء ما بين ١٦ و ٣٠ عاما ، اي في العمر الاكثر مواتاة للامومة ، ينخفض بالنسبة لمجموع السكان السوفيات ، ولعدد السكان الاناث للاتحاد السوفياتي . (في عام ١٩٢٦ ، ٥٦٫٧٪ من النساء السوفيات كانت أعمارهن بين ١٦ و ٢٩ عاما ، وفي عام ١٩٣٩ انخفضت نسبتهن الى ٥٠٫٢٪ وفي عام ١٩٥٩ الى ٤٦٪ وفي عام ١٩٧٠ الى ٣٩٫٣٪) .

ان نقصان عدد النساء الشابات ، والزواجات المتأخرة ، وانقاص عدد الاطفال في العائلة ، جميع هذه العوامل تتضافر لتظهر اسباب عدم تزايد الشعب السوفياتي وفقا للترقبات الاولية . فالى اي مدى يستطيع الاتحاد السوفياتي ، بلجوئه الى سياسة تشجيعية لنسبة الولادات ، ان يعوض عن هذه الاتجاهات السلبية ؟

منذ عام ١٩٣٦ ، شعر ستالين بالحاجة الى تشجيع النساء على زيادة عدد الولادات ، مخالفا بذلك مبدأ حرية الاختيار التامة الذي سبق ان منح لهن في هذا المضمار بعد الثورة . ومنذ ذلك الحين ، غدت الثقافة السياسية السوفياتية ، مع مثابرتها على تعظيم دور المرأة في المجتمع ، تقرن الى صورة المرأة المعادلة للرجل ، صورة الام ، اي المرأة ذات الميل الامومي . وقد جرى تثمين الامومة ماديا ، وان بوسائل تبدو هزيلة الى جانب مثيلاتها في المجتمعات الغربية ، وخاصة في فرنسا بعد الحرب .

لقد جرى توزيع اوسمة الى امهات العائلات النسولة ، فغدون يحملن القاب « الام البطلة » أو « مجد الامومة » او « وسام الامومة » . واوجدت تعويضات عن فترات ما قبل الولادة ، وتعويضات عائلية متواضعة ومساعدات دائمة للامهات النسولات . ولم تستطع الالقاب الرنانة ولا التعويضات الزهيدة ان تغير من واقع الحال .

ان شقق المنازل الضيقة ، والعدد غير الكافي من حضانات الاطفال في المدن، ورغبة المواطنين السوفيات في أن يعيشوا حياة افضل ، جعلهم يحددون عدد افراد العائلة . اما في المناطق الريفية ، فان النساء ، وان كان لهن عدد اكبر من الاولاد مما لمثيلاتهن في المدن ، فان ظروف حياتهن لا تساعد اطلاقا على تأسيس عائلات وفيرة العدد .

يكفي لفهم هذا الموضوع قراءة وصف الكاتب السوفياتي ايفان بيلوف في كتابه « مسألة عادة » (٧) ، لحياة امراة كولخوزية نسولة . هذا الكتاب طبع

(٧) ا. بيلوف ، مسألة عادة ، باريس ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٢ ، مترجم عن الروسية ومقدم له من قبل ج. كاتالا .

بصفة قانونية في الاتحاد السوفياتي ، ويمكن اعتباره غير متهم بمواقف معادية للسوفيات . في هذا الكتاب امراة تعيسة مرهقة بالاولاد ، تقوم باكرا وتنام متأخرا، تعمل حتى ساعة الوضع وتعود الى عملها مباشرة بعد مغادرة المستشفى ، وتموت أخيرا غداة وضعها لولدها الاخير . اولاد هذه الامراة العديدون ترعاهم تارة جدتهم وطورا ابوهم السكير ، وهم يستطيعون بالكاد ان يسدوا رمقهم فلا يموتون جوعا . البؤس المطلق لوضع المراة ، والادمان على الشراب لدى الآباء (وهذه آفة اجتماعية تقر السلطات السوفياتية بخطورتها الفائقة) ، هذه الصورة — المنشورة رسميا — للحياة اليومية للكولخوزية المثقلة بأعباء عائلتها — ، تلاقي صدى لها في صورة المراة الحضرية المنهكة ، الساعية ابدا ما بين عملها وانتظار دورها في صفوف لا تنتهي لشراء حاجيات عائلتها ، وما بين منزلها حيث ينتظرها اطفال سيئو الرعاية. ومن هنا يمكننا ان ندرك ضعف جذب هذه الامومة السعيدة للنساء السوفياتيات .

وندرك كذلك لماذا يبدو الديموغرافيون السوفيات اكثر حذرا في توقعاتهم . ولماذا يخفضون لعام ٢٠٠٠ ، الـ ٣٥٠ مليونا من المواطنين السوفيات المرتقبين ، كحد أدنى طالما نوهت به الصحف ما قبل عام ١٩٧٠ ، الى رقم أكثر تواضعا هو ٣٠٠ او ٣١٠ ملايين (٨) . فالتشاؤم الذي يسود هذه التوقعات كبير . والديموغرافيون لا يتوقعون عودة الخط البياني لنسبة الولادات السوفياتية الى الارتفاع ، ولا حتى استمراره على ما هو عليه ، بل يترقبون تسارعا في الاتجاهات الحالية .

وفي الوقت ذاته ، يؤكد المسؤولون الحاجة الى سياسة أكثر ملاءمة للتزايد الديموغرافي . وهكذا نتبين وجود تناقض بين معالجة سياسية للمشكلة الديموغرافية ومعالجة تقوم على اسس علمية . ولكي نفهم اسبابه ، علينا ان ننظر اليوم الى سكان الاتحاد السوفياتي لا كوحدة متناسقة ، بل كمجموعة متباينة ، تقر بفروقات سلوكية هامة بحسب المناطق ، اي الامم ، وعلى الارجح الحضارات .

عالمان ديموغرافيان : اوروبيو الاتحاد السوفياتي والآخرون

اهم ما كشف عنه احصاء عام ١٩٧٠ هو الفوارق الديموغرافية بين مختلف المناطق ، فيما يختص بنسب المواليد ونسب زيادة السكان . اما نسب عدد الوفيات، فهي تتجه نحو التشابه في مختلف المناطق . فبتأمل نتائج احصاء ١٩٧٠ وبمقارنتها مع نتائج الاحصاءات السابقة ، يمكن الوصول الى ثلاث حقائق هي اختلاف تصاعدي بين سائر المناطق القومية وانقلاب الاتجاهات الديموغرافية التقليدية التي كانت قائمة في زمن الامبراطورية وفي الاراضي السوفياتية حتى نهاية الخمسينات ، واخيرا تعديل كامل في التوازنات البشرية لهذا البلد .

هذه التغييرات نتجت عن عاملين ديموغرافيين متناقضين في الظاهر . فمن جهة ، سلسلة امم كان لها في الماضي مسالك ديموغرافية مختلفة وتحاول ان تتقارب اليوم من بعضها بعضا بتزايد . ومن جهة أخرى ، مجموعة بشرية تنفصل عن

---

(٨) بولديريف ، ايتوجي بيريبيسي نازيلينيا ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ١٨ .

السكان السوفيات بتصرفها الكامل الاختلاف ، وهذا يسبب تطورا متناقضا تمامـــا للمجموعتين الاولى والثانية . والنتائج العمومية للاحصاء توضح من النظرة الاولـى هذا التناقض (راجع الجدول رقم ٨) .

جدول رقم ٨ ــ تطور عدد سكان الجمهوريات (الحدود الحالية للاتحاد السوفياتي)
(العدد بالآلاف)

الجمهوريات	١٩١٣	١٩٣٩ (تقديرات)	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٠ ٪ بمقابل عام ١٩٥٩
الاتحاد السوفياتي	١٥٩ ١٥٣	١٩٠ ٦٧٨	٢٠٨ ٨٢٧	٢٤١ ٧٢٠	١١٦
الجمهورية السوفياتية الروسيـــــة	٨٩ ٩٠٢	١٠٨ ٣٧٧	١١٧ ٥٣٤	١٣٠ ٥٣٤	١١١
اوكرانيا	٣٥ ٢١٠	٤٠ ٤٦٩	٤١ ٨٦٩	٤٧ ١٢٦	١١٣
بيلوروسيا	٦ ٨٩٩	٨ ٩١٢	٨ ٠٥٦	٩ ٠٠٢	١١٢
ازبكستان	٤ ٣٣٤	٦ ٣٤٧	٨ ١١٩	١١ ٨٠٠	١٤٥
كزاخستان	٥ ٥٩٧	٦ ٠٨٢	٩ ٢٩٥	١٣ ٠٠٩	١٤٠
جيورجيا	٢ ٦٠١	٣ ٥٤٠	٤ ٠٤٤	٤ ٦٨٦	١١٦
آذربيجان	٢ ٣٣٩	٣ ٢٠٥	٣ ٦٩٨	٥ ١١٧	١٣٨
ليتوانيا	٢ ٨٢٨	٢ ٨٨٠	٢ ٧١١	٣ ١٢٨	١١٥
مولدافيا	٢ ٠٥٦	٢ ٤٥٢	٢ ٨٨٥	٣ ٥٦٩	١٢٤
لتونيا	٢ ٤٩٣	١ ٨٨٥	٢ ٠٩٣	٢ ٣٦٤	١١٣
كيرغيزيا	٨٦٤	١ ٤٥٨	٢ ٠٦٦	٢ ٩٣٣	١٤٢
طاجكستان	١ ٠٣٤	١ ٤٨٥	١ ٩٨١	٢ ٩٠٠	١٤٦
ارمينيا	١ ٠٠٠	١ ٢٨٢	١ ٧٦٣	٢ ٤٩٢	١٤١
تركمانيا	١ ٠٤٢	١ ٢٥٢	١ ٥١٦	٢ ١٥٩	١٤٢
استونيا	٩٥٤	١ ٠٥٢	١ ١٩٧	١ ٣٥٦	١١٣

مطالعة هذا الجدول تبرز حقيقة شديدة الوضوح ، تكمن في ازدواجية الخـط الديموغرافي السوفياتي . فكل الجمهوريات الغربية (سوى مولدافيا) ، بمجموعتها السلافية (روسيا ، اوكرانيا ، بيلوروسيا) ومجموعتها البلطيكية (لتونيـــا ، ليتوانيا ، استونيا) ، شهدت خلال الاعوام الاخيرة نموا منخفضا عن النمو الوسطي العام . فالاتحاد السوفياتي الغربي يبدو كمنطقة تراجع ديموغرافي ، شديدة تشابه العناصر ، اذ ان مؤشر النمو في جميع هذه الجمهوريات عن عامي ١٩٥٩ و ١٩٧٠ يتحدد بين ١١١ و ١١٣ (١٠٠ عام ١٩٥٩) . اما الاتحاد السوفياتي الشرقـــي (آسيا الوسطى والقوقاس) فيشكل على العكس تماما ، مجموعة متناسقة ومميزة بعدد سكان يتزايد بسرعـــة .

واذا نظرنا مجددا الى الموضوع ، باعتبار الجماعات العرقية بحد ذاتها وبغض النظر عن توزيعها في الجمهوريات ، يمكننا الحصول على فكرة ادق عن التغييرات الجارية في كل جماعة ، خلال المرحلة الطويلة من عام ١٨٩٧ الى عام ١٩٧٠ وخلال السنوات الاخيرة (راجع الجدول رقم ٩) .

جدول رقم ٩ — ٪ للجماعات العرقية بالنسبة الى العدد العام للسكان .

الجماعات العرقية	١٨٩٧	١٩٢٦	١٩٥٩	١٩٧٠
روس	٤٤ر٤	٤٧ر٥	٥٤ر٦	٥٣ر٤
اوكرانيون	١٩ر٤	٢١ر٤	١٧ر٨٠	١٦ر٩
روس بيض	٤ر٥	٣ر٦	٣ر٨	٣ر٧
تتـــر	١ر٩	١ر٧	٢ر٤	٢ر٥
اتراك — مسلمون	١٢ر١	١٠ر١	١٠ر٣	١٢ر٩
يهود	٣ر٥	٢ر٤	١ر١	٠ر٩
شعوب اوروبية (جيورجيون ، أرمن ، لتونيون ، استونيون)	٣ر٩	٣ر٦	٣ر٨	٣ر٨
ليتوانيون	١ر٣	١ر٢	١ر١	١ر١
شعوب فنلندية	٢ر٣	٢ر٢	١ر٥	١ر٤
مولدافيون (رومانيون)	١ر٠	١ر٢	١ر١	١ر٢

يظهر هذا الجدول ان الشعب الروسي هو الوحيد الذي تزايدت نسبته بصورة مستمرة ، ما بين عام ١٨٩٧ وعام ١٩٥٩ ، في مجموعة الشعوب التي كان يسيطر عنيها . اما باقي الجماعات العرقية ، فهي قد تعرضت الى التراجع ان بصورة متواصلة او بصورة متقطعة .

وقد أظهر الاحصاء الاخير ان هذا الاتجاه الثابت بدأ يتغير . وتغيره ليس لصالح الشعب الروسي الذي بدأت نسبته في المجموعة تنخفض ، وان ظل فريق الاغلبية المطلقة . وهو كذلك ليس لصالح الشعوب السلافية والاوروبية واليهودية والفنلندية ، التي تتراجع او يتوقف نموها . ولكنه في صالح الشعوب الاسلامية التي شرعت في عام ١٩٥٩ تتزايد تزايدا مدهشا .

الى اي مدى نستطيع ، باعتمادنا على العوامل التقليدية ، ان نفسر هذه الفروقات ؟ أهو التقدم الشديد للتحضير لدى سكان الاتحاد السوفياتي الغربيون ؟ أم هو الطابع الريفي للاتحاد السوفياتي الشرقي ، بما يتبعه من ظواهر خاصة بالعالم الريفي ، كارتفاع عدد وفيات الاطفال وارتفاع نسبة عدد الولادات ؟ مما لا شك فيه ان مدى تقدم التحضير له هنا دور هام . واذا صح ان القسم الغربي من الاتحاد السوفياتي هو أكثر تحضيرا ، فيكون من الخطر الاستهانة بتطور العلاقات المدينية — الريفية في مجموع البلد كما يبينه الجدول رقم ١٠ .

جـدول رقـم ١٠

الجمهوريات	النسبة الحضرية في مجموع السكان ٪ ١٩٣٩	١٩٧٠
الاتحاد السوفياتي	٣٢	٥٦
روسيا السوفياتية	٣٣	٦٢
اوكرانيا	٣٤	٥٥
روسيا البيضاء	٢١	٤٣
اوزبكستان	٢٣	٣٧
كازخستان	٢٨	٥٠
جيورجيا	٣٠	٤٨
آذربيجان	٣٦	٥٠
لتونيا	٣٥	٦٢
مولدافيا	١٣	٣٢
ليتوانيا	٢٣	٥٠
كيرغيزيا	١٩	٣٧
طاجكستان	١٧	٣٧
ارمينيا	٢٩	٥٩
تركمانيا	٣٣	٤٨
استونيا	٣٤	٦٥

هذا الجدول يظهر ان التحضير يبلغ اشده في روسيا (مع استونيا ولتونيا) . ولكن تزايد السكان هو الاضعف فيها وفي ارمينيا وكازخستان وآذربيجان تقدم في التحضير ونسبة مواليد مرتفعة جدا ، وفي ليتوانيا نفس التقدم في التحضير الى جانب نسبة مواليد دون المتوسط العام ، وتركمانيا التي يتم تحضيرها حاليا بسرعة أكبر مما في باقي الجمهوريات الاسلامية تحافظ على تقدم عدد سكانها ، بينما بييلوروسيا الاقل تحضيرا ، فان نسبة عدد الولادات فيها منخفضة جدا . هذه المفارقات توجب التدقيق بالمبدأ التقليدي القائل بالتأثير المباشر للتحضير على السلوك الديموغرافي . وتوجب كذلك عدم الاتكال فقط على مقارنات الارقام الخام ، بل تفحص تفاصيل اوضاع الفئات القومية الاساسية ، لمحاولة تفهم العناصر الاساسية لتاريخها الديموغرافي الحديث .

ان تراجع المجموعة الروسية هو ، ولا شك ، اشد حقائق الاحصاء الاخير اذهالا . وذلك لان هذه الفئة البشرية تسيطر بثقلها العددي والسياسي على مجموع الشعب السوفياتي . وكذلك لان هذا التراجع ، وان كان لا يزال طفيفا ، يتعارض مع اتجاه ديموغرافي دائم فقد كان الروس يتزايدون عدديا بصورة اكثر اطرادا وانتظاما مما كانت عليه باقي المجموعات العرقية المتعايشة معهم . لهذا من الصعب وزن الارقام بوزنها الصحيح ، وذلك بمقدار ما تتغير معايير تعلق الفرد بقومية ما ، بين احصاء وآخر ..

حين جرى احصاء عام ١٨٩٧ ، الذي يشكل أساسا لكل المقارنات اللاحقة ، لم تكن جنسية مواطني الامبراطورية موضوع سؤال خاص . وكانت لغة الام وحدها هي التي تسمح بتقدير مدى اهمية مختلف المجموعات القومية . ولكن في عام ١٩٢٦ كان الاحصاء يشتمل على سؤالين مختلفين ، الواحد يتعلق بلغة الام والثاني بالجنسية الالحاقية . وهذه الدقة في استمارة الاسئلة سمحت للباحثين باكتشاف ان لغة الام والجنسية لا يتطابقان دائما . فهنالك ٦ ملايين نسمة كانت تدعي لنفسها جنسية غير روسية (الاوكرانيون اليهود والبيلوروسيون) ويذكرون في الوقت ذاته ، اللغة الروسية كلغة أم لهم .

يمكننا ان نستنتج مما تقدم انه في عام ١٨٩٧ ، جرى تعداد ما يتراوح بين ٥ او ٦ ملايين من البشر على انهم روس ، وان الاحصاءات اللاحقة الحقتهم بمجموعات قومية أخرى . فاذا طرحنا هذا الرقم من المجموع العام للروس المحصيين عام ١٨٩٧، ينتج عن ذلك ان التزايد السنوي للروس من عام ١٨٩٧ الى عام ١٩٢٦ كانت نسبته ٥ر١٪ لا ٢ر١٪ ، وان تزايد الفئة هذه حتى بداية الستينات اهم مما تظهره التقديرات الرسمية .

لقد تكبد الروس ، طوال القرن العشرين ، خسائر في الارواح البشرية اهم بكثير مما تكبدته سائر المجموعات القومية . فالحرب العالمية الاولى اصابت الروس بالدرجة الاولى ، ومجاعة عام ١٩٢١ كان اكثر ضحاياها من منطقة الفولغا التي اغلب سكانها من الروس ، والخسائر التي مني بها الشعب الروسي في الحرب العالمية الثانية فادحة . فاذا كانت المجموعة الروسية ، رغما عن هذه الخسائر المتواصلة تتزايد بنسبة ٢ر١ ٪ سنويا (وهذا رقم رسمي يجب تصحيحه كما سبق الى ٥ر١ ٪) ما بين ١٨٩٧ و ١٩٢٦ ، بينما نسبة تزايد السكان العام ٩٨ر٠ ٪ ، وتتزايد بنسبة ١ر١ ٪ ما بين ١٩٢٦ و ١٩٥٩ مقابل تزايد عام نسبته ٧ر٠ ٪ فان ذلك لدليل على حيوية استثنائية لهذه الفئة .

ولدى الاوكرانيين كذلك مشكلة هامة من حيث ضعف نسبة التزايد لديهم ، ان ما بين العامين ١٨٩٧ و ١٩٦٠ ، وان في المرحلة الاخيرة . وهنا ايضا تجدر ملاحظة الخسائر البشرية الهائلة التي اصابت هذه الفئة . وان كانت هذه الخسائر طفيفة خلال الحرب العالمية الاولى ، الا ان الحرب الاهلية التي كانت ساحاتها الرئيسية في اوكرانيا فتكت فيها فتكا ذريعا ، وكذلك المجاعة عام ١٩٢١ التي اصابت اوكرانيا الجنوبية وشبه جزيرة القرم ، ومجاعة الاعوام ١٩٣٢ الى ١٩٣٤ ، واخيرا الحرب العالمية الثانية التي دار قسم كبير منها في هذه المنطقة ، حيث هجر الالمان عددا كبيرا من الرجال والنساء في سن الانجاب .

لكن الاوكرانيين لم يظهروا اطلاقا دينامية ديموغرافية مشابهة للدينامية الروسية ، مع انهم تعرضوا كالروس الى احداث ادت الى بتر السكان السوفيات خلال نصف قرن . بل ان الدلائل كلها تشير الى ركودهم الديموغرافي طوال كامل المرحلة موضوع البحث . وان التقدم المسجل ما بين ١٨٩٧ و ١٩٢٦ (حيث ارتفعت نسبة الاوكرانيين من ١٩ ٪ الى ٤ر٢١ ٪ من مجموع السكان) ، مرده خاصة الى ظروف الاحصاء المذكورة سابقا . فان الاوكرانيين قد ابخس تقديرهم عام ١٨٩٧ ،وان

قسما من التقدم الديموغرافي المسجل عام ١٩٢٦ يعود الى نقل الاوكرانيين المتكلمين بالروسية من الفئة الروسية الى فئتهم القومية الخاصة .

وان البييلوروسيين ، مثلهم مثل باقي الشعوب السلافية تعرضوا لخسارات قاسية في السكان . وبعد فواجع الحربين العالميتين عرفوا افضل نسبة تزايدية لهم في مرحلة السلام الاخيرة ، وهذا ينم بوضوح عن أثر الحروب على تطور هذه الفئة . وبييلوروسيا اقل تحضيرا من روسيا واوكرانيا ، ولكنها تملك اليوم نسبة ولادات اعلى قليلا من نسبتيهما .

بالنتيجة ، فان الشعوب السلافية قاست المآسي ذاتها وعرفت تطورا قريب التشابه . والحرب الاخيرة قد حصدت جيلا كاملا ، وآثار هذا الخراب في السكان السلاف لا تزال ظاهرة في المجتمع السوفياتي ، ولكن المسؤول الحالي عن ضعف ديموغرافية السلاف هو موقف افراد هذه الفئة من نسبة الولادات اكثر منه وجود طبقات شاغرة (قابلة للانجاب وغير متزوجة) .

ان وضع الشعوب البلطيقية اشد اقلاقا من وضع السلافيين . فان حصتهم من عدد السكان الاجمالي لا تزال تتناقص منذ بداية الجيل . وهنا كذلك تجدر الملاحظة باننا لسنا في صدد قضية تطور ، بل بصدد وضع تثبت باكرا . فمنذ عام ١٨٩٧ كان لهذه الشعوب اضعف نسبة مواليد في الامبراطورية ، وهي اليوم قريبة من مرحلة الانعدام التام لتزايد السكان .

في بعض الحالات ، تخفي الارقام الخام اوضاعا اشد تعقيدا ، وينطبق هذا بصورة خاصة على اليهود والجيورجيين . فاليهود شهدوا انخفاضا كبيرا في عدد السكان ان بصورة مطلقة ، وان بالمقارنة مع باقي الاتحاد السوفياتي . وما بين العامين ١٨٩٧ و ١٩٧٠ ، نقص السكان اليهود بمعدل ٥٠ ٪ ، أي من ٤٣٠٨٤٦٠ نسمة الى ٢١٥١٠٠٠ نسمة ، والاسباب الرئيسية لذلك معروفة . قبل الحرب العالمية الاولى غادر الامبراطورية ما يزيد عن المليون يهودي ، هربا من سياسة التمييز العنصري المتزايدة وفزعا من المجازر التي استهدفت اليهود (واشهرها مجزرة كيشنيف عام ١٩٠٣ ، التي تكشف مسؤوليات السلطة عن تزايد نزعة عداء السامية لدى الشعب) .

والحرب العالمية الثانية رافقتها في الاراضي السوفياتية المحتلة ، مذابح لليهود لم يعرف مدى ضخامتها بصورة دقيقة ، انما يقدر عدد ضحاياها بمليونين ونصف المليون نسمة .

هذه المعطيات تشرح اسباب ضآلة المجموعة اليهودية على المدى الطويل ، ولكنها لا تبين منهج تطورها ما بين الاحصاءين . وتزايد الهجرة بعد عام ١٩٧٠ (اذ سمح لـ ١٥٠٠٠٠ يهودي تقريبا بمغادرة الاتحاد السوفياتي خلال السنوات الاخيرة) ، لا يزيدنا فهما للموضوع . ان نسبة الولادات الضعيفة ظاهرة سلوكية ديموغرافية للطائفة اليهودية . وهذا السلوك يتناسب مع موضعيتها الجغرافية . فان اليهود بصورة اساسية حضريون ويعيشون في القسم الغربي من الاتحاد السوفياتي ونسبة المواليد لديهم هي النسبة ذاتها للسكان الذين يعيشون في هذه الظروف .

الا ان بعض المؤشرات توحي بأن جدول الطائفة اليهودية في الاتحاد السوفياتي، والذي اظهره الاحصاء ، مغلوط بعض الشيء . فبادىء ذي بدء ، اذا رجعنا الى الاحصاءات ، نرى أن اليهود في الاتحاد السوفياتي اكثر تهارما من وسطي السكان . ففي عام ١٩٧٠ ، كان ١٢ ٪ من عدد السكان العام في اعمار تتجاوز الـ ٦٠ عاما ومقابل ذلك ، فان ٢٦٪ من اليهود المقيمين في الجمهورية السوفياتية الروسية ، و ٣٨٪ من عدد السكان اليهود العام ، يبدون قد تجاوزوا هذا العمر. وفي الطرف الآخر من هرم الاعمار ، يبدو وضع اليهود كذلك غير طبيعي . فان نسبة الاطفال دون العشر سنوات بين سكان الاتحاد السوفياتي بلغ في الاحصاء الاخير ١٨٫٦ ٪ ، بينما ليس بين السكان اليهود من هو في هذا الشطر من العمر ، الا بنسبة ٦ ٪ . وهذا الفارق بين النسبتين كبير الى درجة تجعلنا نشك في النسبة العائدة للسكان اليهود خاصة لعدم وجود ما يبرر هذا التفاوت واقعيا . وانما هذا يوحي بأن الطائفة اليهودية خاضعة لمدرج تماثلي متقدم . فلقد ظل يهوديا من أعلن عن نفسه صفته اليهودية ، يوم حصوله على جواز مروره في زمن كان يمكن التفكير فيه بأن الشعور المعادي للسامية لن يوجد بعد اليوم في الاتحاد السوفياتي. وهذا يبرر اهمية نسبة اليهود في اشطر العمر الاكثر تقدما . وبالمقابل ، فان النشء الحديث ، خاصة عندما يكون منحدرا من زواج مختلط ، يختار على ما يبدو قومية احد والديه غير اليهودي . وان العدد من الزواجات المختلطة ، التي أحد طرفيها يهودي ، يؤكد هذه النظرية .

ومن جهة أخرى ، فانه من المحتمل ان تبخس الاحصاءات عدد افراد الطائفة اليهودية ، بسبب الاجابات المغلوطة عمدا . فمن المعلوم ان الذي يجيب على اسئلة الاحصاءات يقرر هو نوعية جوابه ولا يتوجب عليه اي اثبات لدعم اقواله. فاذا افترضنا ان أحد افراد قومية معينة ، تتمتع بكامل حقوقها ، يقوم بكل طيبة خاطر باعلان انتسابه القومي ، يمكننا ان نفترض ان اليهودي ، وخاصة اذا كان يعيش في بيئة غير يهودية ، يحاول ان لا يثبت انتماءه الى الطائفة اليهودية . وهكذا يحتمل توجب اضافة عشرات او مئات الالوف من اليهود الى الارقام التي تقدمها الاحصاءات (٩) .

اما الجيورجيون فهم يثيرون مسألة معاكسة . فهم على الارجح قد غولي في عددهم ، أو على الاصح استفادوا من غموض في نظام جمهوريتهم . فالجمهورية الجيورجية تضم بين حدودها جمهوريتين متمتعتين بالحكم الذاتي (جمهورية ابخازيا وجمهورية اجاريا) ومنطقة ذات استقلال ذاتي (اوساتيا الجنوبية) ، ويسكن هذه المناطق الثلاث بصورة خاصة اقوام مسلمون . فجيورجيا تجمع هكذا بين سكان ينتسبون اليها ، منهم ٦٦٫٨ ٪ (٦٤٫٣ ٪ في احصاء عام ١٩٥٩) من أصل مسيحي ، والآخرون من مجموعات عرقية مختلفة ومتعددة ، تتصل بانتمائها الى الاسلام والى ثقافات بعيدة عن الثقافة الجيورجية ، بالمجموعة الكبيرة التركية — الاسلامية ، اكثر

---

(٩) أ. نوفي و ج . نيوث ، اليهود في الاتحاد السوفياتي منذ ١٩١٧ ، باريس ، ١٩٧١ ، ص ١٧٩ .

من اتصالها بالجمهورية التي تكتنفها . لا شك ان العدد النسبي للمجموعة الجيورجية قد زاد ما بين احصاء وآخر . ولكن الديموغرافيين الجيورجيين يقرون بأن نسبة الولادات الجيورجية ، وان كانت مرتفعة في اول الجيل ، فانها هبطت الى ما دون المستوى الروسي ، حتى في المرحلة ما قبل الثورة ، ومن ثم انحطت فعلا اعتبارا من الخمسينات . ويمكن اعتبار التقدم الديموغرافي لجمهورية جيورجيا ، ناتجا في اغلبيته عن نسبة ولادات القوميات الاخرى ، كما يمكن اعتبار العدد المتزايد من الجيورجيين في الجمهورية ناتجا عن الهجرات اكثر منه عن تقدم نسبة الولادات . فبالرغم من تقدم ديموغرافي متوسط ، يجب تصنيف جيورجيا حاليا في عداد الامم الغربية الهابطة .

اما الارمن فهم على العكس ، ورغما عن تطورهم الاقتصادي وعن درجة مرتفعة من التحضير والثقافة ، اقرب الى النموذج الشرقي . والدراسات الاولية المهمة المخصصة للسكان السوفيات عن فترة ما بعد الحرب ، اظهرت تقدم نسبة الانجاب الاستثنائية للقوقاس . ولا شك ان ارمن الاتحاد السوفياتي قد استفادوا من اتيال سكاني خلال الحرب العالمية الاولى ، كان نتيجة لهرب ما يقارب النصف مليون أرمني من تركيا ، ولكن التقدم الديموغرافي لهذه الامة ناتج اولا عن خصب يثابر على احتفاظه بمستوى عال ، ويزيد من حدته انخفاض نسبة الوفيات . هنا خلافا لوضع جيورجيا ، فان نسبة الولادات تعزى الى الارمن بالذات ، الذين كانوا يؤلفون ، عام ١٩٧٠ ، ٨٩ ٪ من سكان الجمهورية . وفتوة السكان تجعلنا نعتقد ان ارمينيا ستحافظ في السنين المقبلة على نسبة ولادات مرتفعة ، وعدد وفيات منخفضة كثيرا عن الوسطي العام للاتحاد السوفياتي (١ر٥ في الالف مقابل ٥ر٨ بالالف للمعدل العام و١١ بالالف لاستونيا ولتونيا ، عام ١٩٧٢) (١٠) .

ولكن الشعوب الإسلامية للاتحاد السوفياتي هي التي تبدي وضعا ديموغرافيا هو الاكثر مواتاة والاكثر اختلافا عن تطوره السابق . فمن الثورة الى نهاية الخمسينات كان تقدم هذه الشعوب بطيئا ، وادنى من مستوى التقدم الروسي . هذه الظاهرة لها مسببات كثيرة ، فلقد أصاب البدو الرحل في كازخستان مثلا خسارات بشرية في ثورة عام ١٩١٦ ومن ثم خلال مرحلة التجميع والتحضير التي كلفتهم خسارات فادحة (في هذه المرحلة ، صفي جسديا ربع السكان ، وهم يشكلون مع ما كان يفترض أن يأتوا به من زيادة سكانية بين ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، ٥ر١ مليون نسمة . من أصل ٤ ملايين جرى تعدادهم عام ١٩٢٦) .

وكذلك فقد البشكيريون ثلث عددهم نتيجة حربهم عام ١٩٢٠ مع السلطات السوفياتية ، هذه الحرب التي ادت الى الغاء دولة البشكير المستقلة . ومذاك ،ورغما عن نسبة ولادات تفوق نسبة السكان المجاورين ، (البشكيريون يعيشون في جمهورية ذات استقلال ذاتي ملحقة بالجمهورية الروسية) ، فانهم لم يستعيدوا بعد مستواهم ما قبل الثوري (٥ر١ مليون عام ١٨٩٧ ، ١ مليون عام ١٩٢٦ ، ٩٥٤٨٠٠ عام ١٩٥٩ ١١٨١٠٠٠ عام ١٩٧٠) .

---

(١٠) فيتسنيك ستاتيستيكي ، كانون الاول ١٩٧٣ ، ص ٧٩ .

يضاف الى عداد الشعوب المبتورة ، تلك التي هجرها ستالين خلال الحرب ، والتي أصابتها من جراء ذلك خسارات بشرية هائلة ، وهي شعوب التشيتشين والانغوش والكاراتشاي والبلكار في القوقاس . ويمكننا ان نكون فكرة عن مصير هذه الشعوب ، بالنظر الى تطور الجماعة التشيتشينية التي كانت تعد ٤٠٨٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٩ وفقط ٤١٩٨٠٠ نسمة عام ١٩٥٩ . وبعد أن اعاد المؤتمر العشرون الى هذه الشعوب اعتبارها ، وسمح لها بالعودة الى مناطقها ، اخذت تقوم وضعها الديموغرافي بشكل مدهش ، فارتفع عدد التشيتشينيين من ٤٠٨٠٠٠ الى ٥٨١٨٠٠ نسمة وعدد الانغوش من ٥٦٠٠٠ الى ١٣٧٠٠٠ نسمة . وتبعتها في مجراها هذا بقية الشعوب المهجرة .

حتى تتر شبه جزيرة القرم ، الذين نفاهم ستالين ولم يحصلوا من ثم على الحق في العودة الى منطقتهم القومية (هذه المنطقة الغيت قانونيا ، والتتر ملزمون ، رغم رفضهم الشديد لذلك ، على البقاء في ارض المنفى) ، فقد استطاعوا تعويض الخسائر البشرية التي كبدهم اياها ستالين . وبغض النظر عن عدم دقة الارقام الخاصة بهذه الجماعة ، فالمعلوم انه كان هنالك في جمهورية القرم ، عام ١٩٢٦ ، ١٧٩٠٩٤ تتري ، اصبح تقديرهم عشية الحرب ٢٣٠٠٠٠ . واذا كانت الخسائر البشرية التي لحقتهم بسبب النفي لم تعرف بدقة ، فهي ولا شك كبيرة جدا . ويمكننا ان نقدر ان لتتر القرم اتجاها ديموغرافيا مماثلا لاتجاهات شعوب آسيا الوسطى المحيطة بهم .

ان آسيا الوسطى مع بلاد ترانسقوقاسيا الاسلامية ، هي منطقة نسبة الولادات العالية . والجدير بالملاحظة هنا ان التطور ليس اتجاها يتتابع ، بل هو قفزة مفاجئة في الخصوبة ، يرافقها تقدم اقتصادي وثقافي مرموق . ونتائج هذا التغيير عديدة . فمن الناحية الديموغرافية ، ارتفع الثقل البشري للشعوب الاسلامية ، في الدولة السوفياتية ، من حيث العدد والنسبة . وانتقل من ٢٤ مليونا الى ٣٥ مليونا في عقد واحد .

أضف الى ذلك ، ان تكوين السكان المسلمي الاصل ، من حيث العمر والجنس ، بدأ يميزهم عن سكان المنطقة الغربية للاتحاد السوفياتي . وبالمقارنة مع الشعوب السوفياتية التي لا تزال في عمقها فتية (مع ما تفرضه الاتجاهات الديموغرافية من بعض التهارم) فان شعوب آسيا الوسطى والقوقاس فتية بنوع خاص ، والتوازن فيها بين الرجال والنساء أكبر منه في أي مكان آخر . هذه العناصر تساهم كذلك في الحفاظ على انجابية مرتفعة .

وهكذا ترتسم جغرافية جديدة للاتحاد السوفياتي حيث تبدو الانشقاقات شبه بيولوجية . فمن جهة ، القسم الغربي للبلد الذي اضعفت المحن المتكررة ديناميته ، ومن جهة ثانية القسم الشرقي الذي حافظ على نفسه بصورة افضل ، وان اشترك في تحمل اهم المصائب العامة ، وله ظروف معيشية ايسر (وسنعود الى الموضوع) ، ويشهد عدد ابنائه على حيوية فائقة ، وعلى ثقة اكبر في المستقبل . هذا الانشقاق يظهر على طرفي الحياة ، فهو لدى الاطفال ولدى الشيوخ المعمرين . فحيث يكون السكان فتيين يوجد المعمرون كذلك . وان صح ان الجمهورية السوفياتية الروسية

تحتوي ، بصورة مطلقة ، على العدد الاكبر من المعمرين (٨٣٦٦ معمر) ، ولكنها بصورة نسبية تأتي متأخرة بعد جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاس ، حيث تحوز جيورجيا وأرمينيا على الرقم القياسي المطلق . لا شك في ان بعض الحذر ضروري بالنسبة لهذا الموضوع ، بسبب عدم الدقة في سجلات الاحوال الشخصية قبل الثورة وبسبب ان آسيا الوسطى والقوقاس هي مناطق كانت تسود فيها حضارة « الاقدمين » وان حسن الاعتبار المرتبط بالعمر يشجع بعض الشيوخ على اضافة بضع سنوات الى عمرهم الحقيقي . الا ان ظاهرة طول العمر تظل دليلا على قوة بيولوجية وعلى وجود محافظ عليه بصورة افضل .

تشتت روسي وحركات نزوحية

لم يوجد البلاشفة الدول القومية الا كتنظيمات مؤقتة ، تؤمن اطارا للحياة القومية وملتقى للعروق المختلفة . فالدولة القومية ، وفق الاعتبار هذا ، كان ينتظر لها التلاشي مع مرور الزمن . وهذا التوقع لم يكن بالقدر من اليوطوبية الذي يبدو عليه ، اذ ان تحركات السكان في النطاق الامبراطوري كانت تشهد بان الحاجات الاقتصادية والحوافز السياسية يمكنها تنمية حركات نزوحية هامة . فالى أي قدر تحقق هذا التوقع ؟ والى أي مدى أثرت التقلبات الديموغرافية الاخيرة على مشروع تجاوز الاختلافات القومية ؟ هنا أيضا يجب المباشرة باحصاء ١٨٩٧ لتفهم التطور البشري للاتحاد السوفياتي .

تظهر الاحصاءات في الدرجة الاولى ، ان الشعب الروسي شعب رحول . وهو عام ١٨٩٧ كان يتمركز في ست مناطق سكنية كبيرة ، الوسط وتشيرنوزيوم الوسطى ، والاورال والفولغا والشمال — الغربي ومنطقة الفولغا — فيتاسك . وتشكل هذه المناطق جبهة متراصة غربي الامبراطورية . واصبح من المستطاع منذ عام ١٩٢٦ تلمس الخطوط الكبرى للحركات النزوحية للعقود القادمة .

رغما عن التصنيع السريع للمناطق الغربية (الوسط ، الفولغا ، الاورال ، الشمال — الغربي) ، بدأ السكان الروس حركة نزوحية نحو الشرق ، ظلت مستمرة حتى بداية السبعينات . وشاهدت سيبيريا الغربية والشرقية ، والشرق الاقصى وكازخستان ، وآسيا الوسطى تدفق وفود متواصلة من الروس ، بحيث ارتفعت نسبتهم بين السكان الشرقيين من ١٠ الى ٢٠ ٪ خلال العقود هذه . نظرة سريعة الى خارطة ديموغرافية تبين تشتت السكان الروس المتواصل وزحفهم نحو الشرق . والتطور هذا يطرح سؤالين حول مدى عمق تأثير النزوحات الضخمة للروس على الدول القومية المختلفة في الاتحاد السوفياتي ، وما اذا كان في مقابل ذلك ، تشتت مماثل بين الشعوب غير الروسية ؟

ويظهر الجواب صريحا بمقارنة الاحصاءين الاخيرين ، خاصة وان هذين الاحصاءين تما في مراحل سلام داخلي كامل ، ولان تحركات السكان النزوحية في هذه المراحل كانت ارادية وغير مرتبطة بضغوط خارجية . ولكي نتفهم التيارات النزوحية الحاضرة ونتائجها ، يتوجب تفحص التوزيع القومي لسكان الجمهوريات ومقارنة

تطور السكان الاصيلين وتطور بقية الجماعات القومية المقيمة .

ويلاحظ ان اهم التجمعات القومية المقيمة هي روسية . الا ان هنالك شواذات تتوجب الاشارة اليها . ففي كازخستان تأتي القومية الكازخية الاصيلة في المرتبة الثانية وبعد الجماعة الروسية ، وفي جيورجيا تتألف الجماعة القومية الثانية من الارمن ، وفي مولدافيا من الاوكرانيين الذين يأتون قبل الروس وفي طاجكستان من الازبكستانيين ، وفي ارمينيا أخيرا من الآذريين المتكلمين بالتركية ومن المسلمين الذين يزيد عددهم عن الروس . وفي خلاف ما ذكر ، فان الروس يأتون في المرتبة الثانية بعد السكان الاصيلين .

وفي جمهورية روسيا يأتي المسلمون المتكلمون بالتركية والتتر : مباشرة بعد الروس . اما عن تطور القوميات الاصيلة في جمهورياتها ، فان الجدول رقم ١١ يبين ذلك بوضوح .

جدول رقم ١١ ـ الاهمية المقارنة للقومية الاصيلة في كل جمهورية ١٩٥٩ ـ ١٩٧٠ .

الجمهوريات الاصيلة	١٩٥٩	١٩٧٠	النسبة المئوية في كل جمهورية ١٩٥٩	النسبة المئوية في كل جمهورية ١٩٧٠
روسيا السوفياتية	١١٧٥٣٤٠٠٠	١٣٠٠٧٩٠٠٠		
روس	٩٧٨٦٤٠٠٠	١٠٧٧٤٨٠٠٠	٨٣ر٣	٨٢ر٨
اوكرانيا	٤١٦٨٩٠٠٠	٤٧١٢٦٠٠٠		
اوكرانيون	٣٢١٥٨٠٠٠	٣٢٢٨٤٠٠٠	٧٦ر٨	٧٤ر٩
بييلوروسيا	٨٠٥٦٠٠٠	٩٠٠٢٠٠٠		
بييلوروس	٦٥٣٢٠٠٠	٧٢٩٠٠٠٠	٨١ر١	٨١ر٠
أوزبكستان	٨١١٠٠٠٠	١١٨٠٠٠٠٠		
اوزبكستانيون	٥٠٣٨٠٠٠	٧٧٢٥٠٠٠	٦٢ر١	٦٥ر٥
كازخستان	٩٢٩٥٠٠٠	١٣٠٠٩٠٠٠		
كازخستانيون	٢٧٨٧٠٠٠	٤٢٣٤٠٠٠	٢٩ر٨	٣٢ر٦
روس	(٣٩٧٢٠٠٠)	(٥٥٢٢٠٠٠)	٤٢ر٧	٤٢ر٤
جيورجيا	٤٠٤٤٠٠٠	٤٦٨٦٠٠٠		
جيورجيون	٢٦٠١٠٠٠	٣١٣١٠٠٠	٦٤ر٣	٦٦ر٨
آذربيجان	٣٦٩٨٠٠٠	٥١١٧٠٠٠		
آذريون	٢٤٩٤٠٠٠	٣٧٧٧٠٠٠	٦٧ر٥	٧٣ر٨
ليتوانيا	٢٧١١٠٠٠	٣١٢٨٠٠		
ليتوانيون	٢١٥١٠٠٠	٢٥٠٧٠٠٠	٧٩ر٣	٨٠ر١
مولدانيا	٢٨٨٥٠٠٠	٣٥٦٩٠٠٠		
مولدافيون	١٨٨٧٠٠٠	٢٣٠٤٠٠٠	٦٥ر٤	٦٤ر٦
لتونيا	٢٠٩٣٠٠٠	٢٣٦٤٠٠٠		

لتونيون	١٢٩٨٠٠٠	١٣٤٢٠٠٠	٦٢ر٠	٥٦ر٨
كيرغيزيا	٢٠٦٦٠٠٠	٢٩٣٣٠٠٠		
كيرغيز	٨٣٧٠٠٠	١٢٨٥٠٠٠	٤٠ر٥	٤٣ر٨
طاجكستان	١٩٨١٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠		
طاجكيون	١٠٥١٠٠٠	١٦٣٠٠٠٠	٥٣ر١	٥٦ر٢
ارمينيا	١٧٦٣٠٠٠	٢٤٩٢٠٠٠		
أرمن	١٥٥٢٠٠٠	٢٢٠٨٠٠٠	٨٨ر٠	٨٨ر٦
تركمانيا	١٥١٦٠٠٠	٢١٥٩٠٠٠		
تركمان	٩٢٤٠٠٠	١٤١٧٠٠٠	٦٠ر٩	٦٥ر٦
استونيا	١١٩٧٠٠٠	١٣٥٦٠٠٠		
استونيون	٨٩٣٠٠٠	٩٢٥٠٠٠	٧٤ر٦	٦٨ر٢

بمقارنة وضع القومية الاصيلة في جمهوريتها ، ما بين الاحصاءين الاخيرين ، يمكن ايجاد الاتجاهات المميزة لتطور الامم في هذه المرحلة . ان امم المنطقة الغربية للاتحاد السوفياتي ، ذات الديموغرافية الضعيفة ، تضعف هي أيضا داخل جمهورياتها . وعلى العكس من ذلك ففي القسم الشرقي من الاتحاد السوفياتي ، يزداد ثقل الامم الدينامية عما كان عليه في الماضي . وهذا بالغ الوضوح في حالة الكازاخ ، الذين كانوا لمدة طويلة اقلية في وطنهم ثم ما لبثوا ان باشروا بالتصاعد ، وهذا التصاعد ان لم يكن بالغا ، فانه يوحي بانقطاع عن الوضع المنصرم ، حيث كان الكازاخ ، بعددهم الضعيف والمتراجع ، لا يبررون البقاء لدولتهم القومية . وهكذا نانئا نرى من خلال الارقام وضعين متناقضين في الاتحاد السوفياتي .

امم في تناقص ، في جمهوريتها :

استونيون	:	—	٤ر٦ ٪
ليتونيون	:	—	٢ر٣ ٪
اوكرانيون	:	—	١ر٩ ٪
مولدافيون	:	—	٠ر٨ ٪
روس	:	—	٠ر٥ ٪
بييلوروس	:	—	٠ر١ ٪

امم في تزايد :

ارمن	:	+	٠ر٦ ٪
ليتوانيون	:	+	٠ر٨ ٪
جيورجيون	:	+	٢ر٥ ٪
كازاخ	:	+	٢ر٦ ٪

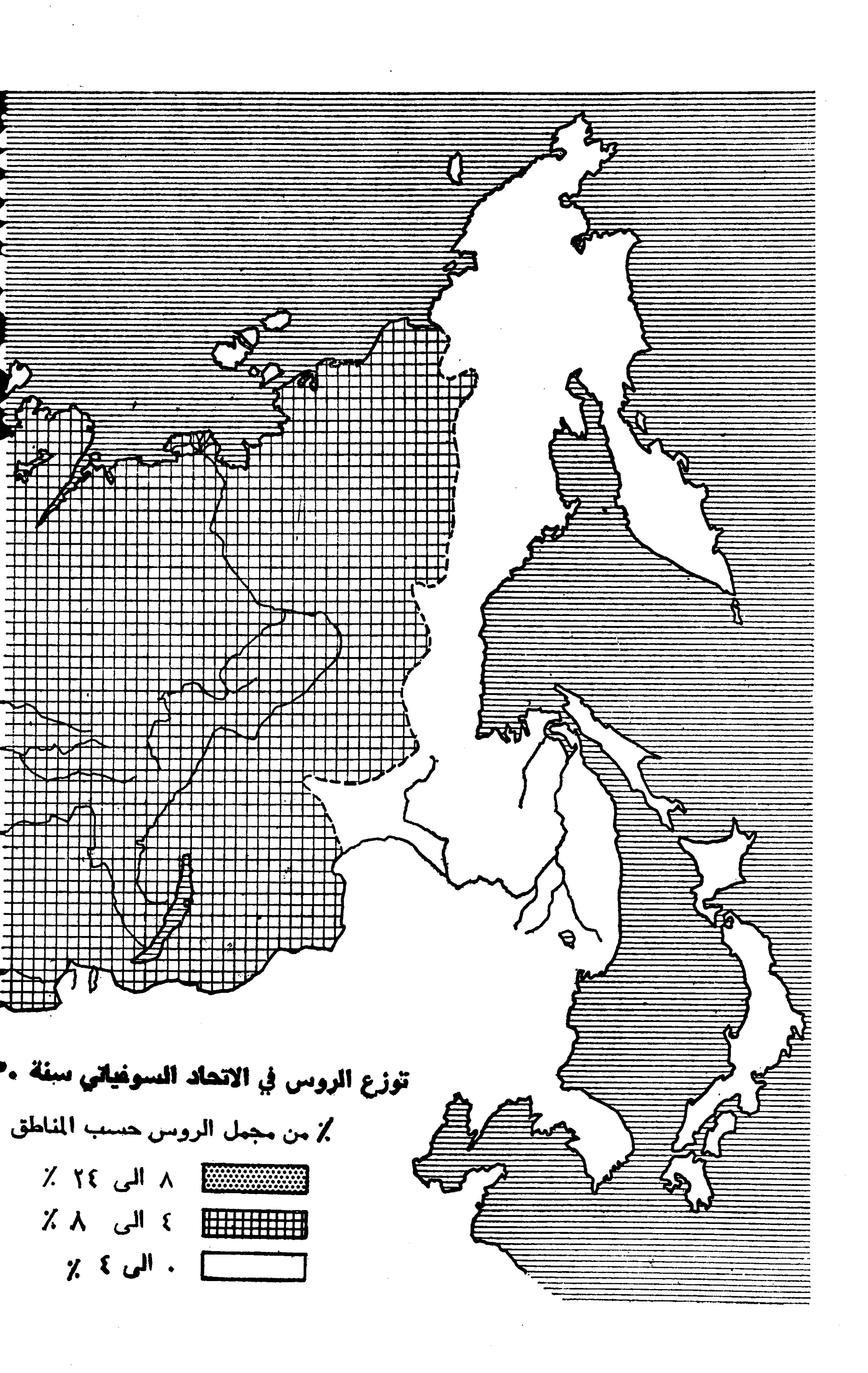
طاجيك	:	+	٣ر١ ٪
كيرغيز	:	+	٣ر٣ ٪
أزبك	:	+	٣ر٤ ٪
تركمان	:	+	٤ر٧ ٪
آذريون	:	+	٦ر٣ ٪

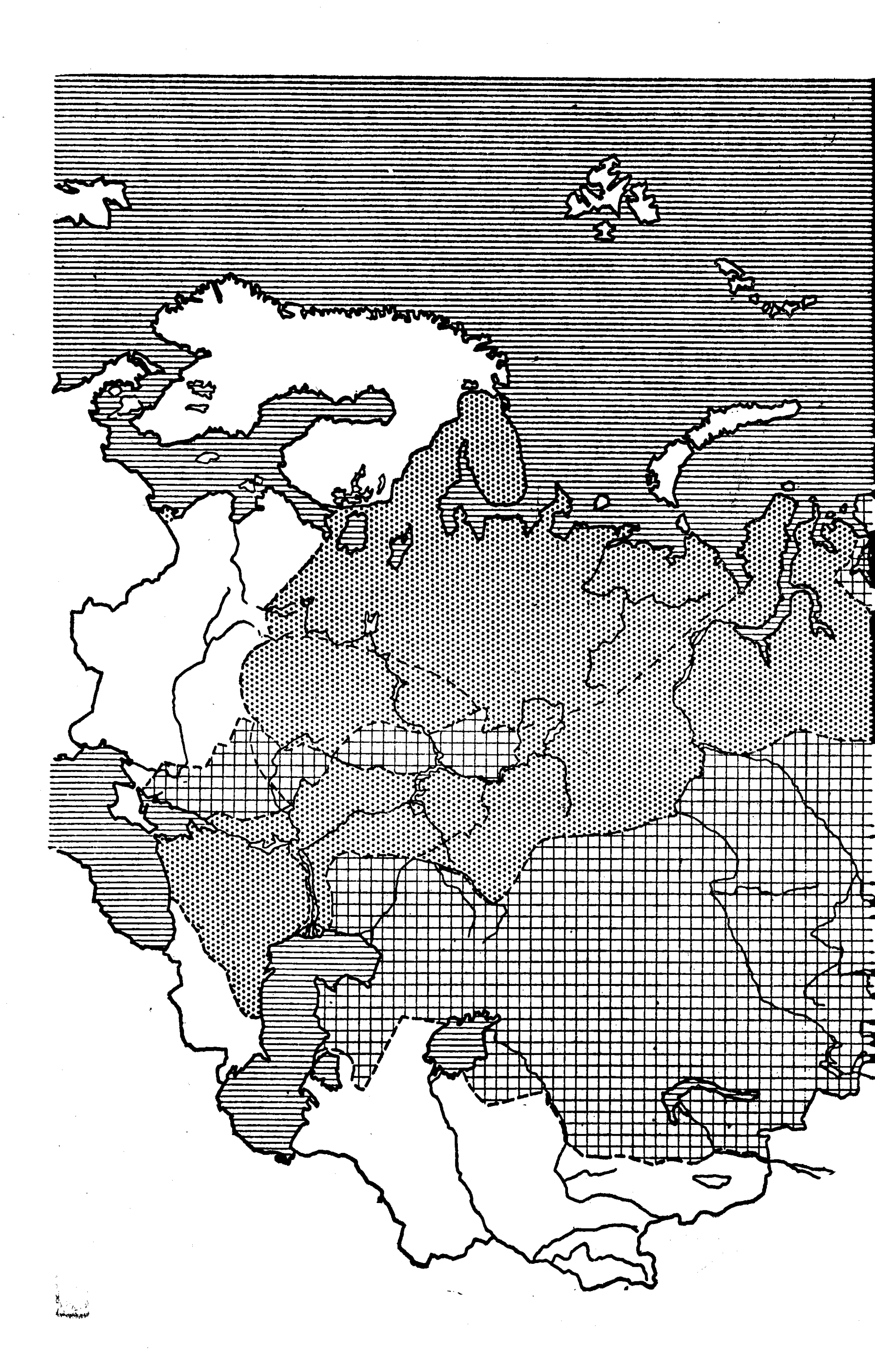
ان تقدم الامم الاصيلة في بيئتها القومية . يرافقه تراجع من قبل الروس ، سببه فرط حيوية ديموغرافيا السكان الاصليين . (راجع الجدول رقم ١٢) .

جدول رقم ١٢ — تطور مقارن بين الروس والسكان الاصيلين في مختلف الجمهوريات بالنسبة المئوية .

الجمهوريات	روس : نسبة مئوية ١٩٥٩	١٩٧٠	الفارق		اصيلون الفارق بين ١٩٥٩ و ١٩٧٠	
استونيا	٢٠ر١	٢٤ر٧	٤ر٦	+	٦ر٤	—
اوكرانيا	١٦ر٩	١٩ر٤	٢ر٥	+	١ر٩	—
بيلوروسيا	٨ر٢	١٠ر٤	٢ر٢	+	١ر٠	—
مولدانيا	١٠ر٢	١١ر٦	١ر٤	+	٠ر٨	—
لتونيا	٢ر٩	٤ر٠	١ر١	+	٣ر٢	—
ليتوانيا	٨ر٥	٨ر٦	٠ر١	+	٠ر٨	+
كازخستان	٤٢ر٧	٤٢ر٤	٠ر٣	—	٢ر٦	+
ارمينيا	٣ر٢	٢ر٧	٠ر٥	—	٠ر٦	+
كيرغيزيا	٣٠ر٢	٢٩ر٢	١ر٠	—	٣ر٣	+
اوزباكستان	١٣ر٥	١٢ر٥	١ر٠	—	٣ر٤	+
جيورجيا	١٠ر١	٨ر٥	١ر٦	—	٢ر٥	+
طاجكستان	١٣ر٣	١١ر٩	١ر٤	—	٣ر١	+
آذربيجان	١٣ر٦	١٠ر٠	٣ر٦	—	٦ر٣	+
تركمانيا	١٧ر٣	١٤ر٥	٢ر٨	—	٤ر٧	+

ان عدد الروس المقيمين خارج روسيا السوفياتية يتقدم باطراد ، مع ان عددهم النسبي في هذه المناطق يتراجع . فاذا اعتبرنا الرقم المطلق دون الرقم النسبي ، نرى ان التشتت الروسي المميز للعقود الاخيرة لا يزال قائما . والجدول رقم ١٣ يوضح ذلك .


توزع الروس في الاتحاد السوفياتي سنة ٧٠
٪ من مجمل الروس حسب المناطق
٨ الى ٢٤ ٪
٤ الى ٨ ٪
٠ الى ٤ ٪



جدول رقم ١٣ — عدد الروس المقيمين في الجمهوريات .

الجمهوريات	احصاء ١٩٥٩ (بالالوف)	احصاء ١٩٧٠ (بالالوف)	التغير بالنسبة المئوية	
اوكرانيا	٧٠٩١	٩١٢٦	+	٢٨ر٧
بييلوروسيا	٦٦٠	٩٣٨	+	٤٢ر١
اوزبكستان	١٠٩٢	١٤٧٣	+	٣٤ر٣
كازخستان	٣٩٧٢	٥٥٢٢	+	٣٩ر٢
جيورجيا	٤٠٨	٣٩٧	—	٢ر٧
آذربيجان	٥٠١	٥١٠	+	١ر٨
ليتوانيا	٢٣١	٢٦٨	+	١٦ر٠
مولدانيا	٢٩٣	٤١٤	+	٤١ر٣
لتونيا	٥٥٦	٧٠٥	+	٢٦ر٨
كيرغيزيا	٦٢٤	٨٥٦	+	٣٧ر٢
طاجكستان	٢٦٣	٣٤٤	+	٣٠ر٨
أرمينيا	٥٦	٦٦	+	١٧ر٩
تركمانيا	٢٩٣	٣١٣	+	١٩ر٠
استونيا	٢٤٠	٣٣٥	+	٣٩ر٠

ان هذا الجدول يظهر ، لاول نظرة ، تطورا غير منتظم للجماعة الروسية . ولكنه يدل في اجماله على ان الروس يتزايدون عدديا خارج روسيا السوفياتية اكثر من تزايدهم في داخلها . واذا كان معدل زيادتهم داخل روسيا السوفياتية بلغ فقط ١٠ر١ ٪ ، ففي خارجها ارتفع هذا المعدل الى ٣٧ر٤ ٪ ، في مقابل معدل عام لهذه الفئة مقداره ١٤ ٪ . هذا الفارق سببه ، عاملان مشتركان ، اولهما النزوح الروسي المتواصل والثاني اختلاف السلوك الديموغرافي الروسي باختلاف مكان الاقامة .

فيما يتعلق بالتيارات النزوحية ، يظهر الجدول السابق تحرك الروس حاليا في اتجاهين . فهم ينزحون بكثافة الى المناطق الغربية ، باستثناء ليتوانيا وأوكرانيا حيث يضعف تقدمهم ، والى آسيا الوسطى التي لا زالت تستقطب الروس ، باستثناء تركمانيا . أما القوقاس فانه ، على العكس من ذلك ، يبدو وكأنه ينغلق في وجههم تدريجيا . وان نمو الشعب الروسي في ارمينيا لا يشكل الا تقدما طفيفا ، لا يكاد يعادل نصف التزايد الوسطي للروس خارج الجمهورية الروسية .

هذه الفروقات تزداد قيمتها التحليلية بقدر ما يتضح من تأثر السلوك الديموغرافي الروسي بالبيئة المحيطة به . ففي آسيا الوسطى والقوقاس ، حيث لا حظوة للعائلات المحدودة العدد ، ترتفع بصورة واضحة نسبة انجابية الروس . ويمكننا بالتالي

القبول بأن تقدم السكان الروس في الجمهوريات الغربية مرده الى تزايد النزوح ، وبأن تقدمهم في الجمهوريات الشرقية الى انجابية اكبر ، وتراجعهم في القوقاس الى انخفاض النزوح اليه ، وفي جيورجيا الى نزوح عنها . ان التشتيت الروسي وان ظل قائما فهو قد غير اتجاهه كثيرا ، فبعد التهافت نحو الشرق في الاعوام ١٩٢٦ - ١٩٥٩ ، أخذ يتجه نحو الغرب ، نحو جمهوريات تنفتح على العالم الغربي . ولنا عودة الى أسباب هذا التغيير العميق في التيارات النزوحية الروسية .

السكان السوفيات في العام ٢٠٠٠

كان التفوق الروسي ، في الامبراطورية القيصرية وفي الدولة السوفياتية ، ولمدة طويلة ، أمرا مفروغا منه . وكانت روسيا بفضل ديناميتها ، قلب هذه المجموعة وعنصرها الاساسي وخميرتها . الا ان الصورة التي قدمتها الاحصاءات الاخيرة تدعو الى تبصر اكبر في الموضوع . فان الدينامية لم تعد محصورة بالروس . فهنالك جماعات عرقية تتصاعد ويقوى شأنها بين المجموع . وروسيا في حد ذاتها بدأت تقفر من سكانها . والثقل الروسي خارج حدود روسيا يميل الى النقصان ، واصبح للتشتت مدلول مقتضب .

المشكلة الاساسية لم تعد مشكلة الماضي او مشكلة الحاضر ، انما أصبحت مشكلة السكان الروس المستقبليين . ولا شك ان عكس الاتجاهات الحالية على المستقبل ، في موضوعنا هذا ، فيه الكثير من المجازفة . الا اننا ، بالاستناد الى التطور الحاصل في السنوات الاخيرة والى بنية السكان في مختلف المجموعات العرقية من حيث تشكيلها العمري والجنسي ، والى موقفها من مسألة نسبة المواليد ، يمكننا، مع توخي الحذر ، ان نضع الخطوط الرئيسية لبعض الفرضيات .

السؤال الرئيسي هنا هو هل ان الاتحاد السوفياتي سيظل قائما فيه اتجاهان ديموغرافيان شديدا الاختلاف ، احدهما خاص بالمجتمعات ذات درجة عالية من النمو والآخر بالمجتمعات الاقل نموا ؟ او هل ان هذا الاختلاف الديموغرافي ينتج عن تباين في درجة النمو ، ولا يلبث ان يتضاءل ؟ وبمعنى آخر ، اهل نحن امام بقايا اوضاع في طريقها الى التغيير ، او أمام ظواهر خاصة ، يتوجب اعتبارها في خصوصيتها ، لا على ضوء الاتجاهات الديموغرافية العامة ؟

ان الديموغرافيين السوفيات استقر بهم الرأي ، بعد تردد ، على ان الاختلافات المناطقية في نسبة الولادات تشكل معطى اساسيا في الديموغرافيا السوفياتية ، ولكنهم يرون للنتيجة المستخرجة من هذا المعطى اكثر من وجه واحد . فالبعض منهم يؤمن باستمرارية هذه الاختلافات ، والبعض الآخر يرى أن القوميات تتقارب مسالكها بدلالة المعطيات اللاحقة للاحصاء . وهذا التقارب ، برأيهم ، يتم بارتفاع طفيف في نسب المواليد الدنيا ، يقابله انخفاض تدريجي في نسب المواليد العليا . وهكذا فأن الامم الاكثر انسالا ستطور تدريجيا سلوكها الديموغرافي ، وتنتقل من « الحد الاقصى البيولوجي الى تنظيم واع لحجم العائلة » . وتأييدا لهذه النظرية ، يقوم المدافعون عنها بمقارنة حسابات نسب المواليد الناتجة عن احصاء عام ١٩٧٠ ، بالحسابات

الناتجة عن المعطيات الجزئية المجمعة عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ (جدول رقم ١٤) .

جدول رقم ١٤ — نسبة المواليد في كل جمهورية عن ١٠٠٠ ساكن .

الجمهوريات	١٩٤٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٢
الاتحاد السوفياتي	٣١ر٢	٢٤ر٩	١٧ر٤	١٧ر٨
الجمهورية الروسية	٣٣ر٠	٢٣ر٢	١٤ر٦	١٥ر٣
اوكرانيا	٢٧ر٣	٢٠ر٥	١٥ر٢	١٥ر٥
بيلوروسيا	٢٦ر٨	٢٤ر٤	١٦ر٢	١٦ر١
اوزبكستان	٣٣ر٨	٣٩ر٨	٣٣ر٦	٣٣ر٢
كازخستان	٤٠ر٨	٣٧ر٢	٢٣ر٤	٢٣ر٥
جيورجيا	٢٧ر٤	٢٤ر٧	١٩ر٢	١٨ر٠
آذربيجان	٢٩ر٤	٤٢ر٦	٢٩ر٢	٢٥ر٦
ليتوانيا	٢٣ر٠	٢٢ر٥	١٧ر٦	١٧ر٠
مولدافيا	٢٦ر٦	٢٩ر٣	١٩ر٤	٢٠ر٦
لتونيا	١٩ر٣	١٦ر٧	١٤ر٥	١٤ر٥
كيرغيزيا	٣٣ر٠	٣٦ر٩	٣٠ر٥	٣٠ر٥
طاجكستان	٣٠ر٦	٣٣ر٥	٣٤ر٨	٣٥ر٣
ارمينيا	٤١ر٢	٤٠ر١	٢٢ر١	٢٢ر٥
تركمانيا	٣٦ر٩	٤٢ر٤	٣٥ر٢	٣٣ر٩
استونيا	١٦ر١	١٦ر٦	١٥ر٨	١٥ر٦

يمكن استخلاص عدة نتائج بمقارنة هذه الارقام بعضها ببعض ، اهمها ان نسبة الولادات في الاتحاد السوفياتي كله في تراجع منذ ١٩٦٠ ، الا ان هذا التراجع تختلف سرعته باختلاف المناطق . هنالك فقط جمهورية واحدة ، هي طاجكستان ، شذت عن ذلك ، اذ يظل النمو الديموغرافي متواصلا فيها منذ عام ١٩٤٠ . ومن جهة اخرى ، فقد بدأت ترتسم بداية تحسن في نسبة الولادات في الجمهورية الروسية (١٤ر٦ بالالف عام ١٩٧٠ و ١٥ر٣ بالالف عام ١٩٧٢ و ١٥ر٦ بالالف عام ١٩٧٤) ، وكذلك الحال تقريبا في مولدافيا (١٩ر٤ بالالف عام ١٩٧٠ و ٢٠ر٦ بالالف عام ١٩٧٢ و ٢٠ر٤ بالالف عام ١٩٧٤) . اما باقي المجموعات الاوروبية ، بما فيها الاوكرانيون، فهي تواصل اظهار اتجاهات انخفاضية لنسبة الولادات . وعلى كل حال ، يتوجب توخي الحذر الشديد مع هذه النتائج ، نظرا لكون مدة ٤ سنوات تعتبر حقبة قصيرة ، لا يمكن اعتمادها لاستخلاص نتائج حقيقية ، اذ ان التغييرات يمكنها ان تظهر اتجاهات متناقضة ما بين عام وآخر .

وهنالك نتيجة ثانية تفرض نفسها ، وهي ان البنية الديموغرافية الحالية للاتحاد السوفياتي ، رغما عن اتجاه بطيء نحو تساوي سلوكها ، ستظل على ثقلها

عشرات العقود لتكيف التوازن بين مختلف سكان بداية القرن الواحد والعشرين . وهنالك ديموغرافيون سوفيات ينكرون نظرية التساوي التدريجي ، المقبولة بصورة عامة ، ويؤكدون استمرارية ، بل تقدم الاختلافات في السلوك النسلي ، حتى في حال توحد الاقتصاد والثقافة . ويجب من ثم تقييم العوامل الاساسية للسلوك الانساني ، وثقل هذه العوامل النسبي ، كي نستطيع تفهم وتخيل الاتجاهات المستقبلية للديموغرافيا السوفياتية .

هل يشكل العامل المادي عاملا حاسما في موضوعنا ؟ لا شك ان دخل الاسرة يؤثر على السلوك الديموغرافي . ولكن هل يتبع مستوى الدخل ونسبة الولادات ، دائما وعامة ، نفس الخط البياني ؟ اننا لسوء الحظ لا نملك معلومات متناسقة عن كامل الاتحاد السوفياتي ، تؤهلنا لاجراء مقارنات بين الدخل ونسبة المواليد لدى مختلف تنوعات السكان السوفيات . ولكننا بمقارنة تحقيقين اجريا عام ١٩٧٢ ، الواحد في مدن وارياف المناطق الغربية ، والثاني فقط في أرياف آسيا الوسطى وآذربيجان والقوقاس ، نحصل على الجدول رقم ١٥ .

جدول رقم ١٥ — العدد الوسطي للولادات لكل امراة واحدة .

الدخل الشهري للعائلة (بالروبلات)	الجمهوريات الغربية: عمال ومستخدمون	الجمهوريات الغربية: كولخوزيون وسوفخوزيون	الجمهوريات الاسلامية: كولخوزيون وسوفخوزيون
٠٠٠ — ١٥٠	١ر٧٧	٢ر٢٢	٣ر٨٨
١٥١—٢١٠	١ر٦٩	٢ر٣٧	٤ر١٦
٢١١—٣٠٠	١ر٧٢	٢ر٥١	٤ر١٢
٣٠١—٤٥٠	١ر٧٩	٢ر٦٧	٤ر٢١
٤٥١—٦٠٠	١ر٨٨	٢ر٨٩	٤ر١٢
٦٠١—٩٠٠	١ر٩٦	٣ر٠٤	٤ر١٧
٩٠١ — ٠٠٠	٢ر٠٨	٣ر٢٣	٤ر٢٢

يظهر هذا الجدول وجود ردي فعل مختلفين للعائلات تجاه وضعها المادي . ففي وضع عائلات الجمهوريات الغربية ، لا يمكن انكار تأثير الوضع المادي على حجم العائلة ، فان الدخل هو الذي يوجه السلوك الديموغرافي في المدن كما في الارياف ، وان كان سكان الريف ، في حال تعادل الدخل ، لديهم عدد اكبر من الاولاد .

اما الجمهوريات الشرقية فالوضع فيها على نقيض ذلك ، وتأثير مقدار الدخل على حجم العائلة طفيف جدا . والحق يقال ، ان العائلات المدقعة هنا هي وحدها التي تتميز بنسبة مواليد اضعف من غيرها ، وذلك مرده الى اسباب خاصة ، لنا اليها عودة (زواجات متأخرة واسباب صحية) .

وقد تكون التربية عاملا أشد اهمية في هذا المضمار . فلقد اظهر تحقيق أجري عام ١٩٧٢ في الجمهوريات الغربية ، وفي بيئة حضرية ، ان نسبة المواليد لا تتأثر عمليا بتطور الدخل في العائلات التي لا يتجاوز المستوى التربوي فيها مرحلة التأهيل الاعدادي ، او احيانا المرحلة الثانوية غير المتممة (٨ سنوات مدرسية) . علما بأن الدراسة غير المتممة تغلب في الريف . وكذلك فان تطور الدخل لا يؤثر الا لماما على الزوجين اللذين تلقيا درجة عليا من التربية . وعلى النقيض من ذلك ، فان الصلة بين الدخل العائلي ونسبة المواليد تصبح وثيقة في العائلة ذات التربية المتوسطة (تربية ثانوية متممة مدتها ١٠ سنوات او مدارس مهنية او تقنية) . وهذه الاتجاهات التي تسود لدى عائلات القسم الغربي لا تتواجد الا بصورة جزئية لدى عائلات القسم الشرقي . ويلاحظ بلا ريب أن العائلات في الجمهوريات ذات نسبة الولادات المرتفعة تميل الى مراقبة الولادات والفواصل الزمنية فيما بينها ، بقدر ارتفاع درجة تربيتها والجدول رقم ١٦ ، الذي يحمل معلومات عن الصلة بين التربية ونسبة الولادات في الجمهوريات الغربية والشرقية ، يوحي بنتائج غاية في الاهمية لمستقبل الاتحاد السوفياتي الديموغرافي ، وهو يرتكز الى الولادات التي تتوقعها المراة ، لا الى عدد الولادات الفعلية .

جدول رقم ١٦ — عدد الاولاد المتوقعين

	قومية ذات نسبة مواليد ضعيفة		قوميات ذات نسبة مواليد مرتفعة	
درجة تربية المرأة	درجة تربية الزوج		درجة تربية الزوج	
	ثانوية وعالية	دون الثانوية	ثانوية وعالية	دون الثانوية
ثانوية وعالية	١ر٨٩	٢ر٠٦	٤ر٧٦	٥ر٣٤
دون الثانوية	٢ر١٥	٢ر٤١	٦ر٧٣	٧ر٠٣

يمكننا ان نستنتج من هذا الجدول ، اولا ، ان التربية لها تأثير كبير على السلوك الديموغرافي في مجتمعات الاتحاد السوفياتي كما في مجتمعاته الشرقية . وثانيا ، ان فارقا هاما يلحظ هنا ، بين نوعي المجتمعات هذه ، فيما يتعلق بالعامل الرئيسي الذي يقرر تغيير سلوكها الديموغرافي . فان ما يسبب التغييرات الحقيقية في المجتمعات الشرقية ، هو تربية المراة ، والجدول رقم ١٦ يظهر ان الزوجين عندما يكونان على مستويين مختلفين من التربية ، فان الرجل يكون أكثر محافظة من المراة المتعلمة . وان التفاوت في نسبة المواليد بين عائلتين احداهما ذات زوجين بتربية عالية والثانية ذات امراة دون تربية ، هو التفاوت نفسه تقريبا ، بين عائلتين احداهما ذات زوجين بتربية عالية والثانية يفتقر فيها الزوجان الى التربية .

وعلى العكس ففي عائلة تكون فيها المراة ذات ثقافة عالية ، تكون فيها نسبة المواليد قريبة من مثيلتها في العائلة التي يكون فيها الزوجان بتربية عالية .

اما في العائلة الغربية ، فعلى نقيض ذلك ، يكمن الفارق في مستوى تربية الزوجين معا ، ويكون الفارق ضعيفا في حال كون أحد الزوجين فقط على تربية عالية. نفهم ، من ثم ، ان تكون تربية النساء في الجمهوريات الشرقية ، احد الرهانات الحاسمة للسياسة الديموغرافية السوفياتية . فطالما يظل الرجال متفوقين تربويا ، فسيفرضون وجهة نظرهم على المجتمع ، ووجهة النظر هذه محافظة وميالة الى زيادة نسبة المواليد بصورة واضحة .

واخيرا هنالك التحضير ، الذي يختلف بشكل ملموس ما بين منطقة واخرى في الاتحاد السوفياتي ، ويؤثر على السلوك البشري بصورة ، غالبا ما تكون حاسمة . ففي جميع المجتمعات الانسانية ، ادى نمو المدن الى تغييرات ديموغرافية هامة ، تقل فيها الولادات بلا شك ، ولكن تتحسن فيها الظروف الحياتية ، مما يعوض جزئيا عن تضاؤل حجم العائلة ، بخفض نسبة الوفيات بين الاطفال .

هل التباينات الديموغرافية في الاتحاد السوفياتي مرتبطة باختلاف درجة التحضير بين منطقة واخرى ؟ وهل يمكننا ان نقابل السكان الحضر ، ذوي السلوك المتشابه ، بالسكان الريفيين ذوي العائلات النسولة ؟ ان الوضع ليس في الواقع بهذه السهولة . فلا شك ان القسم الغربي من الاتحاد السوفياتي أشد تحضيرا من الاطراف الوسط ــ اسيوية ، الا ان هذه بعيدة كل البعد عن أن توصم بغياب الحياة الحضرية فيها .

لقد سبق لاحصاء عام ١٨٩٧ تعداد ٥٦ مدينة في القسم غير الغربي المنوه عنه، منها ٢٦ مدينة في منطقة ازبكستان الحالية . وقد كانت نسبة الحضر في هذه المنطقة تشكل ١٥٪ ، وكانت هنالك نشاطات حضرية (حرفية ، صناعة صغيرة ، تجارة)، لم يتوقف نموها منذ القرن التاسع عشر . ومع ذلك فان الثورة الاقتصادية الكبيرة للثلاثينات لم تقم نسبيا الا بتغيير طفيف في هذه الاطراف ، بينما قلبت رأسا على عقب بنى السكان الروس والاوكرانيين وطريقة حياتهم . هذا التغيير الجذري لم تبق في معزل عنه أية منطقة من الاتحاد السوفياتي ، انما اختلف مدى تأثيره ما بين منطقة واخرى . وحيث كان هذا التأثير كبيرا ، جعلت الثورة الاقتصادية الاولوية للحياة الحضرية وفصلت المدينة عن الريف ، وخلقت حضارتين حضارة المدينة وحضارة الارياف ، واصبحت المدينة وثقافتها مركز استقطاب ونموذجا اخذ المجتمع القروي يحاول ان يحتذي به . اما في سائر المناطق ، التي لم يكن التأثير المشار اليه كبيرا فيها ، فبالرغم من تقدم التحضير ، فان التقدم هذا لم يقم بفصم وحدة المجتمع ، وبقي سكان المدن وسكان الارياف متلاحمين ومرتبطين بنموذج ثقافي واحد ، تحتل فيه التقاليد مركز الصدارة . وفي مطلع الستينات ، حين اصبح من الممكن تقييم التغييرات الاجتماعية المنجزة منذ عام ١٩٣٠ ، كان هنالك ، من حيث ارتباط التحضير بنسبة المواليد ، ثلاثة مجتمعات متباينة داخل المجتمع السوفياتي .

من جهة أولى ، شعوب بدأت انتقالها من ديموغرافيا ذات طابع ريفي الى ديموغرافيا ذات طابع حضري . وبين هذه تميزت فئات ، كالروس والاوكرانيين والبييلوروس والبلطيين ، منذ ذلك الوقت ، بانخفاض في نسبة المواليد في المدن ،وكذلك

في الارياف التي تسرب اليها النموذج الحضري . وهنالك فئات اخرى ، كالتتر والاودمورت والمولدافيين ، يسيرون على الطريق نفسه ، انما على مستوى ادنى ، فيقوم سكان المدن منها بتحديد النسل دون ان يتبعهم في ذلك سكان الارياف . ولكن التطور بالنسبة لهذه الشعوب قد قطع فيه شوط بعيد .

وفي الجهة المقابلة ، كانت جماعة متراصة من الشعوب ، من آسيا الوسطى ومن قسم من داغستان الخ . لم تزل منذ ذلك الحين في منأى عن التغيير الحاصل في السلوك الديموغرافي . فالتحضير لا يؤدي بالنسبة لهذه الشعوب الى تخفيض نسبة الولادات ، كما ان سلوك الحضريين يتشابه بشدة مع تصرف الريفيين فيها .

وما بين هاتين المجموعتين المتناقضتين ، هنالك مجموعة ثالثة ، من الارمن والياقوت والبشكير ، ظلت نسبة الولادة مرتفعة فيها في المدينة كما في القرية . الا ان بعض المؤشرات توحي بأن هذه الشعوب على وشك اجتياز الحدود التي تفصلها عن النموذج الديموغرافي الحضري وعن اختلافه السلوكي .

منذ نهاية الخمسينات ، تغير الاتحاد السوفياتي كثيرا وانتشر فيه التحضير ، خاصة في المناطق التي كان يبدو فيها راكدا . ولكن التغيير الاجتماعي الاهم لا يكمن في نمو المدن ولا في ازدياد عددها ، انما في تحضير الريف . فبفضل هذا الواقع الاجتماعي الذي لفت كيربلي النظر الى طابعه الاطرادي ، تتغلل انظمة قيم المدينه وطرق حياتها الى المجتمع الريفي وتكيفه . وقد تأثرت العائلة بردود فعل هذا التغيير، وغدا النموذج العائلي الحضري ، اي العائلة ذات العدد المحدود من الاطفال ،يفرض نفسه تدريجيا على الريفيين .

ان هبوط مستوى الولادات ، الذي بينه احصاء عام ١٩٧٠ ، هو اولا نتيجة اندراس التباين السلوكي بين المدينة والريف . واذا كان الريف في الماضي يملك زمام الوضع الديموغرافي للاتحاد السوفياتي ، فلقد انتقل زمام الامور من الآن فصاعدا الى المدن ، اذ اصبح المدني نموذجا للريفي . وان كانت المدن والارياف تشكل في الاعوام ١٩٣٠ — ١٩٥٠ بيئتين مختلفتين ، تتباعدان الواحدة منهما عن الاخرى ولا يجمع بينهما الا روابط شخصية ، فالريفيون وقد تحسنت تربيتهم اصبحوا يتشربون يوميا من الحضارة الحضرية عن طريق الصحف والتلفزة . لقد اراد الاتحاد السوفياتي أن يكون مجتمعا صناعيا . فهل من داع الى الاستغراب اذا رأينا هذا البلد يفقد القيم العائلية التي حافظ عليها الريف لمدة ، بعد ان اعتبر ان التعصير يكون في التحضير وفي طرح الحضارة الريفية وجميع قيمها ؟ ، واذا رأيناه كذلك يدفع ثمن ذلك أقساطا ديموغرافية ؟ الا ان هذا التطوير الذي اصاب المجتمع السوفياتي في مجموعه ، لا ينطبق بصورة تامة على المجتمعات الاسلامية التي تقدم فيها بدورها التحضير .

ان احصاء عام ١٩٧٠ الذي يعكس بصورة عامة ، تأحيد المجتمع السوفياتي ، يعكس كذلك ذاتية مجتمعات الاطراف . فهنا بعيدا عن التقارب ، يزداد السلوك الديموغرافي بين المدينة والريف تباينا عما كان عليه . والجدول رقم ١٧ دليل على هذا التطور المختلف للشعوب .

جدول رقم ١٧ ـ الفوارق بين المدينة والريف (الديموغرافيا الحضرية = ١٠٠)

القوميات	١٩٥٨ـ١٩٥٩	١٩٦٩ـ١٩٧٠	القوميات	١٩٥٨ـ١٩٥٩	١٩٦٩ـ١٩٧٠
روس	١٥٥	١٢٩	ارمن	١٢٨	١٥٤
اوكرانيون	١٤٤	١٢٦	أوزبك	١٢٢	١٣٦
بيلوروس	١٤٣	١٢٩	كازاخ	١١١	١٤٠
جيورجيون	١٥٦	١٣٢	كيرغيز	١١١	١٣٧
مولدافيون	١٤٨	١٣٦	طاجيك	٧٧	١٠٦
لتونيون	١٣٨	١٢٨	تركمان	٩٠	١١٦
استونيون	١٥٠	١٣٥	آذريون	١٤٩	١٣٩
ليتوانيون	١٣٠	١٤٥			

كيف يمكن تفسير هذه الفوارق ؟ فلو اعتبرنا ان درجة التحضير لدى الفئة الثانية هي دون مستوى مثيلتها لدى الفئة الاولى ، فان تقدم التحضير فيها يبقى امرا لا يمكن انكاره .

ومع ذلك نرى زمام التقدم الديموغرافي بيد الريف . فالريف ولا شك قد احتفظ بنموذجه الديموغرافي وبنظام قيمه الخاص وبسلوكه ، بدلا من ان يتلاشى في النموذج الحضري . ولهذا عدة تفسيرات .

اولا ، السياسة الاقتصادية للاتحاد السوفياتي . فان الاولويات الجغرافية ادت الى جعل الاطراف الاسلامية منطقة زراعية في الدرجة الاولى . وقد جرى توجيه النمو الاقتصادي لآسيا الوسطى نحو الزراعات الكبرى ، فحافظ السكان الريفيون بالتالي على شخصيتهم . واذا كانت الاعوام الاخيرة قد شهدت نمو المراكز الحضرية وسكانها ، فان هذه المراكز قد تلقت سكانا غرباء عن المنطقة ، اكثر مما تلقت فلاحين متحولين الى الحياة الحضرية ، ولنا عودة الى هذا الموضوع في الفصل التالي .

زد على ذلك ان مدن آسيا الوسطى (على اي حال والمدن المتوسطة منها) تختلف غالبا عن المدن الاوروبية ، بقربها من الريف وبالروابط التي تحافظ عليها مع هذا الريف . واهم هذه الروابط صلة القربى في العائلة لتي قلما تتشتت . فان الابناء المقيمين في المدينة يظلون قريبين اخلاقيا وعضويا من آبائهم المقيمين في بيئة ريفية مجاورة . وهنالك كذلك روابط العمل ، اذ ان السكان الحضر كثيرا ما يقومون باعمال زراعية في الريف المجاور ، وقد تبلغ احيانا نسبة الحضريين المزارعين ٤٠ ٪ من سكان المدينة العاملين . وهذا يظهر اسباب استمرار الثقافة الريفية في المدن ، واسباب محافظة الريف على استقلاله السلوكي ، وان كان لا يشكل نموذجا لسلوك المدن . فالمدينة في اواسط آسيا لم تزل ، رغم نموها ، جزيرة في خضم حضارة وسكان ريفيين . يبقى ان نلاحظ ان المدن الكبيرة لها شخصيتها الخاصة ، وليست كالمدن الصغيرة والمتوسطة ، المرتبطة عضويا وثقافيا ببيئة الريف المجاور .

هل يجب الاستنتاج ، مما تقدم ، بأن هنالك اختلافات لا يمكن ازالتها في المجتمع السوفياتي ؟ الجواب هو لا . ان أمم الاطراف الجنوبية للاتحاد السوفياتي قد باشرت او تكاد خطوتها نحو حضارة حضرية من النوع التقليدي . وعلى المدى الطويل ، فان الخيارات الاقتصادية (تنمية التصنيع) وتقدم تربية المرأة وبصورة خاصة التيارات النزوحية المتوسعة (استقرار الريفيين في مراكز حضرية كبيرة ، نزوحات نحو مناطق جديدة) ، سوف تغير ثقافة هذه الشعوب وسلوكها . وهذا تطور بطـــــيء ، الا ان ثورة اقتصادية عنيفة كتلك العائدة للثلاثينات ، يمكنها ان تعجل الامور . ولكن الثورة الستالينية قررت آخر الامر ان توفر الاطراف الجنوبية للاتحاد السوفياتي . واللجوء ثانية الى ثورة من نفس النوع بما فيها من عنف وتجاهل للانسان ، لم يعـد امـــرا واردا اليوم في الاتحاد السوفياتي .

ولذا نستطيع ان نسلم بان توحيد المجتمع السوفياتي لن يكون ابن الغد القريب وان تطور هذا المجتمع سيظل حتى آخر القرن تحت وطأة التأثيرات الجغرافيـــــة والثقافية .

فهل يمكن ، من ثم المجازفة ببعض التوقعات للعام ٢٠٠٠ ؟ بالرغم عن اخطـــار مبادرة من هذا النوع ، تقع تحت تأثير احداث خارجية كالمجاعات والاوبئة ... يمكنها ان تكذب اشد النظريات حذرا ، يمكننا محاولة تخيل الاتحاد السوفياتي في آخر القرن انطلاقا من احصاءات عام ١٩٧٠ . واختيار العام ٢٠٠٠ يبرره مرور ثلاثين عاما ، اي جيل من الناس ، على آخر احصاء يمكنه ان يشكل منطلقا لتوقعاتنا .

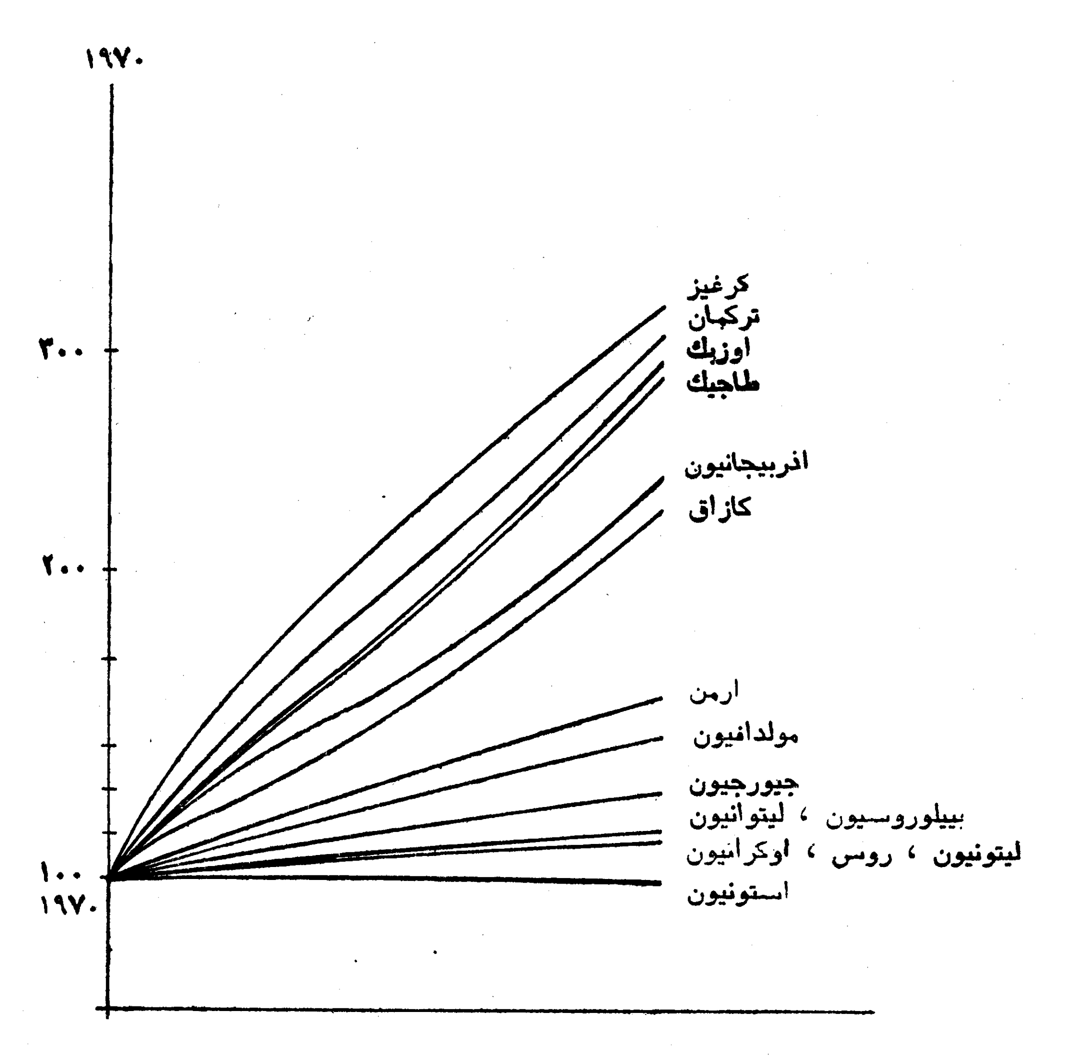
في حال اعتماد المعطيات الحالية بحذافيرها وبدون ادخال اي تعديل عليهـــا ، يمكن توقع تطورات سكانية كثيرة التباين تتأرجح بين الحفاظ على نسبة عـــام ١٩٧٠ دون زيادة او نقصان (استونيون) ، وبين تثليث عدد السكان في آسيا الوسطـى . هذا التنويع في الاوضاع يظهر في الرسم البياني رقم (١) .

يرتكز الرسم البياني هذا على معطيات الوضع الحالي ، اي بنية مختلـــــف المجموعات القومية ، من حيث الاعمار والجنس . واذا كانت كل المجموعات القوميـة تجد قدرتها على الانجاب تنخفض في لحظة معينة ، فان المستقبل تسيره لحظـــات مختلفة ، تصبح فيها بنية السكان قادرة على التأثير على ديموغرافيته . ان ضعـف الجماعة الروسية ــ الاوكرانية ناتج عن أن تأثير البنية من حيث العمر والجنس ، بدأ يظهر اعتبارا من عام ١٩٧٥ . وهذا العامل لن يضغط بثقله ، بصورة حاسمة ، على الارمن والمولداف والبيلوروس والجيورجيين الا بعد ما يقارب العشر سنوات ، بينما لن تشعر بوقعه الشعوب ذات نسبة المواليد العالية الا حوالي العام ١٩٩٠ .

أمن الممكن تجاوز هذه التوقعات شبه العامة ؟ ومحاولة التعبير بالارقام عـــن السكان المستقبليين للاتحاد السوفياتي ؟ لقد جرت بعض التقديرات ، في الاتحـــاد السوفياتي كما في العالم الغربي ، ذهابا من الحالة والاتجاهات الحالية . ادت هــذه التقديرات ، مع بعض الحذر ، الى استخلاص امكانية قيام توازن جديد بين قوميـات

الرسم رقم (١)

تطور السكان السوفياتيين بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠

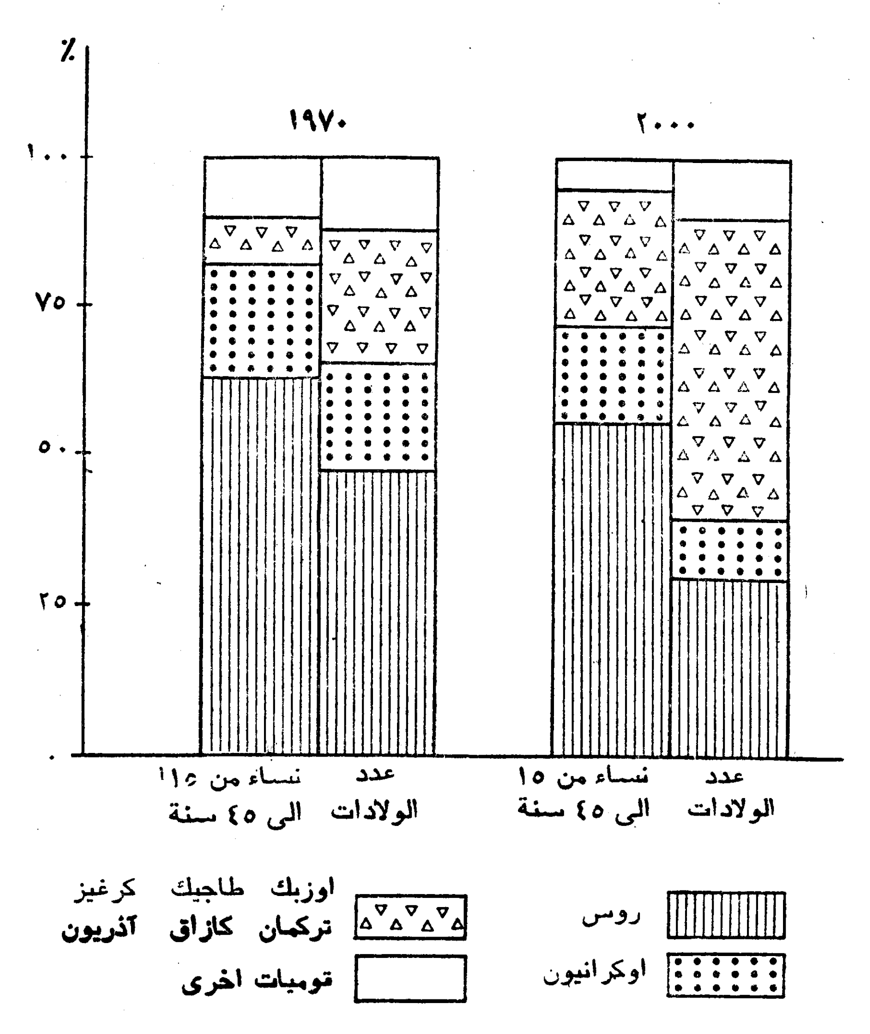


الاتحاد السوفياتي المختلفة . توازن جديد يعبر عنه الرسم البياني رقم ٢ .

في هذا الرسم محاولة لاستشفاف التطور المقارن للسكان الاناث في سن الانجاب وتطور نسبة الولادات في مختلف المجموعات القومية . توازن جديد ، يبرز خاصة من الجدول رقم ١٨ ، حيث خصص البحث بثلاث مناطق فقط ، روسيا وآسيا الوسطى وترانسقوقاسيا (عبر القوقاس) ، اي بمستقبل الشعب الروسي والشعوب الاسلامية .

الرسم رقم (٢)

التطور المتوقع في العلاقـــة بين عدد النساء من ١٥ الى ٤٩ سنة وعدد الولادات ، بحسب الزمر القومية (٪)



ما هي القيمة المكن منحها لهذا الجدول ؟ وأية دروس يمكننا ان نأخذ منه ؟ يعيد باسيل كريلي الى ذاكرتنا ان العالم الروسي مندلايف تنبأ ، عام ١٩٠٠ ، بأن سكان بلاده سيرتفع عددهم الى ٨٠٠ مليون نسمة ، في عام ٢٠٥٠ . لقد كان لهذا الحساب ما يبرره في حينه ، باعتبار ان سكان الامبراطورية كان يتضاعف عددهم كل ٤٠ عاما ، وهو ، اذا ما قورن بالوضع الحالي للسكان السوفيات ، يظهر الطابع الاحتمـــالي

جدول رقم ١٨ ــ سكان الاتحاد السوفياتي ، ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠ (بالآلاف)
(روسيا ، آسيا الوسطى ، ترانسقوقاسيا)

	١٩٥٠		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠		٢٠٠٠	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الاتحاد السوفياتي	١٨٠٠٧٥	١٠٠	٢١٤٣٢٩	١٠٠	٢٤٢٧٥٦	١٠٠	٢٦٧٠٥٧	١٠٠	٢٩٢٣٢٤	١٠٠	٣١٢٢١٥	١٠٠
روسيا السوفياتية	١٠٢١٩١	٥٦ر٧	١١٩٩٠٦	٥٥ر٩	١٣٠٣٦٠	٥٣ر٧	١٣٨٨٤٢	٥٢	١٤٥٦٨٦	٤٩ر٨	١٤٧٣٣٥	٤٧ر٢
آسيا الوسطى	١٧٤٩٩	٩ر٧	٢٤٤٠٢	١١ر٤	٣٣١٨٧	١٣ر٧	٤٢٤٤٩	١٥ر٩	٥٥٧٤٢	١٩ر١	٧١٩٠٣	٢٣ر٠
كازخستان	٦٦٢٨	٣ر٧	٩٨٥٠	٤ر٦	١٣١١٦	٥ر٤	١٥٧١٠	٥ر٩	١٩٠٣٨	٦ر٥	٢٢٢٢٨	٧ر١
كيرغيزيا	١٧٤٠	١ر٠	٢١٧٢	١ر٠	٢٩٦٨	١ر٢						
طاجكستان	١٥٣٢	٠ر٩	٢٠٨٢	١ر٠	٢٩٤٣	١ر٢	٢٦٧٣٩	١٠ر٠	٣٦٧٠٤	١٢ر٦	٤٩٥٧٥	١٥ر٦
تركمانيا	١٢١٠	٠ر٧	١٥٩٤	٠ر٧	٢١٩٠	٠ر٩						
اوزبكستان	٦٣٨٣	٣ر٥	٨٧٠٤	٤ر١	١١٩٧٠	٤ر٩						
القوقاس	٧٧٧٧	٤ر٣	٩٩٢١	٤ر٦	١٢٣٩٣	٥ر١	١٤٦٤٩	٥ر٥	١٧٦٦٠	٦ر٠	٢٠٦٧١	٦ر٦
ارمينيا	١٣٥٤	٠ر٨	١٨٦٧	٠ر٩	٢٥١٨	١ر٠						
آذربيجان	٢٨٩٦	١ر٦	٣٨٩٤	١ر٨	٥١٦٦	٢ر٢	١٤٦٤٩	٥ر٥	١٧٦٦٠	٦ر٠	٢٠٦٧١	٦ر٦
جيورجيا	٣٥٢٧	٢ر٠	٤١٦٠	١ر٩	٤٧٠٩	١ر٩						

للتوقعات كلها .

ولو سلمنا ، مع ذلك ، بأن نسبة التزايد الحالية ستظل على ما هي عليه حتى العام ٢٠٠٠ ، يكون من الواضح أن التزايد هذا لن يظل مستمرا ، الا بفضل الدفق الديموغرافي للامم الشرقية . واذا كان الاتحاد السوفياتي لا يستطيع مواجهة نقصان كبير في تقدمه الديموغرافي ، خشية اضرار تصيب نموه الاقتصادي وسلامته وباعتباره لا يملك على المدى القصير غير المناطق الشرقية موردا للنمو الديموغرافي ، فان السياسة السوفياتية يجب ان تسعى جهدها للابقاء على دينامية هذه المناطق وعلى مميزاتها الخاصة ، فلا تحاول توحيد سلوك السكان السوفيات . وهذا معناه ان تقدم الاتحاد السوفياتي مرتبط بزيادة عدم توازن السكان ، لا باعادة توازنهم .

وماذا يعني بالضبط عدم التوازن هذا ؟ ان التصاعد الديموغرافي للشعوب الاسلامية اذى بالمراقبين ، غالبا الى الجزم السريع بوقوع انقلاب كامل في تشكيل مجتمع الاتحاد السوفياتي ، المتعدد العرقيات . مع أن الارقام التي سبقت تدعو الى المزيد من التروي فان الشعب الروسي بالرغم من التغييرات الحاصلة والتي ستستمر وبالرغم من احتمال انخفاض عدده الى ما دون نصف عدد السكان العام ، سيظل ،في آخر القرن ، الشعب المتفوق عدديا في الاتحاد السوفياتي . وان الشعوب الوسط اسيوية ستتشكل اذاك ، وعلى احسن حال ، ربع السكان السوفيات ، وتشكل ثلث السكان ، اذا اضفنا اليها شعوب القوقاس . وهذه فيها شعبان مسيحيان ، مشهوران تاريخيا بعداوتهما للاسلام وللحضارة التركية . ان تقدم الشعوب الترك ــ اسلامية هام جدا ، لا شك في ذلك (ان ثقلهم في المجموعة سيبلغ اكثر من ضعفيه خلال نصف قرن) ، ولكنه لا يتضمن وجوب اغراق الشعب الروسي ، او تجريده من مركز الافضلية .

المشكلة تكمن في الوضع الجديد المتولد ، اكثر منها في الارقام الخام . فمن جهة ، وعي الشعوب الدينامية لحقيقة تمسكها بزمام التقدم العام للمجتمع السوفياتي ،وهذا الوعي قد يقودها الى المطالبة بدور جديد،متصل بمسؤوليات سياسية جديدة.ومن جهة أخرى ، تطرح موازنات السكان الجديدة مشاكل جديدة (العمل وازدهار المناطق) يمكنها ، كما سنرى ، اذا لم تحل ان تخلف معارضات خطيرة . اذن فالمشاكل الناتجة عن التوازنات الجديدة هي التي تتوجب دراستها ، لتفهم عمقها واحتمالاتها .

واخيرا هنالك سؤال يشمل جميع التحاليل الممكن اجراؤها في هذا المضمار والسؤال هو : هل عدم التوازن هذا مناطقي او قومي ؟ فاذا كان المجتمع السوفياتي يتطور نحو انسجام متزايد ، واذا كانت الفوارق القومية تميل الى الزوال ، لا يبقى هنالك من اهمية في أن يأتي النمو الديموغرافي على يد شعب آخر ، ففي اخر المطاف تكون الامة السوفياتية بكاملها هي التي تزيد . اما اذا كان المجتمع السوفياتي ، على العكس من ذلك ، لا يتجه نحو الانسجام ، فان عدم التوازن ، في هذه الحالة ، بين مختلف الجماعات القومية قد يشكل بعد حين ، خطرا على المجتمع بكامله وعلى التحامه ، ويمكنه ، بالتالي تشجيع النزعات التفريقية ، على حساب تلك التي تساعد

على الانسجام . لذلك ، لايكون هنالك معنى للتغييرات الديموغرافية والاحتمالات ، الا على ضوء مسألتين اساسيتين :

اولا : اي اتجاه يغلب في الاتحاد السوفياتي ؟ اهو الاتجاه نحو الانسجام الاجتماعي أم الاتجاه نحو تثبيت الفوارق ؟

ثانيا : الى اية نتيجة سيؤدي عدم التوازن الديموغرافي ؟ هل سيساعد على الانسجام الاجتماعي أم سيكون بمثابة بذرة تفرقة وتفتيت ؟

الفصل الثالث

تغييرات ديموغرافية ونزاعات اقتصادية

ليست الاتجاهات الديموغرافية ظواهر معزولة في حياة بلد ما . وليست ظواهر ذات نتائج محدودة . فهي تكيف التجمع الانساني زمنا طويلا ، وتحدد علاقاته مع وسطه . وعلى نطاق ضيق ، قد يكون للتغييرات الديموغرافية الحديثة في الاتحاد السوفياتي صدى بعيد ، وذلك في ندرة اليد العاملة .

قد لا يبدو الامر لاول وهلة مفجعا . فان المجتمعات الصناعية ، حاليا ، تواجه مشاكل البطالة ، لا مشكلة التفتيش عن اليد العاملة . ومع ذلك ، وبالرغم من درجة تصنيع عالية ، فان الازمة الوشيكة في الاتحاد السوفياتي ناتجة عن نقص في اليد العاملة وعن عدم توزيعها بالتساوي . هذه مشكلة جديدة توجب حلولا واسعة النطاق ، لم يتوضح منها حتى اليوم اي حل ، ولا يسهل فرضها .

من الهدر الى الندرة : اليد العاملة السوفياتية في آخر الجيل

النمو الاقتصادي ، حيث كان ، هو من صنع البشر . وهذا ينطبق خاصة على الاتحاد السوفياتي . فان وفرة اليد العاملة ، التي كانت تبدو غير محدودة ، ساهمت الى حد كبير في تغيير البلد . وظل الريف ، خلال عدة عقود ، يقدم للصناعة ما تحتاج اليه من عمال وبشروط استثنائية . فالدولة ، وهي المتحكمة بكامل الاقتصاد ، كانت متحكمة بالبشر اللازمين لنموه ، فكان بامكانها تقريرالعدد الذي تحتاجه منهم ، وتوزيعهم حيث تشاء ، وتدفع اجورهم كما يحلو لها ، اي بالقدر الزهيد .

خلال المجهود الجبار للتغيير الاقتصادي ، الذي بوشر به في مطلع الثلاثينات ، استنفدت الدولة ، الى حد بعيد ، قدرتها على التصرف بالاحتياطي البشري غير المحدود والخاضع لسيطرتها . واذا كانت نهاية المرحلة الستالينية قد نتج عنها تصلب او استقلال في اليد العاملة ، فان الاقتصاد السوفياتي ظل معتمدا الى حد بعيد على وفرة اليد العاملة . وبالرغم من الدعوات الى انتاجية اكبر ، والى التحسين النوعي للعمل ، فان العادة كانت قد توطدت على الاعتماد على عدد العمال اكثر من

الاعتماد على تنمية مجهودات كل منهم وتنظيمها علميا ، للوصول الى الغايات المحددة في مختلف الميادين . ان هدر الرجال ، قوة عمل الاتحاد السوفياتي ، ظل القاعدة الاقتصادية ، خلال ما يقارب النصف قرن . انما التغييرات الديموغرافية توجب ترك هذه القاعدة ، واللجوء الى استعمال اكمل لليد العاملة المتيسرة اليوم . هل المشكلة حادة ومستعجلة ؟

الجواب ، ولا شك هو نعم . ومعطيات المشكلة سهلة . ان الاتحاد السوفياتي كان يعد ، عام ١٩٧٠ ، ٢٤١ر٧ مليونا من السكان ، ويدا عاملة كامنة مقدارها ١٣٠ر٥ مليون نسمة . نعني باليد العاملة الكامنة القسم من السكان الصالح للعمل ، اي من تتراوح اعمارهم بين ١٦ و٦٠ عاما من الرجال ، و١٦ و٥٥ عاما من النساء . هذه اليد العاملة الكامنة لم تكن مستعملة بكاملها ، اذ ان الاحصاء عدد ١١٥ر٢ مليون نسمة يمارسون عملا بصورة فعلية ، منهم ٢ر٦ مليونا ، تجاوزت أعمارهم المعدل الطبيعي للسكان العاملين . وبين غير العاملين الذين جرى احصاؤهم عدد كبير من الطلاب (٨٦٢٧٠٠٠ شابا وشابة بين ١٦ و١٩ عاما) ، والنساء اللواتي يلازمن منازلهن ، والجنود ورجال البوليس (٣٢٠٠٠٠٠) والعاجزين (١)

ان عدد الاشخاص العاملين فعليا في الاتحاد السوفياتي ، يجب زيادته ، ليشمل الذين يقومون باعمال خاصة ، ولا سيما في الريف . فيكون من المعقول ان نقدر المجموع الحالي للعاملين السوفيات بـ ١٢٥ر٦ مليون نسمة . هذا معناه ان الرقم الفعلي للعمال في الاتحاد السوفياتي ، قريب جدا من رقم اليد العاملة الكامنة .

ان نتائج التغييرات الديموغرافية على السكان العاملين ، في السنوات المقبلة تظهر بوضوح في الجدول التالي ، رقم ١ .

جدول رقم ١ . النمو التقديري للسكان العاملين في الاتحاد السوفياتي ، بين ١٩٧١ و ٢٠٠٠ .

(الارقام بالآلاف)

السنوات (خطط خماسية)	الزيادة الاجمالية	الزيادة السنوية الوسطية	نسبة مئوية للزيادة السنوية الوسطية
١٩٧١—١٩٧٥	١٢٩٦٣	٢٥٩٣	١ر٩
١٩٧٦—١٩٨٠	١٠٣٧٨	٢٠٧٦	١ر٤
١٩٨١—١٩٨٥	٢٦٦٤	٥٣٣	٠ر٣
١٩٨٦—١٩٩٠	٢٦٣٠	٥٢٦	٠ر٣
١٩٩١—١٩٩٥	٣٢٩١	٦٥٨	٠ر٤
١٩٩٦—٢٠٠٠	٨١٠١	١٦٢٠	١ر٠

(١) معلومات الفصل الثالث اخذت من احصاءات ١٩٧٠ ، وخاصة الجزء السابع المخصص لنزوحات السكان ، الارقام المذكورة ، ب كربلي ، المجتمع السوفياتي المعاصر ، ص ٣٣ — ٣٤ .

هذا الجدول يطابق تماما التطور العام للسكان السوفيات . فالنقص في الولادات ، المسجل في مطلع الستينات ، يظهر في نقص اليد العاملة ، في آخر السبعينات ، ويصل الى درجته القصوى حوالي العام ١٩٩٠ . واذاك يمكن للاتجاه ان يتغير ، وان يصبح من الممكن توقع انفراج في السكان العاملين . هذا في حال استمرار التحسن الديموغرافي الطفيف الذي نشهد اليوم ، وفي حال عدم تراجع الديموغرافيا الدينامية لامم الاتحاد السوفياتي الجنوبية بصورة غير اعتيادية . وهكذا تتوضح تاثيرات تنوع السلوك النسلي على اليد العاملة المستقبلية .
(راجع الجدول رقم ٢)

جدول رقم ٢ ـ تزايد السكان العاملين الكامنين

(تقديرات) وفق المناطق (الارقام بالالاف)

السنوات (خطط خماسية)	الجمهورية الروسية			آسيا الوسطى وكازخستان		
	التزايد العام	٪ للتزايد القومي	النسبة الوسطية للتزايد السنوي	التزايد العام	٪ للتزايد القومي	النسبة الوسطية للتزايد السنوي
١٩٧١ــ١٩٧٥	٦٠٣٩	٤٦ر٦	١ر٦	٣٠٨٩	٢٣ر٨	٣ر٧
١٩٧٦ــ١٩٨٠	٣٩٢٨	٣٧ر٨	١	٣٤٤٤	٣٣ر٢	٣ر٥
١٩٨١ــ١٩٨٥	ـ ٨١٣		ـ٢ر٠	٢٧٧٣	١٠٤ر١	٢ر٤
١٩٨٦ــ١٩٩٠	ـ ٨٨٠		ـ٢ر٠	٢٨٨٠	١٠٩ر٥	٢ر٢
١٩٩١ــ١٩٩٥	ـ ٤٢٥		ـ١ر٠	٣٣٦١	١٠٢ر١	٢ر٤
١٩٩٦ــ٢٠٠٠	١٩٦٤	٢٤ر٢	٥ر٠	٤٣٨٠	٥٤ر١	٢ر٧

السنوات (خطط خماسية)	القوقاس		
	التزايد العام	٪ للتزايد القومي	النسبة الوسطية للتزايد السنوي
١٩٧١ ــ ١٩٧٥	١٠٥٩	٨ر٢	٣ر٣
١٩٧٦ ــ ١٩٨٠	١١٤٢	١١	٣
١٩٨١ ــ ١٩٨٥	٦٩٠	٢٦ر١	١ر٦
١٩٨٦ ــ ١٩٩٠	٥١٤	١٩ر٥	١ر١
١٩٩١ ــ ١٩٩٥	٥٤٨	١٦ر٧	١ر١
١٩٩٦ ــ ٢٠٠٠	٩٥٤	١١ر٨	١ر٨

هذا الجدول يدعو الى عدة ملاحظات . فهو من جهة ، يظهر ارتباط الاتحاد السوفياتي ومستقبله بالنمو الديموغرافي للشعوب غير الروسية . ان الثقل النسبي

لهذه الشعوب ، في التجمع البشري السوفياتي ، يزداد بشدة ، دون ان يصل بها الى اغلبية مطلقة . ولكن الاتحاد السوفياتي لن يستطيع في الاعوام ١٩٨٠ ــ ١٩٩٥ المحافظة على المستوى الحالي لسكانه العاملين ، الا بفضل هذه الشعوب وحدها . ففي خلال السنوات التي ستصل فيها ازمة اليد العاملة الى حدها الاقصى ، ستصبح آسيا الوسطى وكازخستان المستودع الوحيد للرجال ، حيث يستطيع الاقتصاد السوفياتي ان يستمد ما يكفي حاجاته . وفي مطلع القرن المقبل ، عندما سيسود وضع اكثر ملاءمة وموازنة ، تكون آسيا الوسطى قد سجلت زيادة في السكان العاملين تفوق نصف عدد الزيادات .

ومن جهة ثانية ، اذا قارنا تطور المناطق الثلاث هذه مع تطور السكان العاملين في كل الاتحاد السوفياتي ، يمكننا استخلاص ان سائر شعوب الاتحاد السوفياتي ستكون في نفس المستوى غير الملائم الذي في روسيا ، وانها لن تساهم في تعويض النقص في اليد العاملة الروسية . فهذا النقص سيصيب جميع الجمهوريات ، غير جمهوريات آسيا الوسطى وكازخستان والقوقاس ، اعتبارا من عام ١٩٨٠ ، واعتبارا من عام ١٩٩٠ ، جمهوريات البلطيق .

ان الاتحاد السوفياتي ، المقسوم ديموغرافيا الى قسمين ، سيكون مقسوما كذلك في سكانه العاملين ، خلال العقود القادمة .

واذا قارنا ، اخيرا الاتحاد السوفياتي الديموغرافي بالاتحاد السوفياتي الاقتصادي ، يمكننا ان نلمح ، بصورة افضل ، سبب كون التقدم غير المتساوي السكان يشكل تحديا حقيقيا للمستقبل الاقتصادي السوفياتي . فهنالك نقص في عدد العمال . ولكن العجز في السكان العاملين ينحصر في الاماكن الاكثر حاجة الى اليد العاملة ، اي المناطق الاكثر تصنيعا والاكثر تعميرا . وان اهم المجموعات الصناعية موجودة في روسيا وفي اوكرانيا . كما ان تحسين موارد سيبيريا والشرق الاقصى يتطلب كذلك توظيفات بشرية هامة . فالمشاريع الاقتصادية السوفياتية ستصطدم بالمشكلة الديموغرافية وبنتائج هذه المشكلة على تطور اليد العاملة . فماذا تستطيع السلطة ان تقدم من حلول ؟ علما بأن على السلطة ، في الوضع الراهن للاتحاد السوفياتي ، ان تعمل وفق مخطط مزدوج ، سعيا وراء تنمية اليد العاملة الكامنة ، وضبط توزيعها وفق التقسيمات الجغرافية للموارد والصناعات .

هل يمكن ايجاد سياسة عامة لليد العاملة في الاتحاد السوفياتي ؟ لا شك ان الامر ممكن ، وهنالك عدة حلول يمكن طرحها ، او هي مطبقة اليوم بصورة جزئية . فالدولة بأمكانها ، اولا ، ان تطيل حدي السكان العاملين . فالحياة المهنية قصيرة في الاتحاد السوفياتي ، نظرا لتأخر منطلقها ، بسبب المرحلة الدراسية المتطاولة والخدمة العسكرية التي تستغرق سنتين ، وقرب حلول سن التقاعد ، وهي ٥٥ عاما للنساء و ٦٠ عاما للرجال .

هل يمكن انقاص سني الدراسة الالزامية ، وبالتالي ، انقاص عدد الطلاب الذين يتخلصون من العمل سنينا ، في صالح اعداد فكري او مهني ؟ ان خفض سني الدراسة لا يبدو ممكنا باعتبار ان الدولة السوفياتية قد جعلت التربية احدى غاياتها . واذا

كانت سنوات الدراسة الالزامية تمتد اليوم الى ثمانية اعوام،فان هنالك مشروعا باطالة هذه المدة الى عشر سنوات . هذا الالحاح على سني الدراسة مرده الى تعلق السوفيات بالتقدم التربوي والى حاجة البلاد الى عمال مثقفين . فعند نقصان اليد العاملة ، تكون نوعية القسم المتوفر منها عاملا شديد الاهمية في الحياة الاقتصادية . لذا نرى السلطة ، عوضا عن انقاص سني الدراسة ، تعمد الى تنمية الدراسة التقنية على حساب الدراسة العالية ،حيث تحدد عدد المنتمين اليها وفق نظام انتقائي صارم .

في الحد الثاني من حدود حياة العمل هناك المتقاعدون ، وهم يشكلون اغراء مستمرا للسلطة . فهم في الواقع يشاركون في حياة العمل ، وقد برهن الاحصاء على ذلك . وقد اتخذت عدة اجراءات من شأنها ان تستجلب هؤلاء المتقاعدين الى العمل مجددا . الا ان السلطة تصطدم هنا بمعارضة شديدة من قبل الراي العام . لا شك ان المتقاعدين ، الذين يحتفظون بنشاطاتهم او يعودون اليها ، هم في تزايد ، ففي عام ١٩٦٠ كان هنالك ١١ ٪ من المتقاعدين الذين يمارسون نشاطا ، وارتفعت النسبة الى ١٩ ٪ في احصاء ١٩٧٠ ، ومن ثم الى ٢٤٫٣ ٪ بعد مرور ٥ سنوات اخرى . فيكون ، من ثم ، حل مشكلة اليد العاملة ، بزيادة الاعتماد على الافراد الذين بلغوا سن التقاعد ، امرا مشكوكا فيه ، وهذا عدا عن ان السكان السوفيات يتخوفون من كل اجراء من شأنه المساس بحقوقهم التقاعدية .

ان الضغط الشعبي في هذا الاتجاه ظهر بوضوح اثناء مناقشة الدستور الجديد . ويتبين من خلال الصحف التي سردت وقائع استشارات القاعدة ، ان الاهتمام الشعبي بشروط العمل والتقاعد كان بالغا . ولقد خشي المواطنون السوفيات أن ترتفع سن التقاعد في الدستور ، وحاولوا جهدهم ادراج هذا السن في الفصل الخاص بحقوق التقاعد ، في القانون الاساسي . والاندفاع ، الذي ساد اثناء مناقشة هذا الموضوع ، يظهر تعذر الرجوع هنا الى الخلف .

واذا يتعذر المساس بسن التقاعد ، فهل تستطيع السلطة ان تزيد من تحويل اليد العاملة الريفية نحو الصناعة ؟ هنا ايضا تبدو الحلول الممكنة مستنفدة . فان كان السكان العاملون في حقل الزراعة يشكلون ٥٠ مليونا ، عام ١٩٥٠ ، ففي عام ١٩٧٠ اصبح العدد ٣٧ مليونا ، وفي عام ١٩٧٤ ، ٣٥ مليونا . كما ان استنزاف اليد العاملة الريفية كان من نتيجته استئصال السكان الشباب والرجال ، فاضحى سكان الريف يغلب فيهم عنصر الهرمين والاناث ، وهم أقل ثقافة وبالتالي اقل دينامية . هذا يشرح اسباب تناقض جذب الريف للشباب ، الذين اصبح نزوحهم نحو المدن من المعطيات الدائمة للتاريخ السوفياتي في العقود الاخيرة . ولكن الانتاج الزراعي يحتاج الى سواعد ، ومن الافضل ان تكون هذه السواعد قوية . وهنا ايضا ، يكون على السلطة أن تراعي العامل الانساني ، وان تحاول ، بالتالي ، تخفيف النزيف المفرغ للريف . وهكذا ، فان حلول مشكلة اليد العاملة لا يمكن ايجادها هنا ايضا .

بقي اللجوء الى تخفيض عدد القوات المسلحة ، او مدة الخدمة العسكرية . وهذا يطرح مشاكل مرتبطة بالوظيفة التوحيدية للجيش في المجتمع السوفياتي ، عدا عن ان

هذا التخفيض لن يحل مشاكل مهمة ، باعتبار ان المجندين يعملون على نطـاق واسع في اشغال مدنية (مد الخط الحديدي بايكال ــ آمور ، مثلا) .

ان امكانيات زيادة اليد العاملة السوفياتية ، كما نرى ، محدودة جـــدا . تبقى قضية توزيعها وفق حاجات الاقتصاد . وهنا ايضا يظهر الوضع ، لاول وهلة ، سهل الحل ، فالمناطق المتطورة اقتصاديا والمصنعة تشكو من نقص في اليد العاملـة بصورة متزايدة ، بينما المناطق الموجهة نحو الزراعة ، حيث طبيعة الارض والمنـاخ يحدان امكانية توسع غير محدود في المجال الزراعي ، تحتوي على يد عاملة غزيرة ستصبح يومـا فائضـة .

هذه الاوضاع غير المتوازنة موجودة تحت سماء دولة واحدة ، حيـث يتعايش اناس تلقوا تربية واحدة ويستعملون ، على نطاق واسع ، لغة مشتركـة هي اللغة الروسية . ان خروتشيف ، دون ان يتوقع ، في حينه ، قضية وفرة اليد العاملة ، او قلتها بين مكان وآخر ، صرح بأن السوفياتيين يميلون الى التنقل وفق حاجات الاقتصاد. واليوم وقد اضحت هذه الحاجات ملحة ، واصبح مستقبل الجميـع مرهونا بها ، فهل يمكن تطبيق الحل الذي ارتآه خروتشيف،اي النزوحات السكانية ؟ هل يمكننا ان نتخيل اقبال حشود كبيرة من الازبك الى مدن روسيا الصناعية او مدن سيبيريا الجديدة ؟ لكي نحاول الجواب على هذا السؤال ، علينا ان نلقي نظرة على الماضي والحاضر ، وان نرى الى اي مدى يلتقي تطور التوزيع الجغرافي للسكان مع تحركات تلقائية او منظمة قائمـة حاليا .

حضارات مقاومة للنزوحات السكانية

ان آسيا الوسطى ،وهي مستودع كامن لليد العاملة،يفترض ان تتلاءم مع الحركات النزوحية . وهذا ما يمكن اعتقاده عند استعراض الماضي . من جملة الحضـارات القديمة التي ازدهرت في هذه المنطقة ، كانت هنالك حضارات مترحلة وكانت القوافل تشق طرقها في آسيا الوسطى طوال اجيال . وفي بداية هذا القرن كان من الصعـب وضع حد يفصل بين الحضر والرحل . وقامت السلطة السوفياتية بتقويض ما تبقـى من حالة البداوة ، وعوضت عنها ، وفق متطلبات الاقتصاد بمراع منظمة ومحدودة .

وفي الوقت ذاته ، سخر ستالين ، في خدمة التصنيع ، اسلوبا جديدا لنزوح السكان باقتلاعه كتل الفلاحين من بيوتهم ، ورميهم في سجون المشاغل البعيدة . ولقد نالـت آسيا الوسطى نصيبها من هذه النزوحات الاكراهية القاتلة .

ولكن بعد ان مات ستالين ، ورغب خلفاؤه في بناء اسس الحكم على نوع مـن قبول الرعية ، فان زمان هذه الهجرات الكبيرة قد انقضى . واليوم ، اذا اريد جذب العمال نحو مشاغل الشمال الكبير ، فيجب دفع اجور اكبر لهم . والسؤال هو هـل تشكل الرواتب الاعلى للمناطق الشظفة وجاذبية المدن وامكانية تربية اعمق للاولاد ، هل تشكل محرضا كافيا لحث شعوب آسيا الوسطى على الابتعاد عن مسقط رؤوسهم؟ ان الاجابة على هذا السؤال لا تصبح ممكنة قبل اعادة وضع مشكلة النزوحات ضمن الاطار العام للاتحاد السوفياتي ومقارنة سلوك كل الشعوب التي تعيش فيه .

ان كانت الاحصاءات الدقيقة ، التي تمكن من توضيح تحركات الشعوب معدومة الوجود في الاتحاد السوفياتي حتى العام ١٩٧٠ ، فانها منذ هذا التاريخ تتكاثر وتسمح بالتعرف ، عن كثب ، على سعة هذه التحركات واتجاهها خلال العقدين الاخيرين . فان السكان السوفيات يتنقلون خاصة وفق اربعة محاور : من الريف نحو المدينة ، من المدينة نحو الريف ، من ريف الى آخر ، من مدينة الى اخرى . وهذه المحاور محوطة هي كذلك ، في اطار ثان : نزوحات ضمن منطقة واحدة ، نزوحات بين منطقة وأخرى .

ان السكان السوفيات ، في مجموعهم ، كثيرو التنقل . وفي كل سنة يبدل ١٥ مليون شخص مكان اقامته . وهذه التحركات تتم خاصة في الاتجاه مدينة — مدينة (١ر٣٨ ٪) ثم ريف — مدينة (٤ر٣١ ٪) ثم ريف — ريف ٨ر١٧ بالمئة وأخيرا مدينة — ريف (٧ر١٢ ٪) .

تظهر هذه الارقام ان المدينة في الاتحاد السوفياتي هي مركز الجاذبية ومطمح الانظار ، وان اقفار الارياف مستمر . ولقد أظهرت التحقيقات ان حركة الانتقال الخفيفة من المدينة الى الريف تشمل خاصة الاشخاص المسنين الذين يغادرون المدينة مع انتهاء مرحلة حياتهم العاملة ، ولكن هذه الارقام ليست الا معدلات تخفي التقلبات الهامة للتحركات البشرية بين جمهورية وأخرى . والنزوحات من مدينة الى أخرى منتشرة خاصة في آسيا الوسطى والقوقاس ، حيث تمثل قسما هاما من التيارات النزوحية : (٧ر٥٨) في تركمانيا ، (٦ر٥٠ ٪) في آذربيجان ، (٥ر٤١ ٪) في أرمينيا ، (٦ر٤٠ ٪) في اوزبكستان ، (٤٠ ٪) في طاجكستان ، بينما في سائر الاماكن الاخرى يمثل هذا النوع من النزوح (٣٠ الى ٤٠٪) من التيارات ، وفي مولدافيا (٤ر٢٥ ٪) .

وعلى العكس تماما ، فان الانتقال من الريف الى المدينة اقل في آسيا الوسطى والقوقاس منه في غيرهما من الجمهوريات ، وذلك باستثناء ارمينيا (١ر٣٣ ٪) وكيرغيزيا (٣٣ ٪) .ولكنه واسع النطاق في مولدافيا (٣ر٤٣ ٪) ، وبييلوروسيا (٤٢ ٪) ، واوكرانيا (٣٣ ٪) . وجيورجيا تأتي في مستوى المعدل القومي (٣ر٣١ ٪) .

ان التيارات النزوحية تختلف من حيث بنيتها ومن حيث مداها . والجمهوريات الاكثر اتساما بالنزوحات هي الجمهورية الروسية (١٧٣٩٥٠٠٠ نسمة في ١٩٦٨ — ١٩٦٩) ، اوكرانيا (٤٣٨٥٠٠٠ نسمة) ، كازخستان (٢٠٧٣٠٠٠ نسمة) . فيما عدا هذه الجمهوريات ينخفض الرقم الى ما دون المليون نازح ، ويبلغ حده الادنى في ازبكستان ، حيث سجل عام ١٩٦٨ ، ٢٨٩٦٠٠ دخول و ٣٧٢٣٠٠ خروج . والمثل الازبكي يظهر خاصية أخرى للتيارات النزوحية السوفياتية ، هي التناقض بين جمهوريات تستفيد في آخر النزوحات من جلب اضافي للسكان (روسيا السوفياتية ، أوكرانيا ، بييلوروسيا ، ليتوانيا ، ارمينيا ، استونيا) وجمهوريات يصيبها عجز بالنازحين ، وهذه حال آسيا الوسطى والقوقاس باستثناء ارمينيا ، وبداية حال مولدافيا .

الاتحاد السوفياتي في تحرك دائم ، فهل يغير هذا التحرك ، بعمق ، التوزيع القومي لكل جمهورية ، ويقوم بتشتيت الجماعات القومية ، ويهيئها كذلك لتشتيتات لاحقة ؟ الجواب الاول يمكننا ايجاده في تحليل توزيع الجماعات القومية ، داخل جمهوريتها وخارجها ، بين العامين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ (راجع الجدول رقم ٣) .

جدول رقم ٣ . قسط الامة الاصيلة المقيمة في جمهوريتها بالنسبة الى كامل الجماعة القومية في الاتحاد السوفياتي (بالنسبة المئوية) .

القوميات	١٩٥٩	١٩٧٠
روس	٨٥ر٨	٨٣ر٥
اوكرانيون	٨٦ر٣	٨٦ر٦
بييلوروس	٨٢ر٥	٨٠ر٥
ازبك	٨٣ر٨	٨٤ر٠
كازاخ	٧٧ر٢	٧٩ر٩
جيورجيون	٩٦ر٦	٩٦ر٥
آذريون	٨٤ر٩	٨٦ر٢
ليتوانيون	٩٢ر٥	٩٤ر١
مولداف	٨٥ر٢	٨٥ر٤
لتونيون	٩٢ر٧	٩٣ر٨
كيرغيز	٨٦ر٤	٨٨ر٥
طاجيك	٧٥ر٢	٧٦ر٣
أرمن	٥٥ر٧	٦٢ر٠
تركمان	٩٢ر٢	٩٢ر٩
استونيون	٩٠ر٣	٩١ر٨

يدل هذا الجدول على ان التيارات النزوحية ، والتشتت القومي ، خلافا لتوهم خروتشيف سابقا ، لا يتطابقان . فكل الجماعات القومية ، باستثناء الروس والبييلوروس ، زادت كثافتها في جمهوريتها عام ١٩٧٠ عما كانت عليه عام ١٩٥٩ .

ويوحي هذا الجدول ، للوهلة الاولى ، بنوع من الرتابة ، بغض النظر عن الفارق الهام بين الامم السائرة في اتجاه تشتتي والامم التي تتجمع . فان نسبة افراد التجمع القومي ، المقيمين داخل حدوده ، الى كامل الجماعة لا تكاد تختلف بين جماعة واخرى . فباستثناء بعض الامم الشديدة التجمع (الجيورجيون والبلطيون والتركمان) تضم سائر الجماعات القومية داخل جمهوريتها نسبة تتراوح بين ٨٠ و٨٥ ٪ من افرادها ، فتكون نسبة المشتتين منهم متراوحة بين ١٥ و٢٠ ٪ . ايوجب ذلك ان نستنتج اننا امام وضع متشابه في كل مكان ، وان هنالك نسبة شبه ثابتة من افراد منقطعين عن جماعتهم ، يعيشون في بيئة غريبة ويكون من ثم تماثلهم ايسر ؟

وبتعبير آخر ، هل تتشتت الجماعات القومية كلها ، بلا تمييز في انحاء رقعة الاتحاد السوفياتي ، ام ان للجاليات اوضاعا مختلفة ؟ لقد سبق ان قلنا ان التشتت الروسي من المسلمات التاريخية التقليدية ، فهو يميز تاريخ الامبراطورية وتاريخ الاتحاد السوفياتي . ان الروس متواجدون في كل مكان ، ولكن اتجاه انتقالهم يتغير بصورة واضحة .

لقد شاهدنا خلال الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ ارتداد روسيين من جيورجيا ادى الى انخفاض عددهم فيها ، ويحتمل وجود ارتداد مماثل من آذربيجان وارمينيا ، بينما ارتفع عدد افراد الجالية الروسية في سائر المناطق الاخرى . وكذلك الاوكرانيون يعيش في اوكرانيا ٥ر٥ مليون نسمة ، وقد وفد اليهم خلال الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ ما يقارب المليون روسي ، وقالوا من ناحيتهم بزيادة افراد جاليتهم في كافة الجمهوريات باستثناء الجمهورية الروسية . واهم هذه الزيادات كانت في كيرغيزيا (٨٧ ٪) ولتونيا (+ ٨٢٪) واستونيا (+ ٨٥٪) وتركمانيا (+ ٦٦٪) وبييلوروسيا (+ ٤٣٪) . وقد بدأ الاوكرانيون ينسحبون من جيورجيا ، كما انسحب منها الروس والتشتت البييلوروسي الذي يمثل المجموعة كبير ولا شك ، ولكنه موجه بصورة اساسية نحو الجمهوريات السلافية (يقيم في روسيا ٩٦٤٠٠٠ بييلوروسي) وكازخستان والجمهوريات البلطية . فالتيارات النزوحية للسلافيين تحملهم كما نرى الى جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي .

هل ينطبق الوضع على الوسط ــ اسيويين والقوقاسيين المقيمين خارج جمهوريتهم ؟ وهل يسيرون في عكس الدروب التي يتبعها الروس والبييلوروس ؟ الجدول رقم ٤ يلخص وضع الشعوب الاصيلة للجمهوريات الخمس الكبرى لآسيا الوسطى .

هذا الجدول يظهر بوضوح عدم امكان مقارنة نزوحات شعوب آسيا الوسطى بنزوحات الشعوب السلافية . فشعوب آسيا الوسطى تنزح الى الجمهوريات المجاورة التي لها نفس حضارتها . الكازاخيون وحدهم لديهم جالية كبيرة مقيمة في روسيا الاوروبية ، اما سائر الشعوب فعدد النازحين منها الى خارج المنطقة لا يكاد يذكر ، والقسم الاكبر منهم ينتسبون الى اجهزة سياسية وثقافية مركزية ، لا بد من وجودهم في العاصمة الفدرالية كدليل على وجود الفدرالية .

والوضع في القوقاس يختلف قليلا عن وضع آسيا الوسطى ولكنه في الوقت ذاته بعيد المثال السلافي . (راجع الجدول رقم ٥) .

يتبين من هذا الجدول ان الآذريين والارمن ينزحون على نطاق واسع الى الجمهوريات المجاورة بينما نرى الجيورجيين اكثر تجمعا . ويتبين من جهة ثانية فيما يتعلق بالفئات الثلاث ، ان نسبة المواطنين من هذه الفئات المقيمين في الجمهورية الروسية اكبر بكثير من نسبة مواطني آسيا الوسطى . ويشرح هذا الاتجاه نحو العاصمة ظروف الماضي وكذلك الدور الذي قام به الارمن والجيورجيون لمدة طويلة في السلطة المركزية وفي مختلف الاجهزة التابعة لها . وقد ساهم في هذا التوجيه تدم علاقات هذه الشعوب مع روسيا ودرجة ثقافتها العالية .

جدول رقم ٤ ـــ التوزيع الجغرافي لشعوب آسيا الوسطى

الامم	العدد الاجمالي	كازخستان	ازبكستان	كيرغيزيا	طاجكستان	تركمانيا	غيرها
كازاخيون	٥٢٩٩٠٠٠	٤٢٣٤٠٠٠	٤٧٦٠٠٠	٢٢٠٠٠	٨٠٠٠	٦٩٠٠٠	٤٧٨٠٠٠ روسيا
ازبكيون	٩١٩٥٠٠٠	٢١٦٠٠٠	٧٧٢٥٠٠٠	٣٣٣٠٠٠	٦٦٦٠٠٠	١٧٩٠٠٠	٧٦٠٠٠
كيرغيزيون	١٤٥٢٠٠٠		١١١٠٠٠	١٢٨٥٠٠٠	٣٥٠٠٠		٢١٠٠٠
طاجكيون	٢١٣٦٠٠٠		٤٤٩٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٦٣٠٠٠٠		٣٥٠٠٠
تركمان	١٥٢٥٠٠٠		٧١٠٠٠			١٤١٧٠٠٠	٣٧٠٠٠

جدول رقم ٥ ـــ التوزيع الجغرافي لشعوب القوقاس

	العدد الاجمالي	ارمينيا	آذربيجان	جيورجيا	غيرها		
الارمن	٣٥٥٩٠٠٠	٢٢٠٨٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	٤٥٢٠٠٠	٤١٤٠٠٠ منهم	٢٩٩٠٠٠	في روسيا
آذريون	٤٣٨٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠	٣٧٧٧٠٠٠	٢١٨٠٠٠	٢٣٧٠٠٠ منهم	٩٦٠٠٠	في روسيا
جيورجيون	٣٢٤٥٠٠٠			٣١٣١٠٠٠	١١٤٠٠٠ منهم	٦٩٠٠٠	في روسيا

هذا التعرف الوجيز على التركيب القومي للدول والمناطق المجاورة يسهـــم في ابراز التناقض بين جزءي الاتحاد السوفياتي . فمن جهة ، شعوب تشتت بصـورة متواصلة وتختلط بشعوب الاتحاد السوفياتي الاخرى في نزوحات بعيدة المدى ، وذلك بغض النظر عن مشاكلها الديموغرافية . ومن جهة اخرى ، شعوب تتجمع في المنطقة التي لها نفس حضاراتها ، وهذه الشعوب تنتقل بطيبة خاطر من جمهورية الى اخرى، ولكنها تظل دائما داخل بيئتها الثقافية. اما علاقاتها مع سائر شعوب الاتحاد السوفياتي فواهية ورهن بتواجد الغير على ارضها . وان تعلق هذه الشعوب ببيئتها ليس العنصر الوحيد الذي يميزها عن سواها .

يجب ان نضيف الى هذه النزوحات التي لا تتعدى حدود المناطق ، اختلافـا في تصرف الحضر والريفيين بالنسبة لتصرف مثيليهما في سائر الاتحاد السوفياتي . لقـد سبق ان علمنا ان التيارات النزوحية في مجملها تؤدي ، في الدرجة الاولى ، الـى انتقال سكان الارياف نحو المدن . فالنزوحات تجري في غير صالح الريف ، وهذا يسهل ادراكه في بلد يتواصل فيه التحضير والتصنيع منذ اول القرن . ومجمـل القول ان الريفيين هم النازحون في الدرجة الاولى .

الا ان الامر في آسيا الوسطى والقوقاس يشكل هنا أيضا استثناءات عـن القاعدة المطردة في سائر البلد . فالفلاحون يلازمون ريفهم وهم اقل نزوحا من الحضر وسكان المدن في آسيا الوسطى يتنقلون من مدينة الى اخرى . وفي القوقاس ، يتنقلون اكثر من الريفيين ، ولكن الحضريين والريفيين بمجموعهم شديدو التعلق بمساقـط رؤوسهم . هذا الاختلاف بالسلوك عن سائر شعوب الاتحاد السوفياتي هام علـى صعيدين ، فهو يظهر مواقف خاصة ويعطي الظاهرة ابعادا يقدم لنا الجـدول رقم ٦ فكرة عنهـا :

تعلق الريفيين بريفهم في الاطراف الجنوبية هل يجب عزوه الى تأخر التحضير فيها، وبالتالي مراكز تصريف النزوحات الريفية؟والتناقض بين طريقتي التصرف هل هو مرتبط بتناقض بين منطقة واسعة التحضـير واخـرى ضعيفتـه ؟ هنا أيضا يوحي تفحص المعطيات الواقعية ومقارنتها بان الايضاحات التقليدية لا تقدم عونا كبيرا فيما يتعلق بالتطور الاستثنائي لشعوب جنوبي الاتحاد السوفياتي . ونظرة الى الرسم البيانـي رقم ٤ ، الذي يجمل تاريخ التحضير في الاتحاد السوفياتي مـن ١٩٢٦ الى ١٩٧٥ ، كافيــة لاقناعنـا .

نلاحظ هنا ان تدرج التحضير كان له وقع شديد على ترانسقوقاسيا ووقـع أخف على آسيا الوسطى (باستثناء كازخستان) ، مع ان التحضير كان يسير في آسيـا الوسطى كذلك بتواصل وانتظام . وفي هاتين المنطقتين رسوخ واضح للسكان الريفيين يتناقض مع تنقلات السكان الاوسع ، في المناطق التي اصابهـا تحضير مماثـل ، كمولدافيا مثـلا .

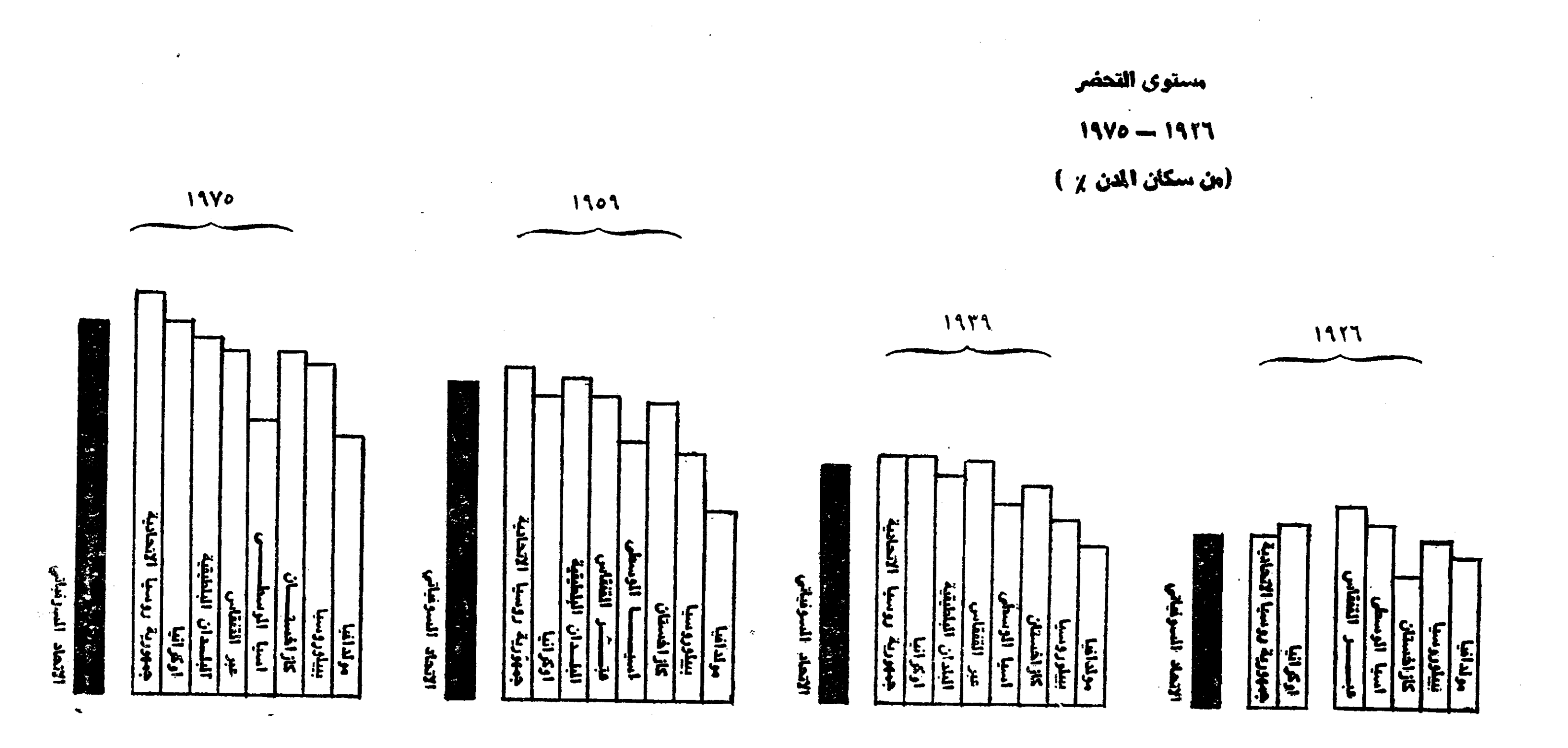
هذا التمييز المناطقي او القومي ، في بنية التيارات النزوحية ، لاحظته السلطـات السوفياتية بوضوح ، وقامت لاحقا لعام ١٩٧٠ بمضاعفة تحرياتها لتفهم جميع اوجـه هذه الظاهرة واسبابها . وادت هذه التحقيقات الى استكمال المعلومات الاحصائيـة

جدول رقم ٦ ــ نزوحات مقارنة للسكان الحضر والريفيين وفق الجمهوريات الاشتراكية والمناطق الاقتصادية .

جمهوريات او مناطق اقتصادية	عدد النازحين لكل ١٠٠٠ نسمة		كثافة نزوحات الريفيين بالنسبة للحضريين (الحضريون = ١٠٠)
	حضريون	ريفيون	
الاتحاد السوفياتي	٥١ر٨	٦٤ر٧	١٢٤ر٩
الجمهورية السوفياتية	٥٥ر٤	٨٣ر٩	١٥١ر٤
ــ منطقة الشمال الغربي	٥٠ر٢	٩٠ر٤	١٨٠ر١
ــ المنطقة الوسطى	٣٤ر٢	٦٩ر٣	٢٠٢ر٦
ــ منطقة الفولغا ــ فيتاسك	٤٧ر٩	٧٧ر٢	١٦١ر٢
ــ التشيرنوزيوم الوسطى	٤٤ر٨	٥٥ر٣	١٢٣ر٤
ــ منطقة الفولغا	٤٨ر٣	٧٢ر٩	١٥٠ر٩
ــ منطقة القوقاس الشمالي	٥٨ر٩	٦٢ر٣	١٠٥ر٨
ــ الاورال	٦٥ر٩	١٠٢ر٨	١٥٠ر٠
ــ سيبيريا الغربية	٧٢ر١	١٢١ر٦	١٦٨ر٧
ــ سيبيريا الشرقية	٨٦ر٧	١٢٨ر٥	١٤٨ر٢
ــ الشرق ــ الاقصى	١٠١ر١	١٤٧ر١	١٤٥ر٥
ــ جمهورية أوكرانيا	٤١ر٧	٥١ر٥	١٢٣ر٥
ــ بلاد البلطيق (منطقة اقتصادية)	٤١ر٧	٦٣ر٢	١٥١ر٦
ــ آسيا الوسطى (منطقة اقتصادية)	٤٦ر٧	٢٥ر١	٥٣ر٧
ــ كازخستان	٧٥ر٥	٨٥ر٥	١١٣ر٢
ــ منطقة بيلوروسيا	٥٠ر٢	٥١ر٦	١٠٢ر٨
ــ جمهورية مولدافيا	٤٨ر٢	٤٢ر٤	٨٨ر٠
ــ ترانسقوقاسيا (منطقة اقتصادية)	٢٨ر١	٢٣ر١	٨٥ر١

التي شددت بالنظر لطابعها العام ، على الخاصيات المناطقية ، واهملت النوعيات القومية . والمسألة الرئيسية المطروحة هنا هي ما اذا كان مجمل السكان في بعض المناطق ، بمزيج قومياتهم ، يتصرفون التصرفات ذاتها ، ام اذا كانت التصرفات الخاصة تعود الى امم معينة وبتعبير آخر ، لو اخذنا مثالا تطور مدن آسيا الوسطى فهل يكون هذا التطور ناتجا عن انتقال جميع السكان المحليين نحو المدن (وهذا يناقض المعطيات المتعلقة بقلة انتقال الريفيين الاصليين) ، ام انه ناتج عن التزايد الطبيعي

الرسم رقم (٣)
مقارنة مستويات التحضر
١٩٢٦ - ١٩٧٥



للسكان المقيمين في المدن ، أم هو اخيرا ناتج عن وفود نازحين غرباء عن آسيا الوسطى ؟

التحريات الاتنوغرافية المجراة في السنين الاخيرة اعطت اجوبة على هذه التساؤلات ، شديدة الوضوح . اولا ، ان القوميات التي من أصل اسيوي وسطي ، اكثر تحضرا او تأقلما من مجمل السكان المقيمين في المنطقة . واظهر احصاء ١٩٧٠ كذلك ان ٧ر٥ ٪ من المواطنين السوفيات لم يكن قد مضى على وجودهم في مكان اقامتهم سنتان ، بتاريخ سؤالهم . وهذه النسبة تنخفض الى ٥ر١ — ٢٪ لسائر القوميات من أصل اسيوي وسطي . وبصورة اعم ، نجد في الاحصاء ان جميع القوميات التي تنقص نسبة نزوحاتها الحديثة عن ٢٪ ، هي من الجماعة التركية الاسلامية ، واقل هذه الجماعة تحضرا الآذريون .

وقد جلت التحريات هذا الوضع ، اذ طرح سؤال على ريفيين لمعرفة ما اذا كانوا ينوون الاقامة في المدينة ومتى ينوون تحقيق ذلك . كانت اجابة الفلاحين الروس (مقاطة كالينيغراد) ايجابية بنسبة ١٦ ٪ وصرح ١١ ٪ منهم عن نيته في تحقيق ذلك خلال العامين المقبلين . بالمقابل ، تنخفض في ازبكستان ، نسبة الراغبين في انتقال من هذا النوع الى ٥ر٥ ٪ ونسبة الذين ينوون تحقيق هذه الرغبة في القريب العاجل الى ٩ر٢ ٪ .

هذه الجاذبية الضعيفة للمدينة في البيئة الريفية في آسيا الوسطى ، اكدتها تحريات أخرى ، كالتي جرت في تركمانيا للتدقيق في أصل الحضريين الجدد وقد اظهرت ان الحضريين الجدد ليس القسم الاساسي منهم من الفلاحين التركمان السابقين ، بل هم مهاجرون وفدوا من جمهوريات أخرى . واظهرت كذلك ، وهذه نقطة رئيسية ، ان جاذبية المدينة لا تزيد مع ازدياد التحضير بل تنقص . فالريف التركماني قام بتقديم ٦٨ ٪ من سكان المدن الجدد في عام ١٩٦٠ ، بينما لم يقدم في عام ١٩٧٠ الا ٢٧ ٪ من هؤلاء السكان . والمؤشرات تفيد ، عدا عن ان فلاحي آسيا الوسطى لا تجذبهم المدينة الا بضعف، بوجود حركة نزوح في الاتجاه مدينة — ريف. هذا التحرك يظهر على مستوى الاتحاد السوفياتي كله ويجري عادة من قبل المسنين ، الا انه في آسيا الوسطى تقوم به عناصر شابة لم تستطع التأقلم مع اجواء المدينة ، فانخفاض جذب المدينة يسهل تفهمه مع الظروف الاجتماعية — الديموغرافية لآسيا الوسطى والقوقاس المسلم .

ايستمر هذا الوضع على ما هو عليه بينما بدأت تظهر النتائج الاقتصادية لانعدام التوازن الديموغرافي ؟ ما هي الحلول الممكن ايجادها لمشاكل العمل ولتوزيع الموارد امام توزيع غير منسجم للسكان العاملين ؟ هل يمكن تنظيم نزوحات سكانية لم يسبق ان وجدت او هي وجدت على صورة ضعيفة ؟ هل يمكن اعادة توزيع السكان السوفيات مع اعتبار العادات المكتسبة ؟

اعادة توزيع السكان ، ام اعادة توزيع الموارد ؟

يواجه الاتحاد السوفياتي حاليا وضعا حرجا على مستوى كامل البلد ، وذلك لاعتبارات ثلاثة اولا ، النقص في اليد العاملة يصحبه توزيع سكاني يزيده تأزما ، ثانيا الطابع العفوي ، الفوضوي والاقتصادي ، للنزوحات في الآونة الاخيرة ، واخيرا ، الوضع الاقتصادي لآسيا الوسطى التي لم يجر اعدادها بالشكل اللازم لاستقبال عدد من السكان في تزايد مستمر . ولن نعود هنا الى مشكلة النقص في اليد العاملة .

ولكن يبقى من المهم ان نعرف أن اتجاهات التيارات النزوحية ، في تطورها الفعلي في مرحلة ما بعد خروتشيف ، اذ اضمحل ضغط السلطة على الرعايا ، قد ادت الى وضع غيرملائم للتقدم الاقتصادي . ومثال النازحين الروس (الغالبية منهم) يوضح هذه المظاهر غير المنتظمة للتحركات السكانية .

الجدول رقم ٧ يوحي ، ولا شك ، بوجود تنظيم هام ، فكل منطقة من روسيا لها علاقة خاصة مع بعض الجمهوريات . ولكنه لا يلبث ان يكشف عن نقاط ضعف مذهلة . فهنالك اولا ، حركة خروج من الاورال ومن سيبيريا ومن الشرق الاقصى ، وهي مناطق تفتقر الى اليد العاملة ، وليس هنالك اي حركة باتجاه هذه المناطق . فالتشتت الروسي الذي سمح ، في الماضي ، بالبدء في استصلاح المناطق الجافية ، يميل اليوم نحو مناطق اكثر حفاوة ، انما تنقص فيها الحاجة الى اليد العاملة .

التيار الذي يدفع فلاحي الشمال — الغربي نحو الجمهوريات البلطية يوضح ان ارياف شمال — غربي روسيا قد وصلت الى مرحلة اقفار خطرة (خاصة في مناطق

جدول رقم ٧ — اتجاه التيارات النزوحية

مناطق اقتصادية لجمهورية روسيا السوفياتية ارياف (مناطق انطلاقية)	جمهوريات فدرالية مدن (مناطق استقبالية)
الشمال — الغربي	استونيا ، لتونيا ، بيلوروسيا
الوسط	بيلوروسيا ، استونيا ، لتونيا
نولغا — فيتاسك	كازخستان
التشيرنوزيوم الاوسط	اوكرانيا
منطقة الفولغا	ازبكستان ، تركمانيا ، طاجكستان
القوقاس الشمالي	آذربيجان ، تركمانيا ، ارمينيا
الاورال	اوبكستان ، طاجكستان ، كازخستان
سيبيريا الغربية	كيرغيزيا ، كازخستان
سيبيريا الشرقية	ليتوانيا ، كيرغيزيا
الشرق — الاقصى	جيورجيا ، كيرغيزيا

نوفغورود وبسكوف ، تقاسي معه الكولخوزات والسوفخوزات نقصا في اليد العاملة يضر بقدرتها الانتاجية ، ومع ذلك ، يتهافت فلاحو هذه المناطق نحو مدن البلطيق حيث يجد الوافدون الجدد مزاحمة شديدة في العمل الى جانب فلاحي الجمهورية الاصيلين ونظرا لجذب هذه الجمهوريات القوي للفلاحين الروس ، فان هذا الاتجاه لنزوحهم ينتج عنه ضرر مزدوج ، فهو يزيد في اقفار المناطق الزراعية الروسية المفتقرة الى اليد العاملة ويخلق توترات قومية في مكان وصول الوافدين الجدد ، تتفاقم بنسبة اتجاه اليد العاملة الحضرية الى التكثف في الجمهوريات البلطية .

تلاحظ كذلك ، في آسيا الوسطى ، النتائج السلبية للنزوحات الروسية فالنازحون لذين يرحلون عن سيبيريا او الاورال ، يسببون برحيلهم فراغا في هذه المناطق المفتقرة شديدا الى اليد العاملة التي تسعى السلطة الى تثبيتها فيها بصورة دائمة وهم ، من ثم ، يشغلون عند وصولهم اعمالا حضرية في مناطق يفترض ان تشتد فيها النزوحات الداخلية ذات الاتجاه ريف ــ مدينة ، نظرا للانتفاضة الديموغرافية ولارادة السلطة في تحطيم تجانس القرية القومي . ولكن توافد الروس بغزارة لا يترك في الوقت الحاضر مجالا لتحضير موسع للسكان الاصيلين . وهنالك ظاهرة في المسلك الخاص للروس الوافدين ، فهم يمرون غالبا عبر القرى (هذا هو الوضع خاصة في كيرغيزيا) ، قبل ان ينتقلوا في مرحلة ثانية نحو المدينة .

والوضع في القوقاس الشمالي من نقاط الضعف كذلك ، فهو في مجموعه يفيض باليد العاملة ، ورصيده النزوحي ايجابي ، رغما عن انتقال بعض الحضريين فيه نحو جمهوريات أخرى ، وذلك نظرا الى مناخ هذه المنطقة الذي يستجلب نازحين عديدين هذه بعض من امثلة يمكن مضاعفتها بسهولة ، تشهد على المصاعب التي تواجهه السلطة في بحثها عن تنظيم علمي لليد العاملة ، وسط مجتمع خفت فيه الضغوط ، وأضحى كل فرد فيه يحاول وسع طاقته ان يستقر وفق اهوائه .

الا ان الشاغل الرئيسي للحكومة السوفياتية ، فيما يتعلق بالامور المستقبلية يجب كذلك التفتيش عن اسبابه في آسيا الوسطى . والمشكلة هنا هي في قدرة آسيا الوسطى الاقتصادية على نموها الديموغرافي . فالنتيجة الاولى للتقدم الديموغرافي هنا، هي اكتظاظ في سكان الارياف الذين ارتفعت كثافتهم بسرعة فائقة ، متجاوزة المعدل الوسطي القومي . فبينما تبلغ نسبة السكان بالهكتار المزروع ٤ر. في الجمهورية الروسية و ٧ر. في أوكرانيا ، فهي ترتفع الى زهاء الثلاثة اضعاف في آسيا الوسطى بالغة ١ر٢ في ازبكستان و ٤ر٢ في طاجكستان ، وتشتد في القوقاس فتبلغ ٣ر٣ في جيورجيا .

هذا التغيير حصل في فترة وجيزة وبصورة مفاجئة ، وينتج عنه مشكلتان مختلفتان الاولى تقوم في مكننة الزراعة ، وهي هدف حكومي ، ومدى تأثيرها على تفاقم مشكلة اليد العاملة ، والثانية ، في امكانية استصلاح اراض جديدة في آسيا الوسطى ، لفتحها في وجه السكان المتزايدين .

تأثير المشكلة الاولى هو في غير صالح اليد العاملة ولا شك . فان آسيا الوسطى هي بالدرجة الاولى منتجة للقطن ، وهو منتوج شديد الاهمية للاتحاد السوفياتي ،

وطرق زراعته التقليدية مكلفة ، بينما تسمح المكننة بتخفيض سعر الكلفة وبزيادة الانتاج ، والجهد الذي بذل في آسيا الوسطى في هذا السبيل لا يمكن الرجوع عنه . فمن الواضح اذا ان المكننة تتضمن خفض عدد الوظائف في الوقت ذاته الذي يرتفع فيه عدد السكان .

بيقى امكان التوسيع المتواصل للمجال المزروع ، وهنا يتحكم المناخ وطبيعة الارض بالاجابة . لقد تضاعفت مشاريع الري خلال السنوات الاخيرة ، ولكن ذلك لم يؤد عمليا ، خلال الاعوام ١٩٦٠ — ١٩٧٠ ، الا الى ربح في الاراضي يقارب الـ ٥٪. وان الري ، ولو زيد بشكل كبير — على افتراض ان الاراضي تتحمل ذلك — فهو لن يجاري تزايد السكان على اي حال . ناهيك عن ان المناطق المروية حديثا تتمتع ببرنامج مكننة يعجل في مردودية التوظيفات الهائلة التي يتطلبها الري ، وهذا ما يجعل حصة اليد العاملة البشرية ضئيلة فيها . والمكننة تعقد الموضوع كذلك ، بتطلبها يدا عاملة مؤهلة في مدارس تقنية بينما لا يستطيع السكان تقديم هؤلاء التقنيين بسبب وجود المدارس التقنية غالبا في الاوساط الحضرية ، ونفور الاهل هنا من ارسال اولادهم اليها ، مغبة اقصائهم عن جوهم العائلي ودمجهم في بيئة غريبة . لذا نرى النازحين (الروس والاوكرانيين) يقومون غالبا في الريف بالاعمال التقنية منافسين بذلك السكان الاصليين في اعمال لا تكفي الجميع .

فهل يمكن توجيه اليد العاملة الفائضة في الريف نحو المدينة واستخدامها في الصناعة المحلية ؟ التطور الاقتصادي لاسيا الوسطى غير منفتح لاعادة توجيه جذرية لليد العاملة ، من الريف نحو المدينة . فاسيا الوسطى هي بالدرجة الاولى منتجة للمواد الاولية ، وبالتالي فهي اقل تصنيعا من سائر الاتحاد السوفياتي . وهكذا فالتخصص الاقتصادي الذي حاربته الكوادر القومية في الثلاثينات ، بات امرا واقعا يمكننا ان نقدر اليوم اخطاره .

جمهوريات آسيا الوسطى ، باستثناء كازخستان ، تختص بانتاج القطن او بتربية الدواجن وقد انتشرت حول هذه المحاصيل الاساسية صناعات مرتبطة بها (صناعات غذائية ، نسيج) ، ولكن هذه لم تبلغ اطلاقا مستوى الانتاج الاساسي.

والخطة الخمسية الاخيرة لم يلحظ فيها تطور خارق للصناعات الثقيلة التي تتطلب توظيفات هائلة وتنظيما لنقل الحديد المنعدم الوجود في المنطقة . فالحديد يوجد في كازخستان التي تعتبر ثالث منتج له في الاتحاد السوفياتي ، ولكن منذ الخطة الخمسية الاولى ، ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، خصصت الموارد الهامة للجمهورية ، من حديد ومعادن ، للصناعة الثقيلة في روسيا .

موارد كازخستان لها دور حاسم في تطور مصانع الاورال والمناطق الصناعية الجديدة في سيبيريا ، وتغيير اتجاه هذه الموارد نحو آسيا الوسطى يبدو مشكوكا فيه ، لما ينتج عنه من اضعاف للقدرة الانتاجية لصناعات باتت شديدة النمو .

يضاف الى ذلك وجود عامل هام له دوره في الموضوع ، يعود الى امور السياسة الخارجية . فآسيا الوسطى قريبة جدا من الصين ، وهي ، في حال تصنيعها ، يمكنها

ان تشكل عنصرا اغرائيا اضافيا للصينيين الذين يبحثون عن نمو سريع . ففي الوضع الحالي للعلاقات الصينية ـ السوفياتية ، يتوجب على الاتحاد السوفياتي الا يبالغ في تنمية اقتصاد هذه المنطقة ذات السكان المنتمين الى الشرق اكثر من انتمائهم للعالم الاوروبي . فالمقتضيات الاقتصادية وجيرة الصين تبين الاسباب التي ادت الى تضييق دروب التنمية في آسيا الوسطى . وتبين كذلك أسباب تردد المخططين ، حاليا في تشجيع ايجاد حلول جذرية لمشكلة فائض اليد العاملة في المنطقة .

في الواقع ، لم ترتسم بعد اي معالم اختيار واضح ، ويبقى القرار متأرجحا بين اتجاهين . في الجهة الاولى ، هنالك ضغط في موسكو ، وفي المنطقة ، في صالح التنمية الصناعية لآسيا الوسطى ، غايتها حل مشكلة اليد العاملة محليا . ومنذ عام ١٩٧١ ، يطالب خبراء الغوسبلان بانشاء سريع لصناعات تتطلب يدا عاملة وفيرة (انشاءات آلية ، صناعات كيماوية وصناعات غذائية) . هذا الاتجاه اتسع في السبعينات في الغوسبلان وقد تذرع المدافعون عنه بحجة ضعف حركة انتقال السكان المحليين ، معتبرين هذه الظاهرة امرا مسلما به .

وفي المقابل ، يقوم خبراء آخرون بدعم فكرة « توزيع علمي لموارد اليد العاملة » هذه النظرية المناقضة يبررها وجود مناطق مفتقرة الى اليد العاملة . وطريقة حل المشكلة هنا تختلف عن سابقتها ، وتنطلق من التيارات النزوحية لتؤكد طابعها الفوضوي والعفوي ، ولتظهر التفاوت الموجود بين المصلحة العامة والمبادرات الفردية ولتطالب بوجوب تنظيم النزوحات ضمن اطار اقتصادي واضح . وقد قام العالم الاقتصادي ا . توبيلين بتطوير هذه الفكرة بصورة دقيقة . فهو قد استنتج من اجتماع اللجنة المركزية للحزب المنعقدة بهيئتها الكاملة ، في كانون الاول ١٩٧٤ ، اعتقاده بأن الاختيار الرئيسي للحزب ، فيما يتعلق بموضوع الاقتصاد ، هو في اتجاه توزيع علمي لموارد اليد العاملة ، اي اعادة توزيع هذه اليد العاملة .

وبعد تحليله لمختلف اساليب توزيع اليد العاملة ، كتب توبيلين : اذا اخذنا بعين الاعتبار النقص المتزايد في موارد اليد العاملة ، فلا بد من وضع حد لغياب التنسيق في مختلف اساليب توزيعها على المقاطعات . وان التنسيق في حجم الاستخدام المنظم وتعيين وجهته ، وفي النزوحات والدعوات الى العمل ، يجب ان يتم على يد الغوسبلان للاتحاد السوفياتي استنادا الى خطط موحدة لاعادة توزيع اليد العاملة .

ومما يلفت النظر ، في اطار النزوحات الحالي ، ظهور نظريات كالاستخدام المنظم والدعوة الاجتماعية . فالاستخدام المنظم (اورغنابور) كان له المقام الاول خلال اعوام التصنيع الكثيف في نقل قوة العمل من الريف الى المدينة،واعادة توزيع اليد العاملة على الاقاليم وتقسيمها على القطاعات الاقتصادية الاشد افتقارا اليها .

هذا النوع من الاستخدام غايته تكييف العمال وفق حاجات منطقة ومؤسسة معينين ، ويفترض فيه الخبراء تمكنه من توفير اليد العاملة للمناطق الاكثر احتياجا لها ، كسيبيريا والشرق الاقصى والشمال الاقصى ، وهي مناطق حيوية للاقتصاد . انما هنالك عائق يتأتى من كون العمال الجدد في هذه المناطق يذهبون اليها لمدة

محدودة ، طمعا بأجور مرتفعة ، وهذا ينقص من مردود التوظيفات التأهيلية المقرونة بهذا النوع من الاستخدام . « فلكي يمكن تثبيت الاجهزة المجندة من قبل « اورغنابور » في مراكزها ، يجب تشجيع النزوحات العائلية التي لم تكن تشكل ، في ١٩٦٩ — ١٩٧٠ الا ٦ ٪ من النزوحات العمالية المرسلة بهذه الطريقة » .

النزوحات العائلية طبقت حتى الآن ، بالدرجة الاولى ، في القطاع الزراعي ، اذ ترسل اجهزة تقنية (سائقو الجرارات ، ميكانيكيون ، الخ) الى المؤسسات الزراعية في المناطق المتخلفة تشجيعا لتحقيق بعض التقدم . وهكذا ، فقد ارسل خلال الاعوام ١٩٦١ — ١٩٧٠ زهاء ٢٠٠٠٠ ميكانيكي لتكميل الملاك الزراعي للمقاطعات الجنوبية للشرق الاقصى . وبغية تسهيل هذا النوع من النزوحات ، كان أحد الاقتراحات يقوم على نزوح عدة عائلات معا من قريتها الاصيلة الى قرية واحدة ، فتخف بذلك المشاكل الناتجة عن الشعور بالوحدة وضرورة التأقلم مع البيئة الغريبة .

أما الدعوات الاجتماعية ، فالغاية منها تأمين اليد العاملة ، لمدد قصيرة في المناطق التي يشكل فيها نأيها واحوالها الطبيعية عائقا امام النزوحات الاختيارية او النزوحات المنظمة . ويؤمن اليد العاملة هنا شبان يعينهم الكومسومول او مجندون انهوا مدة خدمتهم .

هذا النوع من النزوح لا يخلو من مساوىء . فهو يقوم على مشاعر الشباب ويتميز بعدم استقرار النازحين الذين ما ان يصلوا الى المراكز النائية حتى يغيروا نوع عملهم او يغادروا المنطقة ، نظرا لعدم وجود مسؤول عن تصرفاتهم .

هنالك حلان لتلافي مساوىء هذا النوع الاخير من النزوح ، اولا ، استخدام الشبان المؤقت ، بطريقة مبرمجة ، ومراقبة دقيقة لنشاطهم في مرحلة عملهم ضمن اطار الدعوات الاجتماعية . وثانيا ، وجوب عدم توجيه هذه الدعوة الى الذكور خاصة ، بل توخي توازن جنسي في الاستخدام ، يساهم في تثبيت المتطوعين في مراكز عملهم .

ونرى ان جميع الحلول المقترحة تتجه نحو مفهوم واحد ، هو اعتبار اليد العاملة سلعة يمكن نقلها الى المراكز الاقتصادية ، بدلا من ان تحاول ملاءمة الاختيارات الاقتصادية بحسب توزيع اليد العاملة . ولكي تصبح هذه الحلول مجدية يجب أن تتوفر عدة شروط ، اولها تخطيط دقيق لسياسة اليد العاملة يكون على مستوى الاتحاد لا مستوى الاقاليم . ثانيا ، اشراف اكثر صرامة من الاشراف الحالي على التنقلات والاختيارات الفردية . ثالثا ، تعويض عن الطابع الاستبدادي او التوجيهي للسياسة المقترحة ، باغداق الاغراءات العاطفية والمادية ، كجمع العائلات، لازالة عزلة العامل ضمن برنامج الاستخدام المنظم ، او اعادة جمع عدة عائلات في مكان واحد ، تلافيا لانقطاعها عن جماعتها الاصلية ، ومحاولة موازنة عدد الذكور والاناث في حال النزوح المؤقت للشباب . وهذا جميعه يدخل في اطار محاولة اضفاء صبغة انسانية على النزوحات .

النزوحات والاغراءات المادية

تبقى الاغراءات المادية هي الاهم في البرنامج المذكور ، ويجب ان تتضافر

الاجور وتأمين السكن والمدارس لاقناع النازحين بمغادرة مراكز اقامتهم والاستقرار نهائيا ، او لمرحلة طويلة ، في مناطق مقفرة . ولنظرية اعادة توزيع اليد العاملة افضلية اكيدة على نظرية ملاءمة الاختيارات الاقتصادية مع اماكن وجود اليد العاملة. فهي وحدها التي تستطيع ، وان جزئيا ، تلبية حاجات اقتصاد الاتحاد السوفياتي . وهي وحدها التي تسمح بتحاشي ركود المناطق الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، فتمنع بذلك تراجع الاقتصاد ، اذ ان الاتكال فقط على المناطق الغنية باليد العاملة يسبب مشكلة حادة لجميع المناطق الاقتصادية .

وفي حال عدم تبني نظرية اعادة توزيع اليد العاملة ، فهنالك امكانية تخيل حلين ، احدهما استخدام اليد العاملة في الاماكن التي تتواجد فيها ، وهذا يتطلب توظيفات كبيرة ، والآخر المحافظة على القدرة الاقتصادية للمناطق الصناعية القديمة والمناطق التي تجري تنميتها باللجوء الى العمال الاجانب . هنالك دلائل توحي بأن الحل الاخير لم يكن غائبا عن بال المخططين السوفيات . فثمة مشاريع كبيرة يشترك في القيام بها الاتحاد السوفياتي الى جانب بلدان اشتراكية ، تتضمن مساهمة عمال من البلدان المذكورة ، كما هي الحال في مشروع خط انابيب الغاز في اورنبورغ . وكذلك جرى استخدام عمال اجانب في المشاغل السوفياتية ، بموجب اتفاقيات تبادل (مواد اولية او سلع استهلاكية مقابل قوة عمل) ، وهذا حال البلغاريين وغالبا الكوريين ، الموجودين بكثرة في الاتحاد السوفياتي . واخيرا هنالك عمال من بلاد غير شيوعية ، وتأتي في الدرجة الاولى منها فنلندة وحتى بعض بلاد اوروبا الغربية. واذا كان من الصعب تحديد عدد العمال الاجانب الموجودين في الاتحاد السوفياتي (التقديرات تتراوح بين ٥٠٠٠٠ و ١٦٠٠٠٠ تقريبا) الا انه من الواضح عدم تمكنهم من سد فراغ النقص في اليد العاملة السوفياتية . بل هم على افضل حال ، قد يعوضون ، في وفودهم ، عن الرحيل المتتابع بانتظام وان بصورة محدودة ، اعتبارا من مطلع السبعينات ، وقوامه اليهود والالمان والارمن الذين يختارون الهجرة طواعية.

بعد التأكد من ان كل سياسة ، لا تلجأ الى نقل اليد العاملة الى المناطق المفتقرة اليها ، يكون لها عواقب اقتصادية وخيمة ، علينا ان نتساءل عن تيسر الامكانية للسلطة السوفياتية لتنظيم هذه النزوحات على نطاق واسع . على السلطة ، كي تنجح في ذلك ، ان تلقى حسن قبول الشعوب المعنية ، وهذا قد يستحصل عليه ، حسب رأيها ، بالمنافع الممنوحة وبداعي الحاجة . ولدينا مثال على ذلك في مرسوم اتخذه مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، في ايار ١٩٧٣ ، حول « المنافع الجديدة الممنوحة الى المواطنين الذين يستقرون في المزارع التعاونية ومزارع الدولة » . هذا المرسوم كان يستهدف الكولخوزات والسوفخوزات الواقعة في المنطقة المحيطة بالصين ، وينص على تخصيص منافع متعددة وهامة للنازحين الجدد (مكافآت ، اجازات ، امكانية شراء سيارات او دراجات) .

الى اي حد تستطيع اغراءات من هذا النوع ان تجتذب اليد العاملة الاضافية، في آسيا الوسطى ، نحو المناطق المفتقرة اليها ، والى اي مدى تتجاوب مع المشاكل الحقيقية للسكان ؟ من الصعب جدا الوصول الى قرار عادل في هذا الموضوع ، طالما

ان المعلومات العائدة الى الحالة المادية الحالية لشعوب آسيا الوسطى متناقضة . ان السلطات السوفياتية تؤكد باستمرار ان مستوى ازدهار سكـــان الجمهوريات الاطرافية بات شديد التقارب ، بل هو غالبا يفوق مستوى المعيشـــة في المركـــز . والمراقبون الاجانب الذين يزورون آسيا الوسطى يؤكدون بصورة عامة وجود تفاوت في مستوى المعيشة بين المركز والاطراف ، هو في صالح هذه الاخيرة .

وقد برهنت دراسة غربية ، اجريت عن العام ١٩٧٠ ، ان الدخل العائلـــي للكولخوزيين في الجمهوريات الخمس لآسيا الوسطى يفوق الدخل العائلي للاتحـــاد السوفياتي عامة ولنجمهوريات السلافية خاصة . هذا الوضع المميز للاطراف يزيـــد من حدته اختلاف اسعار المشتريات في مختلف المناطق . وقد قام باحثـــون سوفيات بتحقيق نتجت عنه معلومات قيمة لتقدير مستوى المعيشة في الجمهوريات الاسلامية . بموجب هذا التحقيق تبين ان قيمة ملء سلة من الحاجيات المنزلية ، كافية لاربعـــة اشخاص ، ومقدرة برقم ١٠٠ في مناطق الوسط ، تكلف ٧ر٩٧ في كازخستان ، و ٣ر٩٠ في الجمهوريات الاربع الاخرى في المنطقة . هذه معلومات متوافقة تؤكد سهولة الحياة في آسيا الوسطى ، مما لا يترك سببا لنزوح السكان عنها والتفتيش عن أجور أعلى.

انما هذه المعلومات لا تعكس صورة كاملة عن الوضع الذي تعقده عدة عوامل متغيرة ، واهمها حجم العائلات . فما ان ننتقل من الدخل العائلي الى الدخل للفـــرد العائش في عائلة ، حتى يتدخل عامل عدد الاولاد ، اي الديموغرافيا ، فيعدل ، بصورة كبيرة ، المقارنات التي كانت لحينه في صالح آسيا الوسطى . ويمكننا تصنيف دخـــل الكولخوزيين في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي ، وفق الجدول رقم ٨ .

هذا الجدول يبين ان ادخال حجم العائلة في الاعتبار يبدل تدرج الدخل بالنسبة للجمهوريات . فان آسيا الوسطى والقوقاس تأتيان في مستوى اعلى من المعـــدل الوسطي ، اذا اعتبرنا الدخل العائلي ، بينما تأتي الجمهوريات السلافية ومولدافيا في مستوى ادنى من المعدل الوسطي وفي ادنى مرتبة من سلم الدرجات .

اما اذا اعتبرنا الدخل الفردي ، فالتقسيم يختلف تماما ، وتظهر من ثم ثـــلاث فئات رئيسية واضحة التباين . فهناك الاغنياء ، اي فلاحو الجمهوريات البلطيقيـــة الثلاث ، والمتوسطون (في حدود المعدل القومي) اي السلافيون والجيورجيـــون والمولدافيون ، والفقراء ، اي فلاحو سائر الجمهوريات الاسلامية يضاف اليهم الارمن، وهم في مستوى منخفض عن المعدل القومي ويبلغ دخلهم احيانا نصف دخل البلطيين. هذا الوضع يمكن تعميمه اجمالا على سائر سكان الاتحاد السوفياتي الريفيين ، اي على السوفخوزيين كذلك . واذا اضفنا الى ما تقدم ان دخل السكان الريفيين يقـــدر بنسبة ٤ر٨٧٪ من دخل عمال الصناعة ، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السكـــان الاصليين في آسيا الوسطى والقوقاس يستخدمون في الزراعة أكثر منهم في الصناعة، يمكننا ان نستنتج ان الدخل الفردي لغالبية سكان هذه المنطقة هو دون المعـــدل القومـــــي .

استقرار سكان الاطراف دليل اما على عدم وجود حاجة ملحة ، بالنسبة اليهم، تدفعهم الى النزوح ، واما على ان تعلقهم بمنطقتهم الاصلية اقوى من مصاعب الحياة اليومية . واذا اخذنا بهذا الراي الثاني ، يمكننا الشك في فعالية الاغراءات الماديـــة

جدول رقم ٨ ـ دخل الكولخوزيين السوفيات
(المعدل القومـــي = مؤشر ١٠٠)

الجمهوريات	الدخل السنوي للعائلة	الجمهوريات	الدخل السنوي لكل فرد من العائلة
تركمانيا	١٤٠	استونيا	١٨٢
ليتوانيا	١٣٦	لتونيا	١٥١
استونيا	١٢٧	ليتوانيا	١٤٣
جيورجيا	١٢٧	اوكرانيا	١٠٩
أرمينيا	١٢٢	روسيا الاتحادية	١٠٨
ازبكستان	١٢٠	بييلوروسيا	١٠٧
كازخستان	١١٩	جيورجيا	١٠٦
لتونيا	١١٩	مولدافيا	٩٨
كيرغيزيا	١٠٧	تركمانيا	٧٨
آذربيجان	١٠٦	كازخستان	٧٧
طاجكستان	١٠٥	ارمينيا	٧٧
روسيا الاتحادية	٩٩	كيرغيزيا	٧١
بييلوروسيا	٩٨	أزبكستان	٦٨
مولدافيا	٩٧	آذربيجان	٦٥
اوكرانيا	٩١	طاجكستان	٥٨

في تنمية التيارات النزوحية نحو المركز .

على كل ، وان كان من الواضح ان هنالك مشكلة استخدامية ودخلية في الاطراف وان هذه المشكلة ستتفاقم ، فعلينا ، مع ذلك ، ان نعدل المعطيات الرقمية الخاصة بالدخل ، بعناصر اخرى ، مادية ومعنوية مرتبطة بالبيئة . فآسيا الوسطى والقوقاس تتمتعان بظروف مناخية مفضلة يصعب معها على ابنائها التأقلم مع المناطق القاسية في المركز أو خاصة في سيبيريا . فالظروف المناخية لها تأثيراتها على طرق المعيشة وعلى العادات الغذائية ، التي تسهم في تيسير الحياة اليومية للسكان المعنيين . وهكذا فان الفواكه والخضار ، التي يتزايد استعمالها في غذاء المواطنين السوفيات ، تشكل ترفا ثقيل العبء على الدخل في روسيا وفي اغلب المناطق المفتقرة الى اليد العاملة ، بينما في الاطراف الجنوبية يجري استهلاك هذه السلع ذاتيا من قبل الفلاحين ، ويتوجب بالتالي اضافتها الى معدلات الدخل .

ونمط الحياة التقليدي ، الذي لا يزال غالبا في الاطراف (سكن مشترك لعدة اجيال من البشر ، رعاية الاطفال من قبل والدتهم او احد الاقارب ، استهلاك ضعيف للمشروبات الروحية في المناطق الاسلامية) ، يخفف عددا من المصاريف ، ترهق في الاماكن الاخرى ميزانية العائلة . وبصورة عامة ، فالاستهلاك الذاتي منتشر جدا حيث تكون الزراعة العائلية مهمة . ويجدر لفت النظر الى ان في ليتوانيا ولتونيا ،

حيث الحاصلات الزراعية كثيرة كذلك ، فالاستهلاك الذاتي فيها مرتفع ايضا .

ما يمكن استخلاصه ، في آخر الامر ، من التحقيقات المتناقضة عن ظروف الحياة اليومية لشعوب آسيا الوسطى ، حيث تكمن اكبر مشاكل الغد (اليد العاملة والاستخدام) هو أن هذه الجمهوريات تبدو مزدهرة ، وان كان الفرد المتوسط من آسيا الوسطى ، ذا دخل اضعف من دخل مثيله من الجمهوريات الغربية للاتحاد السوفياتي . والازدهار هذا ليس جميعه من باب الوهم ، فهو ناتج ولا شك عن بيئة وسلوك وعادات خاصة بهذه المنطقة ، وهي التي تفسر الصعوبة في استئصال ابناء هذه المنطقة المولودين فيها . هذا الازدهار الواضح يترك المجال ، مع ذلك ، للحدس بأن هنالك في الافق مشاكل حقيقية ، حالية او وشيكة .

★ ★ ★

فما مظهر هذه المشاكل ؟ اهي في تغيير المواقف ، ام في قطيعة مادية مع البيئة المجاورة ، ام ، على عكس ذلك ، في متطلبات من السلطة السوفياتية لتوزيع افضل للموارد والامكانيات ، على كامل المدى الذي تشرف على تنظيمه ؟ هذا السؤال لا يصلح فقط لسكان آسيا الوسطى ، بل للجماعات القومية للاتحاد السوفياتي كلها ، وقد بات عليها ان تحدد ذاتها بعضها مع بعض ومع المجموع الذي تؤلف ، في اضطرارها الوشيك لمواجهة تحد مزدوج . تحدي السلطة المركزية في تأكيدها للوحدة المتصاعدة للشعب السوفياتي ، بتوحيد الظروف الاقتصادية والتنمية الثقافية ، وتحدي الاقتصاد المصطدم في كل مكان بمشاكل ناتجة عن الاختيارات والمسالك الديموغرافية المختلفة .

الفصل الرابع

قوى الدمج الاجتماعي : السلطة السياسية والاجتماعية

يمكن التطلع الى الاتحاد السوفياتي وتحليله من خلال وجهتي نظر متناقضتين تماما . فهو مجتمع متعدد العروق زادت الفوارق فيه بزيادة تفاوتاته الديموغرافية ، او مجتمع جديد تتغلب فيه القوى الاندماجية على فوارقه وتعمل بصورة متواصلة لتنمية وحدته . هذا المفهوم الثاني هو السائد في الدستور السوفياتي لعام ١٩٧٧ (١) . ودور السلطة حاسم في كلا الافتراضين ، ان هي تدخلت كقوة دمج اجتماعي او كجهاز موجه للتنوع . ومن الواضح انها تملك التأثير الحاسم على مستقبل المجتمع السوفياتي . لذا يجدر التعرف الى كيفية معالجة السلطات السوفياتية للمشكلة القومية ، والى الاتجاهات المستقبلية لنشاطاتها واختياراتها .

مستقبل موضوع نقاش : الفدرالية السوفياتية

ترك خروتشيف لخلفائه شعار انصهار الامم ، كهدف مرحلي اساسي . وبالرغم من الحذر بل الضغينة التي ارتبطت بجميع المشاريع التي ساندها ، فقد احتفظ الفريق الذي خلفه بمبدأ الانصهار . وظل الفريق الحاكم حتى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، المنعقد عام ١٩٧٦ ، اي خلال اثني عشر عاما ، امينا للهدف الوحدوي . ولكنه اصطدم ، بسبب هذا الهدف ، بعداوة النخب القومية .

منذ عام ١٩٦٦ قامت مناظرات ، ظاهرها مجرد مناقشات علمية ، بين مؤيدين للنظرية الوحدوية ومثقفين او كوادر قومية كانت تدافع بحماس عن فكرة استمرارية الامم . وموقف هؤلاء الاخيرين كان واضحا . فالدولة السوفياتية قد قامت بمهمة تاريخية مرموقة ، في ضمانها نمو القوميات والمساواة بينها . وبعملها هذا اثبتت اهمية

---

(١) النص الروسي نشر في موسكو ، بوليتيزدات ، ١٩٧٧ ، ٦٢ ص ، وله ترجمة فرنسية جيدة ، نشرت في « التوثيق الفرنسي » .

الواقع القومي واستمراريته . ومحاولة اضعاف الامم السوفياتية او جعلها موضع نقاش يجعل من اكمل انجاز للنظام السوفياتي موضوع نقاش .

بدا المؤتمر الخامس والعشرون معبرا عن انتصار النظريات القومية ، اذ كانت الخطابات فيه ، وللمرة الاولى منذ عام ١٩٦١ ، مقتصرة على نجاح السياسة القومية السوفياتية ، تنادي بازدهار وبصداقة الامم ، مهملة الهدف الوحدوي ورافضة القبول به .

ودستور عام ١٩٧٧ يؤكد جزئيا هذا الاتجاه ، اذ نراه يحافظ على النظام الفدرالي (مادة ٧٠) وعلى ضمانة هذا النظام ، اي الحق في الانفصال (مادة ٧٧) . ولكن الدستور هذا لا يخلو من الغموض فيما يتعلق بمستقبل الفدرالية السوفياتية . وليونيد بريجنيف ، فى تقديمه للدستور الجديد ، برره بالتقدم الاقتصادي المحقق منذ اربعين سنة ، وخاصة ببروز تجمع تاريخي جديد هو الشعب السوفياتي . وهنا أول نقطة غموض في الدستور ، فهو يؤكد بأن تطور المجتمع السوفياتي نحو تجاوز الفوارق القومية أمر مفروغ منه ، بدليل وجود « شعب سوفياتي » ، وفي الوقت ذاته ، يحافظ على الفدرالية التي تعبر من الناحية القانونية عن وجود فوارق قومية . وقراءة الدستور توحي باتجاه نحو تأكيد وحدة الشعب السوفياتي ، لا التنوعية والحفاظ على الفدرالية .

فقد حدد دستور الاتحاد السوفياتي بأنه تجسيد لوحدة دولة الشعب السوفياتي ، او الاداة المشتركة لتوحيد جميع الامم والقوميات في بنائها للشيوعية . وهذا التحديد الذي كان مقتصرا عام ١٩٣٦ على الفدرالية وعلى حرية اختيار الامم في انتسابها الى هذه الفدرالية ، بات اليوم موسعا ومعدلا ، يؤكد على الارادة وعلى الاسس الوحدوية لهذه الدولة . اعتبارا من هذه المادة الافتتاحية ، اصبحت الفدرالية من مخلفات الماضي أمام الوحدة النامية ، واضحى « الحق بالانفصال » ذا وقع غريب وسط هذه السلسلة من النصوص التي لا يشار فيها الا الى اجهزة سلطة دولة الاتحاد .

ماذا يعني في الواقع هذا الحق في الانفصال ؟ فليس في الاتحاد السوفياتي من فكر بممارسته ، او بالاصرار على تطبيقه . وقد يعترض معترض بعدم الوجود الفعلي لمن يفكر بذلك او يرغب فيه . على كل حال ، فقراءة النص الجديد للدستور تظهر أن ممارسة حق الانفصال ، حتى من وجهة النظر القانونية ، قد اصبحت اشد تعقيدا مما كانت عليه عام ١٩٣٦ . فدستور عام ١٩٣٦ كان دستور دولة فدرالية جامعة لامم مختلفة ، انتسبت اليها بملء خيارها (مادة ١٣) . ومن ثم فان الانفصال عن هذه الدولة كان امرا واردا ، لم تكن هذه الدولة تستطيع ، من الوجهة القانونية ، ان تعارضه اذا ما طلب منها بصورة واضحة .

في عام ١٩٧٧ غيرت الدولة السوفياتية طبيعتها . فهي دولة كل الشعب ، وبالتالي ، دولة ذات طبيعة غامضة ، يسيطر عليها الحزب الشيوعي الذي اضحى بموجب الدستور القوة الموجهة والقلب النابض للنظام السياسي (مادة ٦) . اضف الى ذلك أن هذه الدولة بات عليها ان تتصرف ضمن مبدأ المركزية الديموقراطية

(مادة ٣) ، وهو مبدأ نادى به لينين في مطلع القرن لخدمة حزبه الثوروي . ان الحزب ، في الاتحاد السوفياتي ، كان يهيمن على الدولة منذ عام ١٩١٨ ، او هو امتزج بها ، اذ طبقت المركزية الديموقراطية ، اعتبارا من هذا التاريخ ، على تنظيم الدولة . انما ظلت هذه ، قانونيا ، منفصلة عن الحزب ، يضطلع كل منهما بمهمته ودعوته الخاصة .

لقد وجه الاعضاء المؤسسون السوفيات ضربة قاسية ، قانونيا ، للفدرالية بالمزج بين الدولة والحزب ، وبالتأكيد على أن الحزب هو القوة الموجهة للدولة ، وان المركزية الديموقراطية هي المبدأ الاساسي في تنظيم الدولة . فالحزب دعوته الوحدة، وبالتالي فالتنوع القومي لا يدخل في برنامجه وليس ضمن مهماته .

كيف يمكن ممارسة الحق بالانفصال في دولة ممتزجة بحزب يجسد مبدأ الوحدة ؟ هذا الحزب يكون خائنا لذاته في قبوله الارادات الانفصالية ، وخائنا « للشعب السوفياتي » ، الذي اصبح وجوده دستوريا ، باسهامه في تجزئة هذا الشعب . نحن هنا ، ولا شك ، امام جدل نظري بحت ، انما تجدر الملاحظة بأن الفدرالية ، وهي حجر الزاوية في النظام ، اضحت للمرة الاولى في التاريخ المؤسسي للاتحاد السوفياتي ذات محتوى ضعيف .

ويظهر تراجع الفدرالية ، كذلك ، في الترتيب العملي لبنود الدستور . فالبحث في الفدرالية لم يعد له نفس مرتبته في زمن ستالين ، بل اتى ذكره بعد النظام السوفياتي (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) ، ومبادىء السياسة الخارجية ، وحقوق وواجبات المواطنين ، وحشر في القسم المخصص للتنظيم ولسير العمل .

هذا المركز التبعي للفدرالية ، في معزل عما يشكل اسس الاتحاد السوفياتي زاد من خطورته الاحكام الخاصة بالعلاقات بين النظام الفدرالي واجزائه المفدرله . فدستور عام ١٩٣٦ بين بصورة دقيقة صلاحيات كل جمهورية ورسم خطوطها ، والنص الحالي ، على عكس ذلك تماما ، لا يعرف غير صلاحيات الاتحاد ، التي تشمل على وجه التقريب كل شيء . ويبقى على الجمهوريات ان تكتشف ما يعود اليها شخصيا من صلاحيات . وحتى في هذه الحالة ، وبالنظر لانعدام النصوص ،فهي لا يسعها ان تجد مجالا يبقى خاصا بها ، اذ ان الدستور يضيف الى التعداد الطويل لصلاحيات الاتحاد مادة تترك لهذا الاتحاد أمر « حل سائر المشاكل ذات الاهمية الفدرالية » (١٢ ، مادة ٧٣) .

الدستور الحالي فيه الجواب على المناقشات التي افتتحها خروتشيف ، عام ١٩٦١ ، حول مستقبل الاتحاد السوفياتي . وارادته الوحدوية ، التي طالمًا لاقت أنتقادا لها في الاطراف ، اضحت لحمة دستور ١٩٧٧ . لا شك ان الفدرالية قد حوفظ عليها ، ولكن هل كان من الممكن ازالتها ، بكل بساطة ، دون اثارة احتجاجات ترية في الجمهوريات ؟

الوضع في الاطراف يقضي بوجوب لجوء السلطة المركزية الى المساومة ، ولو جزئيا ، مع رعاياها من غير الروس ، والبعض منهم عنيف . فهل كان بامكانها الدخول معهم في صراع مكشوف ، يؤدي الى اسالة الدماء او الى انفجار شعبي واسع ؟

الحوادث المتفرقة التي جرت في السنوات الاخيرة دليل على امكان ظهور معارضات في الاتحاد السوفياتي ، قد لا تكون سهلة الحدوث او خالية من المخاطر ، ولكنها على كل حال ممكنة ، ويصعب قمعها دون ان تصل اخبارها فورا الى العالم الخارجي .

وتعلق الاقوام غير الروسية بالنظام الفدرالي صريح الى درجة لا يمكن معها محاربته مباشرة . لكن الدستور يشير بوضوح الى ان الفدرالية غدت في حكم المؤجلة التنفيذ ، وقد أزال جزئيا ضماناتها ووسائل عملها المؤسسية . زد على ذلك ان ليونيد بريجنيف في تلخيصه للمناقشات الشعبية التي جرت في صيف ١٩٧٧ ، في عموم الاتحاد السوفياتي ، حول الدستور ، صرح بأن اقتراحات « القاعدة » لالغاء الفدرالية كانت كثيرة .

واذا كان لم يؤخذ بهذه الاقتراحات ، فلانها ، حسب قوله ، كانت غير مناسبة وسابقة لاوانها . ولكنه لم يبد رفضه للمبدأ بحد ذاته . هنا الانذار يبدو واضحا، فاننا لسنا امام مرحلة انتقالية وحسب ، بل ان الاجماع حول الفدرالية لم يعد تاما. ان خلفاء خروتشيف ، رغبة منهم في التقرب من الشعب السوفياتي ، اهملوا كل ما له علاقة بحلم سلفهم اليوطوبي لتغيير الاتحاد السوفياتي ، الا انهم حافظوا على فكرة أن وحدة المجتمع السوفياتي تتضمن آجلا وحدة الدولة (راجع الرسم البياني رقم ٥) .

حقيقة الفدرالية

اذا تنحينا عن آفاق الدستور المستقبلية لتفحص الحقيقة الراهنة للنظام السياسي ، تجدر الاشارة الى ان الدولة كانت وستظل ميدان مساهمة الامم في الحكم ، بصورة متساوية . فكيف ترتسم المساواة السياسية عمليا ان في المركز وان في الجمهوريات المفدرلة او ذات الاستقلال الذاتي ؟

في الوسط ، يعتبر مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، من الناحية القانونية ، ارفع جهاز حكم في الدولة ، والامم ممثلة فيه بصورة أكثر من منصفة . فالامم غير السلافية ، التي كانت في عام ١٩٧٠ ، تشكل ٢٦٫١٪ من السكان ، كان لها فيه ٤٠٫٣ ٪ من المقاعد . ولكن ما ان نتجه نحو السلطات التي يكمن فيها الحكم عمليا — رئاسة مجلس السوفيات الاعلى ، مجلس الوزراء ، لجان الدولة — حتى يأخذ الوضع بالتبدل . ففي مجلس السوفيات الاعلى ، وهو جهاز دائم لجمعية ثانوية جدا (٣) ، كانت الرئاسة ، وهي تعادل وظيفة رئيس الدولة ، من حصة السلافيين دائما ، باستثناء رئاسة ميكويان (١٩٦٤ — ١٩٦٥) .

وفي مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، حصة الروس ، او بصورة عامة السلافيين ، ساحقة ، اذ انهم يحتفظون بـ ٩٠٪ من الحقائب الوزارية ، والرئاسة

---

(٢) كومونيست ، رقم ١٥ ، تشرين الاول ١٩٧٧ ، ص ١٠—١١ .

(٣) مجلس السوفيات الاعلى يلتئم في دورة عادية مرتين في السنة ، ومدة الدورة يومان او ثلاثة أيام ، اي ما يقارب الاسبوع في العام .

كانت دوما من نصيبهم (باستثناء ستالين ، الذي لم يكن من الممكن اعتباره ممثلا للقوميات ، لا هو ولا ميكويان) . وهكذا كانت الحال في اغلب لجان الدولة ذات الصلاحيات المركزية والاطرافية (وزارة التخطيط ، أمن الدولة ، الخ) . هذا الوجود غير الكافي للنخب القومية في المركز يمنعها من المساهمة ، على قدم المساواة، في المرحلة التقريرية .

اما فيما يتعلق بسلطات الجمهوريات ، فهنا ايضا لا ينطبق الوضع النظري على الوضع العملي . لا شك ان مجالس وحكومات الدول القومية تعكس التركيب العرقي للسكان . وعندما نتأمل مختلف اجهزة السلطات الجمهورية ـــ مجالس السوفيات العليا ، حكومات ـــ يتضح ان ممثلي الامة الاصيلة في الجمهورية يحتلون جميع المراكز ، والروس فيها محدودو العدد او لا وجود لهم . زد على ذلك ان بعض المراكز الرئيسية ، كوزارة الداخلية والامن ، التي كانت في زمن ستالين مخصصة علنا للروس ، باتت من ثم ، بصورة عامة من نصيب الكوادر القومية .

ونجد في اوكرانيا ، عام ١٩٧٧ ، ان وزير الداخلية ورئيس أمن الدولة اوكرانيين . وكذلك كانت الحال في لتونيا بالنسبة لهاتين الوظيفتين . ويمكننا ان نضاعف الامثلة على نقل المسؤوليات من الروس الى افراد من القوميات ذات الملاقة، ولكن هذا لا يتضمن امكان استخلاص نتائج سريعة حول مدى استقلالية السلطات الجمهورية ، فهنالك وقائع عديدة تحد من هذه الاستقلالية .

فمجالس السوفيات العليا للجمهوريات ، كمثيلها للاتحاد السوفياتي ، تملك ، قانونيا ، كامل سلطة الدولة . وهي تتألف من قوميين يقومون بانتخاب مجلس رئاسة عناصره كذلك قوميون . ولكن الممارسة السياسية تظهر ان هذه المجالس الجمهورية ادنى منزلة من المجلس الاتحادي . فدورات التئامها تأتي دائما بعد دورة التئام مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، وهذا يوحي بأنها تقوم بترديد المناقشات والقرارات التي سبق ان اتخذت في موسكو .

والمنزلة الدنيا لمجالس سوفيات الجمهوريات تظهر كذلك في مدى نشر وقائع جلساتها في الصحف . فهذه تسهب في نشر جلسات مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد وتختصر في نشر الجلسات الاخرى ، وذلك حتى على مستوى الجمهوريات . هذا تأكيد آخر على ان القرارات الرئيسية تؤخذ في المركز ، وتتولى مجالس الجمهوريات نشرها .

ويختص المظهر الثاني المميز للسلطات القومية بتوزيع الصلاحيات الوزارية بين المركز والاطراف . فاذا تفحصنا تركيب الحكومات الجمهورية نذهل للتباين الموجود بين الصلاحيات الفدرالية والصلاحيات الجمهورية . فالاتحاد يمارس صلاحياته على كامل البقعة السوفياتية بواسطة وزارات فدرالية ـــ جمهورية ولجان دولة خاضعة للسلطة المزدوجة للجهاز المركزي النظير ولمجلس وزراء الجمهورية .

توزيع الوزارات في مختلف الجمهوريات يتشابه ، فهي تحتوي على ما يقارب العشرين وزارة فدرالية ـــ جمهورية مقابل خمس او ست وزارات جمهورية والوزارات الفدرالية ـــ الجمهورية تستأثر بجميع المجالات الهامة . ونأخذ مثالا

حكومة بييلوروسيا في تركيبها عام ١٩٧٧ ، فالوزارات الفدرالية ـ الجمهورية كانت لها الحقائب التالية : الزراعة ، المواصلات ، بناء التجهيزات الصناعية ، الثقافة ، التربية ، المال ، الصناعات الغذائية ، السياسة الخارجية ، الاحراج ، الصحة ، التعليم الاختصاصي الثانوي والعالي ، البناء الصناعي ، البناء ، العدلية ، التربة والموارد المائية ، الصناعات الخفيفة ، اللحم ومنتوجات الحليب ، التموين والتخزين، البناء الريفي ، الخشب وصناعات تحويل الخشب ، التجارة .

اما مجال الوزارات الجمهورية الصرف فهو يقتصر على أمور ذات أهمية محلية، كبناء الطرق واستعمالها والاستهلاك والاسكان والخدمات البلدية والصناعات المحلية، والنقل بالسيارات ، وصناعة الترب ، الضمان الاجتماعي .

ومجالس الوزراء في سائر الجمهوريات تتقارب في تنظيمها من المثال المذكور ، مع بعض الفوارق الطفيفة الناتجة عن الاوضاع الخاصة للمنطقة .

وتتفاقم هيمنة المركز على الجمهوريات الاطرافية بالدور الذي تقوم بـه لجان الدولة الوفيرة العدد . في بييلوروسيا ، كان هنالك دائما ١٥ لجنة دولة او ادارة أختصاصية في عام ١٩٧٧ ، يخضع ١٢ منها للسلطة المزدوجة ـ المركز ومجلس الوزراء الجمهوري ـ وهي : الغوسبلان (التخطيط) ، البناء ، المراقبة الشعبية ، السينما ، النشر ، الطباعة والتوزيع ، الراديو والتلفزيون ، الاسعار ، العمل ، التعليم المهني والتقني ، أمن الدولة ، التقنية والتجهيزات الزراعية ، الاحصاءات، و ٣ تتبع فقط للحكومة البييلوروسية وهي : حماية الطبيعة ، التموين المادي والتقني، تموين الغاز .

ونرى بالتالي ان لجان الدولة مقسمة وفق المبدأ نفسه الذي جرى عليه تقسيم الوزارات ، وصلاحيات الجمهوريات معدودة ومقتصرة على الامور ذات الطابع المحلي . ومثال بييلوروسيا يمكن تعميمه على سائر الجمهوريات .

وهكذا ، فان كان دستور ١٩٣٦ وخاصة الدستور الحالي للاتحاد السوفياتي لم يحددا بدقة مجالات صلاحيات كل من الاتحاد والجمهوريات ، فمن الواضح ان الممارسات العملية كانت تتجه دائما نحو توسيع صلاحيات الاتحاد . واضحت الحياة السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفياتي مشطورة الى شطرين ، حيث بات أمر اتخاذ القرارات من اختصاص السلطة المركزية ، وغالبيتها من الروس ، وترك للقوميين ، في بلادهم ، أمر الادارة او تنفيذ القرارات التي لم يساهموا في اخذها .

هذا التباين بين القرار المركزي وتنفيذه يشرح اسباب وفرة وتزايد الوزارات ولجان الدولة التابعة لاشراف موسكو . هذه التبعية هي التي تمكن من مراقبة الملاكات المحلية . وهنا يظهر التطور الذي جرى منذ زمن ستالين في موضوع المراقبة.

كانت المراقبة تتم زمن ستالين بواسطة افراد . وكانت الملاكات الروسية المعينة في الوظائف الرئيسية تمارس مراقبة مباشرة على جهاز الدولة القومي . وقد فضل خلفاؤه ان يستبدلوا بهذه المراقبة المباشرة والمكشوفة مراقبة ادارية تنتج عن تبعية الاجهزة ، اذ يمكن تسليم مسؤولية القطاعات الرئيسية الى الملاكات القومية ، بدون اخطار جسيمة ، ما دامت هذه الملاكات مسؤولة ، لا امام حكوماتها وحسب ، بل امام

ادارة مركزية في موسكو ، هي المرجع النهائي في كل خلاف حول الصلاحيات الاتحادية والصلاحيات الجمهورية .

هذا الوضع لا يخلو من مخاطر . فالملاكات الجمهورية قد لا تقبل ان تكون اداة لتنفيذ السياسة المعدة في المركز ليس الا ، وان تخضع لمراقبة هذا المركز ، مما يحد كثيرا وبصورة متواصلة من السيادة القانونية للجمهوريات . وهذا مبرر لحدوث ازمات بل نزاعات ، ان هي ظلت مكبوتة ومشتتة فبفضل مراقبة اكثر مباشرة وفعالية، اعني المراقبة التي يمارسها الحزب ، الى جانب المراقبة الادارية .

حزب لكل الاتحاد السوفياتي ؟

يشغل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، من حيث التوازن القومي للبلد، مركزا أشد ابهاما من مركز جهاز الدولة . فلقد صمم لينين حزبه كجهاز مميز لطبقة البروليتاريا ، وهو بالتالي لا يقبل في برنامجه المصالح والفوارق القومية . وقد ابعد ، قبل ١٩١٧ ، فكرة انشاء منظمة للطبقة العاملة تشمل التجزيئات القومية للمجتمع الروسي . ولكن انشاء الدولة الاتحادية ، بعد الثورة ، رافقه اعادة بناء الحزب . وانشىء داخل كل جمهورية مفدرلة حزب شيوعي جمهوري . وهنا بدأت اسباب سوء التفاهم .

هذه الاحزاب الجمهورية تؤلف ، في الواقع ، جزءا لا يتجزأ من الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وليس لها حقوق خاصة تفوق حقوق المنظمات الاقليمية . وافراد هذه الاحزاب هم رسميا اعضاء في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وتسمية هذه الاحزاب احزابا جمهورية مفرغة تماما من أي محتوى خاص . فوظيفة هذه الاحزاب ان تبرهن ، بمجرد وجودها ، على وجود الفدرالية . وهي لا تمنح الشيوعيين المحليين اي استقلال ذاتي ، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية العملية . وهذا مما يسهل فهمه ، فالحزب الشيوعي ، بموجب رسالته ، هو هيئة توحيد ودمج لا هيئة تنويع .

ويمكننا التساؤل ، من ناحية اخرى ، عما اذا كان وجود هذه الاحزاب تبرره الرغبة في موازنة مختلف العناصر العرقية للاتحاد السوفياتي ، داخل البنية الفدرالية ، بالنسبة لعدد القوميين وللمساهمة في اتخاذ القرارات . وكذلك ، عما اذا كان الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، من خلال بناه الجمهورية والمركزية ، يشجع المساواة القومية ام المركزية . يمكننا الحصول على جواب أولي من دراسة بنية الحزب الشيوعي السوفياتي ، والثقل النسبي ، داخل هذه البنية لمختلف الجماعات القومية . وتاريخ الاتحاد السوفياتي ، في هذا الخصوص ، مميز اولا بتفاوت تمثيل مختلف القوميات في الحزب .

في الاول من كانون الثاني عام ١٩٧٦ ، كان الحزب الشيوعي السوفياتي يعد ١٥٦٣٨٨٩١ عضوا ، وكان ما يزيد عن مئة جماعة قومية ممثلة فيه . والجدول رقم (١) يظهر التركيب القومي للحزب وطريقة تطور هذا التركيب بعد المرحلة الستالينية .

جدول رقم ١

القوميات	النسبة المئوية للاعضاء في الحزب الشيوعي السوفياتي			نسبة القومية في مجموع السكان العام	النسبة حزب/سكان	عدد الشيوعيين لكل الف نسمة
	١٩٦١	١٩٦٧	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦/١٩٧٠	١٩٧٦/١٩٧٠
روس	٦٣ر٥٤	٦١ر٨٦	٦٠ر٦٣	٥٣ر٣٧	١ر١٤	٧٤
اوكرانيون	١٤ر٦٧	١٥ر٦٣	١٦ر٠٢	١٦ر٨٦	٠ر٩٥	٦٢
بييلوروس	٢ر٩٨	٣ر٣٥	٣ر٦٠	٣ر٧٥	٠ر٩٦	٦٢
أزبك	١ر٤٨	١ر٧٣	٢ر٠٦	٣ر٨٠	٠ر٥٤	٣٥
كازاخ	١ر٥٥	١ر٥٧	١ر٨١	٢ر١٩	٠ر٨٣	٥٣
جيورجيون	١ر٧٧	١ر٦٥	١ر٦٦	١ر٣٤	١ر٢٤	٨٠
آذريون	١ر١٠	١ر٢٨	١ر٤٨	١ر٨١	٠ر٨٢	٥٣
ليتوانيون	٠ر٤٤	٠ر٥٦	٠ر٦٨	١ر١٠	٠ر٦٢	٤٠
مولدافيون	٠ر٢٨	٠ر٣٧	٠ر٤٣	١ر١٢	٠ر٣٨	٢٥
لتونيون	٠ر٣٥	٠ر٣٩	٠ر٤٢	٠ر٥٩	٠ر٧١	٤٦
كيرغيز	٠ر٢٨	٠ر٣١	٠ر٣٢	٠ر٦٠	٠ر٦٦	٣٤
طاجيك	٠ر٣٤	٠ر٣٧	٠ر٤١	٠ر٨٨	٠ر٤٧	٣٠
أرمن	١ر٦٧	١ر٥٨	١ر٥٠	١ر٤٧	١ر٠٢	٦٦
تركمان	٠ر٢٨	٠ر٢٨	٠ر٣١	٠ر٦٣	٠ر٤٩	٣٢
استونيون	٠ر٢٥	٠ر٣٠	٠ر٣٢	٠ر٤٢	٠ر٧٦	٤٩
مختلف	٩ر٠٠	٨ر٧٨	٨ر٣٥	١٠ر٠٧	٠ر٨٣	٥٤

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول ، اولا ، ان نسبة بعض الجماعات القومية في الحزب تزيد عن نسبتها في مجموع السكان ، كالجيورجيين والروس والارمن . كما ان هنالك شعوبا تنخفض نسبة تمثيلها بشدة ، كالشعوب البلطية واغلبية الشعوب الاسلامية (باستثناء الكازاخ والآذريين) . انما هذا التفاوت بدأ يخف كما يظهر من مقارنة الارقام الحالية مع أرقام عام ١٩٦٠ .

نتج هذا التطور ، ولا شك ، عن سياسة غايتها التقليل من عدم مساواة القوميات في تركيب الحزب . وكذلك ، في بعض الحالات ، عن تقدم التحضير او الديوغرافيا او عن اجتماع هذين العاملين . انما تصعب معرفة مدى استمرارية هذا التقدم وكذلك مدى شموله لمختلف المناطق ، لفقدان عناصر المقارنة على المدى الطويل . فالحزب يقدم اعتبارا من عام ١٩٦٠ احصاءات عن التمثيل القومي ، وهذا لم يكن يجري زمن ستالين . انما يمكن تقدير نسب كل جماعة قومية في الحزب آنذاك ، بالرجوع الى تركيب المندوبين الى المؤتمرات ، وهو أمر معلوم . وبمقارنة هذه المعطيات مع معطيات عام ١٩٦١ ، نلاحظ وجود بعض التباين بين المندوبين القوميين والتركيب القومي للحزب . وهذه المقارنة ، بما هي عليه ، تثبت الاتجاهات العامة التي سبق استخلاصها عن المرحلة اللاحقة . (راجع الجدول رقم ٢) .

جدول رقم ٢ ــ مندوبو الاحزاب الشيوعية الجمهورية الى مؤتمرات الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي .

الجمهوريات	النسبة المئوية من السكان السوفيات		النسبة المئوية لمندوبي المؤتمرات		
			المؤتمر الثامن عشر	المؤتمر التاسع عشر	المؤتمر الثاني والعشرون
	١٩٣٩	١٩٥٩	١٩٣٩	١٩٥٢	١٩٦١
الجمهورية الروسية	٦٣ر٩	٥٥ر٩	٦٥ر٨	٦٥	٦٣ر١
اوكرانيا	١٨ر٢	٢٠	١٨	١٢ر٨	١٦ر٣
بيلوروسيا	٣ر٣	٤ر١	٢ر٩	٢ر٢	٢ر٩
جيورجيا	٢ر١	١ر٩	٢ر٥	٢ر٧	٢ر١
آذربيجان	١ر٩	١ر٨	٢ر٥	١ر٩	١ر٦
ارمينيا	٠ر٨	٠ر٨	١	١ر١	٠ر٨
ازبكستان	٣ر٧	٣ر٩	١ر٥	٢ر١	٢ر٥
تركمانيا	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٦
كيرغيزيا	٠ر٩	١	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٧
طاجكستان	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦
كازخستان	٣ر٦	٤ر٥	٢ر٥	٣ر٥	٣ر٩
كاريليا ــ فنلندا (١)	—	—	—	٠ر٣	—
استونيا (٢)	—	٠ر٦	—	٠ر٥	٠ر٥
لتونيا (٢)	—	١	—	٠ر٨	٠ر٩
ليتوانيا (٢)	—	١ر٣	—	٠ر٦	٠ر٧
مولدافيا (٣)	—	١ر٤	—	٠ر٦	٠ر٧

١) اصبحت جمهورية في المدة من ١٩٤٠ الى ١٩٥٥ فقط .
٢) ضمت الى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠ .
٣) اصبحت جمهورية مفدرلة عام ١٩٤٠ .

نعيد التنبيه بأن هذا الجدول لا يعطي صورة صحيحة عن العناصر القومية في تركيب الحزب . ولكننا نستطيع الاستنتاج ان ستالين ، خلال سني الحرب وحتى نهاية حكمه ، رفع من الثقل الروسي وخفض كثيرا تمثيل الاوكرانيين والبيلوروس . اما الشعوب الاسلامية التي كان تمثيلها مبخوسا بشدة في الحزب ، فقد بدأ وضعها يتحسن ببطء اعتبارا من انتهاء الحرب .

واتصفت المرحلة اللاحقة لحكم ستالين بمقاطعة الاتجاهات الستالينية المفرطة، وادت الى وضع أكثر موازنة بقليل مما كان عليه ، وان لم تستطع ان تعكس التركيب القومي للاتحاد السوفياتي بصورة حقيقية .

اما عن نسبة تمثيل الامم التي لم تنتظم في دول ذات سيادة ، فان احصاءات

الحزب الشيوعي السوفياتي ناقصة بخصوصها كذلك . انما نستطيع ابداء الملاحظات التالية . فاليهود كانوا دائما ممثلين في الحزب بنسبة تفوق المعدل الوسطي العام ، ففي عام ١٩٢٦ كانت نسبتهم الى السكان السوفيات ٨ر١٪ ونسبتهم في الحزب ما بين ١٩٢٢ و ١٩٢٧ ٢ر٥٪ و ٣ر٤٪ . وفي عام ١٩٧٦ ، نسبتهم الى السكان ١٪ ونسبتهم في الحزب ٢٪ .

وهنالك شعوب بخست حقها في التمثيل بصورة متواصلة كالتتر والشعوب المنفية لتعاونها مع العدو وفي الجدول رقم ٣ ، صورة عن وضع الشعوب المنفية خلال الحرب .

جدول رقم ٣

القوميات	الحزب ـــ ١٩٧٦ (المؤتمر الخامس والعشرون) العدد	النسبة المئوية	السكان (احصاء ١٩٧٠) العدد	النسبة المئوية	النسبة حزب/سكان
البلكار	٣٨٩٣	٠٢ر٠	٦٠٠٠٠	٠٢ر٠	٠٠ر١
الانغوش	٢٧٦٣	٠٢ر٠	١٥٨٠٠٠	٠٧ر٠	٢٩ر٠
الكالميك	٦٤١١	٠٤ر٠	١٣٧٠٠٠	٠٦ر٠	٦٧ر٠
الكاراتشاي	٥١٩١	٠٣ر٠	١١٣٠٠٠	٠٥ر٠	٦٠ر٠
التشيتشين	١٢٩٥٩	١٠ر٠	٦١٣٠٠٠	٢٥ر٠	٤٠ر٠

هنالك ملاحظة هامة تتعلق بتباين عدد الشيوعيين القوميين داخل الاحزاب الجمهورية وفي الحزب الشيوعي السوفياتي . فلتونيا تعطينا مثالا عن هذه الظاهرة الصعبة التفسير . فان عدد الشيوعيين في الحزب اللتوني يتزايد ببطء شديد بينما يتزايد عدد الشيوعيين اللتونيين في الحزب الشيوعي السوفياتي بصورة أسرع .

وفي آذربيجان حالة مماثلة ، ففي المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي الآذري اتضح انه في المرحلة ما بين ١٩٧١ ـــ ١٩٧٦ ، انتسب الى الحزب الشيوعي الآذري ٢٩٢٧٤ عضوا ، بينما انتسب في المرحلة ذاتها ٤٧٥٠٢ من الشيوعيين الآذريين الجدد الى صفوف الحزب الشيوعي السوفياتي . المعلومات التي لدينا تقتصر على المثالين المذكورين ولا يمكن تعميمها على سائر الجمهوريات ، الا ان اللغز هنا يمكن حله على الوجه التالي : ان بعض المقيمين بصورة مؤقتة في الجمهوريات (جنود ، اخصائيون الخ) وان كانوا يظهرون في اللوائح الاحصائية المحلية للمكان ، يمكن ان يكونوا تابعين مباشرة للحزب الشيوعي السوفياتي ، دون المرور عن طريق التنظيم الجمهوري ، ورغما عن الطابع الاقليمي لنشاطات الحزب . وهذا دليل جديد على الطابع المفتعل للحزب في مرتبته الجمهورية ، فهو مجرد فرع من فروع الحزب الشيوعي السوفياتي ، يهمله غالبا الشيوعيون غير المتأصلين في الجمهورية .

يستخلص من هذه النظرة على الملاكات الشيوعية نتيجة متناقضة . فالحزب

الشيوعي السوفياتي يحاول ، رغم بعض الاختلال ، ان يعكس صورة صادقة عن المجتمع السوفياتي المتعدد القوميات . بينما يبرز ضعف الجمهوريات الرسالة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، وهو الحزب الوحيد لجميع القوميات ، لا تجمع كل الاحزاب القومية .

وما ان نتجه نحو الاجهزة المركزية حيث تتخذ القرارات — اللجنة المركزية ، المكتب السياسي ، أمانة السر — حتى ينقلب الوضع فجأة ويظهر ضعف تمثيل القوميات .

ففي اللجنة المركزية ينتمي ٨٢٪ من المندوبين الى الجماعة السلافية التي تمثل ٧٣٪ من السكان فقط . وفي المكتب السياسي هنالك عضوان قوميان من أصل ١٦ و٣ مرشحين من أصل ٦ . أما في امانة السر فليس فيها أحد من ممثلي القوميات . فالامين العام ليونيد بريجينيف والامناء العشرة جميعهم من أصل سلافي او هم جميعا من الروس أو ممن فقد طابعه القومي كبريجنيف ، وهم جميعا يمثلون سياسة مركزية.

هذه اللمحة عن التركيب القومي للاجهزة الحقيقية لسلطة الحزب ، توحي بعدة ملاحظات :

— في مستوى الاجهزة المركزية ، يكون من العبث التفتيش عن انعكاس للبنية القومية للاتحاد السوفياتي او للحزب . فالهيمنة الروسية ، ومن ثم السلافية ، كاملة. وتركيب الامانة خير دليل على ذلك .

— بعض القوميات تبدو ممثلة بصورة افضل من غيرها في المكتب السياسي ، كأوكرانيا وبييلوروسيا وآسيا الوسطى او على وجه التعميم الجمهوريات الاسلامية. بينما يتلاشى تماما وجود الجيورجيين والارمن ودول البلطيق ، رغما عن تمثيل الفئتين الاوليتين بصورة فائقة في الحزب . وهذا دليل على أن تمثيل الجماعات القومية في الحزب ليس معيارا ثابتا يمكن الارتكاز اليه لمعرفة مدى التغلغل الفعلي لجماعة قومية في نطاق اتخاذ القرارات .

— ان التزايد الديموغرافي في أول السبعينات لم يكن له اي ردة فعل على تركيب الاجهزة القيادية ، التي لا تتجدد أبدا . فالوافدون الجدد الى المكتب السياسي ، من اعضاء اصيلين ، جميعهم روس (رومانوف ، السكرتير الاول للجنة الاقليمية للينينغراد والمارشال اوستينوف ، وزير الدفاع) ، اما الوافد الوحيد من الاحتياطيين ، عالييف، فهو جاء بديلا عن أحد القادة القوميين ، مجافانادزي ، المعزول من وظيفته .

— هنالك ملاحظة أخيرة تتعلق بملابسات ولوج القوميين الى المجال الاساسي الحياة السياسية . اعني جدول الوظائف ، ويحتوي على لائحة تعدها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، تشمل ٣٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ وظيفة ومنصب ، يعود أمر التعيينات فيها الى منظمات الحزب ، بصورة حصرية . ويهتم بقضية الملاكات قسم خاص في اللجنة المركزية . وغياب القادة القوميين عن أمانة اللجنة المركزية ، المنفذ الحقيقي للحزب ، يوحي بأن القرار الاساسي ، في اختيار الافراد الى المناصب الهامة في الاتحاد السوفياتي ، ليس ، على هذا المستوى الرفيع ، بيد القوميات . فسيبقى ان نرى اذا كان للقوميين تأثير في هذا الموضوع ، على مستوى امانة

الجزب الجمهورية . وهذا يفرض تفحص تشكيل الاجهزة القيادية في الجمهوريات ، لنرى مدى سيطرة الشيوعيين القوميين على مصيرهم ، محليا .

اللجنة المركزية هي ، في الجمهوريات كما في موسكو ، اعلى مرتبة في الحزب ، من وجهة النظر القانونية ، اما من الناحية العملية فالامانة هي التي لها هذا الدور. فهي الجهاز المتفرغ . ويقوم بالدور الحاسم في امانات الاطراف امينان اولان ، يتقاسمان العمل فيما بينهما .

الامين الاول للحزب الجمهوري له وظيفة محددة ، فهو رسميا الشخصية الارفع مقاما في الحزب . فهو يدير ويراقب وينسق باسم اللجنة المركزية . اما الامين الثاني فوظيفته اكثر تعقيدا . وتسميته بالامين الثاني ليست مطردة ، فهو تارة يحمل لقب امين وطورا يحمل لقبا آخر . والمهمات الموكولة اليه غير واضحة ومحددة . فمنذ نهاية الخمسينات اصبح للامين الثاني ، بصورة عامة ومتزايدة ، صلاحيات كاملة فيما يتعلق بالملاكات والتنظيم . الا انه في بعض الحالات يكلف بالمسائل الاقتصادية ، بينما يهتم الامين الاول بالملاكات .

جرى ، منذ سقوط خروتشيف ، تطور نحو توزيع دقيق لاختصاصات الامناء . فالامين الاول له الوظائف القيادية الرسمية ، والامين الثاني انتقاء الملاكات . فوظيفة الامين الثاني مهمة على مستوى الملاكات الجمهورية . والامين الاول يحظى باعتبار كبير يؤهله لان يصبح عضوا في الاجهزة المركزية للحزب .

وممثلو القوميات في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي هم من الامناء الاول لا الثانيين . وهذا لا يوجب عمليا ان يكون للامناء الاول سلطة اكبر . والامين الثاني ليس مرؤوسا للاول ، فهو يعادله ويراقبه . ويمكننا تفهم مركز كل منهما بالتعرف الى شاغلي هذه المراكز في سائر الجمهوريات (باستثناء الجمهورية الروسية، ليس لديها تنظيم شيوعي خاص بها) ، في مرحلتين ، مرحلة سابقة تشمل الحقبة من ١٩٥٤ الى ١٩٧٦ ، ومرحلة جديدة تنحصر في اوائل عام ١٩٧٨ ، تاريخ سريان مفعول الدستور الجديد .

فيما يتعلق بالمرحلة الاولى ، قام خبير اوسترالي بالحزب الشيوعي السوفياتي بوصف الاشكال الممكنة لتركيب امانات الجمهوريات المفدرلة والمناطق ذات الاستقلال الذاتي . ودراسته التحليلية تبرز بعض القواعد وتوضح خاصية الجمهوريات الكبيرة.

جرت الدراسة بالنسبة لـ ٥٩ امينا اولا وثانيا من ٣٤ جمهورية (١٤ جمهورية مفدرلة و ٢٠ جمهورية ذات استقلال ذاتي) ، وابرزت ست حالات مختلفة ، باعتبار قومية الامناء . وتجب الملاحظة بأن الاوكرانيين الذين يقومون بدورهم الى جانب الروس ، في الجمهوريات غير السلافية ، اعتبروا كأوكرانيين عندما يكونون داخل اوكرانيا وكروس عندما يكونون خارجها . وبدراسة وظائف هؤلاء القادة الـ ٢٥٩ خلال ٢٢ عاما (١٩٥٤ ــ ١٩٧٦) نحصل على الجدول رقم ٤ .

يتضح من هذا الجدول ان الاعتقاد السائد تقليديا حول توزيع سلطة الحزب في الجمهوريات (كون الامين الاول دائما قوميا والامين الثاني دائما روسيا) ليس امرا مطلقا ، وان القوميين شغلوا وظيفة الامين الثاني بنسبة لا يستهان بها ، وذلك

جدول رقم ٤ ــ التوزيع القومي للامانات ١٩٥٤ ــ ١٩٧٦ .

المراكز	روس		توميون		المجموع
	رقم مطلق	٪	رقم مطلق	٪	رقم مطلق
امين اول ــ جمهورية مفدرلة	٦	٨ر٤	٣٨	٤ر٢٨	٤٤
أمين ثان ــ جمهورية مفدرلة	٤٨	٤ر٣٨	٢٥	٦ر١٨	٧٣
امين اول ــ جمهورية مستقلة	٢٨	٤ر٢٢	٣٨	٤ر٢٨	٦٦
امين ثان ــ جمهورية مستقلة	٤٣	٤ر٣٤	٣٣	٦ر٢٤	٧٦
المجموع	١٢٥	٠ر١٠٠	١٣٤	٠ر١٠٠	٢٥٩

ان في الجهوريات وان في التشكيلات ذات الاستقلال الذاتي .

وبتفحص حالات الاشكال الممكنة لتوزيع الوظيفتين المذكورتين ، اخذت بعض القواعد تتضح تدريجيا :

ــ **الحالة الاولى : الامين الاول والثاني كلاهما قوميان** (عن كامل المدة موضوع الدراسة .

هذا الوضع ساد من ١٩٥٤ الى بداية السبعينات في ثلاث جمهوريات مفدرلة : اوكرانيا ، بييلوروسيا ، ارمينيا ، وفي جمهوريتين مستقلتين ملحقتين بجمهورية جيورجيا السوفياتية : اجاريا وابخازيا .

ــ **الحالة الثانية : الامينان قوميان** (عن بداية مرحلة نزع الستالينية) .

في أربع جمهوريات : لتونيا ، ليتوانيا ، جيورجيا ، آذربيجان ، كان الامينان قوميين في الخمسينات ، انما جرى في آخر العقد تبديل الامين الثاني القومي بآخر روسي .

ــ **الحالة الثالثة : الامين الاول قومي والثاني روسي**

طبق هذا الوضع بصورة مستديمة في اربع جمهوريات فقط ، تقع جميعها في آسيا الوسطى : ازبكستان ، كيرغيزيا ، طاجكستان ، تركمانيا وفي أربع جمهوريات مستقلة ، ثلاث منها في القوقاس : ناخيشيفان ، اوساتيا الشمالية ، داغستان والرابعة في آسيا الوسطي : كاراكالباك .

ــ **الحالة الرابعة : الامينان روسيان**

وهذا وضع مؤقت تام بعد وفاة ستالين في جمهوريتين فقط ، في كازخستان من ١٩٥٤ الى ١٩٥٧ وفي مولدانيا من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ .

ــ **الحالة الخامسة : الامين الاول روسي والثاني قومي (وضع مؤقت)**

هذا الوضع وجد بصورة مؤقتة في كازخستان من ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ وفي مولدانيا من ١٩٥٩ الى ١٩٦١ . واعتبارا من ١٩٦١ لم يعمل به في اي مكان . ووجد

كذلك قبل ١٩٦١ في بعض الجمهوريات المستقلة ، كاريليا (١٩٥٠ — ١٩٥٨) بشكيريا (١٩٥٣ — ١٩٥٧) تتاريا (١٩٥٧ — ١٩٦٠) كالميك (١٩٥٧ — ١٩٦١) وفي هذه الجمهوريات تحول الوضع منذ بداية الستينات الى الحالة الثالثة .

— الحالة السادسة : الامين الاول روسي والثاني قومي (وضع دائم) .

هذا الوضع يطبق بصورة دائمة في بعض الجمهوريات المستقلة : ثلاث جمهوريات ذات لغة فنلندية في الفولغا الوسطى (ماريس ، اودمورت ، موردفس) والتشتشين — انغوش في القوقاس .

هذا التوزيع للجماعات القومية الى « اوضاع سياسية » يدفع الى الاعتقاد ، لاول نظرة ، ان جميع الاحتمالات واردة . الا ان تدقيق النظر يرينا ان الحالات الست كانت تطبق ولا تزال على الجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي ، اما الجمهوريات المفدرلة فلا ينطبق عليها الا الاوضاع الاربعة الاولى ، زد على ذلك التطور الحاصل بخصوص هذه الاخيرة ، والذي ادى الى توحيد الوضع السائد فيها بصورة تامة .

وهكذا زالت الفوارق ، التي وجدت سابقا ، في تمييز بعض القوميات ، القائم على أسباب القرابة العرقية (اوكرانيا ، بييلوروسيا) ، او الاخلاص للاتحاد السوفياتي (الارمن ، الجيورجيون) . واضحى هنالك قاعدة توطدت مع الزمن ، فمركز الامين الثاني غدا المركز الحاسم الممثل للمركزية ، بينما يمثل الامين الاول التنوع القومي . وتوحد الوضع ، فالامين الاول يعين من القوميين ، فهو يمثل القومية داخل الجمهورية ويمثل الجمهورية في الحزب الشيوعي السوفياتي ، والامين الثاني يكون فيها الامين الاول قوميا والامين الثاني روسيا . والوضع كان موحدا بصورة على تطبيقها ، ويقدم الاقتراحات للتعيينات الهامة في المركز .

وما هي الا اعوام قلائل حتى يصبح لدى جميع الجمهوريات سلطة ثنائية ، يكون فيها الامين الاول قوميا والامين الثاني روسيا . والوضع كان موحدا بصورة تامة في اول عام ١٩٧٨ . ويجدر بنا التوقف لتفحص كيفيته ، لتوضيح تصور السوفيات لدور الحزب الذي اوكل اليه دستور ١٩٧٧ دورا حاسما في الحياة السياسية السوفياتية . والجدولان رقم ٥ و ٦ ، اللذان يشيران الى التوزيع الحالي للسلطة الثنائية للامناء ، يبرزان التطور الحاصل مؤخرا .

بمقارنة هذين الجدولين يمكن الوصول الى عدة استنتاجات . اولا هنالك تناقض واضح بين الاستقرار او القدم في الوظيفة للامناء الاولين وسرعة تبديل الثانيين . ففي الجمهوريات الاربع عشرة ، جميع الامناء الاولين في وظيفتهم منذ ما قبل ١٩٧٠ ما عدا اربع جمهوريات هي ارمينيا وجيورجيا وليتوانيا واوكرانيا . وتغيير الامين في ليتوانيا جرى بسبب وفاة الامين السابق ، وفي الجمهوريات الثلاث الباقية كان التغيير نتيجة لازمات سياسية .

في جيورجيا ، اقيل مجافانادزي من مركز الامانة الاولى ، بعد أن قضى فيه ١٩ عاما ، وذلك بسبب الفساد . والسبب ذاته ادى في ارمينيا الى تطهيرات جرت من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٤ ، ادت الى تعيين كارين دمرجيان امينا اولا . اما اقالة بيير شيليت في اوكرانيا فقد تواقتت مع حملة عامة على القومية الاوكرانية ، مما

جدول رقم ٥ — الامناء الاولون للاحزاب الشيوعية الجمهورية عام ١٩٧٧ .

الجمهورية	الاسم	تاريخ الولادة	القومية	مركزه في الحزب الشيوعي السوفياتي	تاريخ استلام الوظيفة	الوظيفة السابقة
ارمينيا	كارين دمرجيان	١٩٣٢	ارمني	عضو اللجنة المركزية (ل.م.)	تشرين الثاني ١٩٧٤	امين ثان في اريوان ١٩٧٢ ، امين (ل.م.) ارمينيا ١٩٧٤
آذربيجان	غيدر علي عالييف	١٩٢٣	آذري	عضو (ل.م.)، مرشح للمكتب السياسي	تموز ١٩٦٩	رئيس لجنة الدولة لشؤون الامن،آذربيجان
بيلوروسيا	بيتر ماشيروف	١٩١٨	بيلوروسي	عضو (ل.م.) ، مرشح للمكتب السياسي	آذار ١٩٦٥	امين ثان للحزب الشيوعي البيلوروسي
استونيا	جوهانس كابين	١٩٠٥	استوني	عضو (ل.م.)	نيسان ١٩٥٠	امين (ل.م.) للحزب الشيوعي الاستوني ١٩٤٨ — ١٩٥٠
جيورجيا	ادوار شيفارنادزي	١٩٢٨	جيورجي	عضو (ل.م.)	ايلول ١٩٧٢	امين اول في تبليسي (تفليس)
كازخستان	تيمور ايمان كونابيف	١٩١٢	كازاخي	عضو (ل.م.) ، عضو المكتب السياسي	١٩٦٠—١٩٦٢ ، ١٩٦٤	رئيس مجلس وزراء كازخستان
كيرغيزيا	تورداكون اوزوباليف	١٩١٩	كيرغيزي	عضو (ل.م.)	ايار ١٩٦١	امين اول في فرونز
لتونيا	اوغست فوس	١٩١٦	لتوني	عضو (ل.م.)	نيسان ١٩٦٦	امين (ل.م.) للحزب الشيوعي اللتوني
ليتوانيا	بياترس غريشكيافيكوس	١٩٢٤	ليتواني	عضو (ل.م.)	شباط ١٩٧٤	امين اول في فيلنيوس
مولدافيا	ايفان بوديول	١٩١٨	مولدافي	عضو (ل.م.)	١٩٦١	امين ثان للحزب الشيوعي المولدافي
طاجكستان	جابر راسبولوف	١٩١٣	طاجيكي	عضو (ل.م.)	١٩٦١	سفير فوق العادة للاتحاد السوفياتي في التوغو
تركمانيا	محمد نزار غابوروف	١٩٢٢	تركماني	عضو (ل.م.)	١٩٦٢	لجنة الحزب التركماني
اوكرانيا	فلاديمير شتشر بيتسكي	١٩١٨	اوكراني	عضو (ل.م.) عضو المكتب السياسي	ايار ١٩٦٢	رئيس مجلس وزراء اوكرانيا
ازبكستان	سفر راشيدوف	١٩١٧	ازبكي	عضو (ل.م.) مرشح المكتب السياسي	آذار ١٩٥٩	رئيس مجلس السوفيات الاعلى في ازبكستان

جدول رقم ٦ : الامناء الثانيون للاحزاب الشيوعية الجمهورية عام ١٩٧٧ .

الجمهورية	الاسم	تاريخ الولادة	القومية	مركزه في الحزب الشيوعي السوفياتي	تاريخ استلام الوظيفة	الوظيفة السابقة
ارمينيا	ب.ب. انيسموف	١٩٢٨	روسي	مرشح (ل.م)	آذار ١٩٧٣	رئيس مساعد لمصلحة التنظيم في (ل.م) للحزب الشيوعي السوفياتي
آذربيجان	ايو ن. بوغاتشيف	١٩٢٦	روسي	مرشح (ل.م.)	نيسان ١٩٧٧	امين ثان للحزب الشيوعي في كيرغيزيا
بيلوروسيا	ا.ن. اكسينوف	١٩٢٤	بيلوروسي	عضو (ل.م.)	تموز ١٩٧١	امين ثان لفيتبسك
استونيا	س. ليبيديف	١٩١٨	روسي	مرشح (ل.م.)	شباط ١٩٧١	رئيس قسم في مصلحة التنظيم في(ل.م) للحزب الشيوعي السوفياتي
جيورجيا	غ. كولبن	١٩٢٧	روسي	مرشح (ل.م.)	نيسان ١٩٧٥	امين ثان لسفير دلوفسك
كازخستان	ا.غ. كوركين	؟	روسي	لا مركز له	آب ١٩٧٦	امانة الحزب الشيوعي الكازاخي ١٩٧٦
كيرغيزيا	ك.و. نوميتشنكو	؟	روسي	لا مركز له	تموز ١٩٧٧	———
لتونيا	ن. بيلوكا	١٩٢٠	اوكراني	مرشح (ل.م.)	آذار ١٩٦٣	رئيس مساعد في مصلحة اجهزة الحزب في (ل.م.) للحزب
ليتوانيا	ف. خارازوف	١٩١٨	روسي	مرشح (ل.م.)	نيسان ١٩٦٧	مفتش في (ل.م.) للحزب الشيوعي السوفياتي
مولدانيا	ن. ميرينيشتشيف	١٩١٩	روسي	مرشح (ل.م.)	كانون الاول ١٩٧٣	امين ثان للجنة حزب لينينغراد
طاجكستان	ايو بولوكاروف	١٩٢٠	روسي (على ما يبدو)	مرشح (ل.م.)	ايار ١٩٧٥	رئيس قسم في مصلحة التنظيم في(ل.م) للحزب الشيوعي السوفياتي
تركمانيا	ف. بيرودين	١٩٢٣	روسي (على ما يبدو)	مرشح (ل.م.)	نيسان ١٩٧٥	مكتب آسيا الوسطى لـ (ل.م.) ثم رئيس لجنة التفتيش الشعبي لتركمانيا
اوكرانيا	ا. سوكولوف	١٩٢٨	روسي	عضو (ل.م.)	شباط ١٩٧٦	امين اول في خاركوف
ازبكستان	ل. غريكوف	١٩٢٨	روسي	عضو (ل.م.)	تموز ١٩٧٦	امين ثان في موسكو

اعطى هذه الاقالة احجاما درامية .

ما خلا الحالات الاربع ، التي ساعدت فيها الازمة على ايصال رجال اصغر عمرا الى السلطة ، فان الامناء الاولين في الجمهوريات يبدون نسبيا غير قابلين للعزل. وفي المقابل ، فان الامناء الثانيين يبدلون بسرعة وجميعهم قد باشروا عملهم بعد عام ١٩٧٠ ، باستثناء اثنين ، واكثر من نصف عددهم عينوا بعد عام ١٩٧٥ . ولكن التحليل المقارن لمدة عمل الامناء الجمهوريين عامة في مدة ٢٢ عاما ، يظهر استقرارا وظائفيا اكبر في هذا المستوى من السلطة . والجدول رقم ٧ يعطي صورة عن هذا التطور .

جدول رقم ٧ — استقرار الامناء الجمهوريين في وظيفتهم .

عدد السنين المقضية في الوظيفة	في ١٩٥٥	في ١٩٦٠	في ١٩٦٥	في ١٩٧٠	في ١٩٧٥
أمناء اولون	٨ر٤	٢ر٥	٥ر٧	٣ر٨	٩ر٩
امناء ثانيون	٩ر١	٢ر٣	٦ر٣	٥	٦ر٦

هذا الجدول يدل بوضوح على أن التطور يتم نحو استقرار الملاكات القيادية، بالرغم من التطهيرات ومن التبديل السريع للامناء الثانيين . وهذا الاستقرار لم يمنع اعادة العناصر الشابة تدريجيا الى الامانات القومية . والامناء الثانيون في مجموعهم اصغر سنا من الامناء الاولين ، نظرا لسرعة تبديلهم ، وفي صفوف هؤلاء يبرز جيل سياسي من رجال في العقد الخامس من عمرهم ، لم يبلغوا سن الرشد الا في آخر العهد الستاليني ، فهم بالتالي لم يتورطوا في العنف المتصل بهذا العهد ، الا انهم حفظوا منه ذكرى الحرب ووحدة النضال ، وهم بالتالي ميالون الى التصاق اشد بالنظام لا الى معارضته .

وهنالك فارق اساسي بين الفئتين يتعلق بمجرى الوظائف . فالامناء الاولون قضى أغلبهم حياته في جمهوريته ، واذا غاب عنها ، استثناء ، فليشغل مؤقتا وظيفة في أجهزة جمهورية طرفية أخرى يندر ان تكون وظيفة أمين ، واحيانا في مراكز في الجمهورية الروسية ، كما هي الحال بالنسبة للسلافيين والبلطيين المؤهلين ثقافيا ولغويا للعمل في روسيا ، واستثناء حالة مجافانادزي ودميرجيان اللذين عملا كذلك في روسيا . اما الروس فهم دائمو التنقل من جمهورية الى اخرى .

الامناء الثانيون يرسلون من الجمهورية السوفياتية الروسية ، وغالبا ما يكون لهم خبرة هامة بالجهاز . وفي الفريق الحالي اكثر من نصف الامناء كانوا تابعين للجهاز المركزي ، والآخرون اما الى منظمات اقليمية في روسيا او في مناطق غير روسية ، ولكنهم جميعا ليسوا حديثي عهد بالمشاكل القومية .

فان مرور الامناء الثانيين بجهاز اللجنة المركزية شرط اساسي لتعيينهم . وداخل الجهاز يتم اعداد الامناء الجمهوريين . فبعضهم شغل وظيفة مفتش او رئيس قسم او رئيس مصلحة مساعد في اللجنة المركزية للحزب السوفياتي او وظائف اخرى ورد ذكرها في الجدول رقم ٦ . وقد لا يمكن التأكيد بأن هذا الاعداد يتم لجمهورية

معينة ولكنه في اغلب الحالات يكسب صاحبه كفاءة عامة في الامور الاقليمية او في امور الملاك وهذه تشكل العنصر الاساسي في سلطة الامين الثاني .

وبصورة عامة نلاحظ ان الامناء الاولين ذوو تجربة في امور الدولة والادارة بينما الامناء الثانيون هم رجال جهاز الحزب . وهذا الفارق في نوع الوظيفة والتجربة والمنشأ يسهم في جعل الامناء الاولين مرؤوسين للثانيين . فهم عمليا اتباع وخارجيا ذوو الاعتبار ، لهم شرف تجسيد الاحزاب القومية والتحدث باسمها وتمثيلها .

ودور الامناء الاولين التبعي والتمثيلي ، في آن ، يبرز فارقا اخيرا بينهم وبين الامناء الثانيين ، وهو هشاشتهم . لقد سبق ان ذكرنا بأن الامناء الاولين اكثر استقرارا في وظائفهم من الثانيين ، ولكن هذا لا يعني انهم اكثر منهم حماية ، بل على العكس ، فالتطهيرات تصيبهم هم وتنهي خدمتهم بطرد قاس ، بينما الامناء الثانيون الروس يغيبون من ميدان الوظيفة تحت ستار الكتمان ، في حال زوال الحظوة ، او ينقلون الى مراكز أخرى .

الجيش : وسيلة للدمج ؟

الكتاب السوفيات ، في تحليلهم المعاصر لسياق نشوء الامة السوفياتية ، يشيرون الى الدور الحاسم الذي قام به الجيش في هذا الخلق لمجتمع تاريخي جديد . وهذا الدور المسند الى الجيش منسي في الغرب ، حيث ينظر الى الجيش السوفياتي كاداة للنفوذ العالمي للاتحاد السوفياتي ، موجهة نحو العالم الخارجي . وهذا جهل جزئي للجيش السوفياتي ولوظائفه ولمشاكله وللنواحي الغامضة فيه . اهو تلك الكتلة المتراصة التي يشاهد العالم الغربي تطورها على حدوده ؟ اهو فقط القوة والتهديد الخارجي ؟ ان التطلع الى الجيش السوفياتي من هذا المنظار فقط ، يجعلنا ننسى انه كالاتحاد السوفياتي متعدد القوميات . وان احدى وظائفه هي دمج الامم . ولكي نفهم هذه الوظيفة والنتائج المترتبة عليها ، يجدر بنا ان نلقي نظرة الى الماضي .

حاول القياصرة انشاء جيش متجانس ، فأبعدوا عنه عددا من رعاياهم وهم الدخلاء ، اي خمس واربعون جماعة قومية . وكان المسلمون في مقدمة هؤلاء الدخلاء . الا ان الحرب والثورة طرحتا لاول مرة مسألة الجيوش القومية ، وفي مسيرة الحركات القومية التي قلبت المجال السوفياتي عامي ١٩١٧ ــ ١٩١٨ ، وظهرت التشكيلات العسكرية القومية . فالدول القومية الفتية ، التي تشكلت وارادت لنفسها الاستقلال ، جهدت لتبنيه على اكتاف جيوش مؤسسة على عجل ، وأملت من هذه الجيوش ان تحافظ على الوضع الجديد المكتسب . وقد حاولت السلطة المنبثقة عن ثورة اوكتوبر ، من جهتها ، ان تسخر لصالحها القدرات القومية . وحيث استطاع البلاشفة فرض اشرافهم ، حاول لينين وتروتسكي دعم هذا الاشراف بدمج القوات المسلحة القومية في الجيش الاحمر الذي كان قيد الانشاء .

وظل هذا الوضع قائما حتى عام ١٩٢٠ ، اذ فرضت الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي توخي الحذر . فالبلاشفة وهم ضعيفون ومعزولون ، لا يستطيعون المجازفة بان يرموا في معسكر خصومهم أمما تهتم بامر استقلالها اكثر مما تهتم بالثورة . ورغبة

منهم في كسب صداقات هذه الامم لجؤوا الى التملق والى السماح لها بتنمية جيوش زادت من ارادات هذه الامم الاستقلالية . ولم تلبث ان ظهرت المصاعب الناتجة عن هذه المساومات ، فتجهزت جيوش قومية في القوقاس وفي اوكرانيا ، والمسلمون الذين كانوا دوما مبعدين عن الحياة العسكرية ذهبوا بعيداً في مجهودهم لتأسيس جيشهم، والغريب في الامر انهم استعانوا في سبيل ذلك بكوادر السلطة السوفياتية .

انشئت مفوضية اسلامية في مطلع عام ١٩١٨ ، في قلب المفوضية لشؤون القوميات التي كان يديرها ستالين . وحاول رئيس هذا الجهاز ، وهو تتري ويدعى ملا نور وحيدوف ، ان يدعم ، بما له من سلطة ، انشاء هيئة حربية اسلامية (نوع من وزارة للجيوش الاسلامية) ، تقوم بتأسيس جيش احمر من المسلمين ، وتكون تابعة مبدئيا الى مفوضية الشعب لشؤون الحرب ، اي الى تروتسكي . الا ان وحيدوف ورفيقه سلطان غالييف ، اللذين كانا يهتمان بهذه العملية ، كانت لهما اهداف تختلف تماما عن اهداف البلاشفة . فهما يعتقدان — واعتقادهما عاد من ثم الى الانبثاق لدى ماوتسي تونغ — ان الامم النامية التي لا تحتوي على طبقة عمالية يجب ان تعتمد على الجيش لتأمين ملاكاتها ، على ان يكون جيشا قويا وعلى مختلف المراتب ومسيسا يمكنه أن يجسد الوعي القومي في طور تكوينه ويشكل نواة ملاكاته القومية . وهكذا جرى تحديد الدور المستقبلي لجيوش العالم الثالث منذ ١٩٢٠ ، منقبل مسلمي روسيا الرائدين المجهولين . واذا كانت هذه المحاولة لخلق جيش اسلامي موحد — وهو مثال سابق لجيش التحرير الصيني — قد باءت بالفشل ، نظرا لتدخل الجيش الاحمر الذي استطاع ان يحجب او يضم قطاعات كاملة منه ، فان وحدات قومية اسلامية انتشرت داخل كل جماعة قومية .

حاول لينين منذ ١٩١٩ ان يمسك بزمام الامور ، شعورا منه بخطورة هذه الحالة وجاءت القرارات المكررة للحزب البلشفي بوجوب تجمع كل نشاط عسكري تحت سلطة الجيش الاحمر . وفي ١٩٢٠ — ١٩٢٢ ادى توسع السلطة السوفياتية الى خلق الاتحاد والى تنسيق الجيش الاحمر مع الجيوش القومية ، وهذا يعني تبعية هذه الجيوش التامة الى الجيش الاحمر . وكان من نتيجة هيمنة السلطة السوفياتية على الوحدات العسكرية ، التي كانت الجماعات القومية تعتبرها رمزا لسيادتها المستعادة، ازمة مأساوية أدت الى نزاع ، عام ١٩٢٣ ، بين السلطة السوفياتية والقوميات . واتخذت هذه الازمة مظاهر مختلفة ولكن مغزاها كان واحدا في كامل الاتحاد السوفياتي .

اتخذت هذه الازمة في آسيا الوسطى مظهر تمرد مسلح ، جهدت السلطة سنينا لقمعه ، اذ قامت جماعات من المقاومين المسلحين « الباسماتشي » بنشر الذعر في المنطقة بتأييد من مواطنيهم . اما في اوكرانيا ، التي كانت اكثر تداخلا في النظام ، فان القادة فيها تقدموا بشكوى الى المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي (نيسان ١٩٢٣) حول العنف الذي كانوا يلاقونه من الجيش . وقد صرح نيقولاي سكريبنيك ، وهو بلشفي لا غبار عليه ، امام المؤتمر : « الجيش اليوم آل الى اداة لترويس اوكرانيا وجميع السكان غير الروس » .

السلطة السوفياتية تستعمل الجيش اداة لترويس القوميات غير الروسية ولمراقبتها . والجيش بكامله تحت سيطرة الروس وهو لا يقوم بوظيفة تربوية حقيقية تهدف الى المساوات بين الامم .

وتجاه هذه الازمة اتخذت السلطة السوفياتية قرارا مزدوجا ، غايته تهدئة القوميات ، من جهة ، وتحاشي مضار قيام الجيوش القومية ، من جهة اخرى . وكان لينين آنئذ مريضا ومنحى نهائيا عن العمل ، فقرر اقرانه رفض الجيوش القومية كجيوش قائمة بذاتها ، والسماح لها جميعا بالانخراط في صفوف الجيش الاحمر وممارسة مسؤولياتها فيه . وقد توضح رفض السوفيات للجيوش القومية ، في حل الوحدات الاسلامية بصورة تامة ، وبادانة منظر الجيش الاحمر الاسلامي سلطان غالييف .

في اجتماع سياسي للحزب الشيوعي جرى في موسكو بتاريخ ٩ الى ١٢ حزيران ١٩٢٣ ، حدد ستالين ، من خلال تهجمه على سلطان غالييف ، الخطوط الرئيسية وحدود السياسية القومية . ومن الناحية العسكرية ، ستكون هذه السياسة مبنية على تنمية الملاكات العالية بين القوميين ليتمكنوا من استلام وظائف قيادية في الوحدات القومية داخل الجيش الاحمر ، الذي هو للاتحاد السوفياتي بكامله والذي يتبع قيادة موحدة . وادخلت هذه السياسة ضمن برنامج خطة خماسية عسكرية بوشر بتطبيقها عام ١٩٢٤ . وقد حدد فرونز ، الذي خلف تروتسكي في مفوضية الشعب لشؤون الحرب ، هذه الخطة كما يلي : « اننا ننشيء جيشنا بحيث لا تشعر اية قومية بأنها منقوصة او معزولة . وفي الوقت ذاته يجب ان يكون الجيش جسما موحدا وقويا » .

وجرت في نهاية الخمسينات تغييرات بتعميم خدمة العلم على غالبية السكان الذكور . ولكن الترفيع الكثيف لضباط من اصل غير روسي وتكثير التشكيلات المتجانسة عرقيا ، لم يغيرا طابع الجيش في القمة ، عما كان عليه سابقا . وظل الجيش السوفياتي روسيا في قيادته ، ولم يجر التنوع القومي الا على الرتب المنخفضة او المتوسطة .

في ٧ آذار ١٩٣٨ صدرت قوانين جديدة ، كان من شأنها اجراء تغيير جذري لحالة الجيش ووضع حد للتحررية القومية التي سيرت تنظيمه منذ عام ١٩٢٤ . فاصبح جميع المواطنين السوفيات الذكور ، بدون اية تفرقة قومية او ثقافية ، خاضعين للواجبات العسكرية ، وتوحد الجيش ، والغيت الوحدات القومية في صالح وحدات مختلطة عنصريا . واشارت الاحكام التنظيمية الى وجوب اجراء الخدمة العسكرية في بيئة مختلطة القوميات . وتخلصت الكليات العسكرية وتنشئة الملاكات العالية من المبدأ القومي . وهذا يعني ، بالاضافة الى تشتت الافراد المنحدرين من فئة قومية واحدة؛ ان لغة الجيش الروسية ، عادت من جديد اللغة الوحيدة المشتركة لشعوب الاتحاد السوفياتي .

منذ عام ١٩٣٨ وهذه المبادىء التنظيمية للجيش قائمة ولم يجر الخروج عنها الا مرة واحدة ، وذلك اثناء الحرب العالمية الثانية ، اذ اضطر ستالين مؤقتا الى تعبئة

وحدات قومية شكلت بصورة سريعة تحت اشراف الجمهوريات المنتسبة اليها . ولكن هذه الوحدات لم يطل الزمان بها ، رغما عن صدور قانون في اول شباط ١٩٤٤ بانشاء قوات مسلحة جمهورية . وهذا القانون ، سبق ان ذكرنا انه وضع بغية تمكين الاتحاد السوفياتي من الحصول على مقعدين اضافيين في المنظمات العالمية بعد الحرب ، منحا لاوكرانيـــــا ولبييلوروسيـــــا .

وما ان انتهت الحرب حتى اختفت الوحدات القومية ، فالجيش حاجة ثمينة لا يجب تركها بيد القوميين . وبتاريخ ١٢ تشرين اول ١٩٦٧ صدر قانون عسكري ينص على ان الخدمة العسكرية الالزامية لها غاية واحدة ، هي المزج البشـــــري للمجندين في وحدات مختلطة والمزج الثقافي باستعمال دائم خلال مدة التجنيد للغة الروسية . وقد صرح بريجنيف في الذكرى الخمسينية للاتحاد ، عـــام ١٩٧٢ : « جيشنا جيش خاص بمعنى انه مدرسة للاممية ولتربية المشاعر الاخوية والتضامن والاحتـــرام المتبادل بين جميع امم وقوميات الاتحاد السوفياتي . قواتنا المسلحة عائلة موحـــــدة وتجسيد حي للاممية الاشتراكية . »

فهل الجيش السوفياتي ، حقيقة ، هذه العائلة الموحـــدة والمتجانسة على صورة المجتمع المتعدد العروق ، وبالتالي قادر على دمج مختلف فئات هذا المجتمـــع ، وهل له تأثير ملموس على وعي الافراد الذين مروا في صفوفه ؟

يجيب الخبراء بأن الجيش هو صورة عن الامة ، فجميع الاسلحة او العناصر فيه تقبل في صفوفها ممثلين عن كافة القوميات ، وشمولية الخدمة العسكرية تفرض ذلك . ولكن المنطق والملاحظات حول الموضوع توحي بوضع يختلف قليلا . فالاسلحة المعقدة والمتطورة تتطلب درجة من التربية ومعرفة حسنة للغة الجيش ، اي الروسية . لذا نرى المجندين من آسيا الوسطى ، مثلا ، يلحقون بالفصائل التي تهتم بالبناء ، بدلا من الحاقهم بالقطاعات الحديثة .

والمشكلة القومية تطرح بصورة خاصة على المستـــوى القيـــادي في الجيش . والمعطيات الدقيقة حول هذا الموضوع غير متوفرة ، انما هناك معلومات متفرقة ، زمانا ومكانا ، يمكنها أن تقدم صورة مقبولة عن القيادات العسكرية . فحرفة السلاح تقوم على الاختبار الذاتي ومن ثم على المؤهلات ، وهذه الشروط تتواجد بسهولة عند بعض الفئات القومية ، كالشعوب السلافية او الشعوب المقيمة داخل الجمهورية الروسية ، كالتتر والتشواف والموردف ، لما لها من تربية مناسبة ومعرفة تامة باللغـــة الروسية . والدلالات الوحيدة التي لدينا عن التركيب العرقي تعود الى الحرب العالمية الثانية ، واثناءها كان السلافيون هم المسيطرين في مجموع هيئة الضباط ، وكانوا يشكلون ٩٠٪ من اصل فرق المدفعية المئة ، موزعين كالاتي : ١٨ر٥١٪ من الروس و ٩٣ر٣٣٪ من الاوكرانيين و ٠٤ر٢٪ من البييلوروس . والجدول رقم ٨ التالي المتعلق بقيـــادات القوات الجوية والمدفعية خلال سنوات الحرب يظهر الصبغة السلافية للجيش ،وغياب بعض القوميـــات .

فالامم الاسلامية الكبيرة غائبة عن هذا الجدول ، وهذا معناه ان عـــدد الضباط

جـــدول رقـــم ٨ :

	ضباط من المرتبة الدنيا والمتوسطة في الطيران عام ١٩٤٣	ضباط من المرتبة العليا في المدفعية ، في آخر الحرب
اوكرانيون	٢٨٠٠٠	٦٠٠٠
بييلوروس	٥٣٠٥	١٢٤٦
أرمن	١٠٧٩	٢٤٠
تتر	١٠٤١	١٧٣
جيورجيون	٨٠٠	١٢٩
تشوفاشي	٤٠٥	—
موردف	٣٨٣	٩٩
أسيتيون	٢٥١	—

المسلمين يقـــل عـــن أصغر عدد يظهر فيه . أما بالنسبة للمرحلة الحالية فليس لدينا معلومات منشورة . ولكن هنالك تحقيق اجري عن الاصل الاجتماعي — الجغرافي للضباط يؤكد استمرار الوضع الذي كان قائما خلال الحرب .

نشرت « النجمة الحمراء » ، وهي من اجهزة الجيش السوفياتي ، نتائـج تحقيق اجري مع ١٠٠٠ ضابط من المرتبة الدنيا والمتوسطة . ودل هذا التحقيق عـلى أن نسبة ٨٢٫٥ ٪ منهم متحدرون من عائلات عمالية و ١٧٫٥ ٪ فقط من عائلات فلاحين . لا شك ان العينة كانت تحتوي على العناصر من جميع القوميات ، ولكن الاصل العمالي يوحي بالقوميات الاكثر تصنيفا من غيرها .

أما على مستوى القيادة السوفياتية العليا ، فالتعريف عنها يجرى على اعتبار انها مظهر للامة السوفياتية الموحدة . ولكن احد الكتاب الغربيين جمـع عدة لوائح لضباط من المرتبة العليا ، وبالاستناد الى اسمائهم وصل الى النتيجة التالية : من اصل القواد المعينين ما بين عام ١٩٤٠ و ١٩٧٦ ، ٩١ ٪ منهم سلافيون (٦٠ ٪ روســـو ٢٠ ٪ اوكرانيون و٤ ٪ بييلوروس و٧ ٪ يصعب تحديد قوميتهم ولـــكن يرجـــح ان ٢ ٪ منهــــم بولونيون) .

اما القواد الاعضاء في مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، فان ٩٥٪ منهم سلافيون (٨٠ ٪ روس و١٥ ٪ اوكرانيون) . وفي لائحة ضمت ٤٢ قائدا ذكرتهم الصحافة عام ١٩٧٥ — ١٩٧٦ ، كان اربعون منهم سلافيين ، والاثنان الباقيان احدهما ارمني والآخر من اصل الماني . وبين اعضاء اللجنة المركزية للحـــــزب الشيوعي السوفياتي قواد انتخبوا خلال العامين ١٩٥٢ و ١٩٧٦ وعددهـــم ١٠١ (بمن فيهـم بريجنيف) بسبب لقبه العسكري الذي حصل عليه مؤخرا) ، ومن هؤلاء القواد ٩٧ من اصل سلافي ، ومن اصلهم ٧٨ روسيا ، والاربعة الباقون ، عدا بريجنيف ، اوكرانيون وهنالك ١٠ قواد بدلاء ، واحد منهم ارمني واثنان يغلب ان يكونا يهوديين .

فاذا كانت الفوارق في مستوى التربية هي السبب في هـــذا التركيب العرقي ،

ويمكنها بالتالي تبرير غياب القواد من اصل مسلم ، فكيف نبرر غياب الجيورجيين والبلطيين وهم في قمة الهرم فيما يتعلق بمستوى التربية العام ؟ وكذلك غياب اليهود النسبي ، وهم يعتبرون في المنزلة الاولى تربويا وقبل الجيورجيين ؟

فما مدى تأثير الجيش على عقلية الذين مروا في صفوفه ؟ هذا يتوقف على موقف الافراد منه . فمن اختار الاحتراف فيه قد اختار مجموع القيم السوفياتية ، لا بل الترويس. يبقى المجندون الذين يتركون الجيش في آخر مدة خدمتهم. يقول ايفان زيوبا ان الجيش اداة جيدة لافقاد القومية ويصف آثارها كما يلي « يعود الملايين من الشباب الاوكرانيين بعد سنوات خدمتهم العسكرية ، مبلبلين قوميا ، ومفسودين لغويا . ويصبحون بدورهم قوة لها تأثير ترويسي على باقي الشباب وعلى السكان بمجموعهم. هذا بغض النظر عن العدد الكبير منهم الذي لا يعود الى اوكرانيا . فليس من الصعب تخيل مدى الضرر الذي يلحقه هكذا بالنمو القومي » .

هل تنطبق ملاحظات زيوبا على سائر الجماعات القومية للاتحاد السوفياتي ؟ لقد اثبتت التحقيقات ان الجيش ليس وسيلة لنشر اللغة الروسية . وان احصاء عام ١٩٧٠ اظهر ان هنالك شعوبا تتروس ببطء وشعوبا لا تتروس اطلاقا . والشعوب الاولى هي التي تتنقل بكثرة والثانية مستقرة لا تغادر وسطها . والاوكرانيون مع البيلوروسيين من الفئة الاولى ، والشعوب الاسلامية وشعوب القوقاس والبلطيق التي تخضع لنفس نظام التجنيد لا تظهر دلالات على فقدان قوميتها .

والخلاصة التي نستطيع استنتاجها من هذه التناقضات ، ان الشعوب القابلة للترويس ، تزيد الخدمة العسكرية في ابعادها عن قوميتها ، اما الشعوب المنتسبة الى بيئة قومية سليمة فلا تنقص الخدمة العسكرية من سلامتها ، بل قد يكون على العكس من ذلك ، فتزداد تعلقا بقوميتها .

الفصل الخامس

اللغات في الاتحاد السوفياتي :
اهي ادوات دمج ام تدعيم للامم ؟

لم يشهد القرن العشرون نظاما سياسيا ، كالنظـــام السوفياتي ، في اهتمامه بمشكلة اللغات المحكية من قبل رعاياه . والسياسة اللغوية هي ولا شك المظهر الاكثر طرافة لنشاط السلطة في المسألة القومية ، وهي كذلك انجازها الاكمل . فما كان اتجاه هذه السياسة ، والــى اين أدت بالمجتمـــع السوفيـــاتي ، وما كان وقعها على الدمـــج القومـــي ؟

المساواة بين الامم بالمساواة بين تنمية اللغات

اذا كانت السلطة السوفياتية قد جعلت اللغات من اول اهتماماتها ، فلان هــذا الموضوع كان مطروحا قبل تسلمها المسؤوليات ، ولان مشكلة تكوين النخب القوميـة والتغيير الثقافي للمجتمعات المختلفة كانت موضوع نقاش حاد زمن الامبراطورية . وقد ادرك البلاشفة منذ عام ١٩١٧ ان اختيار اللغة السياسية واللغـــات التربوية مسألة حاسمة في مجتمع متعدد العروق . فمـــن هنـــا يتقرر النموذج السياسي وطبيعة العلاقات بين مختلف القوميات . وكان على السلطة السوفياتية ان تأخذ بعين الاعتبار معضلات عدة ، وفي رأسها ، اولا ، الحساسيات القومية ، فالامم الخارجـة مـــن « سجن الشعوب » لم يكن ما هو اكثر طمأنة لها من استعادة الرمـــز الاثمن والاشد تعبيرا عن وجودها ، اي لغاتها ، ثانيا ، تعايش الامم ، فالسلطــــــة تدعي لنفسها المساواتية وتحرير الامم ، والحال ان الجماعات القومية ، كي تستطيع المساهمة على قدم المساواة في السلطة وفي الازدهار ، يجب ان تساهم بما فيها من خاصيـــات ، أي لغتها ، واخيرا ، التربية السريعة لكافة مجتمعات الاتحاد السوفيـــاتي ، والحال أن تربية الجماهير لا يمكن تحقيقها بسهولة الا بواسطة اللغات التي تعرفها . وقد رأينـــا سابقا كيف تطور هذا الاختيار باعداد لغات وابجديات وبتوحيد الابجديـــات من ثم .

وكانت الحالة التي وصل اليها الاتحاد السوفياتي في آخر الخمسينات ، اذ اصبح المجتمع بكامله متصلا بالشبكة التربوية،حالة استثنائية مميزة بالعدد الكبير من اللغات التي توطدت وبكون هذه اللغات كلها لغات تربوية ، اي أن الجماعات التي تستعملها لها مدارس تعلم بهذه اللغات .

جميع هذه اللغات متساوية ، مبدئيا ، اذ ان الدستور السوفياتي ينص على ان المواطنين السوفيات لديهم جميعا « امكانية استعمال لغتهم الام ولغات سائر شعوب الاتحاد السوفياتي » ، وهو لا يحتوي على اية اشارة حصرية الى لغة معينة .

أما من الناحية العملية ، فقد توطد على مر السنين سلم مراتب يحتوي على اربع فئات لغوية :

١ ــ الروسية ، لغة العلاقات الاممية لشعوب الاتحاد السوفياتي ،

٢ ــ اللغات القومية الفصحى للجمهوريات المدرلة : الاوكرانية ، البيلوروسية ، الازبكية ، الكازخية ، الكيرغيزية ، التركمانية ، الطاجكية ، الارمنية ، الآذرية ، الجيورجية ، المولدافية ، اللتونية ، الليتوانية ، الاستونية .

٣ ــ اللغات الفصحى للجمهوريات والمناطق ذات الاستقلال الذاتي : التترية ، البشكيرية ، الاودمورتية ، الافارية ، الاديجية ، الاوساتية ، الخاقاسية ، التشيتشينية ، الخ (ومجموعها زهاء الاربعين لغة) .

٤ ــ اللغات المكتوبة ذات الاستعمالات الاجتماعية المحدودة جدا في المقاطعات القومية لبعض الشعوب الشمالية او غيرها : الكرياكية ، النينيتية ، النانايية ، الكردية الخ (ومجموعها لا يكاد يتجاوز العشر لغات) .

هذا السرد يعطي صورة دقيقة عن الوضع الحالي ، وهو ، اليوم منطقي اكثر مما كان عليه في مطلع الثلاثينات . فان لهجات التجمعات الصغيرة ، التي جعل منها لغات بصورة اصطناعية ، تلاشت ذاتيا ، اذ فضل متكلموها الخروج من عزلتهم اللغوية وتبني لغة دارجة تمكنهم من الاندماج في الحياة القومية . فتناقص بالتالي عدد اللغات السائدة في حينه ، البالغة ١٣٠ لغة مختلفة . وقد اختارت شعوب الشمال اللغة الروسية ، وهذا امر منطقي بالنسبة لها . ومع ذلك فقد ظل متواجدا ما يقارب السبعين لغة في الاتحاد السوفياتي . والحفاظ عليها يوجب وجود مدارس ومؤلفات مطبوعة اي ثقافة كتابية كاملة . ويكون من الخطأ اعتبار هذه الثروة اللغوية المحفوظة محض فلكلور او شيء طريف ، فهذه اللغات ، بمجرد وجودها ، اتاحت للتجمعات الحفاظ على هويتها ، داخل نظام كان يحاول تخطي الفوارق اللغوية وتحقيق وحدة ثقافة سياسية . اذ ان هذه اللغات كان يفترض فيها ان تنقل ثقافة مشتركة (الاشتراكية والتحديث) وان تجعل هذه الثقافة اكثر قبولا بتمريرها خلال اقنيتها المفضلة .

ليست المساواتية اللغوية ، في برنامج القادة السوفيات ، غاية في حد ذاتها ، بل هي مرحلة أولية نحو ازدواجية لغوية لا بد منها ــ لغة قومية الى جانب اللغة الروسية ، لغة كل شعوب الاتحاد السوفياتي ــ ومن ثم نحو استعمال موسع باطراد وانما بصورة اختيارية ، للغة المشتركة . وهكذا تصبح اللغات القومية تدريجيا

عنصرا ثانويا في الشخصية القومية المتطورة ، « الانسان السوفياتي » ، اذ يتفوق باستمرار كل ما هو مشترك على ما له طابع خاص .

وتطور اللغات القومية كان مفترضا فيه تيسير الوصول الى الازدواجية اللغوية . فان تعميم الحرف السيريلي في نهاية الثلاثينات (باستثناء لغات الدول البلطية وجيورجيا وارمينيا) ازال عائقا مهما في الاحتكاكات اللغوية . وكذلك فان تسلل كلمات تكتيكية مأخوذة من الروسية الى كافة اللغات كان عاملا مهما في هذا السبيل ، حتى انه بدا في الاربعينات ان مجرى الامور هذا سيؤدي سريعا الى تغيير ، من الداخل ، للغات الاكثر بعدا عن الروسية .

فما هي اليوم نتائج هذه السياسة المساواتية الداخلة ضمن برنامج دمج ثقافي ؟ وما هم افراد مختلف الامم السوفياتية ، بعد مرور ستين عاما ، اي جيلين ؟ ، وأي لغات يتكلمون ؟ وأي لغات يدرسون ؟ وما درجة دمجهم الثقافي ؟

لغــــات قوميـــة في تقدم

يمكن بسهولة معرفة الوضع اللغوي للاتجاد السوفياتي ، فالاحصاءات جميعها (حتى التي جرت زمن الامبراطورية) اهتمت بصورة خاصة بقضية اللغة . والجدول رقم ١ يبرز مدى تماهي الاقوام بلغاتها .

يتضح من هذا الجدول ، اولا ، وجود فارق ذي دلالة بين الامم . فهنالك امم ذات جمهوريات حوفظ فيها على اللغات القومية كلغة اولية لاكثر من ٩٠ ٪ من افرادها أما اوكرانيا وارمينيا ، حيث تنخفض النسبة ، فهذا الانخفاض يبرره وجود جاليات كبيرة في خارجها . وفي المقابل ، القوميات التي تعيش في جمهوريات او مناطق ذات حكم ذاتي ، وحماية اللغة فيها اقل . وفي اسفل السلم يأتي اليهود والبولونيون والالمان وهم شعب بلا ارض خاصة بهم .

الملاحظة الثانية تتعلق بتطور اللغات في المرحلة من ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ . ففي عام ١٩٦١ ، اكد خروتشيف ان اللغات القومية كانت تضعف وتفقد اتباعها ، ولكننا نرى أن اغلب الامم تظهر تشبثا ، وتعلقا متزايدا بلغاتها القومية ، ولا سيما شعوب الاطراف الاسلامية والقوقاس . وبين الامم الصغيرة فان الشعوب الاسلامية والبوذية هي الاكثر امانة للغتها ، وتعلقها بهذه اللغة يزداد احيانا .

اظهر الاحصاء ان المجتمع السوفياتي في السبعينات قد حافظ بقوة على لغته القومية ، رغم تثقيفه واحتكاكه المتكرر باللغة الروسية .

والسؤال الآن هو هل يترافق هذا الثبات او التقدم للغات القومية بتقدم مماثل للغة الروسية ؟ ان احصاء عام ١٩٧٠ فيه الجواب على ما تقدم باعتبار ورود سؤال فيه ، الى السوفياتيين عامة حول كفاءتهم لاستعمال لغة ثانية من لغات الاتحاد السوفياتي وسنرى ما جاء في احصاء ١٩٧٠ .

في عام ١٩٥٩ ، كان عدد الذين اهملوا استعمال لغتهم القومية واستبدلوها باللغة الروسية ١٠١٨٣٠٠٠ نسمة . وارتفع هذا العدد عام ١٩٧٠ الى ١٣٠١٩٢٠٠

جدول رقم ١

٪ لافراد جماعة قومية يعتبرون لغتهم لغة ام .

القوميات	١٩٢٦	١٩٥٩	١٩٧٠
روس	٩٩ر٧	٩٩ر٨	٩٩ر٨
اوكرانيون	٨٧ر١	٨٧ر٧	٨٥ر٧
بيلوروس	٧١ر٨	٨٤ر٢	٨٠ر٦
ليتوانيون		٩٧ر٨	٩٧ر٩
لتونيون		٩٥ر١	٩٥ر٢
أستونيون		٩٥ر٢	٩٥ر٥
مولداف	٩٢ر٣	٩٥ر٢	٩٥ر٠
جيورجيون	٩٦ر٥	٩٨ر٦	٩٨ر٤
أرمن	٩٢ر٤	٨٩ر٩	٩١ر٤
آذريون	٩٣ر٨	٩٧ر٦	٩٨ر٢
كازاخيون	٩٩ر٦	٩٨ر٤	٩٨ر٠
ازبكيون	٩٩ر١	٩٨ر٤	٩٨ر٦
تركمان	٩٧ر٣	٩٨ر٩	٩٨ر٩
طاجكيون	٩٨ر٣	٩٨ر١	٩٨ر٥
كيرغيزيون	٩٩ر٠	٩٨ر٧	٩٨ر٨
تتـــر	٩٨ر٩	٩٢ر٠	٨٩ر٢
تشوفاش	٩٨ر٧	٩٠ر٨	٨٦ر٩
بشكيريون	٥٣ر٨	٦١ر٩	٦٦ر٢
موردفيون	٩٤ر٠	٧٨ر١	٧٧ر٨
ماريسيون	٩٩ر٣	٩٥ر١	٩١ر٢
اودموردیون	٩٨ر٩	٨٩ر١	٨٢ر٦
كوميسيون	٩٦ر٥	٨٨ر٧	٨٣ر٧
كاريليون	٩٥ر٥	٧١ر٣	٦٣ر٠
كالميكيون	٩٩ر٣	٩١ر٠	٩١ر٧
كاباردين	٩٩ر٣	٩٧ر٩	٩٨ر١
اوسيتيون	٩٧ر٩	٨٩ر١	٨٨ر٦
تشيتشين	٩٩ر٧	٩٨ر٨	٩٨ر٨
داغستانيون	٩٩ر٣	٩٦ر٢	٩٦ر٥
كاراكالباكيون	٨٧ر٥	٩٥ر٠	٩٦ر٦
بوريـــات	٩٨ر١	٩٤ر٩	٩٦ر٦
ياقوتيون	٩٩ر٧	٩٧ر٥	٩٦ر٢
يهــود	٧١ر٩	٢١ر٥	١٧ر٧
المـــان	٩٤ر٩	٧٥ر٠	٦٦ر٨
بولونيـــون	٤٢ر٩	٤٥ر٢	٣٢ر٥

هذا يمثل تقدما بالارقام المطلقة ، ولكنه لا يمثل في الواقع اي تقدم اذا اعتبرنا الارقام بالنسبة لعدد غير الروس في التاريخين المذكورين . فالرقم الاول يمثل ٥ر٩٪ من العدد والرقم الثاني ٦ر٨ ٪ . ويمكن الاستنتاج اذن ان التماهي اللغوي المطلق او الذي هو لصالح الروسية لم يتغير الا لماما خلال ١١ عاما . وتبقى قضية ازدواجية اللغة هي المشكلة التي تشغل القادة والمربين السوفيات .

فما موقف الشعوب غير الروسية ، المصرة على استعمال لغتها الاصلية ، من استعمال اللغة الروسية التي تعلمتها خلال سني تربيتها ؟ الاحصاء يظهر تباينا كبيرا بين الاقوام ، ويبرز عدة حالات مختلفة .

الحالة الاولى يمثلها اليهود ، وهم باغلبيتهم قد اختاروا اللغة الروسية . واصبحت لغتهم الاصلية لغة ثانية لهم ، وهذا حال ٨ر٧٢ ٪ من يهود الاتحاد السوفياتي ، يضاف اليهم ٣ر١٦ ٪ من يهود يتكلمون الروسية كلغة ثانية . في هذه الحالة يمكن اعتبار تمثل الفئة اليهودية اللغوي محققا بصورة كاملة . والالمان والتتر تبعوا نفس هذا الاتجاه ، وان احتفظوا بلغتهم الاصلية بشكل افضل من اليهود ، فالاولون يتكلمون الروسية بنسبة ٧٠ ٪ والثانيون بنسبة ٥ر٦٢ ٪ .

وسبب تماثل الامم الثلاث المذكورة واضح . فهي اما محرومة كليا من ارض خاصة بها ومن حقوقها التربوية ، بالتالي فهي منقوصة او غير موجودة ، ام مشتتة كالتتر وغارقة في بيئة غريبة ، مما يساعد على جعلها تتبنى لغة غير لغتها .

الحالة الثانية تتمثل في جماعات يقل الترابط العرقي — الجغرافي وضوحا بينها. هذه الجماعات تتميز بكون قسم من سكانها ، يتراوح ما بين ٢٥ الى ٥٠ ٪ ، يتكلم لغتين ، مع تعلقه بلغته الاصيلة . ومن هذه الجماعات الشعوب السلافية ، التي يمكن تبرير ازدواجية اللغة عندها بالقرابة اللغوية ، والشعوب البلطية المتقدمة ثقافيا ، والمولداف المتأخرون ثقافيا . ومن بين الامم السلافية . يبدو ان البيلوروسيين في تطور سريع نحو الترويس اللغوي ، ويتبعهم في هذا الاتجاه الاوكرانيون ، انما في بطء اشد ، ومن ثم المولدافيون رغما عن ان لغتهم الاصلية ، القريبة من اللغة الرومانية ، لا تمت الى اللغة السلافية بصلة ، ورغما عن درجة التحضير الضعيفة لديهم .

يضاف الى جماعات الحالة الثانية الكازاخيون . وهؤلاء اكثر تعلقا بلغتهم الاصيلة من الاوكرانيين ولكنهم اكثر منهم تقدما في ازدواجية اللغة . ونسبة الكازاخيين المزدوجي اللغة يبلغ ٨ر٤١٪ ، وهم الشعب الوحيد في آسيا الوسطى بهذه الصفة والسبب في ذلك يعود الى كون الكازاخيين اقلية في جمهوريتهم ، ولا يكادون يشكلون ثلث عدد السكان العام . والحفاظ على اللغة القومية في مثل هذه الحالة مهمة صعبة .

ونرى بالتالي ان الروسية يمكن ان تتقدم في حالات مختلفة تماما ، حيث يكون تقارب في اللغات او الأبجديات او لا يكون ، وفي مجتمعات شديدة التحضير او ضعيفته وفي الاوساط المتقدمة ثقافيا او الاقل تقدما .

واخيرا الحالة الثالثة ، وتتمثل في شعوب بقيت اللغة الروسية شديدة البعد عنها وهذا حال الشعوب الكبيرة في القوقاس وفي آسيا الوسطى . ونبدأ هنا بالشعب

الارمني ، فهو اكثر هذه الشعوب قابلية لتشرب اللغة الروسية بسبب الجاليات الارمنية الكبيرة المتواجدة خارج الجمهورية (٤٥ ٪ من مجموع السكان العام) . والغريب في وضع الارمن ليس مقدار ترويسهم اللغوي بل مدى تعلقهم بلغتهم الارمنية. ان مجموع الارمن الذين يتكلمون الروسية يشكل نسبة ٣ر٢٣٪ للمقيمين و ٢ر٤١٪ للنازحين ، ومع ذلك فان الذين حافظوا على لغتهم يشكلون ٩٠ ٪ . وهذا دليل على حيوية قومية هائلة في أمة نصف سكانها نازح . ويأتي من ثم الشعب الجيورجي وقد احتفظ المقيمون منه بلغتهم الاصلية ، ومن بين النازحين ويشكلون ٥ر٣ ٪ من السكان اختار ١ر٢٨٪منهم اللغة الروسية،وهذا عدد لا يذكر ولا يكاد يمثل ١٪من المجموع العام والجيورجيون رغما عن مستواهم الثقافي المرتفع لا يتكلمون الروسية كلغة ثانية الا بقلة (٢٠٪) ، بل هم يفاخرون بأن لغتهم ذات الابجدية الفريدة من نوعها ، كالابجدية الارمنية ، والتي لا تنتسب الى اية فئة لغوية ثانية في الاتحاد السوفياتي ، قد فرضت نفسها على ١٠٠٠٠٠ غريب يقيم في الجمهورية و ١٦٤٠٠٠ غريب في خارجها.

وما ان نتعرض للشعوب الاسلامية حتى نرى ان معرفة اللغة الروسية تزداد ضعفاً . فالروسية كلغة اولى ، تتكلمها نسبة تقل عن ١٪ من سكان آسيا الوسطى وآذربيجان المقيمين . وكلغة ثانية يتكلمها الكيرغيزيون بنسبة ١٩٪ ، والطاجكيون بنسبة ١٦ ٪ والآذريون بنسبة ٩ر١٤ ٪ ، والتركمان بنسبة ٨ر١٤ بالمئة ، والازبك بنسبة ١٣ ٪ . وهذا مدلوله ان اللغة القومية ، بدلا من ان تتراجع في السنوات الاخيرة ، ثبتت وتحسن مركزها ، وان اللغة الروسية لم تتقدم الا ببطء .

فاذا قارنا في آخر الامر تطور اللغات في الحالات الثلاث التي مرت ، نرى ان تقدم اللغة الروسية ليس مرهونا بوضع اجتماعي واضح — تقدم التحضير وتراجع الحياة الريفية — بقدر ما هو ناتج عن الوضع السياسي (وجود او فقدان الدولة الخاصة) والمركز الجغرافي (الاطراف القوقاسية والوسط — اسيوية تبدو اقل عطوبة من القسم الغربي للاتحاد السوفياتي) . وهنالك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار ، هو مقدار الطابع الصميمي للثقافات او للغات القومية . فان اللغة البييلوروسية في شكلها الحالي قد صاغتها السلطة السوفياتية ذهابا من لهجات مختلفة وفرضتها على السكان باسم سياسة«البييلوروسية»(اضفاء الصبغة البييلوروسية)التي كانت قائمة في العشرينات . وان لغة مصطنعة كهذه ، احتاجت الى وقت طويل لتفرض نفسها ، لا يسعها الوقوف امام منافسة اللغة الروسية القريبة منها والاكثر واقعية . ووضع اللغة المولدافية يشبه هذا الوضع ، فان السلطة السوفياتية ، رغبة منها في اعطاء المولدافيين شخصية خاصة بهم بمعزل عن الرومانيين ، فرضت عليهم استعمال اللهجة الرومانية المحلية بعد تغيير مظهرها الكتابي باستعمال الحرف السيريلي . فبدت اللغة المولدافية مصطنعة كالامة المولدافية ، وهذا ما يجعلها ضعيفة امام الروسية .

اما لغات القوقاس وآسيا الوسطى فهي على نقيض ذلك . فهذه اللغات قد نقلت ثقافات غنية ، والتحمت بتقليد تاريخي بعيد ، وهي رمز للوجود القومي ، يدافع عنها افراد كل جماعة بقدر ما في ماضيه التاريخي من حقيقة .

انما اللغة كي تحيا ، يجب ان تدرس وان تكون في أسس التعليم ، وان تمر المعرفة من خلالها . فما مدى حصول الامم والقوميات على الوسائل التي تساعد على سلامة لغتها ، والى اي مدى ينعكس اسلوب التعليم السوفياتي على اللغات القومية واللغة الروسية ؟

التربية والدمج القومي

هل التربية والدمج الاجتماعي يشتركان معا في سياسة متماسكة في الزمان وفي المكان ؟ .

لقد سبق ان رأينا ان لكل جماعة قومية الحق المطلق بحيازتها على مجموعة مؤسسات ثقافية ــ مدارس ، جامعات ، دور نشر ــ في لغتها الخاصة . ولكن هذا المبدأ مر بمراحل تطورية مختلفة ، ففي العشرينات كانت التربية القومية الزامية باعتبارها رمزا للمساواتية المنادى بها ، ولكن تعلم الروسية اصبح شرطا هاما في التقدم الاجتماعي ، اعتبارا من الثلاثينات وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . وخروتشيف في اصلاحه للتعليم عام ١٩٥٨ ، اورد فقرة تتعلق بحق الاهل في اختيار لغة تثقيف ابنائهم . هذه الفقرة البريئة في ظاهرها هي على جانب كبير من الاهمية ، فهي توحي بان مصلحة الولد قد لا تكون في دراسته بلغته الاصلية من جهة ، وتشكل احراجا للاهل من جهة ثانية في حال نبذهم اللغة الروسية واظهار تعلقم بلغتهم الاصلية ، اذ تجعلهم في موقف اللامبالاة من قضية تقارب الامم . ولكن هذا الاحراج مع ما فيه من ضغط معنوي لم يكن العائق الوحيد ، بل كان هنالك عائق آخر هو عدم توفر امكانية الاختيار في كافة انحاء الاتحاد السوفياتي بين مدرسة ذات منهاج قومي واخرى ذات منهاج روسي . فالمدارس على ثلاثة انواع من حيث لغة التدريس ، فهنالك المدارس القومية اللغة والمدارس الروسية اللغة والمدارس المختلطة اللغة ، ومن حيث عدد سني الدراسة ، هنالك مدارس لا تتجاوز المرحلة الابتدائية ، واخرى مدة الدراسة فيها ١٠ سنوات مبدئيا ، وعمليا ٨ سنوات . ومن حيث قاعدة تعليم اللغة الروسية في المدارس غير الروسية ، فهنالك فوارق ما بين جمهورية واخرى وداخل الجمهورية الواحدة . لذا يكون من الصعب اجراء تقييم عام لتربية القوميات ، ولا سيما مع ما يضاف الى ما ذكرنا ، من نقص فى المعلومات الاحصائية . فالاحصاءات الغنية جدا بالمعلومات عن التطور العام للتربية داخل الجماعات القومية لا تتعرض الى مسالة لغات التدريس . ولكى نتمكن من تفهم الحالة المدرسة للقوميات ، علينا أن نفرق بين القوميات الكبيرة ذات الجمهوريات الخاصة بها وبين القوميات ذات الاستقلال الذاتى ، والملحقة باطار غير اطارها الخاص .

فالسلافيون واقعون تحت وطاة قرابة لغتهم الخاصة باللغة الروسية ، وهذا ساعد على تقدم اللغة الروسية . ففى اوكرانيا تكثر المدارس التى تعلم بالروسية وعدد التلامذة فيها كبير . وفى مستوى التعليم العالى فالغالب ان الروسية هى السائدة بدليل الطابع المختلط جداً للطلاب وللاساتذة وفى بيلوروسيا يظهر الترويس في التعليم بصورة اوضح على جميع المستويات . ففى البيئة الحضرية تغلب المدارس الروسية

المنهاج ، والروسية تدرس في مدارس بيلوروسيا بصورة الزامية اعتبارا من الصف الثاني والى الصف الثامن ، وفي الجامعات يجري التعليم بالروسية الا لبعض المواد الاستثنائية . وفي مولدافيا تغلب اللغة الروسية في المراكز الحضرية والجامعات تفرض معرفة الروسية .

ان الموقف الضعيف للغات القومية السلافية والمولدافية يتناقض مع حالة اللغات القومية لدول البلطيق ومسيحيي القوقاس ، التي بلغت مستوى ثقافيا عاليا وتحضيرا متقدما . ففي استونيا ولتونيا ٧٣ ٪ من المدارس تدرس باللغات القومية ، و٨٤ ٪ من الاطفال يتلقون العلم بلغتهم الاصلية .ولكي تعوض السلطة عن ضعف جاذبية المدارس الروسية ، جعلت تدريس هذه اللغة الزاميا منذ العام الدراسي الاول . والدراسة العالية تجري باغلبيتها باللغة القومية . ووضع جيورجيا يتشابه مع وضع دول البلطيق ، فثلاثة ارباع المدارس تدرس باللغة الجيورجية ، والمدارس الروسية اللغة لا تكاد تزيد عن المدارس الارمنية اللغة وكل فئة منهما لا تتجاوز عشر المدارس الجيورجية . اما الدراسة العليا فاغلب موادها جيورجي اللغة ومستواهما مرتفع وتخرج نخبا عديدين ،اذ ان جيورجيا تأتي في المرتبة الثانية بعد اليهود فيما يتعلق بعدد حاملي الشهادة العليا من ابنائها بالنسبة لمجموع السكان . اما الارمن فهم شديدو التعلق بالحفاظ على مدارسهم الارمنية اللغة وذات البرامج الدراسية الكاملة : وفي المدارس الروسية اللغة ، تعطى دروس الارمنية طوال سني الدراسة العشر وهذا الامتياز يعوض عنه جعل دراسة الروسية الزامية منذ السنة الدراسية الاولى ويأتي الارمن في المرتبة الثالثة في العدد النسبي للنخب القومية .

اما في الجمهوريات الاسلامية فيسود وضع موحد لا يشذ عنه الا الكازخيون .ففي كازاخستان تباين تام بين السكان الريفيين الذين يترددون الى مدارس كازاخية والسكان الحضريين الذين يميلون الى الالتحاق بالمدارس الروسية . فالكازاخيون اقلية في جمهوريتهم ولم تتكون لديهم بعد نخبة كافية لتغطية حاجاتهم الثقافية ، فتراهم يسعون اختياريا نحو اللغة الروسية لانها تستطيع ان تؤمن لهم تقدما اجتماعيا ودخول مراكز المسؤولية . اما في ما تبقى من جمهوريات آسيا الوسطى وآذربيجان فيسود وضع مدرسي واحد كما ذكرنا ، فالسكان الاصيلون في الجمهوريات ان في الوسط الريفي او الحضري يفضلون مدارسهم القومية ،وتحاول السلطة السوفياتية التعويض عن هذا الانكماش بفرض اللغة الروسية منذ الصفوف الاولى ، وباطالة مدة التدريس الى عشر سنوات في المدارس الروسية بينما هذه المدة لا تتجاوز الثماني سنوات في المدارس القومية ، وبفرض معرفة اللغة الروسية لقبول الطلاب في صفوف التعليم العالي ، وبسياسة تفضيل الذين تابعوا دراسة الروسية على من عداهم في التعيين في ملاكات الدولة .وبالرغم من هذه الضغوط فان الشعوب الاسلامية تظهر احجاما كبيرا عن ترك مدارسها والالتحاق بالمدارس الروسية. وهكذا فلا يتسنى الا لجزء محدود من نخبتها متابعة التعليم العالي الروسي .

هذه الشعوب تصر على تنمية التعليم العالي القومي الذي يعتبر وسيلة معترفا

بها لدخول كافة الوظائف ، نظرا الى أن معرفتها بالروسية غير كافية . وهي تكافح من اجل تهيئة نخب قومية ، لا طمعا في ترقيات اجتماعيه ، بفضل معرفة اللغة الروسية. وأن النساء في هذه الشعوب يتركن المدرسة باكرا . هذه الملاحظات تجعلنا ندرك سبب استمرار لغاتها القومية بهذا الرسوخ . وهكذا يقوم بين مطالب الشعوب الاسلامية وسياسة ازدواجية اللغة المدعومة من السلطة السوفياتية حوار صم يبدو متزايدا في المرحلة الفاصلة ما بين الاحصاءين الاخيرين .

ونرى بالتالي ان الامم الكبيرة قادرة بصورة عامة على الحفاظ على لغاتها ، نوعا ما ، ضمن نظام تربوي يؤمن في « الشكل » انشاء مجتمعات قومية .ولكن هذه القاعدة لا تطبق على التكوينات القومية الاقل كمالا والمنتظمة في جمهوريات ذات استقلال ذاتي او مناطق قومية . فما ان تحشر جماعة قومية ، جغرافيا ضمن حدود دولة مفدرلة ، وتلحق سياسيا بهذه الدولة ، حتى تتحجم حقوقها الثقافية من الناحية العملية ، ان لم يكن من الناحية النظرية . والتنظيم السياسي للاتحاد السوفياتي يحشر قسما كبيرا من الامم المنقوصة السيادة ضمن الجمهورية الاتحادية الروسية ، حيث يكشف الوضع الثقافي لهذه الشعوب عن منهاج ترويسي سريع يجري بواسطة المدرسة . وقد قامت دراسة امريكية بوصف لهذا المنهاج ، فوضع المقيمين في الجمهورية الاتحادية الروسية من غير الروس يتصف بعدة معطيات ، اولها ، الزامية تعليم اللغة الروسية في جميع المدارس القومية اعتبارا من السنة الدراسية الاولى وانتهاء مرحلة التعليم ، ثانيا ، عدم وجود مراحل دراسية كاملة في المدارس القومية كافة باستثناء ما يتعلق منها بالتتر والبشكيريين ، وهذا يلزم الاطفال ، الراغبين في مواصلة تعليمهم الثانوي بعمق، على الانتقال في فترة ما من الدراسة بلغتهم الاصلية الى الدراسة باللغة الروسية ، ثالثا ، النزعة العامة خلال العشرين سنة الاخيرة الى خفض عدد المدارس القوميه اللغة في صالح المدارس الروسية . وتجدر الملاحظة بان وجود المدارس القومية اللغة لا يوجب استفادة كافة المجموعة منها ، فبعض الاهالي ، بادراكهم ضرورة اللجوء عاجلا ام آجلا ، الى المدارس الروسية ومن ثم الى الجامعات الروسية ، يفضلون تنشئة اطفالهم منذ الصغر على اللغة الروسية ، وتبقى لغتهم الاصيلة وسيلة للتفاهم ضمن اطار العائلة والوسط المحيط . والتحرك البطيء في الاتجاه نحو الغاء التعليم القومي يبرز من الجدول رقم ٢ ، وفيه تلخيص لوضع الجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي .

هذا الجدول شديد التعبير ، فهو يبين ان جميع الشعوب ، عدا التتر والبشكير والياقوت ، اضحت اللغة القومية لديها مقتصرة على مرحلة الحضانة وبداية تعلم القراءة والكتابة ، بالاضافة الى ان السكان الريفيين الذين لا يجدون لديهم الا مدارس ابتدائية لا تتجاوز المرحلة الدراسية فيها الاربع سنوات ، يضطرون الى اللجوء الى المدارس الروسية . والحالة تزداد سوءا في المناطق ذات الاستقلال الذاتي والمقاطعات القومية اللغة التي كانت موجودة فيها عام ١٩٥٨ تلاشت بعد ١١ عاما باستثناء بعضها ، وهذه لا تتجاوز مرحلة الدراسة الابتدائية فيها الثلاث سنوات . اما المدارس الروسية ، فهي لا تدرس اللغات القومية الا لغاية الصف الثالث على احسن حال .

جدول رقم ٢ ــ امتداد المرحلة الدراسية في اللغات القومية :

قوميات اصيلة داخل الجمهوريات الاتحادية الروسيـــــة	١٩٥٨	١٩٧٢
البشكيريـــــون	١ــ١٠	١ــ١٠
البورياطيون	١ــ٧	١ــ٦
التشيتشين	١ــ٤	حضانة فقط
الانغوش	١ــ٤	حضانة فقط
التشـــواف	١ــ٧	١ــ٤
الكاباردیون	١ــ٤	لا شيء
البلكــــــار	١ــ٤	ــ
الكالمـيـــــك	١ــ٤	ــ
الكاريليون	غير معلوم	غير معلوم
القوميشيـــــون	١ــ٧	١ــ٣
الماريس	١ــ٧	٠ــ٣
المــــوردف	١ــ٧	٠ــ٣
الاسيتيون ــ الشماليون	١ــ٤	لا شيء
الداغستانيون عدى الآفاريين	١ــ٤	٠ــ٢
الآفاريون	١ــ٤	٠ــ١
التتــــر	١ــ١٠	٠ــ١٠
القوفينيـــون	١ــ٧	٠ــ٧
الاودمورتيون	١ــ٧	٠ــ٣
الياقوتيون	١ــ٧	١ــ٨

يظهر واضحا انه يوجد داخل الجمهورية الاتحادية الروسية اتجاه لا رجوع عنه نحو تقليل عدد اللغات المستعملة في التربية بين السكان من غير الروســـس . وهذا الاتجاه يؤدي هنا الى ترويس لغة هذه الشعوب . ويجب الموافقة مع خروتشيف على أن الامم المحشورة جغرافيا ينتهي بها الامر الى التقارب ومن ثم الى الانصهار اللغوي، خلال جيل مع الامم الاكبر منها . ولكن هنالك اما محشورة في جمهوريات غير روسيا كجيورجيا وازبكستان ، فهل تميل هذه الامم نحو الروسية ام نحو لغة الجمهوريـــة التي هـــي فيهـــا ؟ .

الاحصاءات هنا غير متوفرة ، وانما نلاحظ مثلا ان التتر المقيمين خارج جمهوريتهم يتبنون الروسية ولكنهم ينجذبون نحو اللغات المحيطة بهم في حال كونها من عائلة لغوية قريبة من لغتهم (الكازاخية ، الكيرغيزية ، الازبكية ، التركمانية) . والاوساتيـــون

يتبنون الروسية اذا اقاموا في الجمهورية الروسية والجيورجية اذا اقاموا في جيورجيا.

ويبقى ترسخ اللغات في الجمهوريات ذات السيادة (باستثناء السلافية) امرا مؤكدا ، ويضاف الى ذلك ما لوحظ مؤخرا من ازالة الصبغة الروسية عن اللغات القومية . فالتعابير الروسية الحديثة التي دخلت مختلف اللغات بدأت تزول تدريجيا واستعيض عنها بكلمات مصاغة من صلب اللغات ، يمكنها ان تجاري التطور التكنولوجي للقرن العشرين .

قبول الترويس كأهون الشرين

عندما نتحدث عن المسألة اللغوية في الاتحاد السوفياتي ينتهي بنا المطاف ، بصورة عامة ، الى نقطة الانطلاق . فاننا نلاحظ ازدهار اللغات ونشوء نخب في كافة هذه اللغات،وهذا نجاح للسلطة لا شك فيه.ولكن هل هنالك سياسة لغوية عامة تهدف من خلال الترويس وازدواجية اللغة الى اضعاف اللغات القومية ؟ وهل ساهمت الحقوق اللغوية في دمج شعوب الاتحاد السوفياتي ؟ واخيرا الى اي مدى يمكن الجمع بين الاخلاص للغة الاصلية والشعور القومي ؟ نظرة الى الاتحاد السوفياتي اليوم في تعقيده اللغوي ، تؤول بنا الى استخلاص عدم وجود قوانين تطورية قابلة للتطبيق على مختلف اللغات . فمن الواضح ان الجماعات العرقية المقيمة في الاطراف والعائشة في دول منسجمة نسبيا والمتيسر لها الجهاز السياسي الضامن لحقوقها الثقافية ، تستطيع ان تحمي لغاتها بشكل افضل من الجماعات المحشورة جغرافيا او المشتتة والضعيفة سياسيا . مجمل القول ان حالة الشعوب ذات الجمهوريات المفدرلة افضل من حالة سواها ، وان الشعوب الوفيرة العدد احمى لنفسها من الجماعات القليلة العدد ولكن كم من مثال ينقض هذا المخطط العام ! فالبيلوروسيون ، وهم نسبيا عديدون ، ويعيشون في جمهورية مفدرلة ، ولهم امتيازات على المستوى الاممي ، نراهم يظهرون ضعفا لغويا ملحوظا . وعلى نقيضهم التتر ، فهم عديدون ولكن مشتتون في ثلاثة ارباعهم ، يقاومون الترويس بشدة . والماريس ، وكانوا يعدون عام ١٩٧٠ . ٥٩٩٠٠٠ نسمة فقط ، شديدو التعلق بلغتهم ، ونسبة المشتتين منهم الاصلية ٩١٫٢ ٪ مع ان ٦٨٫٦ ٪ منهم يتقن الروسية . ففي هذه الحالة لم يستطع الضعف العددي ،ولا البيئة (عدد الروس في الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي للماريس نسبته ٤٦٫٩ ٪ في مقابل ٤٣٫٧ ٪ من الماريس) ، ولا معرفة الروسية ، ولا ازدواجية اللغة (٧١ ٪ من الماريس مزدوجو اللغة) ، ولا ضعف التعليم في اللغة القومية ، جميع هذه العوامل لم تستطع ان تنتقص من اخلاص الماريس للغتهم الاصلية . وعلى نقيضهم الموردفيون، وهم اكثر عددا (١٢٦٣٠٠٠) ، نراهم عطوبين امام اللغة الروسية ، اذ ان عدد الموردفيين الذين يتكلمون لغتهم الخاصة لا تتجاوز نسبته ٧٧٫٨ ٪ وعدد المزدوجي اللغة منهم نسبته ٨٧٫٨ ٪ . والتتر ، مع تشتتهم وخضوعهم منذ اربعة قرون لسياسة ترويس لغوية ، لم يزالوا متعلقين بشدة باللغة التترية .

القضية ليست قضية سياسية ولا عددية حتى ولا اجتماعية . والتحضير ليس

سببا ، بحد ذاته للانصهار اللغوي . لا شك ان مدن بييلوروسيا هي مراكز حياة روسية وبالتالي ترويسية ، ولكن يكفي ان يتمشى المرء في طاشقند ، وهي اقل عراقة من غيرها من مدن آسيا الوسطى ، حتى يتأكد من أن السكان الازبكيين يتكلمون الازبكية . وهكذا الامر في تبليسي . هذه الامثلة المتناقضة تشهد على أن الانصهار اللغوي ليس خاضعا للعوامل الخارجية كالبيئة والوضع السياسي والتحضير ، بقدر خضوعه لعامل اساسي قائم في وجود الجماعات العرقية وفي ثقل تاريخها وثقافتها فالامة البييلوروسية ، كما هي عليه اليوم ، قد صاغها النظام السوفياتي ، ولغتها منشأة بصورة اصطناعية ، وثقافتها لم يمر عليها اكثر من نصف القرن ، وهي تفتقر ألى الثقل التاريخي والى التقاليد الخاصة .

بينما التتر والجيورجيون لهم لغات قديمة حملت ثقافات قديمة . وهذه اللغات حتى في حال زوالها يستطيع أصحابها ان يجدوا صروحهم الثقافية في ترجمات انكليزية روسية ، واهم احداث ماضيهم في كتب التاريخ . والماريس ثقافتهم غير مدونة ، بل هي مجموعة تقاليد وثنية تربطهم بماضيهم البعيد وتعزلهم عن سائر الناس . اما الموردفيون فقد جرى هديهم الى الارثوذكسية منذ زمن بعيد ولكنهم لا يستطيعون التوثق بتقاليد اجتماعية دينية خاصة نظرا الى افتقارهم الى ثقافة مدونة ، فكان دمجهم الديني ممهدا للدمج اللغوي . فالتباين الحاصل في السلوك اللغوي لشعوب الاتحاد السوفياتي خير دليل على النتائج المتضاربة للسياسة المتبعة في هذا المجال . هذه السياسة تؤدي ولا شك الى التماثل الاختياري لبعض الجماعات ، التي تقبل بالترويس تحقيقا لرفاهيتها ، ولكونها لا تملك تراثا تاريخيا وثقافيا تحميه ويحميها . ولكن هنالك شعوبا غيرها لم تكن السياسة اللغوية وسيلة لدمجها ، بل حررت ارادتها وفضوليتها القومية . وبتدقيق النظر نجد السياسة اللغوية تسهم احيانا في دمج الامم وتؤدي غالبا الى تثبيت الفوارق القومية . فهل هذه الفوارق مؤقتة ومكتوب لها ان تندثر ؟ بعض المؤلفين يرون جوهر الموضوع في تقدم ازدواجية اللغة . فحين تتضارب اللغات او حين تتعايش ، يحتاج الانتقال من لغة الى اخرى الى وقت طويل والى مرحلة انتقالية هي مرحلة ازدواجية اللغة . فمن وجهة النظر هذه يكون التطور السوفياتي ايجابيا، والمطلوب هو الانتظار حتى يعم اتقان اللغة الروسية ويتأصل كيما تنتقل الامم السوفياتية الى المرحلة الثانية وهي مرحلة تبديل اللغة . ان التنبؤ بالمستقبل امر ولا شك مستحيل ، والاتحاد السوفياتي عمره لا يتجاوز الجيلين وهذا زمن قصير في سباق التغيير اللغوي . ولكن ، بغض النظر عن نوع التطور اللغوي المقبل لشعوب الاتحاد السوفياتي ، يبقى هنالك سؤال : هل اللغة هي المعيار الحاسم للشعور بالانتماء القومي ؟ يصعب الاجابة بالايجاب عندما نرى في التاريخ الحديث شعوبا عديدة استعملت لغات دول أخرى ، كما هي حال الهنود مع اللغة الانكليزية ، ولم يمنعها فقدانها لهويتها اللغوية من جهرها بوجودها القومي . أن تساعد اللغة الامة على تثبيت كيانها فهذا لا شك فيه ، ولكن ان تكون دليل وجود هذه الامة فهذا أمر يبقى موضوع جدال .

الفصل السادس

الدمج يمر بأزمة

عام ١٩٦٧ ، العيد الخمسيني للثورة ، عام ١٩٧٢ ، العيد الخمسيني للاتحاد ، عام ١٩٧٧ ، دستور جديد لمجتمع جديد . انها لمناسبات عديدة للسلطة لتأكيد التلاحم القومي في الاتحاد السوفياتي ونجاح الدمج . ولكن مظاهر عدم الوفـــاق في الميدان القومي تكاثرت في هذا العقد الاخير بالذات ، موحية بأن الدمج لا يزال بعيدا عن الكمال لقد عرف عالم الامم السوفياتية ازمات في عهد ستالين ، ولكن سياسة الدمج كانـــت في بدايتها وكان ستالين متنبها لكل شطط يحصل ، يستأصـــل في موجات متلاحقة جميع النخب والجماعات والافراد القادرين على استقطاب مواطنيهم المقهورين مـــن جراء ارادتـــه التأحيديـــة الصلبة .

وسمحت سياسة الطمأنة والتنازلات الخروتشيفية للامـــم باعادة تكوين نخب قادرة على تمثيلها ، وكان على هذه النخب ان تشهد ، بعد نصف قرن من الثـــورة ، بنجاح سياسة الدمج . « فالشعب السوفياتي » ، مفخرة السلطة ، يتجسد خاصـــة في هذه النخب وفي المجتمعات المتطورة فكريا . ولكن الجدير بالملاحظة ان هذه النخب كان لها الدور الحاسم في الازمات التي تفجرت في السنوات الاخيرة في الوسط القومي.

وان هذه الازمات قامت في جماعات قومية ذات درجة تربوية ومستـــوى حياتي مرتفعين . هذه الازمات بدأت عام ١٩٦٧ بانتفاضات فردية ولـــم تلبث ان تعددت وتوسعت في بعض الجمهوريات والمناطق وازداد خطرها حتى اضطرت السلطة الـــى مكافحتها بعنف . فهذا ولا شك دليل على ضعف الدمج . ولا بأس مـــن استعراض الوقائع والبحث عن مغازيها ومدى اهميتها وما اذا كانت تشكل حالات فردية سهلـــة الحصر ام دليلا على ان الدمج لا يزال بعيد التحقيق .

المشردون في الاتحـــاد السوفياتي

المساواة بين الامم كافة وبين حقوقها الثقافية والسياسية مفهوم اساسي في النظام السوفياتي . وكل مواطن سوفياتي يحمل في جواز مروره الاشارة الى القومية الـــتي

ينتسب اليها . الا ان بعض القوميات وان كان وجودها معترفا بـــه قانونيا ، لا تشبه باقي الاقوام . فقد انكرت عليها السلطة حقهـــــا في وطنها الاول ، فلم يأت ذكره في جوازات مرور افرادها . وقد ظل هؤلاء المشردون مرغمين على السكوت مدة طويلة ، ولكنهم اصبحوا ، منذ بضع سنوات ، المواطنين الاكثر شغبا في الاتحاد السوفياتي ، نظراً لتفاقم شعورهم بالظلم ووصوله الى درجة عدم الاحتمال . هؤلاء الاقوام هم التتر والالمان واليهود وهم مختلفون في تاريخهم وفي ثقافتهم ولكنهم مجتمعـــون على امنية ان يصبحوا مواطنين كاملين وان يكون لهم وطن بالمعنى الصحيح للكلمة . فالتتر يريدون العودة الى موطنهم في القرم ، والالمان واليهود ليسوا مستريحين لوجودهم في الاتحاد السوفياتي ويريدون مغادرته . فما سبب هذا التعبير الخطير عن الاستياء ،الذي لا يتردد اصحابه في ابدائه ، تحت طائلة تهديد سلامتهم المادية وحريتهم ؟

ولنبتدىء بالتتر ، فالعالم الغربي لا يعرفهم حق المعرفة ، وما يعلمه عنهم ، فمن خلال صور باهتة وروايات غير دقيقة . لقد اتصل اليه ان التتر يقومون بتظاهـــرات في طاشقند ولكنه لا يعرف على التحديد الغاية من هذه التظاهرات ، وان الجنــــرال غريغورينكو ، وهو بطل محترم من أبطال الحرب العالمية الثانية ، يواجه ، في دفاعه عنهم ، العدالة السوفياتية ومستشفى الامراض النفسية ، ولكن هذه الحــــوادث البعيدة والمتناثرة لم تساعد على تعريف هذا الشعب الذي تقـــوم الاحصـــاءات السوفياتية ذاتها بتشويش معالمه . فتعبير التتر ينطبق بدون تفريق على تتر قازان وعلى تتر القرم . والاولون لهم جمهورية ذات استقلال ذاتي تقع شرقي موسكو . وليس في خارج الاتحاد السوفياتي من يدرك بوضوح أسباب تذمر التتر فـــي طاشقند من عدم وجود وطن لهم . والاحصاءات السوفياتية تزيد الامور غموضا اذ هـــي لا تحتوي الا على باب واحد يدخل تحته التتر بفئتيهما . وان هاتين الفئتين تشكـــلان معا ما يقارب ٦ ملايين نسمة ، مما يجعلهم في المرتبة الخامسة بين التجمعات العرقية.

ولكن تتر القرم يختلفون في الواقع عن تتر قازان لغة وثقافة . وعددهم لا يمكن تقديره بدقة . هم يدعون كونهم نصف مليون نسمة والمرجح انهم في حدود ٣٠٠٠٠٠، والسلطة السوفياتية اعترفت عام ١٩٢١ بتواجد التتر في القرم على مدى اجيـــال وبشخصيتهم القومية وبهيمنة روسيا عليهم ، ومنحتهم جمهورية ذات استقلال ذاتـــي هي جمهورية القرم ، الملحقة بالجمهورية الاتحادية الروسية ، حيث تمكن التتـــر ، رغما عن وضعهم كأقلية ، من التمتع لمدة سنوات بجميع الحقوق الممنوحة الى الامم، من لغة رسمية ومدارس وثقافة خاصة . الا ان الحرب غيرت مجرى حياتهم ، اذ ان الالمان احتلوا منطقتهم وظلوا فيها حتى عام ١٩٤٤ . وفور مغادرة الالمان لاراضيهم، ادخلوا في عداد الامم المتعاونة مع العدو ، وحمل ستالين هذه الامم مسؤولية جماعية شملت جميع السكان . وفي ١٨ ايار ١٩٤٤ ، جرى نفي التتريين بما فيهم الشيـــوخ والاطفال نحو آسيا الوسطى والاورال وسيبيريا . وزاد عدد المنفيين عن ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، فرض على قسم كبير منهم الاقامة في ازبكستان . وبتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٤٦ صدر مرسوم بالغاء جمهورية القرم رسميا .

وبينما كان التتر يعيشون في منفاهم تحت المراقبة الدائمة ، عمدت السلطـــة

السوفياتية الى تدمير كل أثر لهم في القرم ، وجعلت من امكانية عودتهم الى موطنهم امرا مستحيلا ، بخرب مساكنهم وبجلب نازحين من الروس او الاوكرانيين في وفود كبيرة لتحل محلهم . وفي عام ١٩٥٦ عمد خروتشيف الى اعادة الاعتبار الى ستة شعوب كان ستالين قد اتهمها بالخيانة ، ولكنه لم يأت بذكر التتر في قرار العفو .

في ٢٨ نيسان ١٩٥٦ صدر مرسوم بمنح التتر حقوقا طبيعية في مكان اقامتهم. ولكن هذا المرسوم لم ينشر ، كما انه نص على ان التتر لا يحق لهم استرجاع اموالهم المصادرة سابقا ولا العودة الى القرم ، الذي أضحى تابعا لاوكرانيا .

ظل الشعب التتري ، في ظل هذا المرسوم ، شعبا مجرما ، فالقضية بالنسبة الى الامم ليست قضية وضع معنوي وحسب ، بل هي في تمكنها من الاستمرار بالحياة بكيانها القومي . والشعب التتري بحرمانه من أرضه ومن حقوقه الثقافية ، كتب عليه الانصهار تدريجيا في الوسط العرقي والثقافي المحيط به . وهو يطلب اعادة الاعتبار السياسي والحق في العودة الى القرم ، حيث يستطيع استرجاع ارضه القومية وجميع ما يتعلق بها من حقوق .

باشر التتر معركتهم المصيرية عام ١٩٥٧ ، بطريقة سلمية ، حين اتضح لهم عدم امكانية حصولهم تلقائيا على أي حق من حقوقهم الاساسية . فلجؤوا الى العرائض وتقدموا بست منها في المرحلة بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، الى الحزب ومختلف المراجع الحكومية ، وعلى كل عريضة ما بين ٦٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ توقيع . وكانت جميعها تتضمن مطلبا واحدا وهو المساواة في المعاملة مع سائر الشعوب المنفية ، التي استعادت حقوقها السياسية والقومية . ولكن عدم استجابة السلطة لهذه الطلبات الجماعية والضغط الذي وقع على العناصر النشيطة باتهامها باثارة النعرات القومية ، أدت بالتتر الى البحث عن وسائل جديدة ، تبقى ضمن الشرعية .

أرسل التتر الى موسكو مندوبين عنهم مزودين بتفاويض رسمية ، لكي يكونوا على مقربة من السلطة ويستطيعوا اسماعها اصواتهم . وهذا اجراء مذهل في الاتحاد السوفياتي حيث طرق التعبير الوحيدة المقبولة هي التي تمر بأجهزة مراقبة السلطة . ولكن التتر لم يكن لهم حقوق سياسية ، وبالتالي ممثلون قوميون ، فهم مضطرون الى اختيار ممثليهم ، ولم يكن للسلطة ان تمانعهم ، فان خروتشيف قد صرح عام ١٩٦١ عن خلق « دولة الشعب كله » ، وهم من الشعب ويمارسون حقهم كمواطنين . وفي العامين ١٩٦٥ و ١٩٦٦ بدا ان مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، وهو حارس الشرعية الاشتراكية وممثل السكان السوفيات ، قد أهتم بقضيتهم . وكان لقاء لممثلي التتر ، المزودين بتفويضاتهم وعرائضهم ، مع ميكويان ، رئيس مجلس السوفيات الاعلى ، عام ١٩٦٥ ، ومع امين المجلس المذكور ، جيورغادزي ، عام ١٩٦٦ ، ولكن اللقاءين لم يسفرا عن أي جديد . وفي مطلع عام ١٩٦٦، تقدم ١٢٥ مندوبا تقريبا الى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ومعهم عريضة موقعة من ١٢٠٠٠٠ نسمة ، وارسلت الى المؤتمر المذكور ١٥٠٠٠ رسالة وبرقية موقعة . وأمام هذا الضغط وعد جيورغادزي بدرس فوري للملف التتري . ولم يقم فعلا بأي خطوة . خاب أمل التتر ولكنهم لم ييأسوا ، اذ اعادوا

في خلال ثلاثة أشهر (آذار — حزيران ١٩٦٦) جمع ١١٥٠٠٠ توقيع وارسلوا زهاء ٢٠٠٠٠ رسالة وبرقية ودعموا مندوبيتهم في موسكو بعدد جديد من الموفدين . فطلب من الفنادق في موسكو عدم ايوائهم ، وبتاريخ ٢٦ حزيران حضر وفد كبير من التتر الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتقديم عريضة فأوقفوا وتم اجلاؤهم بسرعة عن المدينة .

وكانت من جانب التتر في ازبكستان مظاهرات متلاحقة غايتها كسب السكان الى قضيتهم ، فهم جميعا مسلمون ، وكان من السلطة اظهار قساوة اكبر ، فهي تلقة من تطور الامور . وحاول بعض الكتاب التتر ايجاد حماية ومستمعين لهم في خارج الاتحاد السوفياتي ، ولكن المهم بالنسبة لجماعة قومية أن تسمع موسكو طلباتها وان يستجيب مواطنوها الى نداءاتها . وهذه الحملة الداخلية سعت السلطة لاخمادها ، فأضافت مادتين الى قانون الجزاء الازبكستاني ، منعت بموجبهما تداول الاخبار او الوثائق المتعلقة بمصير التتر ، والمشاركة في اجتماعات في هذا السبيل . وهكذا أضحت الاجراءات القانونية مخالفة للقانون وواقعة تحت وطأة القمع .

لم تمنع هذه الاجراءات القمعية من مضي التتر في صراعهم . ولما ضاق امامهم مجال العمل القانوني ، قرروا اللجوء الى طرق مشهدية وان كانت غير قانونية . ورغم حرمانهم من حق الاقامة في فنادق موسكو فقد تجمع في هذه المدينة ٤٠٠ شخص في صيف ١٩٦٧ ، واعلنوا جهرا عن نيتهم عقد اجتماع لهم في الساحة الحمراء لكي يتوصلوا الى اسماع صوتهم . وفي هذا الفصل تنشط السياحة في روسيا ويكثر وجود الاجانب ، وهكذا سيتعرف العالم الخارجي على القضية التترية . وقررت السلطة اللجوء الى المساومة فهي تصر على أن تبقى الامور في زمامها ، وجرى لقاء بتاريخ ٢١ تموز ١٩٦٧ ، في الكرملين ، حضره ممثلو النظام العام وهم اندروبوف رئيس أمن الدولة ، ورودنكو مدعي عام الاتحاد السوفياتي ، وشتشلوكوف وزير حفظ الامن ، وجيورغادزي الذي اضحى خبيرا بهذه المسألة . ووعد اندروبوف باعادة الاعتبار السياسي الى الامة التترية وبالعفو عن الاشخاص المذنبين ولكنه أبدى تحفظا شديدا فيما يتعلق بعودة التتر الى القرم ، واغفل ذكر احياء الجمهورية.

وفي ٥ ايلول صدر مرسوم جاء فيه : « بعد تحرير القرم ، اتهم جميع السكان التتر فيه ، عن غير حق ، بالتعامل مع العدو ، مع انه لم يكن الا من فعل بعض منهم . هذه التهم ، الموجهة بدون تمييز الى كافة مواطني القومية التترية المقيمين في القرم ، يجب ان تلغى ، ولا سيما ان جيلا جديدا بات اليوم مساهما في الحياة المهنية والسياسية » .

« التتر الذين كانوا يقيمون في القرم يقطنون في جمهورية ازبكستان وفي جمهوريات أخرى ... » (انتهى) . هذا المرسوم اعاد الى التتر جميع حقوقهم كمواطنين ، من حرية الاقامة والحقوق السياسية ، وبرئوا من جريمة الخيانة واصبحوا شعبا مشابها للآخرين . فالتتريون اصبح بامكانهم التنقل حيث يشاؤون « ضمن حدود اوضاع العمل وجوازات المرور » ، اي تحت المراقبة ، واصبح لهم بعض الحقوق السياسية ، ولكن هذه الحقوق سبق أن اعطيت لهم عام ١٩٥٦ . ومن ناحية ثانية نلحظ انه لم يرد في النص عبارة « الامة التترية » ، كما أن جمهوريتهم لم ترجع لهم .

وهذا المرسوم ، باشارته اليهم بـ « التتر الذين كانوا يقيمون في القرم » ، الغى الصلات الدائمة بين العرق والارض ، وهي من الشروط الاربعة الاساسية لوجود الامة ، وذكره لاقامتهم السابقة في القرم واقامتهم الحالية في آسيا الوسطى ، يوحي بأنهم من آسيا الوسطى كما هم من القرم .

مرت عشر سنوات على عام ١٩٦٧ والتتر لا يزالون يحاولون الوصول الى غايتهم ، بدون توقف ، وهي العودة الى القرم . والى جانب الطرق التي استعملوها سابقا فقد لجؤوا الى طريقة جديدة وان غير شرعية . فهم ينتقلون الى القرم رغما عن المنع . وقد نجحت بعض العائلات فقط في التغلب بالحيلة على المراقبات المتعددة، غير ان القسم الاكبر منها أرغم على العودة الى آسيا الوسطى . وهكذا خسر التتر معركة اعادة حياتهم القومية الطبيعية ، وظلوا غرباء في آسيا الوسطى ، لا بسبب رفضهم من قبل البيئة المحيطة ، فهم قريبون منها في كل شيء ، بل لانهم يرفضون ان يتخلوا عن حلم الوطن المفقود . وقد مضى على زمن نفيهم ٣٥ سنة ، وقام جيل جديد دراه في الصفوف الاولى في معركة العودة الى القرم . وقد فضل التتر ، كما فضلت شعوب أخرى في أمكنة أخرى ، أن يظلوا مشردين وثائرين طالما انهم لا يستطيعون الترسخ من جديد في مسقط رأسهم . هذا تحد تحاول السلطة السوفياتية ان تتجاهله بانكارها حقيقة الوثاق الذي يربط التتر بالقرم ، فوجهة النظر الرسمية ان القرم سكنتها شعوب من أصول عرقية مختلفة ومن بينها التتر . واكبر دليل على تعدد العروق في القرم ، على حد قول الموسوعة السوفياتية الكبرى ، هو في تسميتها المخالفة للقواعد العامة لتسمية الجمهوريات القومية ، فجمهورية القرم حين وجودها كانت تحمل اسما جغرافيا بدل أن تحمل اسما قوميا . فهل هنالك طريقة ، اوضح مما تقدم، لانكار الحق التاريخي للتتر في الاقامة في القرم ومن ثم انكار وجودهم القومي؟ ولماذا كل هذه الشدة مع شعب بهذا الصغر ؟ فليس في الواقع الـ ٣٠٠٠٠٠ تتري، بحد ذاتهم ، سبب قلق الاتحاد السوفياتي . فالقومية التترية قدمت الكثير الى العالم الاسلامي في روسيا في الماضي السابق واللاحق للثورة . والتتر اطلقوا الافكار الرئيسية التي كان من شأنها تحريك الثورة لدى المسلمين الروس . لقد نجح ستالين عام ١٩٤٤ بانقاص المجال الحيوي للتتر وعلى نزعهم من القرم ، وخلفاؤه لا ينوون اعادة توسيع عالم التتر من جديد . وهم في صراعهم مع التتر يصيبون كذلك القومية المسلمة التي ستحرز نصرا جديدا فيما لو تم ارجاع القرم الى اصحابه . والاعتراف بحق ٣٠٠٠٠٠ تتري ، حرموا من وطنهم يشكل ، في الظروف الحالية للاتحاد السوفياتي ، زيادة حجر الى بناء النزعة القومية المنتصرة والانعزالية ، القومية التركية ــ الاسلامية .

اما الالمان فلهم وضع يختلف تماما . فهم جماعة متراصة عدادها ١٨٠٠٠٠٠ عام ١٩٧٠ ، واحفاد مستوطنين اقاموا في روسيا في القرن الثامن عشر ، الا قسم ضئيل وفد منذ الحرب العالمية الثانية . وكان للالمان جمهورية ذات استقلال ذاتي على الفولغا ، استمرت من ١٩٢٤ الى ١٩٤١ ، اذ جرى نفيهم منها في ٢٨ آب ١٩٤١ لاسباب أمنية وخوفا من احتمال تعاونهم مع العدو ، وبعد مرور شهر على ذلك ، الغيت جمهوريتهم . وكان تقرير مصيرهم ما بعد الحرب نتيجة عامل خارجي ، اكثر

مما كان نتيجة حسن نية القادة السوفيات ، وهذا العامل هو العلاقات مع المانيا الاتحادية . ففي أيلول ١٩٥٥ قام اديناور بزيارة موسكو واستفسر عن مصير مواطنيه ، وفي ١٣ كانون الاول ١٩٥٥ صدر مرسوم اعاد اليهم حقوقهم المدنية ومن ثم زيدت حقوقهم السياسية والثقافية . وفي عام ١٩٦٤ ، ورغبة في تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والمانيا الاتحادية ، اصدر خروتشيف مرسوما باعادة الاعتبار الى الالمان . وكان ذلك على غرار ما جرى للتتر ، اي اعادة اعتبار بدون ارجاع الارض القومية . ولكن الاتحاد السوفياتي حاول أن لا يجعل من هذا موضوع نزاع، فبرر تصرفه بالضرورات الاقتصادية ، وجهد في اعطاء الالمان نفس المنافع السياسية والثقافية لاية أمة اخرى ، رغما عن افتقارهم الى الارض . والالمان اقل عنادا فيما يتعلق باستعادة جمهوريتهم وهم ليسوا مجمعين على ذلك ، الا ان تشتيتهم له مساوئه من حيث خطر الانصهار التدريجي . والالمان مقسومون الى جماعتين أساسيتين ، تقيم اولاهما في كازخستان (٨٥٨٠٧٧ نسمة ، بنسبة ٤٦ ٪ من المجموع) ، والثانية في جمهورية روسيا (٧٦١٨٨٨ نسمة ، بنسبة ٤١٪ من المجموع) ، يضاف اليها جماعاتان اقل عددا ، تقيم الاولى في كيرغيزيا وعددها ٨٩٨٣٤ نسمة والثانية في طاجكستان وعددها ٣١٧١٢ نسمة . وبالرغم من تجمعهم والتسهيلات الثقافية الممنوحة لهم ، فأن الاحصاء يظهر تقدما ملحوظا في اندماجهم . فنسبة الالمان الذين يعتبرون الروسية لغة اصيلة لهم كانت ٥ ٪ عام ١٩٢٦ وارتفعت الى ٢٤٪ عام ١٩٥٩ والى ٣٢٫٧٪ عام ١٩٧٠ . ويمكن تفسير ذلك بوجود غالبية الالمان في المنطقة الريفية من كازاخستان حيث لا تتوفر المدارس الالمانية اللغة ، وبهجرة العناصر الاقل اندماجا . فهذه العناصر التي تواجدت في الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الحرب وتعديل الحدود ، سعت الحكومة الالمانية الاتحادية الى الحصول لها على الحق في العودة الى المانيا تحت شعار جمع شمل العائلات ، ونجح المسعى وبدأت الهجرة اعتبارا من عام ١٩٧٠ ، وما زالت السلطة السوفياتية حتى عام ١٩٧٧ تبدي تساهلا متزايدا في هذا الموضوع كما يتضح من الجدول التالي :

هجرة الالمان من الاتحاد السوفياتي ١٩٧٠ — ١٩٧٦ .

العام	العدد
١٩٧٠	٣٤٠
١٩٧١	١١٠٠
١٩٧٢	٣١٠٠
١٩٧٣	٤٤٠٠
١٩٧٤	٦٣٠٠
١٩٧٥	٥٨٠٠
١٩٧٦	٩٦٠٠

قدر الصليب الاحمر الالماني عام ١٩٧٠ عدد الالمان الراغبين في الهجرة الذين يستطيعون الادعاء بصلات قرابة لهم في المانيا ، بـ ٤٠٠٠٠ نسمة . وفي ٦ سنوات غادر الاتحاد السوفياتي من أصل هؤلاء ما يزيد عن ٣٠٠٠٠ ، ومن المعتقد ان الباقين سيلحقون قريبا بمن سبقهم . وهكذا اعتقدت السلطة السوفياتية ان هذه القضية قد طوي ملفها نهائيا ، الا أن بعض الجماعات الالمان تقدموا بطلبات للهجرة ، لا بحجة تجمع العائلات ، بل تحت شعار التضامن العرقي مع الشعب الالماني . وقد قدرت الصحف الالمانية عدد الجماعة المطالبة بالهجرة تحت هذا الشعار بـ ٣٠٠٠٠٠ نسمة . وهكذا اصبحت السلطة السوفياتية امام موقف حرج ، فتسليمها بان جماعات عرقية تشعر نفسها غريبة عن الاتحاد السوفياتي بينما كانت مندمجة زمن الامبراطورية ، هو تسليم بالاخفاق التام للسياسة القومية السوفياتية ، وهو تسليم باستمرارية الصلات العرقية على حساب روابط الحياة المشتركة ، وهو تسليم بحق كل فئة قومية لا تندمج بالاتحاد السوفياتي ، بمغادرته . وهكذا نرى مدى خطورة المطالب الالمانية . فالارمن بدؤوا يتوجهون بأفكارهم نحو جالياتهم في اميركا وفي الشرق — الاوسط ويطلبون الالتحاق بها متذرعين بروابط القربى او بالتعاضد العرقي . والحق بالهجرة الذي كانت السلطة تعتقد بامكان حصره بالالمان واليهود ، يمكن أن تعمم المطالبة به . وهكذا قررت السلطة كبح طلبات الهجرة . وعدم السماح بها الا بما تقتضيه السياسة الخارجية من مسايرات . وموقفها في هذا الموضوع شديد الحراجة ، ما بين سياستها مع الامم في الخارج ، وسياستها القومية في الداخل .

على نقيض التتر والالمان ، يمتلك اليهود مبدئيا ارضا قومية . ولكنهم رغما عن عددهم وعن تاريخهم ، مواطنون سوفياتيون من نوع خاص . فالدولة السوفياتية منحتهم عام ١٩٢٠ ارضا هي منطقة بيروبيجان اليهودية ذات الاستقلال الذاتي ، وتقع في الشرق الاقصى ، غير بعيد عن الصين . ومنحتهم كذلك ، وهذا امر منطقي ، قومية خاصة تظهر على جوازات مرورهم . ولكن السلطة السوفياتية مع منحها لهم نظاما قوميا ، لم تعترف يوما بأنهم يشكلون أمة . هذا الموقف السلبي زاد من تعقيده خلق دولة اسرائيل التي عبرت عن انتصار الفكرة الصهيونية . وفي كتاب حديث نسبيا يؤكد احد خبراء الدعاية المعادية للصهيونية على التفريق الواجب اعتماده بين العبري وهو عنصر عرقي واليهودي وهو عنصر ديني والصهيوني وهو عنصر سياسي . واليهودية ، بالنسبة للكاتب المذكور ، تغذي فكرة التجمع اليهودي العالمي ، او الامة اليهودية العامة . ولكن الجماعة اليهودية السوفياتية التي اعترف لها بنظام قومي ، الا تمثل نوعا ما الفئة التي ادانها هذا الخبير ؟ هذه الطائفة مؤلفة من جماعات تامة الاختلاف بعضها عن بعض ، لم يكن من الممكن جمعها في أمة واحدة الا بالارتكاز الى معيار مرفوض اصلا ، هو انتماؤها الى اليهودية . وعندما يثار مصير اليهود في الاتحاد السوفياتي تصبح الامور شديدة الصعوبة ، فعددهم لا يمكن معرفته بالضبط ويتأرجح ما بين ٢ الى ٣٫٥ مليون نسمة ، في حال رجوعنا الى الاحصاء او الى معلومات أخرى . المهم أن عدد الذين يعلنون عن يهوديتهم قد نقص ٥٪ ما بين

الاحصائيين بينما زاد عدد السكان السوفيات بمعدل ١٦٪ . ولا يمكننا ان نستنتج ان عدد اليهود يتناقص بل ان الذي يتناقص هو عدد اليهود الذين يعلنون عن يهوديتهم ، وهذا قد يكون سببه تراجع الوعي القومي اليهودي ، والمعيار اللغوي يميل الى تأكيد ذلك . ففي احصاء ١٨٩٧ كان ٩ر٩٦٪ من يهود روسيا يعتبرون اليدشية لغة أصلية لهم . وهبطت هذه النسبة الى ٤ر٧٠٪ في علم ١٩٢٦ والى ٩ر١٧٪ عام ١٩٥٩ ، واذا اضفنا اليهم اليهود الذين يتكلمون بدرجة اولى لغة يهودية غير اليدشية ، تصل النسبة الى ٥ر٢١٪ . وفي عام ١٩٧٠ هبطت هذه النسبة الاخيرة الى ٧ر١٧٪ . فاذا اضفنا اليهم اليهود الذين يعرفون لغتهم ، بدرجة ثانية الى جانب الروسية ، نصل الى نسبة ٤ر٢٦٪ من اليهود الذين لم تزل لهم صلة بلغتهم . ومجموع عدد اليهود الذين يتكلمون الروسية كلغة اولى او لغة ثانية يبلغ نسبة ٥ر٩٤٪ . وفي الاتحاد السوفياتي تقاس درجة الوعي القومي بدرجة معرفة اللغة القومية . والتوزيع الجغرافي لليهود المتكلمين بالروسية ولليهود المحافظين على لغتهم يظهر أسباب هذا التطور ، فان اعلى مرتبة للترويس اللغوي تم لدى يهود الجمهورية الاتحادية الروسية واوكرانيا ، بينما استعمال اليدشية او اللغات اليهودية الاخرى ظل منتشرا بين التجمعات البلطيكية وخاصة في ليتوانيا ، وتجمعات القوقاس .

ويلاحظ زفي غيتلمان ان الديانة اليهودية في تراجع داخل الاتحاد السوفياتي، بصورة أسرع من باقي الديانات ، فلم يتبق الا ستون كنيسا صالحا للصلاة ، وليس هنالك تنظيم ديني مركزي يمكنه نشر كتب الصلاة أو التوراة ، ولا وسائل لتنشئة الربانيين ، ولا تسهيلات لليهود للحصول على نوع الطعام الذي تفرضه ديانتهم . وهكذا نرى ان عدد اليهود الذين يمارسون ديانتهم حقيقة لا يمكن ان يكون كبيرا . واذا سلمنا بهذه المعطيات ، اي الترويس اللغوي السريع لليهود وفقدانهم لدينهم او قل عدم ممارستهم له ، يمكننا استنتاج ان اندماجهم يتم بسرعة . وانما نرى الى جانب ذلك تصاعد حركة يهودية تتميز بالبحث القلق عن هوية قومية واعادة اكتشافها. هذا البعث اليهودي يتوضح في الميدان الثقافي المسموح به ، وفي الميدان العبري الممنوع ، وفي ميدان الدين وفي ارادة الهجرة .

ففي الميدان الثقافي الرسمي تتضافر المحاولات لاعادة التراث اللغوي والثقافي الى اليهود . وقد عمدت الطائفة اليهودية في سبيل ذلك الى التلاعب بالنصوص ، وحولت احدى مجلاتها وهي السوفيتيش هايملاند الى اداة لنشر الابجدية اليدشية ودروس في تعليم القراءة ، وهذا مسموح به من الوجهة القانونية ، وكذلك الى نشر ما يتعلق بالثقافة السوفياتية اليهودية الحالية ، من آداب ونشاطات فنية ومعارض. وغالبا ما كانت تجري تجاوزات للحدود المسموح بها وخاصة فيما يتعلق بتعليم العبرية وهي لغة غير معترف بها في الاتحاد السوفياتي . كما أن هنالك جهازين غير رسميين يسهمان في نشر الثقافة اليهودية ويجهدان لتعريف اليهود على تاريخهم وعلى الثقافة اليهودية خارج الاتحاد السوفياتي وعلى مشاكل الهجرة . وهكذا نرى اليهود يبحثون عن هويتهم في لغة آبائهم ونرى الشبان منهم يتزايد عددهم في اماكن الصلاة اثناء

الاعياد ، وهذا ليس سببه الحتمي عودتهم الى الايمان ، بل هو بالنسبة للكثيرين تفتيش عن هوية عميقة الجذور وعن انتمائهم التاريخي والثقافي الذي يحاولون استعادته .

منذ عام ١٩٧١ هاجر ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ يهودي من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل ، في مرحلة أولى . ويلاحظ ان اعمار المهاجرين كانت نسبيا صغيرة واغلبهم من جيورجيا حيث اندماج اليهود اقل مما هو عليه في روسيا ، ولكن هذا لا يعني ان رغبة يهود المنطقة الوسطى في الهجرة أقل من غيرها . فان السلطة السوفياتية تمارس سياسة اصطفائية في السماح بالهجرة ، محاولة على قدر المستطاع الحد من مغادرة العناصر الاكثر تربية والاكثر ترويسا . وقد قام زفي غيتلمان بدراسة دقيقة على اليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل ، وتبين له ان ليس هنالك خط واضح يفصل المهاجرين عن اخوتهم الباقين في الاتحاد السوفياتي ، ان من حيث اللغة أو من حيث الديانة ، وان المهاجرين كان يمكنهم الاندماج مع الحياة السوفياتية لولا شعور عميق بعدم الارتياح ،شعورهم الغالب بكونهم غرباء في هذا البلد . فارادة العيش في بيئة ثقافية يهودية لها دور هام في الرغبة في الهجرة ولكن هذا الدور ليس حصريا، اذ ان ٥٠٪ من المهاجرين عام ١٩٧٥ لم يختاروا الذهاب الى اسرائيل .

ونرى بالتالي أن جماعة بدون ارض ولا ثقافة ، ولها مصلحة في اندماجهما الكامل يمكنها مع ذلك ان تبقى او تعود أمة ، وأن الوعي القومي والشعور بالانتماء الى جماعة معينة هما عنصران ذاتيان ولكنهما لا يقلان قوة عن العوامل الموضوعية (الارض واللغة) التي تصر الاديولوجية السوفياتية على اعتبارها وحدها العوامل الحاسمة . فالمشردون في الاتحاد السوفياتي ، اليهود والتتر والالمان، يظهرون بطرق مختلفة ان ازدراء الحقوق القومية ليس في مصلحة الدمج القومي في الاتحاد السوفياتي ، وان هذا الازدراء لا يؤدي الى خضوع الامم ، بل الى التثبت الذاتي والى التحدي .

المتمردون

الامة الجيورجية أكثر امم الاتحاد السوفياتي حفاظا على سماتها القومية . وهي اكثرهم لجوءا الى التمرد المكشوف والعنيف ، حفاظا على هذه السمات . وتستمد الامة الجيورجية قوتها من عناصر عدة ، فهي متجمعة على أرض واحدة ، اذ اظهر احصاء عام ١٩٧٠ وجود ٣١٣٠٧٤١ جيورجي في أرض جيورجيا ، وهذا يمثل ٩٦٫٥٪ من أصل الامة الجيورجية و ٦٦٫٨٪ من أصل عدد السكان العام في الجمهورية . ومما أسهم في تعلق هذه الامة بتقاليدها وثقافتها ماضيها الطويل وانتماؤها الديني المسيحي منذ القرن الرابع والتهديد الدائم لاستقلالها . ويتجلى هذا الشعور القومي في وضع جيورجيا اللغوي . اذ يتمسك ٩٩٫٤٪ من الجيورجيين بلغتهم الاصلية ويتقن ٢٠٫١٪ منهم الى جانبها اللغة الروسية . والتربية القومية المتاحة للنخب الجيورجية تقوي الحياة القومية . والجيورجيون هم في اعلى مستوى من حيث نسبة عدد الطلاب الذين يتابعون دراستهم العالية ، وغالبا ما يكون

التعليم العالي ، حتى التقني منه ، باللغة الجيورجية . واذا اضفنا الى ما تقدم أن الجيورجيين هم الوحيدون ، مع الارمن ، الذين حافظوا على ابجديتهم ، يمكننا أن ندرك ، بصورة افضل ، اسباب انغلاق النخب الجيورجية عن الثقافة الخارجية . ومنذ عام ١٩٧٢ تتراكم مؤشرات ازمة خطرة بين جيورجيا والسلطة المركزية .

جرت تطهيرات سياسية عام ١٩٧٢ ، كانت ذريعتها تفشي الفساد بين القادة. ولكن الفساد والممارسات الاقتصادية غير القانونية لم تكن امرا مخفيا في جيورجيا، بل هي ممارسات شائعة في الاتحاد السوفياتي عامة . ولكن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تذكرت فجأة سوء الحال في جيورجيا واصدرت قرارا بلوم قادة الجمهورية . وادى ذلك الى سقوط الامين الاول المحلي مجافانادزي ، وقد اشتهر فعلا بالفساد ، وعين بدلا عنه شيفارنادزي ، وهو ذو خبرة كبيرة في الحقل البوليسي ، فلم يلبث ان تصدى لهذه الممارسات . ورغم التطهيرات الكثيفة في الاجهزة السياسية والاقتصادية لم يستطع ارضاء اللجنة المركزية ، التي ارتأت في حزيران ١٩٧٦ ان الامين الاول قام بعمل يشكر عليه الا انه لا يزال هنالك الكثير مما يجب عمله لتقويم الشيوعيين والطبقة العاملة ، سياسيا واديولوجيا . وبقي الفساد قائما ، واتضح ان الاجهزة الادارية لم تقم بالمجهود اللازم في محاربة الجريمة ولاعادة النظام العام . وفي شباط ١٩٧٧ عقدت اللجنة المركزية الجيورجية اجتماعا دام يومين وضم مدعي عام الجمهورية تالاكوادزي ووزير الداخلية كيتيلادزي ووزير العدل شوشانا شويلي ، ووصل المجتمعون الى تأكيد جرم الافراد والمؤسسات وتهاون المسؤولين في اعادة الامور الى نصابها في جيورجيا ، ولم يسلم من اللوم لا اجهزة الامن ولا اجهزة القضاء .

كان وراء توجيه اللوم الى المسؤولين في جيورجيا عدة حوادث خطيرة جرت . اولها ، او اول ما عرف عنها ، يرجع الى تاريخ ٩ أيار ١٩٧٣ ، اذ التهم حريق دار الاوبرا في تبليسي . وقد احيط هذا الحادث بصمت تام ولم يجر الحديث عنه الا عام ١٩٧٧ ، خلال محاكمة مفتعليه السبعة ، اذ قامت ضجة كبيرة حول الموضوع، بصورة متأخرة ، لم تذكر فيها ، على كل حال ، دوافع اشعال الحريق ، ولا اسماء المحرضين عليه . يضاف الى هذه المحاكمة قضية الارهابي جفانيا التي انتهت باعدامه بتهمة وضع المتفجرات تكرارا في المباني العامة ، وقد شاع اثناءها في جيورجيا أن دوافع جفانيا ، وان لم تذكرها الصحف ، كانت التعبير عن معارضته لترويس بلده . وجرى كذلك ، وفي وقت متقارب مما ذكرنا ، اصدار حكم باعدام شقيين بتهمة قتل ضابط في الميليشيا . هذه صورة عن الواقع المقلق في جيورجيا ، فهنالك من يقتل رجال الامن ومن يضع المتفجرات في المباني العامة ، ومن يحرق الاوبرا وهي تقع مقابل مقر اللجنة المركزية . وليست هذه حوادث استثنائية وانما تعبير متكرر عن قلق الجيورجيين تجاه حملة ضد الفساد اعتبروها ذريعة اتخذتها السلطة لاضعاف معنوياتهم ولاستبدال الملاكات القائمة بملاكات اكثر ممالأة للسلطة المركزية او بملاكات روسية .

ويظهر الجيورجيون تضامنا اكبر عندما يتعلق الموضوع بأمر لغتهم . ولقد رأينا سابقا

احتجاج النخب عام ١٩٧٦ على تقدم الترويس . ولكن الدستور الجديد كان مناسبة لمواجهة جديدة خرجوا منها ظافرين . ففي منتصف نيسان ١٩٧٨ اجتاحت جموع من المتظاهرين شوارع تبيليسي . وكانت مظاهرة كثيفة وخطرة اذ ادت سريعا الى عزل مدير أمن الدولة المساعد بيليوغين . فان مشروع الدستور الجمهوري ، المنشور في آذار ١٩٧٨ ، الغى الفقرة الواردة في الدستور السابق (مادة ١٣٧) الناصة على ان اللغة الجيورجية هي اللغة الرسمية للجمهورية . ورأى الجيورجيون في سكوت النص الجديد تراجعا لحقوقهم . واختاروا يوم نقاش سلطات الجمهورية لهـــذا الموضوع ليعلنوا جهرا وبكثافة عن ضغينتهم . وتراجعت السلطة أمام الضغـــط الشعبـــي واعادت الى النص النهائي المادة التالية (مادة ٧٥) : « لغة دولة الجمهوريـــة الاشتراكية السوفياتية الجيورجية هي اللغة الجيورجية . » وبانتصار الجيورجيين في نزاعهم الدستوري،جروا معهم في تمردهم جيرانهم القوقاس،الذين حصلوا بدورهم على توطيد حقوقهم اللغوية ، فرغم الجهد الهائل لفرض اللغة الروسية في جميـــع مراحل التعليم في آذربيجان ، بقي التعلق بالثقافة التركية شديد العمق . وهكذا نرى القوقاس بكامله معقلا سيء الاندماج يستبيح لنفسه في سبيل التعبير عن رفضه ، اللجوء الـــى العنف ، والى التظاهرات الجماعية والى الممارسات الاقتصادية الممنوعة في النظـــام الاشتراكي والى التعلق بالتقاليد المحلية او الدينية او الشعبية وأخيرا الى تخريـــب وسفسفة التوجيهات الرسمية بواسطة الملاكات .

الاخـــــوة الاعداء

الشعوب التي لم يتم اندماجها كما يجب كالامم المشردة في الاتحاد السوفياتي او الجيورجيين ، تمتاز بدرجة تربية عالية وبانتمائها الى ثقافة غريبة عن العالم السلافي باستثناء اليهود . ولكن هل يكفي التضامن السلافي والتشابه مع الروس في مستواهم الاجتماعي — الثقافي ليحققا اندماجا ؟ ان تطور القومية الاوكرانية يدعونا الى الشك في ذلك . فهذه القومية حديثة العهد بمظاهرها الحالية، خلافا لما هي عليه في جيورجيا. لا شك ان ثورة ١٩١٧ اتاحت المجال لحركة قومية كانت قد مهدت لها رومانطيكيـــة القرن التاسع عشر ، ولكن هذه القومية ظلت ، حينها ، مبهمة ومزيجا من افكار زمرة من اهل الفكر ومن امنيات غامضة لمجتمع ذي غالبية ريفية . اما المدن الحاوية سكانا اكثر تعصيرا فقد انساقت في تيار الثقافة الروسية ، وهي ترى في الارادات القوميـــة عاملا لاجما لتقدم المجتمع . وادى فقدان الانسجام القومي وسياسة اضفاء الصيغة الاوكرانية المتبعة من قبل السلطة السوفياتية حتى مطلع الثلاثينات الى دمج اوكرانيا تدريجيا في الاتحاد . واصبحت اوكرانيا رغم مآسي التجميع والحـــرب ، الشريكة المفضلة فيه ، ولا سيما بعد ١٩٥٤ في عهد خروتشيف وبريجنيف واضحى للاخ البكر اخ اصغر ، شديد القرب منه بحجمه وببنية مجتمعه وبثقافته .

وفي منتصف الستينات بدأت تسمع في اوكرانيا اصوات متنافرة . ففي كانـــون الاول ١٩٦٥ وجه احد الطلاب الاوكرانيين ، ايفان زيوبا ، مذكرة الى اثنين من مواطنيه وهما بيير شيليت ، الامين الاول للحزب الشيوعي الاوكراني وفلاديمير شتشر بيتسكي رئيس مجلس وزراء اوكرانيا ، واستعرض في مذكرته التاريخ السوفياتي والاوكراني في الاربعين سنة المنصرمة ، وقدم البرهان على ان الامة الاوكرانية هي في طريقها الـــى

الزوال امام روسيا المتنكرة في اثواب الامية . ولـــــم تلبث الاحتجاجات ان بدأت تتصاعد من كل مكان .

يضاف الى هذه الازمة التي افتتحها المفكرون ، أزمة سياسية وقعت عام ١٩٧٢ وأدت الى سقوط بيير شيليست ، الذي نحي لمحاولته اعادة الصبغة الاوكرانية الـــى الجهاز السياسي لوطنه . وكان شيليست ، قبل وصوله الى رئاسة الحزب الشيوعي الاوكراني عام ١٩٦٣ بديلا عن بودغورني ، يتصرف تصرف الاوكراني التام الاندماج ، وما ان استلم مركزه حتى أخذ يستعين بسلطاته لتنمية حزبه واعطاء هـــذا الحزب الصبغة الاوكرانية . وتزايد عدد افراد الحزب الشيوعي الاوكراني بصورة اسرع من تزايد افراد الحزب الشيوعي السوفياتي ، مما يجعل للحزب الاوكراني وزنا هامـــا في الحزب الشيوعي السوفياتي . وعارض شيليست سياسة تبادل الملاكـات التـــي كانت تتم باسم تضامـــن الامم وتبـــادل الخبـــرات . وسمح بانتشار الانتقادات الموجهة ضد استغلال الاقتصاد الاوكراني وتسخير مصالحه في سبيل تقدم سيبيريا . وفي الميدان الثقافي سعى الى مضاعفة المنشورات في اللغة الاوكرانية . الا ان الامـــر ظل عند هذا الحد حتى ١٩٧٠ ، اذ قرر شيليست ان ينشر كتابا جعل منه ، في نظـــر السوفيات ، قوميا خطرا . في هذا الكتاب المسمى « اوكرانيا السوفياتية » يسلـــم شيليست بان اوكرانيا جزء مكمل للاتحاد السوفياتي ، ولكنه بعد هذه المقدمة يـأخذ في تمجيد تاريخ وثقافة ونمو اوكرانيا ، ويرى ان قالب اوكرانيا ، في الماضي والحاضر، هو في دولة قومية ، عصرية وخالدة . ولم يأت بذكر مبدأ انصهار الامم ، الذي كـــان يردده الموجهون السوفيات . وادركت السلطة المركزية نتائج هذا التطور المفاجيء نحو شيوعية قومية ، كانت تخشى دائما من انبعاثها في اوكرانيا ، ونحي شيليست عـــن وظائفه الاوكرانية ، وصدر القرار عن موسكو لا عن كييف ، رغم وجود جهاز شيوعي قوي الى جانبه . وادى سقوط شيليست الى تغييرات ادارية افقدت اوكرانيا قسمامن نظامها السياسي المميز . واعطيت وظيفة الامين الثاني الى روسي في حين كان يشغلها دائما اوكراني ، منذ ١٩٤٩ .

الازمة امر واقع في اوكرانيا ، لا جدال فيه ، ولكـــن المستقبل يبقى مجهولا . فهنالك من يرى حتمية الدمج الكامل لهذا الاخ الثاني المشارك في الحكـــم في الاتحـــاد السوفياتي وفي سائر الجمهوريات . ويرى غيرهم في النفور الاوكراني معطية جديدة في التاريخ السوفياتي ، لا رجوع في تصاعدها . ومطالب الاوكرانيين واضحة تبدأ بحماية الحقوق الثقافية الاوكرانية ورفض سياسة مزج العروق الناتجة عن النزوحات وتنتهي بارادة التحرر الكامل . هذا المطلب الاخير يصعب التعبير عنه ، ولكن الاوكرانيـــين يقاتلون بلا تردد للحفاظ على شخصيتهم الثقافية ، والاحصاء يظهر تراجعا في اللغـــة الاوكرانية ، فعدد المتكلمين بهذه اللغة داخل الجمهورية ،تراجعت نسبته ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ من ٧٣ الى ٦٩ ٪ ، بينما ارتفع عدد المتكلمين بالروسية . وهذا التراجع ناتج عن سياسة السلطة السوفياتية التعليمية . واذا اخذنا بعين الاعتبار عدد الطلاب لا عدد المدارس ، فان عدد الطلاب الذين يتلقون علومهم بالاوكرانية انخفـــض من نسبة ٧٢ ٪ عام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ الى ٧٠ ٪ عام ١٩٦٤ والى ٦٠ ٪ عام ١٩٧٤ . اما التعليم العالي فهو جميعه باللغة الروسية . والاوكرانيون مهددون اكثر مـــن سواهم ، نظرا

للقرابة اللغوية بين الاوكرانية والروسية والى كون تعلم الروسية شرطا اساسيا في التقدم الاجتماعي والوظائفي ، واخيرا بسبب الدور الذي يقوم به الاوكرانيون خارج جمهوريتهم والذي يحتم عليهم تعلم الروسية . لذا نرى رجال الفكر الاوكرانيين «يخشون من قيام ازدواجية لغوية في جمهوريتهم ، بحيث تصبح الروسية لغة النخب واهل المدن ، والاوكرانية لغة الارياف والفلكلور .

وقد يكون شعور الاوكرانيين بضعف مقاومتهم في الميدان اللغوي سببا في تعلقهم بتاريخهم وفي منحهم لشعورهم القومي ابعادا عرقية — اقليمية تتوق الى تحدي الحدود السوفياتية .

ان اوكرانيا اكثر الامم تناقضا في الاتحاد السوفياتي ، فهي قريبة من روسيا في حجمها ومصالحها ، ملتزمة دروب الترويس ، شديدة الاسهام في مسيرة النظام ،ولكنها لا تلبث ان تعود الى قوميتها ما ان يبدو عليها وكأنها اصبحت امية . وقد تسعى النخب الاوكرانية الى تنمية قومية اوكرانية لا ترتكز الى اللغة القومية ، والمستقبل القريب يستطيع ان يكشف عما اذا كنا اليوم أمام تحديد جديد للشعور القومي المبني على الدمج السياسي وتعصير المجتمع ، ام امام اندماج يصطدم بالانتفاضات الاخيرة لقومية متراجعة .

★★★

هذه الازمات تثبت ان الاتحاد السوفياتي ليس عائلة تامة الاتحاد ، زالت الفوارق فيها ، واضحت مشاعر الانتماء الى ارض والى ثقافة خاصتين من باب الذكريات . هذه الازمات تثبت ان الشعب السوفياتي لم يزل تجمع شعوب ، وان ما يجمع هذه الشعوب المختلفة الاحجام والاحوال هو مناوأتهم للسلطة المركزية ، وما يجمع بين هذه الازمات هو كونها تجري داخل النظام السياسي السوفياتي . وهذه الازمات لا تؤثر ظاهريا على النظام ، فان كان هنالك تظاهرات مكشوفة تعبر عن عدم الوفاق ، فان قسما كبيرا من المجتمع غير الروسي سلم منها . وهذا على ما يبدو ، هو حال المجتمع الاسلامي العديد والدينامي . فما هذا المجتمع وما يخبيء ؟

الفصل السابع

الدين والشعور القومي

استمرار الشعور الديني في الاتحاد السوفياتي ، او تجدده ، حقيقة اجتماعية ثقافية ، تقر بها السلطات السوفياتية ويلحظها المراقبون الاجانب . والسلطة تنظر الى هذه الحقيقة من وجهتين ، فهي تارة ، تعتبرها مدعاة للافتخار ، على انها الدليل الملموس على موقفها المنفتح والديموقراطي تجاه جميع المعتقدات الخاصة وطورا، تبدي تجاهها بعض القلق ، وحينها تجند اجهزتها المختصة في الدعاية المعادية للدين ، وتشتد الحملات الالحادية ، وتتضاعف في الصحف الدعوات الى التيقظ والحذر ، ويعاد الى اذهان المربين ان المهمة الاولى للمدارس هي في انشاء شيوعيين ، اي في ابعاد مواطني المستقبل السوفياتيين عن الافكار الرجعية الخطرة والمعادية للشيوعية ، التي تنقلها الديانات . وتؤكد النشرات المعادية للدين بصورة متزايدة ، قابلية الديانات للاستمرار والتأقلم مع المجتمع الذي بدلته الاشتراكية ، بعد ان كانت هذه النشرات تكتفي في الماضي القريب ، بمهاجمة الديانات وتتنبأ بزوالها الحتمي . وقد بدأت السلطة السوفياتية تدرك مدى جاذبية الطقوس الدينية في مجتمع تسود فيه الرتابة ، وكيف بدأت الاخلاق الدينية تخطط لنفسها طريقا الى جانب الاخلاق الاشتراكية ، لا بل في محلها ، في مجتمع ما زاده التحضير ميلا الى الجنوح .

تقسم التحاليل السوفياتية المؤمنين الى فئتين ، فئة « التقليديين » وشعورهم الديني متأصل فيهم منذ طفولتهم ، وفئة « المهتدين » والذين لهم اختيار متعمد ويصنف الارثوذكس والمسلمون في الفئة الاولى ، والمعمدانيون والكاثوليك في الفئة الثانية . ولا يمكننا ان نحكم سريعا بصحة هذا التصنيف ، وبدون الرجوع الى دراسات اجتماعية ـــ دينية عميقة ، قد تم انجازها في الاتحاد السوفياتي . والمهم في موضوعنا هو ما تستخلصه السلطة السوفياتية من هذا التصنيف ، فهي ترى ان الايمان ، في مفهومه كتعبير عن تعلق بتراث مبهم ، هو من مخلفات الماضي ، ولم يسمح باستمراره الا عدم تقدم التربية بالشكل الكافي . وعلينا ان نتساءل ان كانت الديانات فعلا من مخلفات الماضي السابق للاشتراكية وان كانت التربية والمسيرة نحو الشيوعية

كفيلتين بتقويضها ؟ وان كانت هذه الديانات ، في مظهرها الحالي ، غريبة عن الثقافة السياسية لكل أمة ، وبالتالي غريبة عن الحدث القومي ؟ وما ان نطرح السؤال حتى يتبادر الى ذهننا مثالان ، متباعدان في مضمونهما التاريخي والاجتماعي مثال دول البلطيق من جهة ، ومثال الدول الاسلامية في اقصى الجهة الاخرى .

الكثلكة والهوية القومية

السلطة في الاتحاد السوفياتي ، كما هو الحال معها دائما ، تظهر الوقائع من جهة وتنفي وجودها من ناحية أخرى . تقول ان الديانة تموت ، وهي تعلم أجيال الشبان السوفيات ، منذ اكثر من نصف قرن ، الاقرار بموت الله ، وتنتفض فجأة وتحاول دعم النضال المعادي للدين ، لتوقف السيل المتصاعد من المؤمنين . وهكذا نراها تهتم فجأة عام ١٩٧٥ باحياء وتنشيط متحف الالحاد في ليتوانيا ، وتؤكد ضرورة تجنيد المناضلين الملحدين في وجه ديانة لا ينتهي احتضارها . المهم هنا هو التناقض في المعطيات، فهنالك تأكيد بأن الانسان السوفياتي ملحد ، او على اقل تعديل لا ديني.وقد جرت بحوث جزئية في مدارس لتونيا ١٩٧٠ دلت على ان الشباب ، في سن المراهقة ، نسبة اللامبالين منهم بالدين ٢ر٥٦٪ ونسبة الملحدين غير المناضلين ١ر١٧٪ ونسبة الملحدين المناضلين ٥ر٣ ٪ . ويبقى ما نسبته ١ر٢١ ٪ ممن يدعون بذوي الاعتقاد الباطل و ١ر٢٪ من المترددين ومجموع هاتين الفئتين ٢ر٢٣٪ .

هل يبرر وجود هذه النسبة من الشباب السوفيات ، الذين يدعون الايمان ، التعبئة الاديولوجية التي نرى في ليتوانيا ، بصورة خاصة ؟ هنا يبرز عامل آخر ، هو اختلاف موقف السلطة من الديانة ما بين جمهورية وأخرى ، وبالتالي ما بين ديانة وأخرى . وقد اثبتت البحوث عدم التزام السلطة بموقف موحد تجاه الاديان في الجمهوريات البلطية الثلاث ، وان أعلى مرتبة للحياة الدينية هي في ليتوانيا ، فما اسباب التباين في موقف السلطة هذا ؟

تتواجد في دول البلطيق الطوائف المسيحية الكبيرة كلها ، الا ان الكثلكة تغلب في ليتوانيا بينما استونيا لوثرية بغالبيتها ولتونيا تحتوي الى جانب الغالبية اللوثرية على أقلية كاثوليكية . والديانه كان لها ، على مدى التاريخ ، دور رئيسي في تكوين الامة الليتوانية ، اذ اهتدى الليتوانيون الى المسيحية اختياريا في مطلع القرن الثالث عشر فعمدت الكنيسة الى تنشئة نخبة قومية وقفت في وجه التغلغل الالماني ، وتصدت بمؤسساتها التربوية للسياسة الترويسية ، زمن الهيمنة القيصرية ، ونمّت الوعي القومي ، وأدت الى ظهور الحزب الديموقراطي المسيحي ، الذي كان له دوره السياسي في سني الاستقلال .

اما في استونيا ولتونيا ، فان الكنيسة اللوثرية كانت وسيلة لنقل الثقافة الالمانية لا لتكوين وعي قومي واضح المعالم ، فلم يكن على السياسة الترويسية ان تتعرض لخاصية هاتين الامتين ، بل للتأثير الثقافي الالماني الاصل . وكانت ردة فعل النخب المحلية ان انقسمت ، فهي لا تعلم اين تكمن مصلحتها ،وما اذا كان عليها محاربة الترويس ام استعماله اداة لاضعاف التأثير الالماني ، في سبيل تحقيق ثقافة قومية

خاصة في آخر المطاف . فروسيا تعتبر في لتونيا وفي استونيا كحليف محتمل لتنمية قومية مستقلة .

ان سفينتة دول البلطيق تجري اذن في وضع ديني غير متجانس وترافقه سياسة دينية غير متجانسة . ففي استونيا تتمتع الكنيسة الاورثوذوكسية ببعض التمييز عن سواها ، وفيها عدد اكبر من الخورنيات ودير واحد لا يزال عاملا . والوضع في ليتوانيا مشابه كذلك ، فبينما حوفظ على الكنائس الاورثوذوكسية في فيلنيوس وكوناس ، جرى اغلاق ثلاث وعشرين كنيسة كاثوليكية في فيلنيوس وحدها ، اعتبارا من عام ١٩٤٥ . وقد حظرت الاديرة وجرت ملاحقة الراهبات . وهذا الوضع المميز تستفيد منه كذلك الكنيسة اللوثرية ، ويظهر ذلك في عدد الطلاب المسموح لهم بالانتساب الى المدارس الاكليريكية ، فعدد الطلاب اللوثريين يعادل خمسة او ستة اضعاف عدد الطلاب الكاثوليك مع حفظ النسب . ونتج عن ذلك للكنيسة الكاثوليكية الليتوانية وضع مأساوي ، ففي عام ١٩٧٤ كان لم يزل هنالك ٦٢٨ كنيسة و٥٥٤ كاهنا فقط لخدمتها .

ان تعلق الليتوانيين الكاثوليك بديانتهم حقيقة تقر بها السلطات السوفياتية وتؤكدها جميع المراجع الدينية الليتوانية . وقد أكد رئيس مجلس الامور الدينية في الجمهورية ان نصف الليتوانيين ، على اقل تعديل ، كاثوليك ممارسون . والملاحظ ان ٥٠ ٪ من الاطفال يعمدون و٢٥ ٪ من الزواجات تجري وفق الطقوس الدينية وكذلك ٥٠ ٪ من الجنازات . وهذه الارقام يزيد من اهميتها ورودها ضمن اطار تشريع خاص معاد للدين ، في ليتوانيا .

وقد اقرت السلطة ان ايمان الليتوانيين الكاثوليكي لا يمكن استئصاله ، حتى في حال نزوحهم عن وسطهم وعزلتهم في وسط غريب عنهم . وخير شاهد على ذلك الليتوانيون في كازخستان ، والذين ظل تصرفهم الديني مماثلا لابناء طائفتهم المقيمين في ليتوانيا .

ان تعلق الليتوانيين بدينهم ينتج عنه تصرفات خاصة ، وبدرجة اولى في الميدان الديموغرافي . فاللتوانيون يحافظون على اقل ديموغرافيا سوءا بين الشعوب الغربية للاتحاد السوفياتي ، فنسبة عدد الاولاد الى عدد النساء ارتفعت بعض الشيء عام ١٩٧٠ عما كانت عليه ١٩٥٩ ، رغم خسائر الحرب وتهارم السكان وبالتالي تصاعد عدد الوفيات ، وهي اعلى من مثيلتها في دول البلطيق واوكرانيا وبييلوروسيا وكذلك الديموغرافيا الليتوانية ظلت نسبيا ثابتة بينما شهدت سائر الشعوب الاوروبية ، باستثناء روسيا ، تراجعا فيها . والفضل في ذلك يعود الى موقف الكنيسة الكاثوليكية الصارم من مشكلة تحديد النسل ، بينما تركت بقية المذاهب المسيحية الحبل على الغارب لرعيتها بالنسبة لهذا الموضوع . والكنيسة الكاثوليكية تشكل في الحياة السياسية مركز استقطاب الاماني القومية ، في وجه السلطة المركزية ، وهذه لم تتورع عن اتهام الاكليريكيين باسهامهم جماعيا في المقاومة المسلحة ضد الاتحاد السوفياتي في الاربعينات .

ومرد النشاط السياسي المعادي للحكومة في ليتوانيا ، في قسم واسع منه ، الى الصعوبات التي تواجه الكثلكة . فمنذ عام ١٩٦٨ والعرائض تتوالى ضمن اطار

الابرشيات احتجاجا على تقييد الحياة الدينية الذي يرى فيه الليتوانيون خرقا للدستور وقد جرى تنظيم ما يقارب الثلاثين عريضة ، ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ ، تحمل كل منها ما يناهز ١٧٠٠٠ توقيع . وفي عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ اشتد النزاع بين السلطة والمؤمنين ، اذ جرى توقيف خوريين بتهمة اعداد اطفال للتقرب من سر القربان ،وقامت تظاهرة قوامها الف رجل ، امام دار المحكمة . وفي العام اللاحق ، قام شاب بمدينة كوناس ، جذبته المدرسة الاكليريكية ومنعه عنها انتماؤه الى الكمسومول ، بحرق نفسه احتجاجا على القدر السيء الذي حل بالكنيسة وببلاده . وادى ذلك الى تظاهرات طلابية ضخمة ، لم يشهد مثلها الاتحاد السوفياتي الا نادرا ، والى تعمق الحركة الدينية التي اضحت تزيد ، تدريجيا ، من توثيق الروابط بين الدين والامة .

الاسلام ، لحمة تنظيم سياسي واجتماعي

ترى السلطة السوفياتية في استمرار الديانات مؤشرا لمجرد ضعف ، ولتأخر في التعصير السياسي . هذا الادعاء ، الذي يفرغ « المخلفات » الدينية من كل معنى سياسي ، تلجأ اليه السلطة في نظرتها الى الامور في الاطراف الاسلامية . وهي اذ تعرض للممارسات الدينية تؤكد ان هذه الممارسات تجري في المناطق المنعزلة وانها تعبر بالتالي عن الابطاء في تغلغل النموذج الاديولوجي والاجتماعي السوفياتي . ولكنها مع استخفافها بأبعاد الحدث الاسلامي ، تقر باستمراريته في بعض القطاعات السكانية ، وتقسم المؤمنين الى ثلاث فئات : فئة المتعصبين ، وهي ، مع قلة عددها، تتناقل في المجتمع ، على مدى الاجيال ، الاديولوجية الاسلامية ، وفئة المؤمنين العاديين ، واخيرا فئة المترددين . والمترددون هم في آخر الامر مسلمون . والاسلام ، بخلاف سائر الديانات ، هو ، في آن معا ، عالم روحي وعالم اجتماعي ، وسنبدأ بالعالم الروحي ، قبل أن نتطرق الى الواقع الاجتماعي المرتبط بالدين .

لا يمكن تقدير قوة الاسلام بنفس الطريقة التي تقدر بها قوة الديانة المسيحية . فالمعايير التقليدية كعدد أماكن العبادة ، ومقدار التردد عليها ، والاجابات على الاسئلة المتعلقة بالايمان الشخصي ، تشكل جميعها دلائل غير كافية ، يجب اضافة دلائل أخرى اليها أو تبديلها بها . واننا باعتمادنا على المعايير التقليدية فقط نحصل على صورة مخيبة للاسلام في الاتحاد السوفياتي . فأماكن العبادة ، المباح منها ، قليلة بالنسبة للكتلة الضخمة من المسلمين . وان كان من المستحيل الحصول على معلومات رسمية كاملة عن عدد الجوامع العاملة ، فان المعلومات الجزئية جميعها هزيلة . فالاتحاد السوفياتي يحتوي على مئتي جامع عامل بصورة رسمية ، منها ١٤٦ جامعا في آسيا الوسطى وكازخستان و ٢٧ جامعا في داغستان وبلد التشيتشين و ١٣ في بلاد التتر . اضف الى ذلك عدم تناسب توزيعها محليا مع كثافة التجمعات الاسلامية. ففي آذربيجان ١٦ جامعا لاربعة ملايين نسمة ، وفي كيرغيزيا (عام ١٩٦٠) ثلاثة وثلاثون جامعا رسميا ، لما لا يزيد عن مليون نسمة . وهذه الارقام تعود الى مراكز العبادة العاملة بصورة رسمية ، ولا تأخذ بعين الاعتبار المراكز غير الرسمية ، التي يقوم على خدمتها علماء غير رسميين ، وهي عديدة في آسيا الوسطى وفي

القوقاس . واخيرا يلاحظ قلة نسبة التردد على الجوامع ، واقتصاره غالبا على المسنين . هذه هي معطيات الحياة الدينية في الارض الاسلامية السوفياتية . وجميع هذه المعلومات تتضافر لتوحي بأن الاسلام يحتضر ببطء في الاتحاد السوفياتي ، مع احتضار الجيل الذي لم ينشأ على الاديولوجية السوفياتية ولكن معلومات مضادة لا تلبث ان تناقض هذه الصورة ، فالتحقيقات الاجتماعية المتزايدة في الاتحاد السوفياتي حول هذا الموضوع ، تبين ان المجتمع الاسلامي لا يزال متعلقا بمعتقداته، وان ما يقارب نصف الاشخاص الذين جرى استجوابهم في الوسط الريفي صرحوا بتمسكهم بالايمان .

وعلى سبيل المثال نورد تحقيقا اجري عام ١٩٧٢ في جمهورية كاراكالبك ، الملحقة بأزبكستان ، وقد دل هذا التحقيق على أن ٢٣٪ من الرجال و ٢٠٪ من النساء يعلنون عن الحادهم ، فيكون ٧٧٪ من الذكور و ٨٠٪ من الاناث مؤمنين . وهم موزعون على الشكل التالي :

	رجال	نساء
— مؤمنون مصممون	١١ر٣٪	١١٪
— مؤمنون تقليديون	١٤٪	١٥٪
— مترددون	١٣ر٣٪	١٤ر٣٪
— ممارسون للدين بدون ايمان	١٧ر٢٪	١٩ر٣٪
— غير مؤمنين ، يمارسون دينهم تحت ضغط عائلاتهم	٢١ر٢٪	٢٠ر٢٪

وفي شمال القوقاس أعلن ٢٠٪ فقط من السكان عن كونهم ملحدين (عام ١٩٧٤) .

هنا أيضا تعبر الارقام عن حقيقة واوضاع اشد تعقيدا ، فان الباحثين في الاوساط الاسلامية ، يلحظون غالبا تحفظا من قبل السكان في الكشف عن حقيقة ايمانهم . وعندما يتعقد السؤال ينقلب الجواب الى متناقضات او الى المزاح . فهم يجيبون بنعم قاطعة ، على سؤال « هل أنت مسلم » ، واذا طرح عليهم السؤال الاضافي ، « هل أنت مؤمن » يأخذ جوابهم بالتلون . فهو ايجابي في المناطق الريفية واقل ايجابية في الوسط الحضري ، واقل فأقل بين النخب القومية . فما هو هذا الدين ، الذي يعد زهاء الخمسين مليونا من الاتباع ، جزء كبير منهم لا يؤمن ، وغالبيتهم لا تمارس فرائض دينها ؟ وهو مع ذلك موجود في كل مكان في الجمهوريات الاسلامية ؟ للاجابة على هذا التناقض يجب ان نتجه اولا نحو الدين الاسلامي المنظم ، ومن ثم محاولة فهم ما يمكن ان يعني للسوفياتي ان يكون مسلما .

الاسلام كالمسيحية في احتوائه على طوائف متعددة ، وغالبية هذه الطوائف موجودة في الاتحاد السوفياتي ، واهمها الطائفة السنية وتأتي من بعدها الطائفة الشيعية وهي منقسمة الى عدة فروع . وتأتي من ثم ملل بدعية صغيرة . ولكن خلافا

للمسيحيين الذين يصرحون عن طائفتهم ، فالمسلمون في الاتحاد السوفياتي لا يدلون عن كونهم سنيين او شيعيين ، فهم مسلمون وحسب . ومعنى هذا الجواب واضح، فالاسلام في الاتحاد السوفياتي ليس مجاميع عناصر دينية مختلفة ، بل هو أولا « الامة » . والمسلمون جميعا ، سنيون او بدعيون ، يعتبرون أنفسهم من عداد طائفة المؤمنين . هذا الشعور الجماعي ، أو الاندماج في الامة ، يناقض تماما تشتت الكنائس المسيحية . والتنظيم الاسلامي في الاتحاد السوفياتي يشهد بهذه الوحدة . فهنالك أربع ادارات روحية (دور الافتاء) تشرف على المجموع ، فمفتي أوفا يشرف على المسلمين السنة في روسيا الاوروبية وفي سيبيريا ، ومفتي طاشقند يشرف على السنيين في آسيا الوسطى وكازخستان ، ومفتي بويناكسك في القوقاس على سنيي القوقاس الشمالي وداغستان ، وأخيرا مفتي باكو ويشرف على السنيين والشيعيين معا . فوجود ادارة روحية مشتركة دليل على اتصال العائلتين الاسلاميتين الكبيرتين لا على انقسامهما . هذه الادارات الروحية . مثلها مثل السلطات المسؤولة في سائر الديانات ، كبطريركية موسكو مثلا ، تقوم في الوقت ذاته بمحاورة السلطة السوفياتية في المواضيع الدينية وتنظم الحياة الدينية للمؤمنين. وتأتي في الطليعةدارافتاء طاشقند ، اذ تقع ضمن منطقة سلطتها الجامعتان الاسلاميتان الوحيدتان في الاتحاد السوفياتي وهما مدرسة مير عرب في بخارى وبرك خان في طاشقند ، وتخرج هاتان الجامعتان ، سنويا ، خمسين شيخا عالما . ومن الغريب ان دار الافتاء هذه تستعمل مطابع جريدة الحزب « كزيل ازبكستان » (ازبكستان الحمراء) لطبع القرآن والتقويم الاسلامي ونشرة تشكل نوعا من جريدة رسمية للطائفة هي « مسلمو الشرق السوفياتي » تصدر في ازبكستان باللغة العربية والفرنسية والانكليزية والروسية . ومفتي طاشقند يؤمن الاتصالات مع العالم الاسلامي خارج الاتحاد السوفياتي ، فهو يستقبل الوفود الاسلامية الغريبة ، ويتحدث الى العالم الخارجي باسم الطائفة الاسلامية السوفياتية ، التي يمثل .

نرى هنا ازدواجية محيرة في الوضع القانوني للاسلام . فالاديولوجية السوفياتية لا يمكن لها الاعتراف بوجود الايمان الديني الا على صعيد فردي . فهنالك مؤمنون ، والسلطة السوفياتية تسمح لهم بحياة دينية ، وهذا يوجب وجود مؤسسات كدور الافتاء ، تكون في نظر السلطة ذات صلاحيات محلية . والواقع ليس على هذا الصعيد ، فدار افتاء طاشقند تشرف على كامل مساحة تركستان القديمة ، والادارات الروحية الاسلامية ، مثلها مثل البطريركية الارثوذكسية ، تتعدى في صلاحياتها التقسيمات المناطقية السوفياتية .

وهنالك خاصية ثانية للاسلام تزيد الوضع تعقيدا . فهو ، على نقيض المسيحية التي تفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا ، يجمع بين المجالين . فالعقيدة الاسلامية ، وهي ثمرة القرآن والسنة ، تفرض على المؤمنين وجود مؤسسات خاصة ، مهمتها الاشراف على الحياة الاجتماعية . والدولة السوفياتية ، في برنامجها التأحيدي ، لم يكن باستطاعتها ان توافق على وجود نظام خاص للطائفة الاسلامية ، فألغت ، في اوائل سني استلامها السلطة ، العناصر الاساسية فيه ، اي النظام القانوني

والمؤسسات الشرعية والاسس المالية المعتمدة .

بعد أن جعلت الديانة الاسلامية ديانة افراد معينين لا ديانة طائفة ، وبعد أن حرمت من مؤسساتها ، ونزعت منها أمور الدنيا ، هل بقي لها وجود منظم ام هي اضحت هيكلا لا يلبث ان يتفتت مع غياب آخر فوج من المؤمنين ؟

هنالك وقائع كثيرة وساطعة تشهد بأن التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل الاسلام كان يمكن القبول به في الماضي القريب ، ولكنه اليوم لم يعد له من أساس ، بل على العكس ، فهذه الوقائع توحي بأن الاسلام يبعث من جديد ، وفي ظروف جديدة ، وان هذا البعث المرتكز الى وجود واع وارادي لا الى وجود استمراري ، تدعمه وتوجهه المراجع الاسلامية العليا . وعمل هذه المراجع يتم في اتجاهين رئيسيين هما تسهيل ممارسة الدين الاسلامي بمطابقته على ضرورات الحياة العصرية ، واعادة السلطة الزمنية او الدنيوية الى الدين ، بجعله متوافقا مع الاديولوجية السوفياتية التي تشكل أساس التنظيم الاجتماعي والسياسي للاتحاد السوفياتي .

أن يكون المرء مسلما صالحا ، في المجتمع السوفياتي ، اصعب من أن يكون مسيحيا صالحا فيه . فالاسلام يصعب حشره ، بما فيه من موجبات ، ضمن نظام اجتماعي معاد له . فمن الفرائض الخمس على المسلمين ، تعود اثنتان فقط الى حياة المؤمن الخاصة ، هما الشهادة والزكاة ، اما الثلاث الباقية ، اي الصلوات الخمس والصيام والحج ، فهي تتداخل وجوبا مع الحياة العامة . فقد يمكن للمرء ان يصلي خمس مرات في اليوم ، في قرارة قلبه ، ولكن الاسلام يفرض على المؤمنين طقوسا معينة ، كالوضوء ومراسم الصلاة ، مما يوجب عليهم قطع اعمالهم لادائها . أضف الى ذلك أن صلاة الجمعة يجب ان تجري مبدئيا في الجوامع . والدولة السوفياتية لا توافق على أن تؤدي الممارسات الدينية الى الاخلال بالواجبات الاجتماعية ، كالدراسة والعمل الخ ، فان حرية المعتقد لا تتضمن اطلاقا حق تدخل المعتقدات في واجبات المواطن . وقد حاربت السلطة السوفياتية صيام رمضان للسبب هذا ، ولانه يتسبب في اختلال اقتصادي . اما فيما يتعلق بالحج الى مكة المكرمة ، فمن الواضح ان مسلمي الاتحاد السوفياتي لا يستطيعون ممارسته . وهكذا نستطيع ان نفهم لماذا يصرح عدد قليل فقط من المسلمين عن كونهم ممارسين، ولماذا لا يتردد عدد كبير منهم الى الجوامع . ولكن الصعوبات في مراعاة احكام الدين الاسلامي لا تقتصر على مسلمي الاتحاد السوفياتي . فهي ، في جميع البلدان الاسلامية التي في طور التعصير ، تصطدم بمستلزمات الحياة اليومية والتطور ، وغالبا ما يترك الدين المجال أمام التعصير وبدون ما ضغط خارجي .

وفي الاتحاد السوفياتي ، بعد أن ظلت السلطات الاسلامية في موقف سلبي أمام هذه المشكلة ، عادت وتسلمت زمام الامور ، وحاولت تعديل مراسم الدين وجعلها تنطبق على الاطار السوفياتي ، وزادت في الامر ان حاولت اعطاء مفهوم حديث للطائفة الاسلامية ولواجباتها .

كيف يمكن للمرء ان يكون مسلما ، اليوم ، في الاتحاد السوفياتي ؟

ترى السلطات الدينية امكان كون المرء مسلما بممارسته لدينه ضمن امكانياته

اي بالقيام بالصلوات الخمس وبالذهاب الى الجامع يوم الجمعة ، اذا لم يمنعه عن ذلك مانع . وفي حال اعتراض الواجبات الاجتماعية ، فيمكنه الاكتفاء بصلاة واحدة في اليوم ، يقيمها في الوقت الذي يراه مناسبا . هذا الموقف المتفهم للامور من قبل السلطات الاسلامية نجده كذلك في معالجتها لموضوع الصيام . فقد ظل المؤمنون طويلا بين اختيار مقاومة السلطة في معارضتها الشديدة والمكشوفة او الخضوع لهذه السلطة على حساب التنازل عن ايمانهم . وحل هذه المشكلة اصبح اليوم في تأويل للصيام يتماشى مع روح هذه الفريضة لا مع نصها الحرفي . وقد اشار مؤخرا ب. عبد الرحيموف ، امام جامع ميرزا يوسف في طاشقند ، الى ما يجب ان يكون عليه الصيام .

يقول عبد الرحيموف ان للصيام غايتين ، ان يسمح لكل مسلم بتجاوز ذاته بواسطة الحرمان ، وان يسمح كذلك لكافة المسلمين بأن يكون لهم ، في آن واحد وبغض النظر عن وضعهم ، شعور مشترك بالحرمان وبالجوع . وبتأكيد امام طاشقند على المرمى الروحي للفرائض الدينية ، فانه لم يأت بالجديد ، بل هو يسير على خطى اصلاحيي آسيا الوسطى ، الذين حاولوا في مطلع القرن الحالي تجديد الاسلام وانشاء طائفة اسلامية قوية قادرة على الوقوف في وجه الهيمنة الروسية . وقد اهمل علماء الاسلام هذه الافكار التجديدية تحت الضغط السوفياتي الذي استمر عقودا ، ولجؤوا الى الشكلانية المتحجرة التي استطاعت ان تنجو من الاضطهاد ولكنها لم تعد تضم في صفوفها سوى المسنين .

واليوم ، يعود الاسلام المنظم الى تلك الفكرة التجديدية ويحاول ان يثبت ان المسلم يجب ان ينظر الى الشعائر الدينية على أنها مجهود يجب القيام به ، ولكن نوع هذا المجهود قابل للتغيير بمقتضى الظروف . وبالنظر الى الواجبات التي يفرضها المجتمع السياسي على أفراده ، فان التخلف عن الصيام ، الذي كان يسمح به تقليديا للاطفال والمسنين والمرضى ، اصبح اليوم مسموحا به للعاملين .والسلطات الروحية تطلب من هؤلاء ان يختاروا يوما واحدا من أيام رمضان ، يصومون فيه ويشاركون بذلك جماعتهم ، او ان يستبدلوا بالصيام قيامهم بمجهود شخصي في نطاق حياتهم الروحية أو الانتاجية . المهم في الامر ان يساهم المسلم ، فكريا ، بفرائض طائفته .

واننا نرى في موقف رؤساء الدين وتوجيهاتهم المتعلقة بالصيام ، مغزى السياسة التي يتبعون . فهم يتوجهون الى السلطة والى المؤمنين ، فيثبتون للسلطة أن ممارسة الدين الاسلامي لا تتعارض مع مصالح الدولة السوفياتية الاقتصادية، ويحاولون توحيد المؤمنين في طائفة متجانسة . فان النظام السوفياتي قد قسم العالم الاسلامي — كما هو الامر مع باقي الديانات — الى فئة غير ممارسة وفئة ممارسة . وكان المفروض بالطابع الالزامي للشعائر الدينية ان يوسع ثغرة هذا التقسيم ، حتى يبدو المارسون وكأنهم من مخلفات عالم غريب عن الاتحاد السوفياتي . والسلطات الاسلامية ، وقد وعت هذا الخطر ، تحاول ردم الثغرة واعادة انشاء طائفة اسلامية ، يجد فيها المارسون وغير المارسين مكانا لهم،

ويشاركون في منهج روحي واحد وان بطرق مختلفة . ولكي يصلوا الى غايتهم فهم يعلنون ان الفئتين هما من الاسلام ، الا ان افراد الفئة الاولى يتممون دينهم بالصلاة في أوقاتها وبالصيام وفق قواعد السنة ، بينما افراد الفئة الثانية يتممونه بعملهم . والفرائض العسيرة في الاسلام ، كالصلاة والصيام ، لا يجب ازالتها بل الارتكاز اليها في اعادة هيكلة الطائفة الاسلامية . ويبغي الرؤساء الروحيون ان يجعلوا المؤمنين يشعرون ان عليهم ، في أوقات الفرائض العسيرة ، ان يعوا انتسابهم الى جماعتهم وان يشاركوا نفسيا ، في مجهود هذه الجماعة ، لدى كل مجهود او عمل يقومون به ، ويستعين الرؤساء الدينيون ، كذلك ، بالاعياد الاسلامية ، لتقوية هذا الشعور الجماعي . وهكذا يجعلون من عيد الفطر مناسبة ليجمعوا ، في فرح واحد ، الذين صاموا والذين تابعوا عملهم النظامي . والسلطة السوفياتية لم تكن عمياء عن نتائج تعصير الاسلام . ونجد في صحف الجمهوريات الاسلامية عدة اشارات الى هذا التطور ، يفهم منها أن التضامن الاسلامي بات في ازدياد وان المؤمنين اضحى لهم تاثير متصاعد على السكان غير الممارسين لدينهم .

أما فيما يتعلق بعيد الاضحى ، حيث يتوجب على كل مسلم التضحية بذبيحة يوزعها على الفقراء ، فان الدولة السوفياتية ترى في ذبح الحيوانات ، على هذه الصورة الكثيفة ولاسباب دينية ، هدرا يضر بالمصالح الاقتصادية ، لا يمكن ان توافق عليه . والسلطات الروحية من جهتها متعلقة بهذا التقليد الذي يعبر عن التضامن داخل الطائفة وعن التضحية . ولكنها بعد أن تفهمت المعارضة السياسية لهذه الممارسة ، اصدرت في عام ١٩٤٥ ، عن مركز الادارة الروحية في آسيا الوسطى ، فتوى تفيد أن هذه التضحية مرغوب فيها ولكنها ليست الزامية . ولما لم تبطل تضحية الحيوانات رغم هذه الفتوى ، وعاد قلق السلطة السوفياتية بخصوصها، اجتمعت السلطات الروحية جميعها ، عام ١٩٦٩ ، على تنظيم هذه الممارسة . وأصبح بالامكان ابدال الذبيحة الحيوانية بهبة تعادل قيمتها ، تتسلمها المساجد وتضمن استعمالها او توزيعها . وهكذا تكون القوانين السوفياتية محترمة وتحصل المساجد على ايرادات لا يستهان بها .

أما عيد المولد النبوي ، فقد انتشرت العادة بالاحتفال به في المساكن الخاصة، نظرا للصعوبات التي يواجهها المؤمنون في الذهاب الى المساجد . ونجد هنا فارقا كبيرا بين عدد المحتفلين الرسميين بهذا العيد ، في الجوامع ، وبين عدد المحتفلين الفعليين به في المساكن الخاصة . وهكذا فان الاحتفال الرسمي الذي جرى عام ١٩٦٨ في جامع المرجاني وهو الجامع الكبير في قازان ، تبعه اكثر من ثمانين احتفالا خاصا ، أجتمعت فيها الى جانب الاحتفالات بالعيد جميع شعائره ، من صلاة ومواعظ وقراءات من السيرة النبوية . وقد وجد خبير سوفياتي أن عدد المواعظ التي القيت يومها يفوق ما القى رجال الدين من مواعظ في المساجد ، طوال العام .

وهكذا استطاع علماء الدين ، بتكيفهم مع أوقات عمل المواطنين ، وبدمجهم الاحتفالات بالاعياد مع الشعائر الدينية ، اجتذاب جماهير ، تختلف كل الاختلاف عن القبضة المحدودة من المتدينين الممارسين الرسميين من حيث العدد ومن حيث

السن ومن حيث المستوى الاجتماعي . بالاضافة الى ان هذا النوع من الاحتفالات، التي تمزج بين شعائر العيد والابتهاج به ، يخفف من الطابع غير القانوني لممارسة هذه الاعياد في الاماكن الخاصة .

أما الحج الى الديار المقدسة فهو يسبب مشكلة للسلطات الاسلامية لم يكن من الممكن حلها طالما كانت غاية هذه السلطات الدمج بين ارضاء الدولة وتنمية ممارسة الاسلام . فان المسلمين السوفيات الذين سمح لهم بزيارة الاراضي المقدسة نادرون ، عدا عن كون السماح كانت له اسباب تتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، اكثر منها باحترام حرية المعتقد . ومشكلة الحج ليست مقتصرة على الاتحاد السوفياتي وان كانت تظهر فيه بشكل أصعب . وقد جرت العادة منذ زمن بعيد ، في الاتحاد السوفياتي كما في سواه ، على ممارسة الحج بالتفويض . ولكن الاسلام السوفياتي يحاول بشتى الطرق اشراك الطائفة جميعها في فريضة صعبة التحقيق . فان الحج الى مكة يتيح للطائفة المسلمة في الاتحاد السوفياتي الاتصال بالعالم المسلم كله ، ولذا نرى الادارات الروحية متعلقة بكل فرصة تتاح لها ، للاستفادة منها على الوجه الاكمل ، وذلك باختيار الاشخاص الاكثر قابلية لتمثيل طائفتهم ، بما لهم من علوم شرعية ولغوية . وتنحصر هذه الشروط في علماء الدين، وتسمح لهم السلطة السوفياتية بالتالي ، هم وحدهم ، بزيارة البلاد الاسلامية الاخرى . وهكذا تلتقي مصلحة الدولة السوفياتية مع مصالح الطائفة الاسلامية السوفياتية ، فان الدولة تريد أن تظهر للعالم الثالث ان الاتحاد السوفياتي هو كذلك بلد مسلم ، وان حقوق المسلمين فيه محفوظة ، خلافا لما هو الحال عليه في الصين. ولكن المؤمنين العاديين لم يحرموا تماما من الحج . واذا كان الحج الى مكة امرا غير ممكن ، فقد عوضوا عنه بالحج الى الاماكن المقدسة المحلية ، وهي عديدة ، وأهمها ضريح العيساوي او شاه الزند . والسلطات الاسلامية الدينية منقسمة فيما يتعلق بهذا الموضوع . ففي آسيا الوسطى يكثر التردد على أضرحة الاولياء وتأخذ الزيارات اليها معالم مهرجانات شعبية كبيرة . وتحاول دار افتاء طاشقند الحد من هذه الممارسة ، وتحاول اعطاءها معنى روحيا وان تجعل منها شعورا طائفيا لا ممارسات شكلية ، غالبا ما تنقلب عن غايتها الروحية لتصبح مجرد ابتهاجات . اما في القوقاس فممارسة الدين تجري في مجرى مختلف ، حيث تنتشر عبادة المشايخ ، الموتى منهم او الاحياء ، مما يجعل الطائفة الدينية في معزل عن التأثيرات الخارجية .

والى جانب الديانة بمفهومها الصحيح ، والى جانب المعتقدات الشعبية ، هنالك ظاهرة أخرى تضاف الى صورة العالم الاسلامي السوفياتي ، هي الشمانية . والشمانية في عرف السلطة السوفياتية تمثل جميع الاتجاهات المنظمة وغير المنظمة التي تتصل بالصوفية . والمسلمون يتجهون نحو الصوفية كما يتجه المسيحيون نحو الطوائف المتطرفة ، بسبب عجز الطوائف الشرعية عن القيام بوظائفها الكاملة . ولنا عودة الى هذا الموضوع .

مهما تكن الانتقادات والتحفظات ، الصادرة داخل الطائفة الاسلامية ذاتها ، بخصوص الحج الى الاماكن المقدسة ، فالمهم اننا امام تظاهرات تجمع ، بانتظام ،

جمهورا وفيرا رغم تنبيهات السلطة . فهي دلالة على ان الدين يخرج باستمرار عن نطاق الحياة الفردية ليكون تعبيرا عن وعي جماعي . ومن هنا نرى المسلمين ، مؤمنين كانوا او غير مؤمنين ، يعبرون عن شعورهم بالانتماء الى جماعة ، تتجاوز مصيرهم الشخصي ، فالاسلام مرادف للجماعة وللتربية الجماعية . ولكن السلطات الروحية تحاول أن تدرج هذه الديانة ضمن الاطار السوفياتي ، وتحاول ، في هذا السبيل ، اما اصلاح الممارسات التي لا تقبل بها السلطة السوفياتية ، او اثبات أن بعض هذه الممارسات يتفق تماما مع مصلحة الدولة . وهكذا كان الحال فيما يتعلق بالجهاد المقدس . فقد جاء في عظة القيت في الجامع الكبير في موسكو : « الاسلام يفرض علينا الجهاد المقدس ، وهذا يعني بناء حياة اجتماعية قائمة على الحب والاخاء والاهتمام بجميع الناس ، ويعني حياة اممية قائمة على السلام » .

عندما نعرف الجهاد المقدس كمعركة شخصية غايتها اسعاد الجميع ، هل يتبقى للاديولوجية السوفياتية أن تدين هذا الجهاد ؟ فالقادة المسلمون ، بتأكيدهم على اسهام التربية والممارسة الاسلاميتين في بناء مجتمع لا يمكن للشيوعيين انكاره، يثبتون شرعية الاسلام .

لا يمكننا القول ، حتى الآن ، ان كان تقرب المسلم من الحياة العصرية قد زاد من ممارسته الدينية ، ولكن تأثيرات هذا التعصير على العقليات أضحت ظاهرة بوضوح . فان السلطات الاسلامية جددت ، بتصرفها على هذا النحو ، معنى الامة ، ورفعته الى مستوى واع لدى الجميع . وهي ، بتأكيدها المتواصل على تضامن المسلمين ، بغض النظر عن ممارسة الطقوس وعن الاعتقادات المعلنة او الكامنة ، تؤكد وجود نطاق اسلامي ، وتعيد ادخال جميع المواطنين السوفيات المرتبطين بهذا النطاق ضمن الطائفة الاسلامية . هذا التغيير نوعي ، يقوم على خلق متواصل لوعي جماعي في قلب مجتمع عصري متعلم ومحضر جزئيا ، مبني على الشعور بالانتماء الى عالم مشترك . ففي المجتمع السوفياتي ، يفترض في الوعي الجماعي ان يكون واحدا ، وان يكون هو الوعي الشيوعي بالذات ، ومن أجل تنمية هذا الوعي يلجأ الى جميع وسائل التعبئة الاجتماعية . وان الدولة السوفياتية والحزب يتغاضيان عن استمرار وجود مشاعر قومية الانتماء ، لاعتقادهما بأن تجزئة الامم تخفف من خطر هذه المشاعر . وان بروز الوعي الجماعي الاسلامي ، متجاوزا المشاعر القومية ومحتويا غالبا على مضمون ثقافي جامع اكثر منه دينيا ، هو ظاهرة جديدة في الاتحاد السوفياتي . وهذه الظاهرة لا تقبل الانتكاس ، فهي ليست نتيجة تأخر فكري ناتج عن وعي ضمني بعالم مشترك ، بل على العكس ، فهي تطور يجاري التقدم الفكري جهارا .

هذا العمل الصادر عن الفئة الاكثر وعيا في العالم الاسلامي السوفياتي ،يتجاوز تعبئة وعي جماعي اسلامي بحت ، وينفذ تدريجيا الى مجهود للدمج في مجال السياسة، وهذا هو المظهر الفريد لمحاولة التعصير الاسلامية .

الاسلام ، نظام قيم اضافي في المجتمع السوفياتي

المظهر الاول لهذا الدمج السياسي المذكور اعلاه هو مصالحة الاسلام

والشيوعية . فالسلطة السوفياتية اكدت باستمرار ان الايديولوجية التي هي حاملة، والتي تعارض سائر النظم القيمية الاخرى ، هي وحدها شرعية ، لتمشيها مع المصلحة التاريخية للانسانية . والايديولوجية السوفياتية لا تسلم بوجود تسلسل في القيم ، بل ترفض كل ما سواها . وهذا التفرد ، تحاول الفكرة الاسلامية المعاصرة اضعافه ، بنفيها جدة الشيوعية ، وبتقديمها الدليل على أن مبادىء الاسلام ومبادىء الشيوعية تتوافق الى حد ما .

يقول المسؤولون المسلمون في الاتحاد السوفياتي ان الاسلام لا يتعارض مع مبادىء الايديولوجية السوفياتية ، لانه ، مثلها ، متشرب بفكرة العدالة . وقد صرح م. حزاييف ، احد علماء الدين الآذريين ، خلال مؤتمر للمسلمين السوفيات عقد في طاشقند عام ١٩٧٠ ، : « لن نكون مخطئين اذا قلنا ، بصراحة تامة ، ان النظام الراسمالي المبني على الظلم والاستغلال يجب أن يزول ، ليعوض بنظام اشتراكي مبني على قوانين عادلة . والقوانين السماوية واضحة في هذا المجال ، والنصر للعدالة في هذا العالم » .

وهكذا ، فان الاتحاد السوفياتي الذي يكافح من أجل السلام ، لان الحرب مترسخة على الظلم ، يقوم بمهمة حاسمة في نظر مثاليي الاسلام ، فالاسلام كذلك يكافح من أجل السلام والعدالة ، فما الذي يفصل الاسلام عن الشيوعية اذن ؟ ولماذا لا تعتمد السلطة السوفياتية الدين الاسلامي بما فيه من مؤسسات ؟ ولماذا لا تضع الاسلام في مدار الايديولوجية الرسمية ؟ الجواب يقتضي معرفة الواقع السوفياتي ومحاجة المسلمين .

فالواقع السوفياتي نظام ذو ايديولوجية واحدة وتنظيمية واحدة ، والاسلام هو الذي يتوجب عليه تبرير ذاته لا الشيوعية . اعتماد الاسلام هو اعتراف بوجوده وبتاثيره على الجماهير ، وكل حوار بين الايديولوجية الرسمية وسائر الايديولوجيات هو تراجع للاولى . فليست المبادرة من مصلحة الشيوعية بل من مصلحة الاسلام ، الذي يستطيع ، بلجوئه اليها ، ايجاد مكان له في سياق الايديولوجية الواحدة ومحاولة تحويلها الى ايديولوجية متنافسة . هذا المظهر التنافسي شديد الوضوح في حجج المسلمين ، فهم يقرون بامكان تعايش الاسلام والشيوعية ، مع حفظ المراتب ، وباعطاء الاسلام المنزلة المفضلة . ولم يتردد علماء المسلمين عن الجهر بذلك ، في المؤتمر الاسلامي المنعقد في طاشقند عام ١٩٧٠ : « ان القادة السوفيات الذين لا يؤمنون بالله ولا برسوله ... يطبقون مع ذلك الشرائع التي اوحى بها الله وفسرها رسوله»، وكذلك : « اعجب لعبقرية النبي الذي نادى بالاشتراكية وبمبادئها . واني سعيد ان يكون عدد كبير من المبادىء الاجتماعية للاشتراكية تنفيذا لاوامر محمد » .

معنى هذا الخطاب واضح ، فالاشتراكية مقبولة عند المسلمين ، لانها تلاحق اهدافهم ذاتها . وهنا تجدر الاشارة الى مفهوم الشيوعية عند القذافي الذي يعتبر ان ماركس ، بمعرفته بالتاريخ ، قد استوحى من تعاليم الاسلام ، وهو مقبول عند المسلم بقدر استيحائه منه . ايمكننا الادعاء بأن القذافي يمجد ماركس . بينما هو يلحقه بكل بساطة بالتراث الاسلامي ؟ هذا التقارب بين الاسلام المتصلب والمناضل

للزعيم الليبي وعصرانية العلماء المسلمين السوفيات يدعونا الى التفكير بمعنى عملهم . والسلطات السوفياتية لا تخطىء اذ تؤكد على اخطار التعصير ، الذي اضحت الدعاية المعادية للدين بدون تأثير عليه .

بعد اقامة حساب الاسلام والشيوعية ، وبالتالي حق الاسلام في ان يوجد وأن يفعل في مجتمع شيوعي ، يتجه قادة المسلمين الى أبعد من ذلك ، ويحاولون ان يجعلوا من الاسلام عنصرا فعالا في المجتمع الجديد . وهم يطلبون من المسلمين ، مؤمنين ام غير مؤمنين ، ان يشاركوا في الحياة الاجتماعية ، لا كمواطنين عاديين ، بل بصفتهم مسلمين . ودار افتاء طاشقند لا تدع مجالا للشك حول هذا الموضوع ، في قولها : « المؤمنون المسلمون الصالحون منهم ... يتوجب عليهم الاسهام في بناء حياة جديدة ومجتمع جديد ، في بلدهم الخاص » .

ما يعظ به مسؤولو المسلمين ، هنا ، ليس مشاركة البالغين في المنظمات الاجتماعية ، بل مساهمة الاطفال والبالغين ، المتربين في كنف الاسلام ، في المنظمات الموكول اليها أمر مجمعتهم (اضفاء الطابع الاجتماعي عليهم) . والمسلمون في وضع مميز ، من عدة وجوه ، للقيام بذلك . اولا لان موقفهم يناقض موقف جماعات المؤمنين الاخرى ، وخاصة المعمدانيين ، الذين يسعون جهدهم لابعاد شبيبتهم عن المنظمات الشيوعية ، ويؤكدون عدم توافق التنشئة المسيحية مع منهج التجميع بمفهومه السوفياتي . فالمسلمون ينادون جهرا بعدائهم لهذا الموقف ويريدون لابنائهم ان يكونوا روادا ومناضلين واعضاء في الحزب ، وان يتقلدوا ، في اي حقل، المناصب القيادية .

والمظهر الثاني المميز لموقفهم هو في تفهمهم الجلي لمنهج التجميع . فلقد وعى الزعماء المسلمون الاهمية التي تعلقها السلطة السوفياتية على تجميع الطفولة، ورفضوا ان يظلوا في عزلة عن مجرى الامور ، وقرروا ان يكونوا طرفا في النزاع وأن يبادروا الى التسلل المنظم الى كافة المنظمات المكلفة بالتجميع . وغاية هذا التسلل ليست دمج مواطنين متماثلين في المنظمات الاجتماعية ، بل مسلمون يدخلون هذه المنظمات بصفتهم مسلمين ، ويكونون فيها شهودا على طائفتهم ..

والمسؤولون في الاتحاد السوفياتي لم يعد في وسعهم النظر باطمئنان ، او ببعض الحنق ، الى المظاهر الدينية التي كانوا ينتظرون زوالها السريع . فالاحداث المتحققة والتحاليل العميقة أدت بهم الى الاقرار بأن الاسلام ليس مشكلة ماضية ، بل حاضرة ومستقبلية ، وان طريقة تطورها تشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل المجتمع السوفياتي ، من حيث كونه مجتمعا في حيز الدمج .

بالاضافة الى هذا الحدث الاساسي ، الذي يمثل حيوية الاسلام لاشيخوخته ، هنالك معطيان اضافيان ، يفرضان نفسهما على السلطات السوفياتية ، فالشبيبة ليست بعيدة عن هذا البعث الديني ، والنخب العصرية ، ان لم تكن عناصر فعالة فيه ، فهي على كل حال متواطئة بسلبيتها .

اتخذت السلطات السوفياتية جميع الاجراءات الممكنة للحؤول دون وقوع الاطفال تحت تأثير التربية الدينية . فالعائلة مكلفة باعداد الاطفال ، منذ نعومة

اظفارهم ، للتربية الشيوعية . وفي المدرسة ، تتسلمهم المنظمات الجماعية ويجب عليها أن تنشىء منهم الانسان الجديد للمجتمع الشيوعي . يضاف الى ذلك تشريع غايته حفظ الطفولة من كل تأثير لا يتماشى مع نظام القيم الرسمي ، فالاطفال يجب الا يشركوا في الاحتفالات الدينية ، والتربية الدينية الجماعية مستحيلة ، والمراقبة على الاهل ، من خلال اولادهم ، تفترض منعهم من القيام شخصيا بهذه التربية الدينية . ما نفع هذه النواحي ؟ فالشبيبة تظهر لامبالاتها ، ليس بالدين ، بل بالمواقف المعادية له ، والتي رسختها فيها التربية التي تلقت . فهي لا ترى المظاهر « السلبية والخطرة » للدين ، وبالتالي فهي مستعدة لتقبل تأثيراته عليها . ويبدو ان منع اشراك الشباب في الاحتفالات الدينية يتجاهله المجتمع الاسلامي ، عن سابق تصميم . لا بل يقوم الاطفال في احتفالات عاشوراء ، عند الطوائف الشيعية ، ورغم الحظر التام ، بالمساهمة في ادوار المشاهد التمثيلية لمعركة الحسين ويزيد ، ولاستشهاد الحسين . وفي حال ان يصبح الاسلام ديانة الشباب ، يتوجب اعادة النظر في جميع عمل السلطة التربوي وانجازه التطويري للمجتمع . علماء الاسلام ، ولا شك ، مسؤولون عن هذا الوضع ، وانما تأتي ، في المرتبة الاولى ، النخب المحلية التي رباها النظام السوفياتي واعدها اديولوجيا لتسهم في تغيير وتعصير كامل المجتمع الذي ينحدرون منه . فضعف هذه النخب الاديولوجي ظاهر في كل مجال ، وكذلك تأييدهم الضمني لعالم كان من المفروض عليهم تطويره .

عندما تصبح الشيوعية من نتاج الاسلام

ظلت السلطة السوفياتية ، وهي تؤكد بأن الديانات جذورها اجتماعية وحسب. فهي اداة بيد الاقوياء لاضطهاد المحرومين وعزاء للمحرومين الذين لم ينضج وعيهم التضامني الطبقي . وهذه السلطة اصبحت توافق اليوم على أن الاسس القومية للاسلام هي التي تشرح اسباب بقائه . هذا لا يشكل اعترافا مطلقا بالطابع الديني لبعض الثقافات . فالاسلام لا زال يعتبر كجزء سلبي من تاريخ شعوب ، تضافر مع القيصرية في اضطهادها ، وان طابعه منغلق عن سائر الحضارات حاملة التقدم ، كالحضارة الاوروبية . هذا هو الموقف السوفياتي من الاسلام ، ولكنه اذ يهاجم الاسلام ويؤكد عدم ملاءمته لمشاكل العالم الحديث ، يكتشف ان قوة الاسلام وعلمائه هي في امكان استعانتهم بالتقليد التاريخي والشعور القومي .

وقد كشف المحللون عن نتائج « تأميم » الاسلام ، وان حاولوا الحد من ابعادها. اولا ، ان هذا التأميم يشجع شعورا « بنوعية » قومية هي في نفس الوقت اسلامية، نوعية تلجم العلاقات بين الامم وسياق الدمج بتشجيع السلوك القومي ، كالسلوك الديموغرافي مثلا ، الذي يبقى تقليديا رغم تغيير الظروف المعيشية . فان الضعف في الشعور الديني يعوض عنه الدمج الحاصل للتعاليم الدينية الاسلامية في التقليد القومي. ومن هنا سبب البطء في التغييرات الحاصلة في الوعي الاجتماعي عند المسلمين في الاتحاد السوفياتي ، والتي تشهد عليه ديموغرافياهم .

وهنالك نتيجة ثانية هي التولد التدريجي عند البعض لموقف سلبي تجاه قيم

المجتمع السوفياتي .

لا شك في أن علماء الاسلام يتوجهون الى اثارة المشاعر القومية ليحافظوا على حيوية الاسلام ولاستجلاب عدد اكبر من المؤمنين اليه . ولكن مفهوم عبارة « القومي » ليس واحدا على لسان المسلمين وغير المسلمين . بالنسبة للمسلمين ، تتجمع الامم الخاصة في طائفة اوسع منها هي الاسلام . وهكذا فكل عمل السلطة السوفياتية منذ عام ١٩٢٠ ، الذي حاول تهشيم تضامن الامم الاسلامية ، بدعم القوميات والثقافات المتباينة ، اصبح موضوع اعادة نظر ، نتيجة عمل السلطات المسلمة . وبعث الامة ، حيث يتقارب المسلمون لا بسبب ايمانهم ، بل بسبب انتمائهم الى الطائفة الاسلامية ، اصبح اليوم حقيقة في العالم السوفياتي . والخبراء السوفيات على حق في قولهم ان المسؤولين المسلمين لا يبالون بمصير الامم بل بمصير المجموعة الاسلامية . ولكنهم مخطئون في تعريفهم الضيق للامة ، اذ يغرب عن بالهم أن الامة يمكن تحديدها ، كذلك ، بالشعور الخاص لكل فرد بالانتماء اليها . والمسلمون لديهم الشعور الواضح بانتمائهم اولا الى الامة الاسلامية ، وبانتمائهم من ثم ، ضمن هذه الامة ، الى قومية ازبكية او تترية . والخبراء السوفيات على حق في ملاحظتهم ان الاسلام يكسب مؤمنيه شعورا عميقا بنوعيتهم ، واحساسا بكونهم اعضاء طائفة مختلفة ، منفصلة عن طائفة غير المسلمين . ويخطئون عندما يؤكدون بأن هذا الشعور ذو طبيعة دينية ، بينما هو وعي اجتماعي سياسي وواقع قومي .

عمل المسؤولين المسلمين ليس فقط تشجيع الميول الاسلامية المشتركة ودعم الوعي القومي المسلم ، بل له كذلك معنى سياسي مباشر . فهو تنويع من الشيوعية القومية التي قوضها ستالين ، عادت تنبعث من رمادها ، بعد أن تلقنت درسا من الماضي . الشيوعية القومية ، في العشرينات ، انشأها شيوعيون من أصل مسلم ، وعلى رأسهم سلطان غالييف ، الذي حاول حل مشكلة الامم الاسلامية في روسيا البلشفية ، بالدعوة الى خلق منظمات ثورية موازية ، تنطبق على ثقافة هذه الامم وعلى قضيتها . ولكن تأحيدية البلاشفة وارادتهم الاحتكارية للسلطة والافكار ،جعلتهم يدينون مشروعه . وفشل غالييف كان درسا لجميع الشيوعيين القوميين الكامنين ، بان الشيوعية الحاكمة لن تسمح بوجود تنظيمات موازية واديولوجيات منافسة ،حتى ولو كانت تنوعات قومية للاديولوجية الشيوعية . ولكن الحال أصبح مختلفا مع سياسة التسلل التي يدعو اليها المسؤولون المسلمون . فاذا احتل المواطنون ، الذين يعتبرون انفسهم مسلمين ، جميع المنظمات السياسية والاجتماعية ، افلا تصبح هذه منظمات اسلامية ؟ وكيف يمكن منع الازبكيين او الآذريين من ممارسة نضاليتهم ؟ وكيف يمكن انشاء مراقبة غايتها تنحية أو قمع جميع من في المنظمات الاجتماعية ممن يصفون انفسهم بأنهم مسلمون ولكن من دون ان يكونوا مؤمنين ؟ ان التوازن السوفياتي قائم على مشاركة عادلة لجميع المنظمات الاجتماعية ، فكيف يجوز تنحية من لا يخالفون ظاهريا احكام القوانين السوفياتية ؟ فان الشعور بالانتماء الى طائفة قومية شرعي ، وكذلك الشعور بالانتماء الى الطائفة الاجمالية ذات الاصل المسلم شرعي ، ما دام هذا الشعور لا يظهر بصورة دعاية او اقتراح لوحدة اسلامية . وهنا تكمن المشكلة

الاساسية التي تصطدم بها السلطة السوفياتية في الوسط الاسلامي ، وهذه المشكلة هي في عكس المساومة الثقافية التي اعدها لينين وستالين لحل المسألة القومية . بالنسبة لهذين الاخيرين كانت المساومة واضحة ، فثقافة الشعوب السوفياتية ، من وجهة النظر السياسية ، كانت ثقافة قومية في الشكل واشتراكية في الجوهر . وما نشهد اليوم عند المسلمين هو تغيير عميق في الثقافات القومية وفي الثقافة السياسية العامة وفي الاديولوجية . فالثقافة تتقومن بصورة متزايدة وتتشرب قيما قومية عميقة وتنحي جانبا كل ما هو اشتراكي حتى غيرت الجوهر الى شكل . وفي مجرى هذا التغيير ولتفادي كل انتقاد ، يجري ابراز المعالم الاشتراكية ، ولكن هذا ليس الا تغليفا تفرضه الظروف . وقد يكون الحال على ما ذكرنا في المنظمات السياسية والاجتماعية في الدول الاسلامية ، التي يشغل المراكز فيها ، بالدرجة الاولى ، افراد مسلمون ، هم في المظهر مخلصون للاشتراكية ، وفي جوهرهم متبدلون تماما . وهذا النوع من التطور يتم حاليا في ميدان الاديولوجية . فالمسؤولون المسلمون يؤكدون التوافق بين الاسلام والشيوعية ، ولكنهم يجعلون من الشيوعية نتاجا تاريخيا اسلاميا ، ويحجمون الاشتراكية . والمساومة الثقافية لم تكن الغاية منها أن تدوم ابدا ، بل ان تنتهي الى نصر كامل للاشتراكية على العناصر القومية المتباقية . وفي هذا التعايش غير المتعادل للقيم الاشتراكية والقيم القومية ، فرضت هذه الاخيرة نفسها بصورة غير متوقعة . وتكون الديانة الاسلامية قد ساهمت في هذا التطور ، اذ انها تشكل في الاتحاد السوفياتي ، كسائر الديانات ، المنظمة الوحيدة ، خارج الملاك والاديولوجية الرسميين ، والمجال الوحيد المادي والمعنوي لتجمع ، والبنية المنظمة الوحيدة التي تملك وسائل الاتصال بأفرادها .

الكثلكة في ليتوانيا والاسلام في الاطراف الجنوبية للاتحاد السوفياتي ، يتقارب وضعهما في آخر الامر . فهما ديانتان مرتبطتان بتاريخ شعوبهما وتستمدان قوتهما الحالية من دورهما التاريخي السابق ومن القدرة التي يمدهما بها هذا الدور ، بتجسيد الاماني القومية المتواجدة حيثما كان ، وان اختلفت طرق ونسب ممارستها . ولكننا منذ اليوم نستطيع ان نتنبأ بما يفرق بين مصير الليتوانيين الكاثوليك ومصير المسلمين. فالاولون يساعدهم دينهم على الاستمرار في حياة افضل من حياة جيرانهم الاستونيين واللتونيين ، فهو يوحد امانيهم ويجمعهم ، ولكن دوره يقف عند هذا الحد . فالتاريخ والطائفة الروحية توجه ليتوانيا نحو بولونيا الكاثوليكية ، لكن هذه تعلم مدى صعوبة الحفاظ على التوازن مع الاتحاد السوفياتي ، ولا يمكن الاعتماد على دعمها في صراع غايته الحفاظ على نوعية الامة الليتوانية . ولكن الحال يختلف تماما فيما يتعلق بالطائفة الاسلامية السوفياتية ، فعدد افرادها وديناميتها الديموغرافية وموقعها الجغرافي تدعو السلطة السوفياتية الى التلق من التغييرات الجارية ، وتمنعها في نفس الوقت من اتخاذ اجراءات جذرية ، وتدفعها الى العمل بترو . وان توازن العلاقات الدولية قضى لفترة على النزعة القومية الليتوانية وعلى ثقلها النوعي في الاتحاد السوفياتي ، بينما توجب السياسة الخارجية على الاتحاد السوفياتي ان يحسب لمسلميه الحساب وان يراعيهم وان يستعملهم اذا اقتضى الامر . وأخيرا

فان قوة الديانة لم تنشىء في ليتوانيا مجتمعا يختلف جوهريا عن باقـي المجتمـع السوفياتي ، بينما قام الاسلام بتوحيد طائفة كاملة تشعر بتضامنها مع العالـم الاسلامي ، وقسم منه يمتد على الحدود السوفياتية ، وكذلك ساهم في خلق مجتمـع مسلم يتميز بمعالمه وتصرفاته وقيمه عن المجتمع السوفياتي . ولو سلمنا بأن السلطة السوفياتية قادرة على مراقبة محاولات التأثير السياسي من قبل المسؤولين المسلمين، فيبقى عليها مواجهة مشكلة أكثر اتساعا ، وهي مشكلة مجتمع متطـور فكريـا واقتصاديا ، حيث لم تسهم التربية والتحضير باستئصال ثقافة هذا المجتمع السياسية بل زادتها ثبوتا . فلقد بدأ يرتسم الانسان الاسلامي الى جانب الانسان السوفياتي .

الفصل الثامن

الانسان الاسلامي في المجتمع السوفياتي

« في نصف قرن من حياة الاتحاد السوفياتي تكونت وتطورت ثقافة سوفياتية اشتراكية فريدة بفكرتها ومحتواها . هذه الثقافة جمعت اثمن الطباع والتقاليد لثقافة واخلاق كل من شعوب وطننا . وكل من الثقافات القومية السوفياتية تفتني لا مما هو هو خاص بها وحسب ، بل من الغنى الروحي لسائر الشعوب الشقيقة ، في نفس الوقت الذي تمارس فيه على هذه الشعوب تأثيرا صالحا وتغنيها » .

في تحديده للثقافة السوفياتية على هذا الشكل ، يعتبر ليونيد بريجنيف ان الاتصالات المتطورة بين الاشخاص والجماعات ، في المجتمع السوفياتي والثقافة السوفياتية ، اضحت من أمور الحياة اليومية . لا شك ان في كل مجتمع عصري يقوم التحضير وتطور وسائل النقل والاعلام والتربية بهدم الحواجز وبتغيير العقليات وتأحيدها . ولكن في الاتحاد السوفياتي ، فرغم معطيات الحياة العصرية الموجودة فيه كما في أي مكان آخر ، ورغم المجهود المتواصل الذي يبذله النظام السياسي لمضاعفة الاتصالات بين مختلف العروق واذابة الفوارق في ثقافة سياسية سوفياتية ، يبدو بوضوح ان هذا المجهود قد اصطدم ، في المنطقة المأهولة بالمسلمين، بحقيقة اجتماعية ــ ثقافية صعبة الاختراق . فهنالك استمرار لثقافة خاصة مرتبطة بالدين ، تظهر في مجال العلاقات بين مختلف العروق وفي مجال الحياة الخاصة كما في مجال علاقات الفرد مع البيئة السياسية المجاورة .

رفض الخروج عن المجموعة بواسطة الزواج

هل زواج اللحمة ، الذي يتم بين افراد من جماعة واحدة ، هو فقط نتيجة وعي قومي متطور او انه كذلك نتيجة معطيات ظرفية كالنظام الاجتماعي والامكانية الاحتمالية لايجاد قرين في جماعة قومية أخرى ؟ ان الصلة بين زواج اللحمة والوعي القومي ليست أكيدة بصورة عامة في الاتحاد السوفياتي . ولكن الزيجات المختلطة هي حتما نتيجة موقف قومي معين . فان السلطة السوفياتية أملت أن تصل الى المزج العرقي بواسطة هذه الزيجات ، ولانها تستطيع ان تستشهد بها لتظهر تقدم الوعي الاممي .

تظهر الابحاث الحديثة للاجتماعيين السوفيات ان السوفياتيين يتزوجون احيانا من خارج مجموعتهم القومية ، ولكن موقف الامم من هذه الزيجات مختلف . وبالرجوع الى تحقيق عن الزيجات التي تمت عام ١٩٦٩ في جميع الجمهوريات السوفياتية ، باستثناء الجمهورية الروسية ، يتبين ان امم الاتحاد السوفياتي تنقسم من حيث زواج اللحمة الى ثلاث فئات ، فهنالك الامم اللحمية الزواج بصورة شبه شاملة ، كالكيرغيزيين (٤ر٩٥٪) والكازاخيين (٦ر٩٣٪) والتركمان (٧ر٩٠٪) والآذريين (٨ر٨٩٪) والازبك (٢ر٨٦٪) والجيورجيين (٥ر٨٠٪) ، ومن ثم الامم التي تميل الى الزواج اللحمي ، كالاستونيين (٨ر٧٨٪) ، والطاجيق (٣ر٧٧٪) والليتوانيين (٢ر٦٨٪) والمولداف (٦٢٪) واللتونيين (٤ر٦١٪) ، واخيرا الفئة التي يغلب فيها الزواج المختلط على الزواج اللحمي، كالبييلوروسيين (٣٩٪ زواج لحمي) والاوكرانيين (٣ر٣٤٪) والارمن (٤ر٣٣٪).

هذه المعطيات مهمة من حيث اظهارها انقساما في المواقف الزواجية سبق ان شاهدنا مثيلا له فيما يختص بالتعلق اللغات . فشعوب آسيا ، الوسطى والقوقاس، باستثناء الطاجيك والارمن ، تصف جميعها في الفئة الاولى . هل مرد ذلك الى العادة، او الى افتقار الفرص المواتية المختلفة ، او الى اسباب ثقافية ؟ وهل الطاجيك ،الذين يميلون اكثر من شعوب آسيا الوسطى الى الزواج المختلط ، يعتبرون روادا في هذا المجال ، ان علينا التطلع من قرب الى من يتزاوجون معه ، لنفهم بدقة معنى هذه الاختلاطية الزواجية ؟ لقد نشر ابرامزون عام ١٩٦٢ ، وهو رائد في علم الاجتماع الخاص بالعلاقات بين العروق ، دراسة هامة حول هذا الموضوع ، اكد فيها على ثلاث ظواهر للزيجات المختلطة : اولا ، ان الزيجات بين المسلمين وغير المسلمين ، التي كانت استثنائية قبل الثورة ، في آسيا الوسطى ، ظلت استثنائية فيها بعد الثورة ، لاصطدامها بثقل التقاليد الاجتماعية الدينية ، ثانيا ، ان هذه الزيجات في حال حصولها ، تتم بصورة شبه تامة بين شاب من قومية اسلامية وفتاة مسلمة . اما الفتيات المسلمات فهن لا يتزوجن ابدا من خارج مجموعتهن ، واخيرا ، لاحظ ابرازون ان هذه الزيجات التي تجري خصوصا في الاوساط الحضرية ، غالبا ما تلاقي استهجانا من عائلة الزوج المسلم .

منذ عام ١٩٦٢ تغير المجتمع السوفياتي ، ولكن دراسة ابرامزون لا زالت تعبر عن الوضع الحالي . وتظهر دراسة ، حديثة نسبيا ، جرت حول الزيجات المختلطة في داغستان ، ويمكن تعميمها ، برأي الخبراء ، على آسيا الوسطى ، كيف يمكن طرح مشكلة الزيجات اليوم . في عام ١٩٥٩ كانت ماخاتشكالا ، عاصمة داغستان ، تعد ٣٢٪ من الداغستانيين و ٥١٪ من الروس والباقي من قوميات اخرى مختلفة . فلدينا هنا وضع يشجع على الزيجات المختلطة ، بسبب التحضير ووجود تجمع روسي كبير . نتج عن هذه الدراسة ، التي استهدفت التطور الحاصل خلال عشر سنوات (١٩٥٨ — ١٩٦٨) ، عدة نقاط . اولا ، الثبات العجيب في عدد الزيجات المختلطة (٢ر٢٥٪ عام ١٩٥٨ و ٢٥٪ عام ١٩٦٨) ، ثانيا ، ان ما يسمى بالزواج المختلط ، ويدخل في الاحصاء على هذا الاساس ، هو كل زواج بين مسلم وغير مسلم او بين شخصين من

جماعات قومية ثقافية متقاربة . وهذان وضعان يختلفان تماما . ففي ماخاتشكالا ٥٠٪ من الزيجات المختلطة لا تعود للداغستانيين وربع الزيجات فقط تربط بين داغستانيين وغير مسلمين (روس او اوكرانيين) . وفي الزيجات المختلطة هذه يبقى عدد النساء الداغستانيات ضعيفا جدا ، وان كان يتزايد قليلا ، واغلب النساء المتزوجات من روسيين يحملن اسماء روسية ، مما يوحي بانهن ايضا منحدرات من زيجات مختلطة ، واخيرا ، هنالك امر ذو دلالة وهو وجود اعلى نسبة للطلاقات في فئة الداغستانيين المتزوجين من نساء روسيات .

وتؤيد هذه النتائج وتدعمها احصاءات ودراسات جرت في طاجكستان وفي كيرغيزيا .

فمهما اختلفت المنطقة او الجماعة موضوع البحث ، تبقى الدلائل مشيرة الى تجانس في المكان والزمان لموقف مختلف الشعوب الاسلامية في الاتحاد السوفياتي من قضية الزواج . وقد توصل علماء الاجتماع ، في تفتيشهم عن العوامل المشجعة على الزواج من خارج المجموعة ، الى تعداد بعض منها ، كالتحضير وطابع البيئة ودرجة التربية وخاصة تربية المراة . ونحن اذ نقارن وضع مختلف شعوب الاتحاد السوفياتي ، نرى ان الكازاخ ، وهم اقلية في جمهوريتهم ، هم الاكثر زواج لحمة ، والآذريين على ذات مستوى التحضير كالاوكرانيين والبيلوروسيين ، وان التقدم الثقافي الجمهوريات الاسلامبة كان سريعا في السنوات الاخيرة ، والفارق في مستوى التربية بين الرجال والنساء يتضاءل بشكل ملموس .

وقد دلت تحقيقات جرت في الاتحاد السوفياتي ان غالبية المجموعات القومية ليست معاكسة لفكرة الزيجات المختلطة من حيث المبدأ ، وان اجوبتهم لم تكن تختلف الا بالنسبة للعامل الديني . فهنالك اذن ، من جهة ، موافقة ظاهرية على الزيجات المختلطة ، يقابلها موقف مناقض في الاطراف الاسلامية ، حيث لا تتم هذه الزيجات الا نادرا وضمن شروط متصلبة ، وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية المحيطة .

الانسجام داخل المجموعة في طريقة الحياة

اذا كان المسلمون شديدي المعارضة او منغلقين بالنسبة للارتباطات الزوجية مع غير المسلمين ، فلانهم يحافظون بولع على طريقة حياتهم المرتبطة بالتقاليد الاجتماعية ـ الدينية ، ولان المجال العائلي تظهر فيه طريقة الحياة التقليدية بأقوى مظاهرها . واللحظات الثلاث المميزة في الوجود ، اي الولادة والزواج والوفاة ، هي كذلك ، مجالات مفضلة للتقاليد . ففي هذه اللحظات يذكر الناس ما يربطهم ، خلال العصور الى المجموعة التي ينتسبون اليها . واحترام تقاليد المجموعة يتزايد مع اقتراب الحياة الانسانية من نهايتها . فالتقاليد المرتبطة بالولادة في طريقها الى الزوال ، نظرا الى ان الولادات تجري بتزايد في المستشفيات ، حيث يصعب ادخال التقاليد ، التي تخالف غالبا القواعد الصحية . ومع هذا فنصف التتر المتحضرين الذين استجوبوا حول هذا الموضوع ، يتقيدون بالطقوس المرتبطة بولادة الطفل . وفيما يتعلق بالتقليد الاجتماعي الذي ارتبط بالاسلام ، دون ان يكون من فرائضه ، وهو الختان ، فهو محافظ عليه لدى كل التجمعات القومية من اصل مسلم ، وذلك على كامل المجال السوفياتي وبغض

النظر عن الموقف الديني وبدون تفريق بين الاوساط الحضرية او الريفية وبدون تمييز لدرجة التربية او للمركز الاجتماعي ، فالاطفال الذكور جميعهم يختنون . وقد استنتج الاجتماعيون السوفيات ان استمرارية هذه الممارسة هي بمثابة تعبير عـن انتماء الى طائفة ثقافية .

والزواج ، نظرا لحدوثه في وسط خاص ، يشكل للمسلمين مناسبة اهم من الولادة للتعبير عن اخلاصهم لتقاليد آبائهم . وفي هذا المضمار ، فان نسبـــة التتر الذين لا يحتفظون بتقاليد الزواج هم ٣٧ ٪ فقط . وهنالك عدة نقاط في موضوع الـــزواج تقلق السلطة السوفياتية . اولا ، الطابع الديني للزواج . وقد اعتقدت هذه السلطة ، حتى الستينات ، ان اللجوء الى الزواج الديني كان سببه افتقــــار الــــزواج المدني الى الجاذبية ، نتيجة رتابته وطابعه الاداري ، فقامت ببناء قصور الزواج الفخمة وقرنت الزيجات المدنية باحتفالات كبيرة . ولكن الزيجات الدينية ظلت تحتفظ بقوة جذبها ، وغالبا ما كانت تجري،بعد الاحتفالات المدنية، احتفالات ثانية بحضور رجل الدين.هذه الظاهرة ليست عامة ، وهي تقع نتيجة لتأثير المسنين الذين يصرون على الحفاظ عليها ، وانما يبدو ان الاولاد المنحدرين من زيجات مدنية ، يعتبرون احيانا غير شرعيـــين ، في المجتمع الاسلامي .

ومما يلفت النظر ، اكثر من الزواج الديني ، استمرار عادات مرتبطة بالزواج ، بعض منها ممنوع وهو زواج الفتيات القاصرات ، او زواجهن بدون موافقتهن . وهنالك عادات توصم بالاقطاعية كخطف العروس والمهر ، وغيرها من عادات كاحتفالات تقديم العروس الى اهل العريس او الزام الارملة بان تتزوج من اخي زوجها المتوفي . وهذا جميعه دلالة على تعلق الشعوب من أصل اسلامي بتقاليدها وعلى استخفافها بالانظمة السوفياتية . والزيجات كالولادات تشكل مجالا لاحتفالات كبيرة وممارسات اقتصادية لا توافق عليها السلطة ، كذبح الحيوانات التي تكون احيانا ملكا للافــــراد وغالبا ملكا للجماعة ، والتي تدفع لزيادة بهجة الاعياد الاسلامية تحت مرأى السلطات المحلية .

وأكثر المناسبات اظهارا للانتماء الى عالم ثقافي خاص ، الوفاة . وعدد التتر في الوسط الحضري الذين لا يتصرفون اسلاميا تجاه الوفاة ٢٣٪ . وهذه النسبة تنقص اذا أخذنا بعين الاعتبار مجموع آسيا الوسطى بريفها وحضرها . فعند الوفاة ينتهي تعايش المسلمين مع غير المسلمين ، فالمسلمون لا يجوز دفنهم في المقابر العامـــــة . وفي عام ١٩٧٢ ، عند وفاة مدير معهد علوم التربية في طاشقند ، قررت السلطات دفنه في المقبرة حيث ترقد الشخصيات الرسمية وان تجري له مراسم رسمية ، ولكـــــن اهل الفقيد رفضوا هذه الابهة والتشريف ، ودفنوه في مقبرة مسلمة وبمراسم اسلامية .

تلمس السلطة السوفيتية ان لدى المجتمع الاسلامي عالما خاصـــا في اعياده وفي اللحظات الهامة من حياته . وفي مطلـــع السبعينات ، سأل صحـــافي اميركي بعض الازبكيين ، عشية الاحتفالات التذكارية للثورة ، عن اهم اعياد الاتحاد السوفياتي ، وكان الجواب دائما : عيد الفطر .

محتوى جديد للاعياد التقليدية

ظلت الاعياد والتقاليد ذات المحتوى الديني ممنوعة بصورة نظامية في الاتحـــاد

السوفياتي خلال عدة عقود ، واصبح للاحداث الهامة في الحياة الفردية طابع علماني . وعند عجز السلطة عن منع هذه التقاليد ، كانت تأمل بأن التقدم سيمحـــــودها وانها ستصبح بعد حين من نوع الفلكلور .

ولكن الدراسات ، التي جرت في مطلع الستينات ، اعلمت السلطة بان ما كانت تصفه بالمخلفات هو سلوك واخلاص يلحمان كامل المجتمع . ومن هنـــا بـــدأ اهتمامها واعداد المؤتمرات لمناقشة موضوع الاعياد السوفياتية . وقد اقرت السلطة بأن الاعياد السوفياتية السياسية والخاصة لا تلقى النجاح اللازم ، وان عليها لمكافحــــة الاعياد التقليدية ان تزيد من روعة الاعياد السوفياتية وان تحـــاول توقيتها مـــع الاعياد التقليدية ، لتفرغ هذه الاخيرة من محتواهـــا القومي ــ الديني ولتعطيهـــا طابعا سوفياتيا .

واصبح تسجيل الولادات الاحتفالي ، مثلا ، من الاعياد السوفياتية الرسمية ، تقوم بالاشراف عليه المنظمات الاجتماعية . وفي سمرقند يجمع قصر الثقافة باشراف المنظمات الاجتماعية ودوائر الاحوال المدنية ، بعد تزيينه وتزويده بالموسيقى ، عائلـــة المولود والمدعوين و «الامهات البطلات» وبعض الشخصيات الشيوعية . ويبذل مثل هذا المجهود في مختلف مراحل حياة المواطن ، كمناسبة تسليمه جواز مروره وذهابه الى الخدمة في الجيش وزواجه ومباشرة عمله ، ولكن ذلك لـــم يخفـــف من التعلق الوثيق بالاحتفالات التقليدية .

ولهذا نرى السلطة ، وقد اخفقت في اقناع الكثير من سكان آسيا الوسطى بعدم الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية ، تقبل بان يحتفل بعيد النيروز ولكـــن تحاول ان تجعل منه عيد الربيع والفلاحين ، لكي تربط هذا الحدث بالنشاطات الاجتماعية وتبعده عن غايته الاساسية . وكذلك فيما يتعلق باحتفالات الشيخوخة . فهنالك عادة قديمة عند شعوب آسيا الوسطى باعطاء قيمة كبيرة لعيد الميلاد الشخصي الثالث والستين ، وهو العمر الذي توفى عليه النبي ، فتكون مناسبة لجمع جمهور غفير حول من بلغ هذه السن ، من الرجال والنساء ، تتصف بالطابع الديني وتجري فيها تلاوات من القرآن الكريم ، وقد دعت المنظمات الاجتماعية الى الاحتفال بهذا العيـــد في مناسبات مدنية كالاحالة على التقاعد او الحصول على وسام الخ ، فالمهم تفريـــغ هذا الاحتفال من محتواه الديني وادخاله ضمن سلسلة من اعياد الاتحاد السوفياتي .

ولكن الدلائل تشير الى عدم نجاح مسعى السلطة السوفياتية في هذا المجال . فالاعياد الاسلامية لا تزال موجودة الى جانب الاعياد السوفياتية . واحيانا تبعث في قلب الطقوس الجديدة السوفياتية ، تقاليد كان من المفروض انها انقرضـــت ، وهكذا تخفي العروس وجهها خلال حفلات الزواج المدني في ازبكستان . فما الفائدة من تعبئة المنظمات الاجتماعية وجميع الملاكات السياسية منذ سنين اذا كان ذلك سيؤدي الى تثبيت تقاليد بعيدة انقدم بحجة ان محتواها قد اصبح سوفياتيـــا ؟ وان المساومـــة القديمة القائمة على السماح بالشكل القومي وبالمحتوى الاشتراكي ، لا تزال معمولا بها ، رغم التقدم الفكري للمجتمع عامة .

تربية المرأة مظهر اساسي من مظاهر تقدم المجتمع المسلم . وقد اصرت السلطة على هذه التربية لعلمها بأن التغيير الاجتماعي مستحيل اذا لم تسهم فيه المرأة ، خاصة في مجتمع يعطي اهمية هامة ونهائية لتشريك الطفولة . وقد نجحت السلطة السوفياتية ظاهريا في اقتلاع المرأة المسلمة من وضعها التقليدي وفي دمجها في الحياة الاجتماعية بواسطة الدراسة والحياة المهنية . والاحصاءات بليغة حول هذا الموضوع ، فالكثير من النساء يمارسن نشاطات مأجورة ، وما يقارب من نصف مجالس السوفيات المحلية في آسيا الوسطى مؤلف من النساء (عام ١٩٧٥) .

انما الحقيقة غير ما تظهر الاحصاءات ، وهذه لا تعكس منها الا مظهرا محدودا . فان الفتيات في آسيا الوسطى يتركن غالبا دراستهن خلال مرحلة التعليم الثانوي . وترك الدراسة قبل الاوان يكون في العائلات الشديدة التطور كما في العائلات المفتقرة الى التربية . ومقاومة الوسط الاسلامي لعمل المرأة المهني لا يزال شديدا ، واحد اسباب ارتفاع نسبة الولادات في هذا الوسط هو في كون حياة المرأة مخصصة لعائلتها. وفي المزارع يسعى الى عدم فصل الازواج عن بعضهما بعضا والى عدم تشغيل المرأة مع رجل غريب عنها . كما ان المنظمات التي تهتم بتطور النساء ، كالنوادي النسائية خاصة ، مغلقة في وجه الرجال منعا من حدوث ردود فعل غير مستحبة .

الرجل هو المسيطر في المجتمع الاسلامي . وكذلك تسيطر على هذا المجتمع منظمات من خارج النظام السياسي ولا تقع تحت تأثير هذا النظام . وهذه المنظمات تدعى شمانية . والشمانيون نصف سحرة ونصف مطببين ، لا يزال لهم اتباع عديدون. ولكن خلف هذا التعريف ، وخلف ممارسات الشمانيين السحرية تكمن حقيقة مختلفة ، كشف عنها كتاب عن الاعتقادات والطقوس السابقة للاسلام في آسيا الوسطى . ويشير هذا المؤلف الى جمعيات صوفية ، وجودها مثبت من قبل مصادر سوفياتية . وهذه المصادر تشير الى وجود طريقتين صوفيتين في الاتحاد السوفياتي : الطريقة النقشبندية والطريقة القادرية . ويعتقد الكتاب السوفيات ان نصف مليون مسلم في القوقاس منتسبون الى طريقة صوفية ما .ونستطيع ان ندرك مدى اهمية هذا الواقع ، اذا ما علمنا ان الطرق تؤلف جمعيات سرية ، شديدة الانضباط والترتيب ، ومن المعتقد ان انتشارها في تزايد في آسيا الوسطى .

المشكلة هنا ليست مشكلة دينية . فالدولة السوفياتية لا تقبل بغير المنظمات الاجتماعية المصرح عنها والمجاز لها ، والتي تسهم في تشريك المواطنين وتستلهم الاديولوجية السوفياتية . والطرق الصوفية تشكل اليوم منظمات جماهيرية ، فيها ما يقارب النصف مليون تابع من مختلف الاعمار والاجناس ، بعيدة كل البعد عن اديولوجية النظام السوفياتي ، فهي اداة مجمعة متنافسة مع المنظمات الاجتماعية المعترف بها رسميا ، ولها من النفوذ ما يكفي لجذب جموع كبيرة في المجتمع المحيط بها . ونشاطاتها روحية وزمنية ، فهي تملك زمام السلطة الحقيقية حيثما وجدت .

المجتمع الاسلامي يشكل كتلة متراصة ، تختلف عن سائر الاتحاد السوفياتي . وهذا يفسر قلة الزيجات المختلطة وثقل التقاليد في مختلف المجالات وانتشار شبكة من

سلطات غريبة عن النظام السوفياتي .

وهذا التناسق الاجتماعي — الثقافي يستمر رغم مجهود التربية ، على مختلف المستويات ، الذي يركز على تثبيت النقاط المشتركة في المجتمع السوفياتي ، لا الفوارق الكامنة .

ذكر احد المؤلفين السوفيات ان الصحافة والاذاعة والتلفزة قد استعملت بتزايد، في السنوات العشر الاخيرة ، لخلق نظرة اديولوجية ــ سياسية للمواطنين السوفيات. وقد وجه الاهتمام الى تنمية الامية (اي اضعاف الشعور القومي) . وقد قام هذا المؤلف بدراسة قارن فيها محتويات صحف الحزب الاشتراكي ، الصادرة باللغة الروسية ، في جمهوريات مولدافيا وجيورجيا وازبكستان .

وبدراسة محتوى المقالات والاخبار والدراسات الصادرة حول موضوع التعاون الاقتصادي والثقافي بين امم الاتحاد السوفياتي . وصل الى حقائق عدة . أولا ، لاحظ ان كلمة « قومي » ، ان في مجال الاقتصاد او الثقافة ، اقل استعمالا من كلمة «جمهوري» . فيوصف الاقتصاد بالجمهوري بدلا من وصفه بالقومي ، أربع مرات من اصل خمس ، والثقافة مرتين من اصل ثلاث ، والصحف تجهد لربط الاقتصاد والثقافة بالجهاز الثقافي لا بالجهاز العرقي . وهي اذ تحاول اعلام القراء عن العلاقات الاقتصادية لمجموعتهم القومية مع سائر امم الاتحاد السوفياتي ، فهي تعمد في مولدافيا وجيورجيا الى ابراز دور هاتين الجمهوريتين في الجمهوريات الشقيقة وفي خلقهما لاقتصاد يتجاوز حدود الجمهوريات ، وفي ازبكستان تبرز المساعدات التي تتلقاها هذه الجمهورية وتبعيتها في نموها الى الاتحاد السوفياتي . وفي مجال الاعلام الثقافي ، تبرز المساعدات الخارجية ومؤازرة الاتحاد السوفياتي الثقافية .

ان ما يسميه المؤلف هنا « تربية امية للقارىء »هو التأكيد على تبعية الازبكيين بالنسبة الى سائر امم الاتحاد السوفياتي ، من الناحية الثقافية والاقتصادية ، والى انخفاض مستوى الازبكيين بالنسبة للمولدافيين والجيورجيين . وتعبئة وسائل الاعلام لاقناع الازبكيين وبالتالي جميع الشعوب الاسلامية ، بانهم لا يستطيعون الحياة بمواردهم الاقتصادية والثقافية الخاصة هذه التعبئة مذهلة بأهميتها ومذهلة كذلك بعدم جدواها . وتطور آسيا الوسطى والقوقاس المسلم يدل على مناعة تجاه الضغوط وعلى قدرة عجيبة في الحفاظ على شخصية المجموعة العرقية .

★★★

في الاتحاد السوفياتي المعاصر يقوم مجتمع مسلم توحده روابط التاريخ والثقافة والتقاليد . وتوطد الانسان الاسلامي في داغستان او في طاشقند ، في المدينة او في الارياف ، يخلق مشكلة جدية للسلطة السوفياتية . فهذا الانسان السوفياتي اضحى وراءه اليوم ، اكثر من نصف قرن من ثورة ثقافية ، غايتها خلق الانسان السوفياتي . وقد مر في القالب التأحيدي للمدارس ولمنظمات الشباب . وكان في طفولته «اوكتوبريا» ومن ثم عقد حول رقبته منديل الرواد الاحمر وتلقن مبادىء الاخلاق الاشتراكية والسلوك الاشتراكي ، وسيظل مجرى حياته عاملا على تقوية هذه المبادىء فيه ، وهو اذ يصبح يافعا ومواطنا جهدت السلطة في تجهيزه ، يعود فجأة الى السلطة

الامتيازية للاب وللاقدمين ، والى التقاليد المذمومة ، والتضامن المهيمن للجماعة القومية ـ الثقافية التي يتحدر منها .

طريقة حياة الانسان الاسلامي وتقاليده هي غالبا وليس دائما من جذور دينية . فان آسيا الوسطى والقوقاس تعاقبت فيهما الحضارات وتراكبت العبادات المختلفة والديانات الكبيرة والتقاليد المستمدة على مدى العصور من تاريخ متغلب . وقد تمثلت في الاسلام الاتجاهات التي سبقته ، وهذه التأليفية تشق في تنويع وقوة التقاليد المتجلية حاليا . وليس مهما ان يكون اصل هذه التقاليد وثنيا او اسلاميا ، فهي قد امتزجت منذ زمن بعيد في ثقافة مشتركة لشعوب الاطراف ، تجمع بينها وتفصلها عمن لا ينتسب الى عالمها الروحي .

والرجل الاسلامي ليس معارضا . فهو لا ينصب العداء للنظام السوفياتي ولا ينتقده . ولكنه شاهد ، بوجوده في كامل المجال الذي وجدت فيه الحضارة الاسلامية ، على ان الشعب السوفياتي مؤلف من فئتين ، على أقل تعديل ، هما السوفياتيون والمسلمون السوفيات . ويشهد ان المثال النموذجي الانساني الذي كان من المفروض على المجتمع الاشتراكي ان ينشئه بالتربية ، لم يوجد اوهو لا يمكن ان يوجد في أي مكان .ويشهد خصوصا انه اذا كان من الممكن تغيير البنى الاجتماعية ، ببذل الثمن المطلوب ، فمن الصعب جدا تغيير العقليات . والمقاومة التي تبديها الثقافة الروحية والمادية للمسلمين تضيف الى النظام السوفياتي ، القائم على التأحيد ، عنصر تعددية لا ريب فيه . ولكن ايستطيع النظام ان يتلاءم مع هذه التعددية ، وهو الذي لم يقبل قط ان يكون في منافسة مع ايديولوجيات اخرى أو مؤسسات أخرى ؟ انما هنا يجد النظام السوفياتي نظاما اجتماعيا آخر ، يقوم على اديولوجية اخرى ، يحافظ على نفسه الى جانبه وينمو ، دون ان يهاجمه بأي شكل من الاشكال . وهذا النظام المنافس يجمع خمس السكان السوفيات ، ولا يمكن بالتالي اعتباره من النوادر العرقية .

خاتمـــة

على مسرح السياسة السوفياتية قوميات متعددة ومشاعر قوميـــة حادة . والسياسة القومية للسلطة ، في هذا المضمار ، ناجحة كـــل النجاح ومخفقة كل الاخفاق . ناجحة ، لان النظام استهدف في مرحلة اولى ، السمـــاح بوجود الامم والقوميات لا بل الجماعات العرقية الاقل شأنا ، والمساهمة في نموها ، ليستنفد ، بهذه الحرية الممنوحة ،الارادات القومية ، وقد تم له ذلك . ومخفقـــة كذلك ، لان المرحلة الثانية من المشروع البلشفي تكمن في محو الفوارق القومية وصهر القوميات في تجمع تاريخي حديث ومتقدم وهو «الشعب السوفيـــاتي» . وهـــذا الشعب السوفياتي ، رغم تأكيد القادة السوفيات على وجوده ، لا يزال في عالـــم الخيال . الواقع الاجتماعي لا يمكن تغييره بالكلمات . والواقع هو وجود امم يرتفع صوتهـــا عاليا ، ولا يستطيع اي سحر ازالتها فجأة ، في سبيل اقامة الشعب السوفياتي . وهنا يظهر الابهام في التحديد السوفياتي للامـــة . فالنظـــام السوفياتي جمع في مشروعه القومي تعريفين للامة وديناميتها ، لا يتماثلان . احدهما ، التحديد الذي تبناه مجتمع اوروباالغربية والذي يكمن اختصاره في عبارة رينان : « الامة هي ارادة العيش معا . » هذا التحديد يميز الفرد وانتسابه الارادي والمصمم الـــى التجمع القومي . والآخر ، التحديد السائد في اوروبا الشرقية ، وهو رؤيا اجتماعية اكثر منها فردية ، تؤكد على العناصر الدائمة للامـــة ، وفي مقدمتهـــا العناصر اللغوية والثقافية . وفي المشروع القومي السوفياتي كان يجب على هاتـــين النظرتين الى الامة ان تتعاقبا . وان التحديد ، الذي يمكن تسميته بالاوروبي ـــ الشرقي ، ساد في المرحلة الاولى ، حين كان مرجوا للامم ان تنمو وتثبت . ولكن في المرحلة الثانية التي كانت تفرض دمج الامم ضمن الشعب السوفياتي ، والوصول الـــى التحديد الاوروبي الغربي لمفهوم الامة ، اختلفت آراء السلطة وآراء رعاياهـــا . فالسلطة ترى أن تماشي كارل دوتشي وغيره من علماء الدمج الاجتماعـــي ، في ان التعصير يغير الوعي القومي . بينما أمم الاتحاد السوفياتي تمسك بفكرة استمرارية الامة ، حيث طابع الجماعة ومناعتها يتغلبان على الوعي الفردي .

لا شك ان المشاعر القومية ليست على درجة واحدة مـــن القـــوة ، في جميع الاتحاد السوفياتي . ويمكننا ، تبسيطا للامور ، تصنيفهـــا في ثلاث فئات . الفئة

الاولى تحوي التجمعات القومية المتواهنة وهي في طريقها الى التماثل مع غيرها من القوميات ، او هي قابلة لمثل هذا التماثل . ويدخل في هذه الفئة كثير من الجماعات العرقية الصغيرة ، وخاصة جماعات المجال السيبيري ، التي رفعت الى مصاف القوميات القابلة للحياة ، ومنحت العناصر الحياتية القومية ، كاللغة والثقافة . وان التناقض في عدد القوميات المصرح عنها ما بين احصاء وآخر دليل على تقدم اندماج هذه القوميات في امم اكثر دينامية منها . ويمكن تصنيف بيلوروسيا ضمن هذه الفئة ، نظرا لصياغتها بصورة اصطناعية وتجهيزها بلغة لا جذور تاريخية لها ، ولقربها الشديد من روسيا .

والفئة الثانية تجمع على جانب كبير من الوعي القومي وانما قضت الظروف باضعافها وافنائها . وينطبق هذا على امم البلطيق ، وعلى راسها الاستونيون واللتونيون . هذه الامم ، رغم حيوية مشاعرها القومية ورغم كل ما يميزها عن سائر الاتحاد السوفياتي ، تاريخيا وثقافيا ، هي في طريقها الى الانصهار والى الفناء المادي . والفناء المحتمل لامم ، هي على هذا القدر من قوة الشخصية ، ماساة تاريخية ، يشعر بها كل فرد بلطي ، ولا يستطيع تجاهها احد شيئا . وتبدو الامم البلطية ، امام المصير الذي يواجهها ، عاجزة عن رد الفعل ، بتقوية التضامن البلطي . فكل من هذه الامم يزداد ضعفا بازدياد انعزاله في خاصياته ، وفي ما يفرقه تاريخيا عن سواه من أمم المنطقة . هذه الانعزالية وهذا الانطواء على الذات يزيدان من عطوبة هذا الجزء من الاتحاد السوفياتي ، وهو في جميع المجالات أكثر الاجزاء عصرية واكثرها تشربا للتاثيرات الخارجية واقلها سفيتتة . ويبدو ان هذه المميزات للشعوب البلطية لن تستطيع ايقاف هذه الشعوب عن مسيرتها نحو فناء اممها .

اما شعوب الفئة الثالثة فهي واعية كذلك لوجودها القومي ، انما كتب لها مصير مناقض . وهذه هي شعوب القوقاس وآسيا الوسطى ، وفي درجة ثانية الاوكرانيون . في آسيا الوسطى وفي القوقاس ، يتضافر الوعي القومي والدينامية الديموغرافية لتأمين مركز هام ومتصاعد لهذه الامم ، ضمن عائلة الشعوب السوفياتية .

الى جانب هذا التنويع في الاوضاع ، يتوجب اضافة عامل جديد ، هو الاختلاف بين الامة بمفهومها والحيز الثقافي . فالى جانب الامم هنالك مجموعة عالمية هي مجموعة المسلمين ، وهي تنادي عاليا بخاصيتها . وهنا يختلف الوضع عن نموذج الدولة المتعددة القوميات ، التي قبل بها القادة البلاشفة ، عام ١٩١٧ ، ليحلوا مشكلة تعايش العروق المختلفة . فالحيز الثقافي او الرابطة الثقافية ، لم تقبل به قط السلطة السوفياتية ، وقد عملت وسعها لتحطيمه . وانبعاث هذه الرابطة الثقافية هو من المعطيات الاساسية للتطور السوفياتي في نهاية هذا القرن ، وهو يضفي على المشكلة القومية ثقلا وابعادا استثنائية .

ولكن القومية ، في الاتحاد السوفياتي ، تنمو ضمن اطار خاص هو اطار الاديولوجية السوفياتية ومؤسساتها ، فمن العبث التفكير بوجود اتجاهات تحررية

قومية . والانتماء الى المجتمع السوفياتي هو من المعطيات التي لا يفكر أحد ، ضمنيا، بمناقشتها ، في الوقت الحاضر . ونرى الامم تحاول ان تنظم ذاتها وان تؤمن بقاءها ، وفق طاقتها، داخل هذا المجتمع ووفق مثله .وان ما تطالب به الامم ليس تخريب النظام القائم ، بل توسيع امتيازاتها القومية وما يترتب على ذلك من مكاسب ، داخل هذا النظام . وان ما تبغيه كل أمة هو التطبيق الصارم للفدرالية بما في ذلك من سيادة حقيقية للسلطة داخل كل جمهورية ، ومن مشاركة جميع الجمهوريات ، على قدم المساواة ، في القرارات المتخذة على المستوى الفدرالي ، وهدفها هو تجميد الجهاز السياسي للنظام السوفياتي الفدرالي ، وتوسيع صلاحيتها داخل هذا الجهاز ، حتى يصبح المستوى القومي رئيسيا في مجموع النظام . ولكن نظرة السلطة السوفياتية تطويرية ، والفدرالية ، كما استمرارية الامم ، لا تشكل في نظرها الا نوعا من التنازل الشكلي والمرحلي . وان الفرقاء جميعهم واعون لسوء التفاهم هذا ، ولكن الامم تحاول استغلاله مستندة الى نظريات التعايش التي اقترحت عليها في فجر النظام السوفياتي. ويبدو ان موقفها اسهل حفاظا عليه من موقف السلطة ، فهي تحتج باديولوجية صريحة ومنصوص عنها في الدستور ، وتصل احيانا الى فرض موقفها على السلطة وجعلها تتراجع في مسعاها للانتقال الى المرحلة الثانية من محو الامم . وقد وافق ليونيد بريجنيف ، في تقديمه للدستور ، على ان مسالة الغاء الدول القومية في الاتحاد السوفياتي مطروحة ولكن الانتقال الى هذه المرحلة سابق لاوانه .

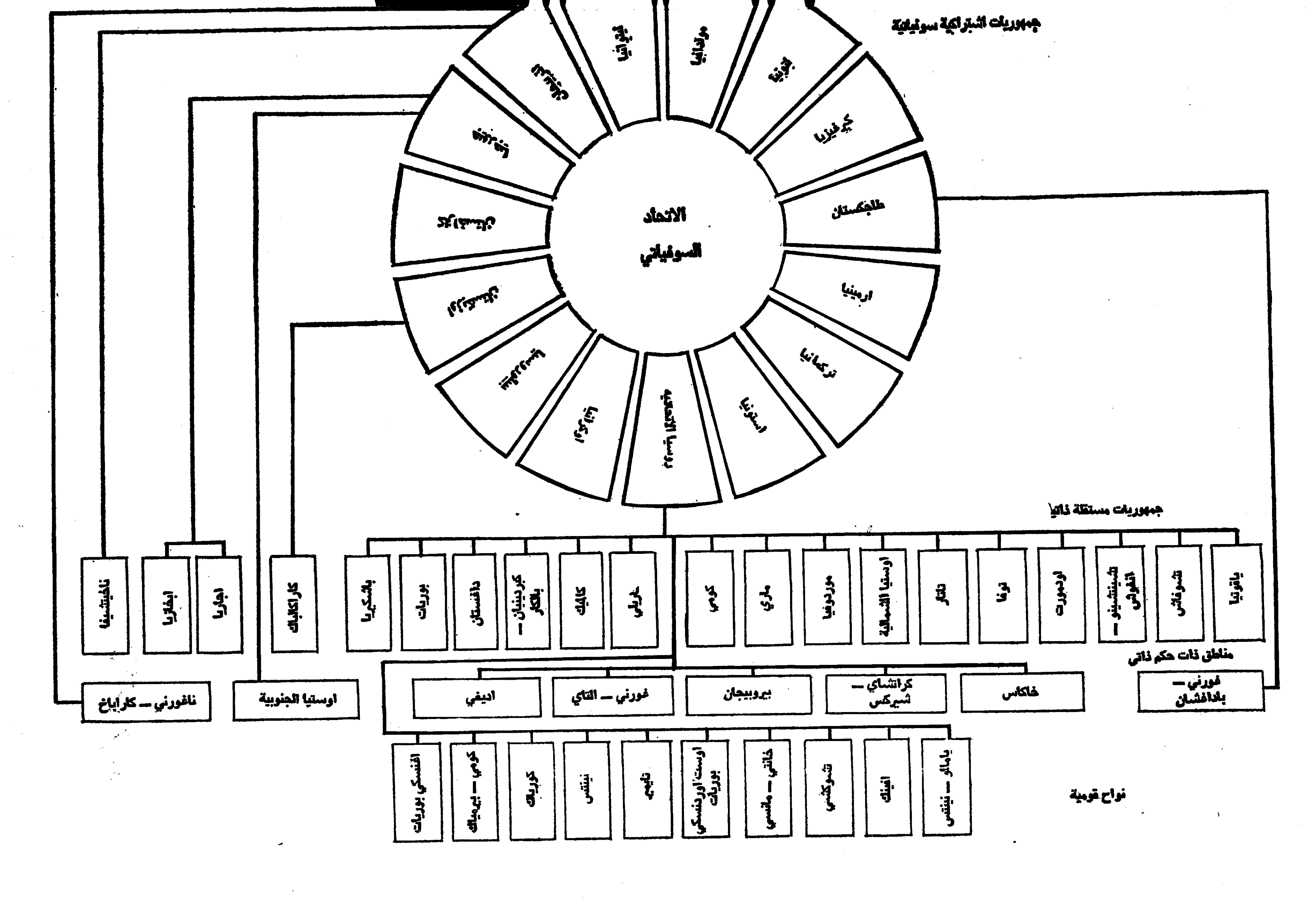
من الواضح ان المسألة القومية مطروحة في الاتحاد السوفياتي ، المتقدم في الاشتراكية وهذا لا مجال للنقاش فيه . ولكن طبيعة الظاهرة التي تواجهها السلطة السوفياتية تظل موضوع نقاش . فما هي العوامل التي توجد الوعي القومي ؟ وما يدفع الفرد الى الاندماج في مجموعة قومية ؟ المجتمع السوفياتي دليل على احتمال وجود عدد كبير من الاجوبة . رب قائل انها اللغة ، ولا شك ، ولكن اليهود يتعرفون انفسهم كيهود مع انهم باغلبيتهم لا يتكلمون اليدشية ولا العبرية ، بل الروسية . وقد يعترض معترض بان مرد ذلك شعور اليهود بالاضطهاد ، مما يقربهم من المجموعة اليهودية . قد يكون هذا ممكنا ، ولكن في الداغستان ، حيث تغلغل اللغة الروسية على حساب تراجع بعض اللغات القومية ، فهنالك في موازاة الترويس الثقافي ، نمو في الشعور القومي ، يبرز من خلال التنظيم الاجتماعي لشعوب المنطقة . والداغستانيون ليسوا مضطهدين ، ولكن النخب المروسة تطالب باعتماد اللغة العربية كلغة مشتركة وتحتج لذلك تكون العربية هي لاتينية الشرق . وبالنسبة لبعض الشعوب فالديانة لا اللغة هي القاسم المشترك بينها . ولكن مهما تكن اللغة المحلية من قبل جماعة قومية ، ومهما يكن عنصر الاندماج السائد فيها ، فهنالك بينة تفرض نفسها وهي كون الاندماج في الجماعة اصبح اكثر وعيا مما كان عليه ، وسبب ذلك التقدم . وقد يميل البعض الى الاعتقاد بأن الوعي القومي هو من المخلفات وانه واقع المسنين والمحدودي التربية . وهذه مغالطة تامة . فان المسنين والذين تلقوا تربية غير كاملة لا شك في انهم يربون في انفسهم بتأثير العادة والخمول ، مشاعر قومية حنينية . ولكن الى جانب هذه الاجيال تنهض أجيال مثقفة ، لها المام بثقافتها الخاصة وبتاريخها وبكل ما يمكنها من التماهي

الواعي مع امتها . هذه المعرفة لمفهوم الامة لم تكن الاجيال المسنة تملكها ، فان امجاد امم الاتحاد السوفياتي اضحت اليوم منشورة في الصحف والمجلات والكتب ، واضحت اليوم في متناول يد كل فرد ، بعد ان كانت وقفا على قلة نخبوية صغيرة . وهذا كان بفضل النظام السوفياتي واتجاهاته الليبرالية فيما يتعلق بالقومية . ولكنه فضل يجر بصاحبه الى التهلكة اذ اصبحت كل امة تواقة بتزايد الى معرفة تراثها الذي يمكن ان تتماهى معه . والتفتيش عن التراث الخاص بكل مجموعة له تسمية عند الشعوب التركية هي السلفية « أو الميراثية » (من ميراث بمعنى تراث) . وان ما يفرق بين الامم السوفياتية السائرة في طريق الدمج هو كثافة تاريخها . والامم التي لها ماض تاريخي وثقافي ، يمكنها الارتكاز الى هذا الماضي لتثبت وجودها ، والا ، فهي تصبح في تبعية تامة للبيئة المحيطة بها وتتغير معها . واذا كان ماركس قد بالغ في تقدير دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في نمو الامم فقد أحسن التقدير في نقطة هي عدم وجود اي عامل مشترك بين الامم التاريخية والامم اللاتاريخية ، فالاولى لها ديناميتها الخاصة والثانية تنخرط في الدينامية الاجمالية للمجتمعات الانسانية المحيطة بها .

وعلينا اخيرا أن نضيف ان الامة الروسية لا تخرج عن الميل الى تأكيد ذاتها والى الحفاظ على تماميتها . فهي ليست ناقلة الامية وبوتقة المجتمع الجديد وحسب . فمنذ عهد النظام السوفياتي ، تشربت الماركسية السوفياتية العديد من طبائع التقاليد التاريخية والثقافة الروسية . والقومية الروسية تتطور اليوم في اتجاهين متناقضين. الاتجاه الاول خاص بنزعة قومية دفاعية ويتميز بالعودة الى الافكار المحبذة للسلافية والارثوذوكسية . فان فريقا من السكان الروس ، وهو أكثر عقلانية ، ينقلب نحو قيمه الخاصة ، وقد أخافه تصاعد الامم الشرقية ، وتصاعد اديولوجية تعريه هو ايضا من قسم من تراثه التاريخي — الثقافي ، والاتجاه الثاني خاص بالسلطة السوفياتية ، فهي واعية ما للاديولوجية الامية من صدى ضعيف ، وتميل الى العودة الى فكرة مترسخة في التقاليد السياسية الروسية السابقة للثورة ، عن الدور المحضر والحامي للشعب الروسي ، الاخ الاكبر لسائر شعوب الاتحاد السوفياتي . وليس من قبيل الصدفة أن يقوم جهازان شيوعيان — قوميان ، خلال بضعة شهور ، باعادة العمل بهذا المبدأ الذي يجعل من الامة الروسية ، في التساوي العام للامم السوفياتية ، الامة الاكثر حبا للمساواة .

و « الاخ الاكبر » كالشعب السوفياتي ينتميان الى عالم النوايا اكثر من انتمائهما الى عالم الواقع . فالشعب الروسي هو ولا شك الاخ الاكبر للشعوب التي يستطيع تمثلها ، اما بالنسبة للاخرين فهو شريك لا دليل . ولكن عودة هذا الأخ الاكبر الى الوجود شاهد على نفاذ صبر السلطة وعلى قلقها . فكيف يمكن «للشعب السوفياتي» وهو تجمع متناسق يحل تدريجيا محل العائلة الأخوية لشعوب الاتحاد السوفياتي ، ان يتعايش مع فكرة الأخ الاكبر ؟ وبتعبير آخر ، كيف يمكن التوفيق بين فكرة الاخ الاكبر وبين مبدأ المساواة ؟ ان عودة الأخ الاكبر الى الظهور ، بعد ان قضت عليه الثورة بالاختفاء ، تدعونا الى التساؤل في آخر المطاف ، عن مدى الطريق الذي ساره الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩١٧ . فان القياصرة التزموا منذ نهاية القرن التاسع عشر

بطريق التعصير السريع . وكان موضوع العلاقات مع مختلف الامم المقيمة في المجـال الروسي ، هو الموضوع الوحيد الذي لم يستطيعوا التجديد فيه ، والرد على عـدد مشاكله المطروحة . وعطوبة النظام القيصري في الحرب ضاعفته ، عشرات المرات ، عطوبة اطرافه والتفكك السريع للامبراطورية الكولونيالية . وفي خلال ستين عامـا ، حقق النظام السوفياتي تغييرات كبيرة في المجتمع . وهو يصطدم ولا شك بمشاكـل عديدة . انما يبقى من الواضح ان المشكلة التي تطرحها الامم هي المشكلة الألح والاكثر صعوبة . والدولة السوفياتية ، على غرار الامبراطورية التي خلفت ، تبدو غير قادرة على الخروج مـن المأزق القومي .


جمهوريات اشتراكية سوفياتية
الاتحاد السوفياتي
ليتوانيا
مولدافيا
لاتفيا
كيرغيزيا
طاجيكستان
ارمينيا
تركمانيا
استونيا
جمهوريات مستقلة ذاتيا
ناخيتشيفا
ابخازيا
اجاريا
كاراكالباك
باشكيريا
بوريات
داغستان
كبردينيان — بالكار
كالميك
كاريلي
كومي
ماري
موردوفيا
اوسيتيا الشمالية
تاتار
توفا
اودمورت
تشينتشينو — انغوش
تشوفاش
ياقوتيا
مناطق ذات حكم ذاتي
ناغورني — كاراباخ
اوسيتيا الجنوبية
اديغي
غورني — التاي
بيروبيجان
كراتشاي — شيركس
خاكاس
غورني — بادافشان
اغنسكي بوريات
كومي — بيرمياك
كورياك
نينتس
تايمير
اوست اوردنسكي بوريات
خانتي — مانسي
تشوكشي
افينك
يامالو — نينتس
نواح قومية

الفهرســـــــس

مؤلفات ودراسات سياسية

صادرة عن دار الطليعة

- **الامم المتحدة وموازين القوي المتحولـــة في الجمعية العامة** — كميل داغر
- **كيسنجر وصراع الشرق الاوسط** — د. سعد الدين ابراهيم
- **الحرية في الدولة الحديثة** — هارولد لاسكي
- **الشيوعية الاوروبية والدولة** — سانتياغو كاريو
- **الابعاد الدولية لمعركة ارتريا** — محمد ابو القاسم حاج محمد
- **مصر في عهد عبد الناصر** — بيلياييف وبريماكوف
- **اليسار المصري : ١٩٢٥ — ١٩٤٠** — د.رفعت السعيد
- **المجتمع المصري والجيش** — د. انور عبد الملك
- **كيسنجر وادارة الصراع الدولي** — امين هويدي
- **صراع الاسلام والبترول في ايران** — حازم صاغية
- **اليهود السوفيات يدلون باعترافاتهم** — وثائق وضـــــع المهاجرين في فلسطين

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

هذا الكتاب

الاتحاد السوفياتي ليس بلداً كباقي البلدان ، فهو يكاد ان يكون قارة تلتقي فيها اوروبا وآسيا . والاتحاد السوفياتي ليس دولة كباقي الدول ، بل مجمع امم تعيش فيه مئة قومية ، يتكلم أفرادها اكثر من مئة لغة مختلفة . وهذا المجتمع المرقّش تحكمه جدلية الوحـدة والانقسام ، الانصهار والتفتت ، وبخاصة في أطرافه الآسيوية حيث تدلل الامم ، الموصوفة بانها اسلامية ، على حيوية مدهشة في التكاثر السكاني وفي التمسك بالتراث الثقافي .

فما موقف السلطة المركزية ازاء حـركة القلقلة في الاطراف ؟ وماذا ستكون المحصلة الأخيرة لتجربة الاتحاد السوفياتي : أشعب سوفياتي أم شعوب سوفياتية ؟

على هذه الاسئلة تحاول ان تجيب هيلين كارير دانكوس ، وهي واحدة من أبرز الخبراء في شؤون « الماركسية الآسيوية » ، في كتابها هذا الذي أثار منذ صدوره في نهاية عام ١٩٧٨ ضجة ما تزال في تصاعد ، والذي تُرجم فوراً الى عدد من اللغات الحية .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ١١ ل. ل.
او ما يعادلها